



٤٦

الحال السادس الحواشي وملكه وراهن

الشاعر

جواهر الجربة



فقه

٧٢ - ٥٠

Karak

١٩١







بسم الله الرحمن الرحيم رتب يهتر  
**كتاب الوصايا**  
 الوصية المشروعة المتبرع بشئ يستفاد به بعد موت الموصي لا تزيد على  
 ثلث ماله او تفويض خاص صنف الى ما بعد الموت فلو قال لعلت ما لي  
 للمفق الم يعطوا بعد موته شيئا وكانت واجبة او لا سلام من تحت  
 الا في حق من الاستانة فيه ما لي او غيره لله تعالى وللا دمين من  
 زكاة او حاد كفارة او رد ودية او دين فيجب ان يوصي به اذا لم يعلمه  
 احد ثبت به بعد موته وهي لان جائز في ثلث ماله البتة بعد موته  
 وموته مخبرين وقضاء يوفيه مستحبة في الحجة على المذنب قال للشيخ  
 ان قل الماله وكثر العيال استحب ان لا ينفق عليهم بالصدق وقال  
 القاضي ابو الطيب ان كان ورثته لا ينفقون عليه عن غناهم فالفضل  
 ان لا يوصيهم ان كان ورثته اعيايا استوفى الثلث والا استحب ان  
 ينقص عنه وكره استيفاءه وقبل استحب ان ينقص عنه مطلقا ويجب  
 لمن اوصى ان يقدم في وصيته من لا يرث من اقاربه ويقدم منهم  
 المحارم ويقدم بالترتيب ثم بالمصاهرة ثم بالولاء ثم بالجوار والصدق  
 المحرم والاولى المبادرة اليها وتحويل الصدقة افضل من الوصية بها  
 وفي الكتاب ربعة ابواب **الاول** في اركان الوصية وهي اربعة  
 الاول الموصي وصح من يظن غير محجور عليه اتفاقا فاما غير المكلف  
 فان لم يكن له يميز كالمنور والنسب والمعترة والصبي الذي لا عذر  
 فلا وصية وصيته وان كان له يميز كالصبي المميز فلا وصية وقد يميز  
 على الاصح وفيها قول اخناترة الاستناد ابو منصور وابن العنبر  
 انما يميزان وعلى هذا الواعظ في مرضه او وهلا وجا يا  
 فوجيان واما المحجور عليه بالسفاهة ففي وصيته وتدبيره طريقان  
 احدهما القطع بالصحة واستنهما انما على القولين في الصبي وانما  
 السفاهة الذي لم يحج عليه فيصحان كتابين يصرفا في الاعلى قولنا ان

الحج

الحج يعود بنفسه التبد يد اذ بلغ رجبيا امزج يوقف على حكمه يكون  
 كالمحجور عليه واما المحجور عليه بالقليل فقال القاضي فيحتمل منه  
 وقال غيره ان ود الفرس الوصية بطلت وان اذنوها جاز ان  
 فلما حجه حجر الموضع ان قلنا حجر السفاهة ونز على الخلاف في السفاهة هذا  
 اذا مات في الحجر مع بقا حق الغنا فاما اذا ارتفع الحجر عنه او مات  
 محجورا مع ارتفاع حق الغنا على قولنا انه لا يرفع الا بالحكم فلا  
 يظهر لاجازتهم وردهم معنى واما الرقيق فان وصي مات رقيقا  
 لغت وصيته وان مله السيد مالا وقلنا له وان عوق والشيخ  
 مالا ثم مات فوجهها فظهرها انما باطلة ايضا والمدبر في ام الولد  
 والمكاتب كالقرب يدخل في الصابط الكافر وصح وصيته بما صح  
 وصية المسلم به ذميا كانا وحرثيا جهته واعاقته وان اعتقد  
 معصية كفارة مشاجدة فامع اعتقاد فانه لا قرينة فيه وان  
 مات كافرا فان وصي يراه معصية وهو يعتقد طاعته منقاد  
 اذ ارفع اليها كرامة كنيشة او مينة او ينفق النيران وترميمها  
 اول الشيخ ارضا فتوز وقفا على الكنيشة الا ان جعل الكنيشة  
 لغير المارة من اهل الذمة او للشركي فتصح اذ لا معصية لانه  
 رباط لا كنيشة وكذا الواو وصي بشرا رضى وحجوا جرت لها لى  
 او المساكن منهم وفي الاول وجه انما لا يصح ولو شرب ينفقهم  
 وزير المسلمين صححت اتفاقا ولو اوصى منها بالكر والمارقة والصدق  
 فوجهها بانها بطلت كما استند على النعبد ويصح فيما استند على  
 الزول فيني نصف الموصي موضع للتر والخاصة انما الله يبين  
 جميعه موضع للتر والخاصة وعنه من الاجتماع للصلوة واللو  
 اوصى بالبيت تاجره من خدم الكنيشة او دهر يستصحب به فيها  
 لم يصح به عليه كالاوصى الوقف عليه وقال جماعة منهم الشيخ  
 ابو حامد والقاضي والفقيه ان قصدا بالاصحاب التعظيم



ادقراة التوبة او الايجل لم يصح وان قصد به الاضاعة على من يادى  
اليها او على المحتادين صحت وكذا الاصح وصيته بخير وشره او وصيته  
بما لمسلم او كافرا وكذا الواصيان بشرط ما له وينصده فيهما تتوا  
حكم بجهة ذلك قاضيه ام لا ولا يصح وصيته بالمسلم ولا الكافر  
بمعيصه كبا بقعة لبعض المعاصي ككافة كبر التضرع لا القاضى لا ككافة  
الغزل لانه محرم ويحتمل ان يريد اذا كان بافراة معينة كاستيا في  
الشها ذات وفي صحة وصية المسلم لا كافرا بالعبد المسلم والصحة  
وكنت الحديث خلاف مزية النيع ونصح الوصية منها بقارة السجدة  
وقبور الانبياء عليهم السلام وبوقودها والحق الشيخ ابو محمد عما يقوله  
العلماء والصالحين فيك الاستناد للمسلمين والافراد والرافعي  
ويشبهه ارجح في الافراد خلاف لرد الوصية بنز القربة والتبليغ  
وفهمه لا يتحقق بالقرب وكذا الوصية للجهات العامة التي لا تظهر  
فيها قصد القربة كالوصية للاعتما انتهى قد حكى الموتى في الخلاف  
فك استناد الافراد ولو اوصى الافراد بثلثة للرهبان والتمامة جاز  
وكذا البعض اصل الحرب ولو اوصى المرند وقلنا بقا ملكه حكم في نصح  
ولو اوصى ان يدفن في التراب قال القاضى ان كانت الارض ملكه لم  
يصح والا فيدعي ان يصح **القول الثالث** الموصى له وهو اما جهة عامة او  
معين فان كان جهة عامة اشترط ان لا يكون معصية كالفقر والسجدة  
والمدسة والرباط وان كان معينا اشترط ان يكون اهلا للملك من  
صغير وكبير وعاقل ومجنون وموجود ومعدوم اذ الم ذكرا وانثى ولا  
قابلة له **القول الرابع** في الوصية للعبد والذاتة والخرقة والقاتل  
والجور والوادث **القول الاول** في العبد وهو اما ان يكون لاجبي  
او للموصى ولو ارثه **الفصل الاول** ان يكون لاجبي والوصية له  
صحيحة كالهبة واطلوجا منة منهم المائدة في الموتى وابن المنياع  
القول بانها وصية لتسيده والغزالي والرافعي بانها وصية للعبد نفسه

وكلاهما

3  
وكلاهما يجوز في الحكم انه ان عتق قبل موت الموصى في الوصية له وان  
عتق بعده فان كان بعد القبول فالموصى به لسيده وان كان قبله  
ابني على القول في ان الموصى به مملوك فان قلنا بالموت والقبول  
بالقبول لانه ملك بالموت فهو السيد ايضا وان قلنا بملك بالقبول  
وهو للعبد وكذا الحكم لو استقل من ملك سيده بالاعية هل يكون  
للا ولا وللتا في هذا التفصيل وان استمر على ملك سيده فهو  
لسيده فلو قبل العبد الموصى له لم تبطل الوصية وان قبله سيده  
صارت وصية للقاتل وقبلها العبد ولو صح ان لا يقنقر فيه  
الا اذن السيد ولا يصح قبوله في الاصح قال الامام والخلاف  
في قبوله مفرغ على ان يقول العبد بغير اذنه وقال الماقدسي  
مستيان عليهما واخراهما جماعة في قبوله ما ذهب من عدمه وقال الامام  
لا يصح قبول الهبة قطعا فان قلنا لا يتوقف قبول العبد على اذن السيد  
فمنه من القبول فقبل قال الامام الظاهر عن ابي صحته وخصوله  
الملك للسيد كالحلع وجرم به من بعده وقال هو والغزالي اذا جازنا  
للعبد قبول الهبة بغير اذن سيده فقبل فقبل للسيد رده فيه وجها  
ان قلنا نعم فهل هو من اصله او من حبيته فيه وجهان ويظهر محقق  
مثله هنا وادقلنا يتوقف عليه فرده فهو ابلغ من عدم اذنه فلو بدا  
له ان ناذن في القبول ففيه احتمالا لا ما مر وان قلنا يصح قبول  
السيد فرد العبد قال الامام بخلافه ان تبطل هذا كله عند طلاق  
الوصية اما الموضح بانها للعبد نفسه فليشبهه ان يكون كما اذا وقف  
على عبيده وقدر ان فيه خلا فاحترجه بغيرهم على ان العبد مملوك  
ان قلنا مملوك صح وكان السيد ربيعه مادام في دله فاذا عتق رجع اليه  
وان قلنا لا لم يصح ولم يجعله وقفا على سيده وكذا قاله الماقدسي  
فيما اذا طهر من العبد نفسه **الفصل الثاني** ان يكون العبد الموصى له  
لو ارث الموصى فان عتق قبل موت الموصى وكان الموصى له وان سفل



الى ملك من بيت مواريث كان للمناينة وان ستمرت ملك الواريث الى الموت  
فهو وصية لا وارث كذا رآه لبرهان والرافعي وقال ان لم يولد له وارث  
الغزالي ان ستمرت الدف بلا موت الموصي ثم عتق بعد ذلك قبل  
ابن علي اقول الملك في الوصية فان قلنا ملك الموصي به بالقبول قبل  
صحة الوصية وان قلنا ملك بالموت لم يصح وكذا الجهر لو باع الواريث  
من اجني بعد موت الموصي وقبل المقتول هو كما مر في الوصية لعبد لاجني  
والامام والغزالي نقلوا اطلاق القول بان الوصية لعبد الواريث باطلا  
اذ لم يصحها له وهو كما اطلق ابن القاصر والماتريدي بان الوصية لعبد  
القائل اذ لم يصح الوصية له باطلا لدرق لبرهان في موضع آخر  
ان مرادهم بطلان الوصية لعبد الواريث اذ انقضى رقبته الى المقتول  
والمتولي ايضا قال الوصية لعبد الواريث وصية للمواريث **القسم الثالث**  
ان يترك ملك الموصي فان كان حصل له بشيبي يقتضي العتق فاما ان  
يكون مرفق سيده او غيره فان كان الموت فان قضاه قطعا بان وصي  
لستولده وصية الوصية وان لم يقضه قطعا بان وصي لبره صح  
والعتق والوصية من الملك فان وثقها دفعت عن وان في ما جاز  
خاصه كما لو خلف مائة درهم وقية المدير بانه والموصي به بوجهان  
احدهما جواب الشيخ عليه السلام انه مقدم التدبير فعتق وبطل الوصية  
وصحة الواو في اصحها عند المعنى الثالث مورد علمها فاعتق منه  
في المثل نصفه وتبيرا الوصية وصية لمن يعينه حر وبعضه رقيق  
للمواريث وسبانية وان لم ينف الملك بعمته عتق منه بقدر ما يخرج من  
الملك اوصا و الوصية وصية لمن يعينه حر وبعضه رقيق للمواريث  
وسبانية وان لم ينف الملك بعمته عتق منه بقدر ما يخرج من الملك وصارت  
الوصية وصية لبعض الواريث كذا قاله الرافعي وقال الامام في العتق  
انها تبطل وحكاية الرواية عن سائر الاصحاب وقال الماتريدي يصح  
فما قبل ما عتق منه وبطلان البانية والظاهر بان هذا على خلاف

ضا

الع

فيها اذا دلت باخذها خاصة فان قلنا تقدم العتق عتق ما احتمله الملك في  
بقي شيء للوصية وان قلنا لا تقدم قسم الملك على العتق والوصية فعتق  
منه بقدر ما يخص العتق وبقي ما يخص الوصية وصية لبعض الواريث  
وان كان سبب العتق غير الموت كما لو اوصى له كاتبه وصية فان  
مخرو و وصا وصية الوصية للمواريث ومن باطلة وقال الماتريدي  
ان كان اخذ الموصي به قبل تعينه نفسه فوجهها باخذها بدها اعتبارا  
بلايتها وثانيها لا اعتبارا بالابتداء وكذا الحكم لو اوصى لمكاتبه وارثه  
وعن ابن القاصر من الوصية لا يجوز لمكاتب وارثه وعلامة القفال فيه  
قالا الرواية ولو اوصى لمكاتب اجني فمخرو و ولم تبطل الوصية وان  
كان رقه قبل موت الموصي بل تكون لولا وان لم يكن العبد تعلوب  
سبب نقض العتق فان اوصى له بعينه او بقدره مع غير القدر  
دون الحرية كما يهـ رهم فان مات وهو على طلة فالوصية للمواريث  
وان كان قد اشقل لاجنه فالوصية لمن اشقل اليه وان كان قد عتق  
فهو له وان اوصى له بجزئها ربع ماله ولم يتعرض لرقبته فثلاثة  
او جها طهرها جواب ابن الحدا ان رقبته تدخل في الوصية وهو كما  
لو قال اوصيت له بثلث رقبته وثلث سائر اموالي متباينة وثانيها  
لا تدخل في عتق منه شيء وهو وصية له بعينه رقبته فبطل وبالثاني  
ان الوصية بجميع رقبته فان خرج كله من الملك عتق فان بقي شيء  
اليه وان لم يخرج كله من الملك عتق منه بقدر ما يخرج منه ولو اوصى له  
بثلث ماله وسطر بقدريم رقبته عتق جميعه ان خرج من الملك فان  
فصل شيء صرف اليه وان اوصى له رقبته اذ جزيها وصية الملك وسبانية  
**قوله** لو اوصى لمن يعينه حر وبعضه رقيق فان كان لاجني فان لم يكن  
بينها مباينة فان قبل باذنه سيده فالوصية بينهما كما لو اخطط وان  
قبل بغير اذنه فهو على الوجهين ان نص في صحة قبول العبد بغير اذنه سيده  
فان لم يصح بطلان في سبب سيده وفي فطلان في نصيبه وجهان



بحرمان في قبول الهبة بغير اذنه وان كان بينهما مماناة بنى على الخلاف المتفق  
في كاة الفضل وغيره انما لا حساب النادرة بدخل في المماناة فان قلنا  
لا بدخل في كالم ولم تكن بينهما مماناة وان قلنا بدخل لم يحتمل الا اذ من السيد  
ثم الوصي به لم يقع الا ايضا والموت والقبول في نوبة فلو وقع بغيرها  
في هذه وبعضها في هذه فطريقان احدهما ان لا اعتبار بيوم الوصية  
فمن وقعت في نوبته فيقوله واصحابه لا اعتبار به بل متى كان الملك  
في الوصية ثم حصل فان قلنا بالموت وانما يتبين بالقبول حصوله يوم  
الموت فالاعتبار بيوم الموت وان قلنا بالقبول فالاعتبار بيوم الموت  
او القبول فيه وجهان صحيحان اولهما يخرج على القولين في دخول الراجح  
السادة في المماناة ما اذا ذهب منه فان قلنا بدخل فوقع الهبة  
في نوبة احدهما والقبض في نوبة الاخرى بنى على الوجهين في ان ملك  
الموهوب يحصل بالقبض وخبرين به حصوله بها فعلى الثاني ليرجع اعتبار  
بيوم الهبة وعلى الاول فالاعتبار بيوم القبض في وجه الوجهين  
لكن الاظهر هنا ان الاعتبار بيوم القبض في اطلاق الراجح في الخلاف  
في دخول الراجح السادة في المماناة وتردد الامام في جريانه  
فيما اذا صار بدخولها فيها وفيما اذا عمت الوصايا والهبات في قطر انها  
تدخل قطعا او دون على الخلاف قال لا لواء في الراجح انما على الخلاف  
ولو اوصى لنفسه لخاصة او لنفسه الرق خاصة كالقفا لا الوصية  
باطلة وقال غيره يصح ومنزل تقسيم الوصى منزلة المماناة فلو كان الوصية  
للسيد اذ اوصى لنفسه لخاصة او لوصى لنفسه الرقيق وصحة الوارد  
وقال ترمذاني ان لم يكن مماناة او كانت ولم تدرج فيها السادة لم يصح وان  
ادرجها فان وقع ذلك في نوبة السيد لم يصح وان وقع في نوبة  
العبد فوجهان وكذا الحكم في الهبة وان كان بغيره الرقيق لوارث  
فان لم يكن مماناة او كانت وقلنا الوصية لا بدخل فيها وهي وصية  
للوارث قال ترمذاني ومحمدا ان ينقص الوصية كما اذا اوصى بالكر من

الملك

الملك وان قلنا بدخل فيها فان قلنا بالصحيح ان لا اعتبار بيوم الموت  
فان مات الموصى في يوم العبد فالوصية صحيحة وان مات في يوم  
سيده فهي وصية للوارث قال الشيخ ابو علي ولا فرق بين ان  
يكون بينهما مماناة يوم الوصية او لا ثم تجددت قبل موت الموصى  
**فرع ثان** لو اوصى لعبد اجنبي بشرائه وادى الموصى قبل موت الموصى  
في ان عتقوا باعه قبل موته ايضا صححت الوصية للعبد في رواية  
وللمشرك في الثانية **النظر الثاني** في الوصية للمماناة فاذا اوصى للمماناة  
فان قصد عليه ادا طلق الوصية باطلة وان ادا الصنف في حياها  
من علقها وشقها صححت على المذهب واصغر لا قبول مالهما في يدهم  
ولو رد ما اردت وان قل بعين صرف الموصى في مصالحهما في اظهر  
الوجهين وفظنه ما اذا اعطى انسانا خافيا درهه ليستري به فعلا  
ودصرفه عليها الوصى فان لم يدر في من ينسبه القاصي لذلك من مالهما  
او غيره وفيه وجه ان مالهما سوي ذلك عند عدم الوصى دون الحار ولو  
انقلبت الدابة الى ملك اخر فالرافعي يماس كون الوصية للمماناة لا لغيره  
لها وقياس كونها لذلك لاحتصاصها بالمنفصل عنه قال الوارد وهو  
القياس كما في العبد والودات قبل البيان روجع وادفعه فان قصد  
تمليك للمماناة بطلت ان صدقة المالك او كذبه وحلف الوارث وان  
قال قصد الصنف في مصالحهما صححت وان قال لا اعلم نيته حلف على  
العلم وبطلت كالوقار الوصى لم يدر في نية **ورعان** الاول لو قال اخذ  
هذا الثوب لغيره بغير موثقه قال لا القفا لان قلنا الا لغيره يكون ملك  
الوارث اذا خرج من الزكاة كان له اخذه وتلقينه في يده وقد ملكه  
المورث واستقل الوارث ورده الشيخ ابو علي وغيره وقالوا ان  
لميت للتكفير فان لم يكن فيه وجب رده اليه وقال الشيخ ابو زيد ان  
كان الميت ممن يقصد تكفينه لصلاحه او علمه بغير صرفه اليه فان كفته  
في غيره رده الى ماله والا كان له اخذه وتلقينه في غيره **الثاني**



لوارثه فقبله صحت كان القتل شيئا لصحتها وهو المذهب ولو وصي  
لعبد القاتل أو استولده أو ماله فله الوصية ولو وصي لعبد الوارث  
فان عتق قبل موته صحت الوصية له وان شغل له ملك شيئا آخر  
صحت الوصية لتبذره الثاني والا فله وصية للقاتل ولو وصي  
لعبد بشيئ فقبله أو لعبد جرحه جرحا فاته شيئا لم تبطل الوصية  
وان قتل سيد العبد وهي وصية للقاتل ولو وصي لكانت فقتل  
المكاتب الوصي فان عتق فهو وصية للقاتل وان عجز وانفتحت الكفاية  
وهي وصية لتبذره ولو قتل سيد المكاتب الوصي انعكس الحكم **قوله**  
أخذها لو وهب لقاتله شيئا أو جأه إليه في بيعة أو إهراة من حرق أو  
اعتق عبده في مرض موته فقبله فكل ذلك على القولين **الثاني** فان  
الامام لو وصي لم يرد بالف ولعمري بالف ومات وخلف ما بين قائم  
أخذها منه ان زيد اقبل اياه والاخر بينه ان عمر اقبله وفزع عنان  
على ابطال الوصية للقاتل فاقول أخذها بتساقطان وسقط الوصية  
والثاني يستحق كل واحد منهما الدية على الذي ادعى انه القاتل  
ويستحق حصه من الوصية وسبق حصه الوصي من الوصية على الذي  
لم يدع عليه والثالث يلزمها الدية وتبطل الوصية قال لا اصل  
له ولو وصي لمن جرحه جرحا آخر ومات به لم يصح وان ذبحه بغير  
صحت **النظر الخامس** في الوصية للمملوك مع حاجته فاذا قال اوصني  
لحل فلانة او لملها الموجود الآن صح سواء كان حرا او رقبا من  
زوج او متدلا او وطئ شيئا او زنا كثير طين أخذها ان يفضل حيا  
حياة متنفرة فلو انفضل بجناية او بغير جناية تبيننا بطلانها وان  
اوجبت الغرة فيلزم ولي الثاني ان يكون موجودا حين الوصية فان  
وصفته لا قل من سنة أشهر منها اسحق ولا عشرة من أربع سنين  
منها لم يستحق وان وصفته سنة أشهر بعد ذلك ولا ربع سنين  
فان كانت فراشا الزوج او سيدا من ان يطأها بان كان حاضرا المتمر

لوارثه

لوارثه فقتل على المستجيب او وصيت للمستجيب او الرباط فان لا ردت  
تملك المستجيب لم يصح وفيه توقف للرافعي وعنه وان قال لا ردت صرفه  
في مصالحه وعارته صح وان طلق فوجها ان اظهرها انه يصح ومقابله  
جواب الشيخ اي على الرباط والقدطرة كالمسجد **النظر الثالث**  
الوصية للحريه وهي صحيحة على المذهب سواء كان سيدا او راسلا ام او  
دار الحرب ويحرم الخلاف في الوصية للمتردد على قولنا ان ماله لم يترك  
وبناه بعضهم على الخلاف في الحريه قال الامام وهو ادلى بالصحة بين  
الحريه فان قلنا بطلانها اصلها اصلها ان يكون له اهل بالطلاق وحكي  
الماتة في الخلاف فيه مع جزمه بالصحة في الحريه اما الوصي لمن يرد  
وهي باطله قطعا ولو وصي لم يرد فهو صحيح وطعا ويصح للذي  
والمتنا من قطعا ولا يصح وصية المتنازل الذي بالسلح الاصل  
الحرب **النظر الرابع** في الوصية للقاتل وفي الوصية لثلاثة اقوال  
اصحها صحتهما وبالكفاية ان اوصي لثلاث فقتله فطلت وان جرحه  
ثم اوصي لاصحت وفيها وجه اخر انما يصح للقاتل بخود ذبحه ولا  
فرد في جريان الاقوال بين القاتل العمد والخطا ولو وصي لمن يقتله  
او يقتل ذبها فقتله انسان لم يصح قطعا ولو وصي لمن يقتل ريدا  
صحت ولو قتل المستولدة سيدها عتقت او المدينين والدين حل  
ولو قتل المدين سيدا وطريقان أخذها ان يبين على ان التدبير وصية  
او يعلق عتق ان قلنا انه وصية فهو على الاقوال ان قلنا انه يعلق  
عنه عتق وثانيهما انما ان صحنا الوصية للقاتل عتق وان لم يصحها الم  
بعق متوافلنا انه وصية او يعلق وتبطل التدبير **الفرع** ان ابطالنا  
الوصية للقاتل ففي نفوذها باجاعة الوارث الطريقان الثانيان  
فيما اذا جاز بان في الورثة الوصية للوارث صحتها انما كالتوصية لل  
بالزيد على الثلث فصحت في لاصح لاصح الماتة في الامام والغنى في  
صحت هذا المنع وان قلنا انما صحيحة وان الوصية للوارث باطله فصح

سنة الع



ينتحق نيا وان لم دهن فرا سنا بان فادقها مستنفر سنها قبل الوصية  
استحق في اظهر القول في قول الوصية وروح الشرايع في البتوى  
ومقاله هذا عند الاطلاق اما لو قال او وصيت لفلان من رطل فزاد  
شرط ثالث وهو ان يمت نسبه من زيد حتى لو كانت الوصية  
بعد زوال فراش زيد وانت به لما دون سنة اشهر من الوصية ولاكثر  
من اربع سنين من يوم فراغه لم تنتح نيا وكذا الوالت به لما دون سنة  
اشهر من يوم النكاح وانت به لاكثر من سنة اشهر من الوصية ودون  
اربع سنين من الابانة فقولان وكذا الوالت به لاقل من سنة اشهر  
من الوصية ولاكثر منها من وقت الابانة ودون اربع سنين ولو انقضى  
الحال بثبوت نسبه من زيد لغيره باللعان وكان سيدا فادعى  
الاستبراء ورايتاه نافيا للنسب لاصح عند الاكثر من انه لا يتحقق  
نيا وجعل المتولي اصل الخلاف في الخلاف ان المؤمنين المقيمين باللعان  
هل يتوارثون باخوة الاب وعن الشيخ في علم انه من التوارث على مسألة  
الوصية والرافع شبه الخلاف بالخلاف ولو انت بولد بن بنتها سنة  
اشهر فالوصية لهما بالتسوية حيث انقضى الحال وصحهما للاول  
وان زاد ما بين الوصية والناظر على سنة اشهر **فروع** بقول الوصية  
للحمل من امره بعد انقضاء حمله فان قلها قبله واللقفال  
والقاضي لا يعتد به وقال غيرهما فيه القولان فيما اذا ناع ما لابيها  
على ظن انه حي فادعوا موتيت ولو ادعى الحمل اثباتان فان وطياها في  
ظهر واحد فان قبل له الوصية صح وان قلها احدها لم يصح فلو  
مات قبل القبول سقط القبول لولا وارثه اما الوارث للحمل الكيدي  
شبه وجد وفيه اوجه اصحها انه لا يصح وقالها انه ان وجد يوم  
موت صح الوصية والا فلا ولو ادعى الحمل حمل فان ولد له سنة  
اشهر صح الوصية وان ولد لاكثر من اربع سنين لم يصح وكذا ان  
ولد احدها اقل من اربعة اشهر والا خلافت من اربع سنين

النظر

**النظر السادس** في الوصية للوارث وهي باطلة قطعا ان ردها  
بإدع الوصية وانما جازها ان يني على القولين لا يبين ان جاز  
الوصية للرجعي الزايد غير الثلث مفيدا او ابتدا عطية فان قلنا  
ابتدا عطية فهي باطلة وان قلنا تفيد وهو الاصح فنقول ان اصحابها  
انما صححة وقيل القولان في الوصية للوارث اذا جاز الثلث  
فان لم يجاز منه صح حولا واحدا وهو بعيد والاعتبار بكونه وارثا  
يوم الموت لا الوصية فلو ادعى لا حية ولا ابن له فولد له ابن ادر دعه  
ثم ابانها فالوصية صححة ولو ادعى لا حية ولا ابن مات قبل موت  
ابيه او لامرأة ثم تزوجها صارت وصية للوارث بخلاف الاقرار  
للوارث فانه يقدم فيه خلافا في ان الاعتبار بخوفه وارثا يوم  
الاقرارام يوم الموت ولو ضمن المريض دينه على وارثه لا حية لم  
يصح وان انقضى الرجوع وفيه عكسته وجهان **فروع** لو ادعى رجل  
من ورثته بقدر حصته من التركة منشا عالم يصح ويظهر بحججه  
فيه من حين ذكرها المتولي فيما اذا لم ذكر له الا وادع واحد وادعى  
له جميع ماله انه يصح قال وفائدة الخلاف يظهره اذا اظهر دينان  
قلنا ان الصحيح باخذها ارفا فله امتساها وقضا الدين من ماله وان  
قلنا وصية قضاه منها ولرب الدين امتناع من قضايه من غير  
ولو ادعى لكل منهم بعينه على قدر حصته ثوب وعبد وذاد  
فهل يتوقف على الاحراز ام لا ويختص كل واحد بما عينه له فيه وجهان  
اصحهما اولهما وكذا الخلاف فيما اذا ادعى جميع داره من يده هل يصح  
وصح المتولي في هذه الصحة **السادس** لو وقف على ولدك ايجاز في فرض  
موتك عينا من امواله فان قلنا الوصية للوارث باطلة من اصلها لم  
يصح الوقف واشتار الامام الى من هذا بالنسبة الى الوارث قالوا اما  
بالنسبة الى من يورثه فنخرج على الموقف المنقطع الاول وان اعتبرها  
موقوفة على الجاز الوارث قال ابن الحداد وهو من اصحاب اركانها



المثلث صحيح ولم يكر للوارث ابطال الوقف في شئ منها وان زادت على  
 المثلث صحيح في قدر المثلث وقال القفال لرد الوقف فيما خرج من المثلث  
 واما الزايد على المثلث فله رد الوقف فيه اتفاقا فان اجاز فان قلنا  
 اجازته ابتداء عطية كان ذلك وقفا على نفسه وهو باطل على المذهب  
 وان قلنا هي منقبة لزم الوقف وكذا حكم المثلث على رأي القفال  
 وصور لرامام المسئلة على قول لا اعتبار بالقبول في الوقف فيما اذا كان  
 الولد صغيرا فقبل له ابوه فاراد لو كان كبيرا وقبل كان ذلك اجازة واغرض  
 الراعي بان الاجازة المعنى هي الواقعة بعد الموت واجيب بان هذه  
 اجازة في ضمن عقد مع الموصي فيظهر ان يصح تبرعا ولو كان له وارثان  
 اذ احرر فوق قال دار عليه ما على قدر حصتها كما لو كان له ابن وبنت ودار  
 فوق على الابن ثلثها وعلى البنت ثلثها فان قلنا الوصية للوارث  
 باطلة مطلقا لم يصح وان قلنا بالاصح الذي عليه التفرع انما يصح  
 موقوفه على لرجائه فان خرجت من المثلث صحت لاراد على المذهب وهو  
 قول ابن الجداد وله ذلك على قول القفال وان زادت على الثلث كان  
 في قدر المثلث وحماها واما الزايد عليه فلهما رده ولو وقفها بينهما لا  
 على قدر المحصر كما لو وقفها عليهما نصفين فان قلنا الوصية للمؤنث  
 صحيحة موقوفة على الاجازة واحتملها المثلث فان اجازها وجعلنا  
 الاجازة تنفيذا فهي بينهما كما وقفها وان جعلنا لها ابتداء عطية لزم  
 يصح وان زادت ابطال الوقف فيما فضلت به البنت عليه فلذلك  
 وظاهر جواب ابن الجداد اذ يبطل نصف ما وقفه على البنت ولا يصير  
 شئ منه وقفا عليه بل يكون ملجما اليها وتبعه في ذلك الجمهور وقال  
 الشيخ ابو علي ليس لابطال الوقف لانه سلب من الدار واما المثلث  
 الاخر فهو حقها فلها ان يحيد الوقف فيه فيكون المثلث وقفا عليها  
 ولها ان ترده في نصف الشئ بل يكون ملجما واسنصوبه الامام  
 وقال غياثي في الامية اذ اذوا بقص الوقف الربع اذا انقضا عليه تبرك

وذكرهم

وكرام القاضى يدل عليه قال الموارى هذا هو الاصح او الصحيح ان رد  
 الصواب وان لم يحتملها المثلث كما لو لم يترك لغيرها فان زادت ابطال  
 الوقف في الزايد على المثلث كان له ذلك ويقسم على ثلاثة ستم وقف  
 وستمان ملك وصح من مائة عشرة سنة وقف عليها وللا بن مائة م  
 وللبنت اربعة طلق وان اجاز الوقف صححناه كما ينبغي فانصفين  
 وان لم يريد ابطال الزايد على المثلث لكان اذا الابن ابطا ابطا اذا  
 على نصيبها فله رد الوقف لامة اربعة عند ابن الجداد كما مر ولو  
 وقف على ابنة وزوجته الجايزين نصيبين والتفرع على معنى الوصية  
 للوارث موقوفة على الاجازة وهو الصحيح فعلى طريقة القفال لهما  
 رد الوقف في الجميع وعلى قول ابن الجداد المشهور ان خرجت من المثلث  
 ولم يخرج الابن يفضل الزوجه عليه قال ابن الجداد بقض الميراث من  
 حق الابن لامة امان الدار وهي ثلاثة اسباع حقه وله رد حصتها من  
 الدار وهو الثمن لامة اربعة اسباع له كون نسبة الوقف في نصيبها  
 كنسبته في نصيبه وهو الباقية بينهما امانا فله كون القسمة من رده  
 وحسبه كما جئنا الى عدد ثلثه سبعه سدس اربعة اسباع الدار  
 وهو اتمان وثلثون شهما وقفا ثمانية وعشرين من على الابن اربعة  
 على الزوجة وهو اربعة اسباع نصيب كل منهما اربعة وعشرون على  
 احد وعشرون وللابن وبنت للزوجة وقال الشيخ ابو علي ليس له  
 ابطال الوقف لانه يمتد حقه وهو ثلاثة اتمان الدار واما الثمن فله  
 في الزوجة فان شتات اجازته وكان وقفا وان شتات رد الوقف  
 وبلاية اسباعه وصحة لرامام والغاية والامانة سواء غلط وبه  
 اجاب الجمهور اذ لا يمتد لهما وان كانا قد اجابا بمسئلة الابن والبنت  
 بجواب ابن الجداد ولا فرق وان كانت لا يخرج من المثلث كما لو لم يحلف  
 غيرها فلها ابطال الوقف في الزايد على المثلث ويجعل الدار ثلاثة  
 ستمان ملك وستمان وقف وللابن تسعة ستم ملك وبنته وقف



وَأَن جازا الوافق كان بينهما نصيبان إذا جازا أصله وأراد الأبن  
أوطال ما فضلته به عليه وهو على اختلاف بين الجداد والابن  
إذا كانت خرج من المثلث ولو وقف ثلث الدار على أبيه وثلثها على أمه  
ولا وادث غيرهما ومن خرج من المثلث ولم يجز الأب قال الراعي فعلى  
قياس من الجداد بقص من نصيب الأب ثلث الدار فله رد الوقف ستة  
نصف نصيبها وهو السدس من ثلث الوقف والدار وقفا لهما وقف عليه  
وسدسها وقف عليها والنصف الآخر ملكا لثلاثة له وثلثه لها ونصف  
العشرة من ستة سهمان وقف عليه وسهمان ملكه وسهم وقف عليها  
وسهم ملكها وعلى قياس الشيخ على لا يراد الأب الوقت لا في ثمة  
نصيبه وكل المثلث وللأم الجواز في السدس من الدار في كل موطأ ابن  
الجداد وقف من ثلثه على ما قاله أبو علي ويرتفع الخلاف للرد عليه نصف  
ولو وقف على الجد درته ثم بعده على الفقراء لم يجز سائر الورثة قال  
الرواية فإن جاز له هذا وصية لمن بعد الوارث فإن خرجت من  
المثلث كانت الموقوف عليه وسائر الورثة فاحذر منه على سهام الوارث  
فإذا مات الوارث الموقوف عليه انقطع حقوق سائر الورثة وصار ذلك  
إلى من جعل له بعد موته ولا يجوز للورثة أن يتصرفوا فيه بما نقل  
الملك كالبيع والهبة لتعلق حق الفقراء به وقال بعض أصحابنا فيه  
قول ثارات الوقف باطل لأنه إذا لم يصح يوم العقد لم يصح فيما  
بعد قال وهذا لا يصح لأنه صحيح في الجميع وإنما رد العشاء على  
بأنطال الورثة ولو أجاز ذلك كان جازا فلو وقف عليه وعلى ولد وصية  
فانصف الذي وقفه على ولد الولد صحح والذي وقفه على ولد وصية  
لوارث فإن أجاز باقية الورثة جازا كان لم يجز دة وطل فكون  
ميراثا للورثة من ثلثه فإذا مات الولد دجع إلى من شرط اشتغاله  
إليه **الثالث** أوصى بثلث ماله لأجنبي وأحضر ورثته فإن قلنا  
الوصية للوارث صححة موقوفه على أخا الوارث فإن جازها فملك

بينها

بينها وإن لم يجز دها وقلنا أنها باطلة بطلت في حق الوارث وفي حق  
الأجنبي طريقان أحدهما أنه على قولنا التفرق وأصحهما الدخوع بالهبة  
فلهذا السدس خلاف ما إذا أوصى لكل منهما بالثلث فرد ما أشد  
الورثة نصيب الوارث وقلنا يبطل لأن الوصية فإن لأجنبي المثلث  
على المذهب وإن أجازها الوصيتين فكل منهما المثلث وإن لم يحصوا  
نصيب الوارث بالرد فإن فالوارث دنا ما زاد على المثلث من الوصيتين  
فوحدهما أحدهما أنه لغت لأجنبي إلا السدس وأرجحها عند الأكره  
أن لدا المثلث ويختص به رد الوارث وقال المأذون إن ردوا الزائد  
على المثلث فجاز وأوصية الوارث فالثلث بينهما وإن ردوه ومنعوا  
الوصية للوارث فلهذا لأجنبي السدس والسدس الثابت ميراث ولو أوصى  
لأجنبي وأرث من لم يحضره الورثة كان لأجنبي ثلث الثلث ولو  
أوصى لأجنيين وأرث كان لهما الثلث الثلث على الصحيح فيها **الرابع**  
لو أوصى لأجنبي بثلث ماله لكل واحد من ابنيه الجاز من ثلث الجاز  
كل واحد منهما الوصية لأخيه ورددها لأجنبي فاللهيب لأجنبي  
المثلث كاملا وعن الفقهاء أنه يجب لهما الثلث الثلث **الخامس**  
وإذا أوصى لأجنبي بثلث ماله ولا أحد الورثة بجميع ماله فإن  
رد باقية الورثة الوصية فلهذا لأجنبي المثلث ولا شيء للوارث ولو  
وإذا جاز الوصيتين كان الثلث لأجنبي والثلثان للوارث ولو  
أوصى لأجنبي بالنصف ولوارث بالثلث أجزت الوصية  
انقر لأجنبي فالثلث الثلثان الباقيان نصرف فيها لأجنبي  
بالسدس ونصف فيها الوارث بالجميع فيجعل الثلثان شتا سهم  
ويريد شبيب لأجنبي سهمها عايله نصير سبعة بقسم الثلثان شتا  
سبع لأجنبي ستة أسباع للوارث ونصف من أحد وعشرين  
سبعة لأجنبي لحو الثلث وله سبع الثلثين بحق السدس الرايد  
سهمان فيحصل له تسعة أسباع وللوارث اثني عشر سهمان ستة أسباع



المثلث **السادس** اوصى لاجبني ثلث ماله ولاخذ ابنيه الحائرين  
بالوصف واحدا الابن الرومي وقرعنا على الصحيح في صحة الوصية  
للمواريث موقوفه على الاحازة واذ ان الاحازة تنفذ قال ابن  
سريح الاجبني النصف وللأبن الربع والستين ومبقي ثلث الستين  
للأبن الذي لم يفرض اليه **وسيل** الفقهاء عنه فاجاب بان لعل منها  
النصف فاخرج ما قاله ابن سريح فاورد حرج المسئلة على مسئلة وهي  
ما اذا اوصى لاخذ ورثته بقدر نصيبه من التركة او ما دونه  
واجاز الباقي فلهذه الوصية صححة على الصحيح والباقي مشترك  
بيته وبين الباقي كما أنه كل التركة ولو اوصى له بأكثر من نصيبه صححت  
قطعا على ما عليه بفرع وفي مسائل كنه الباقي في المائة بعد الوصية  
وجها بان اصحابنا نعم كما في الاول ثانيا لا لاحازة ان قصده بالوصية  
تخصيصه بالقدر الزايد على نصيبه لا بجميع الموصى فعلى هذا يخرج  
جواب ابن سريح وكان اوصى له بالستين مائة الى الربع الذي يستحقه  
بالاثر فيمكن للذي لم يوصر بنصف ستين وعلى الاول يخرج جواب  
ابن سريح وصاحب الامام قول الفقهاء فالاستفاد غير مخرج  
على هذا الخلاف ولورد الزايد من وصية لرجبني ورد الذي لم يوصر  
له وصية اجتهت شمل الثلث للرجبني وشمل الباقي بين الاثنين اونا  
ولورد دارند وصية لرجبني واخا والاخ وصية اخيه كان للأبن  
الثلث وللأبن الموصى له النصف والستين الباقي هل ينقسم  
الذي لم يوصر له او يشتركان فيه فيه الوصية والوصية لوصية لرجبني  
ورد لرجبني وصية اخيه اخذ لرجبني النصف والنصف الباقي بينهما  
ولورد الابن الموصى له القدر الزايد من وصية لرجبني واخا واخوه  
الموصيين معا فقياس القول بان الابن الموصى له كالاجبني هو ما بيني  
الفقهاء اجوابه عليه ان يكون للأبن الموصى له الثلث والربع والاجبني  
الربع والستين الثلث بالوصية التي لم توفق على احازة وكه في الستين

سار  
يوص

باجاز

باجاز الابن الذي لم يوص له وقياس القول الذي خرج عليه الفقهاء  
جواب ابن سريح ان الموصى قصده تخصيص الواريث بجميع الموصى له  
عن بقية الواريث ان يكون للأبن الموصى له النصف وللرجبني الربع  
والستين وللأبن الاخر بقية الستين **السابع** اوصى لاخذ ابنيه  
الحائرين بالنصف والاجبني النصف والاخذ بالثلث واحازة ثلثهما  
ذلك فالوصية للاجبنيين بحسبة استدار المال يخرج منها الثلث  
معا اجازة سقى في المال سهم فصرف للأبن الموصى له الثلثين  
بالنصف وقصر في الاجبنيان بهما بالنصف فياخذ الابن منه ثلث  
المثلثين ولأبن حبيبان نصفهما فحصل لهما ثلث بغير احازة وثلث احازة  
ويقتسمان الثلثين اخما مثالا ان وصية اخاهما بالنصف وثلث آخر  
بالثلث فالسهم كام ولا يجرى الوجه الضعيف الذي فرغ عليه الفقهاء  
جواب ابن سريح لزيادة الوصايا على المال **الثامن** لو اوصى لاخذ ابنيه  
الحائرين بنصف ماله والجبني ثلثه والاخر ربعه ففي كيفية القسمة  
وحققان بنين بان على ان الموصى له بقدر نصيبه وهو المائة له  
ولسائر الورثة ام ينقسمون على الاول بقول المسئلة بنصف  
ستين ويدخل النقص على الكل فيقسم من ثلثه عشر وعلى الثاني  
يدخل النقص على واحد ولا يعمل المسئلة فيقسم من اثني عشر على  
صاحب الثلث ربعه وصاحب الربع ثلثه وللأبن الموصى له خمسة  
**التاسع** لو اوصى لاجبني بالنصف ولأبن واخا زعم على الاول لهما  
النصف ويقاسم لرجبني النصف وعلى الثاني لهما النصف وللأبن  
النصف **العاشر** اوصى لاخذ ورثته بشي وقال ان رده باقي الورثة  
فهو في سبيل الله فزده فهو في سبيل الله اذا خرج من الثلث **الحادي عشر**  
**الحادي عشر** الموصى له ولا يشترط ان يكون مال او مكنت فيه لرجبني  
فصحح بالسراجين والحدود بل لا يشترط مال وبالطلب لثمنه  
في ضياء او حفظ مائة او ربح وفي الكلب قول انه لا يصح الوصية



به وهل يشترط ان يكون الموصى له بمن يتفق به بان يكون صطاد او  
له فاشية او زرع فيه وجبان قال بر عام والغاية والمستوى وبيع  
بالخبرة المحترمة وهي المعصرة الخلية وهو على اصل المأونة ان  
اراقها لا يحب بل قال بعضهم بما ظاهرها مضمونة قال الشافعي اطلق  
القول بان الوصية بالخبر باطله وهو توافق قول العراقي انها يجب  
اراقها مطلقا وصح بحلة الميتة الذي يمكن الاستفاد به وكذا  
بشحمها اذا جوزنا استساكه ولو لم يتفاد به وهو مذهب ان في جواز  
الاستفاد خلافا ولام الغاية بقضي الحزم بحوانه وهو الصحيح  
ويجزم المأونة وانما الصانع بصحة الوصية بالميتة لانه قد يطعم  
بزاته لحمها ويبيع جلدها ولا يشترط توفيه معلوما فصحة الوصية  
بالمجهول كالوقال اعطوه ثوبا او عبدا او ساة ولا ان يكون كذا  
على تسليمه فصح بالابق والغير المفلت والمغضوب والحمل التوجرد  
اذا ثبت وجوده حين الوصية ورجع فيه الى اهل الحديث في الهام  
واقبل بها الا ان يفصل حناية فكون الغرة للموصى له ولو قال  
اوصيت له بمن يولد لي في سنة او في سنة او في سنة او في سنة او في سنة  
ولا توفيه معينا فصح باخذ العبد من التوثيق ويعطيه الوارث ما  
ستامتها بخلاف ما لو اوصى لاخذ عذراء قال الصحيح انه لا يصح قال  
الرافعي والاشعاش في الوصية انما تمتنع اذا قال اوصيت لزيد الرخيل  
اما اذا قال اعطوا هذا العبد لزيد الرخيل ففي المذهب التهذيب  
وعنه انما يصح كالوقال ابعه من اخذ الرخيل وحسب نعم الوصية  
لا خدوها فعينه من بعد صم فان مات قبل التعيين فعلى من اراد انما اذا  
اوصى كالمالك ان كان غلاما فولدت غلاما من بعد الوارث احد  
للموصية او فسمته بينهما او بوقته الى ان يصطالحا واحلها في اشتراط  
اسو **الاول** ان يكون موجودا او في معنى الموجود وهو المنافع فصح  
الوصية بمنافع الدور والعبيد والدواب وبحولها موفيه ومويز

در اطلاق

والاطلاق يقتضي التام به وفي الوصية بما سلكه هذه الجاريد والميتة  
في هذا العام او اندا فوجها ان اصحابها انما يصح كالمنافع وبها كالحسين  
في قوله كل ولد لبلد هذه الجاريد جردان قلنا انهم شملت ما في البطن  
واحد كانا واكثر ولا يدخل فيها ما كان محننا حين الوصية ويعرف  
في الجارية بان ماتت به لدوسنة اشهر من الوصية فان كانت لاكثر  
من اربع سنين اعطى وان كانت بين المدين والماقدري فان كانت  
ذات زوج قطا اعطى وان كانت خلية لم يعط ومطهر ان في الحائض  
وحب كما تقدم فيها اذا اوصى لحمل هذه المرأة وفي صحة قبول الموصى له  
بعد وجوده وقبل وصته وجها ان يبين على الحمل هل عرف  
فصح ادلا ولو قال ان ولد لي فراهو لزيد او اني وهو لعمر وصح فان  
ولدت ذرا فلن يداواني فلهي وكذا ان ولدتها وان وجدت خفي  
فوجها ان اخذها ان يبرأ والمأونة توفى من الموصى لها حتى  
تصطالحا وفي الوصية بما سجدت من الثمار قطر بقا ان احدها القطع  
بالصحة واصحابها انما على الوجه في الحمل سواء اوصى بغيرها هذا  
العام او كل عام وجزم المأونة بالصفة فيها اذا اوصى بها في كل  
عام وحصر الخلاف ما اذا قيد فمأونة اذا وصفتها لا بد منها  
الموجودة عند الوصية واذا احتاجت التمة الموصى بها والشجر  
الى السقي لم يجز واحد من الوارث والموصى له عليه والوصية بما  
سجدت من صفوف الشاة ولينها كالوصية بالثمار واما الوصية  
بما رالسنا للموجودة فلا تخفى صحتها ولو دخل الثمار غير المبرقة  
في الوصية بالاشجار وجها ان كانت في دخولها في الرمن **الساقي** ان  
يكون مختصا بالموصى فلو اوصى بما لا يشترط في الوفا لا وصيت لك بعبد  
زيد هذا بطل ان ملكه من بعد ولوق لا وصيت بهذا العبد وهو  
ملك غيره او بهذا العبد ان ملكه فوجها ان رتبها بعينه عينا  
اذا اوصى له بمائة درهم وهو لا يعلم بها وفيه وجها ان اصحابها انما



صحيحة والثانية وهو قولنا ان الغدا اذ ينزلها ناطلة اعتبارا بحال  
الوصية فعلى هذا لا يصح هنا وعلى الاول فيه وجهان والاول اخرج  
الوجهين هناك على الوجهين هذا اخرج عليهما ما اذا اوصى بثلث ماله  
فتجاءد له مال اخر هل يصرف بثلثه الا الموصى له وفيه وجه ثالث انه  
ان قال اوصيت بهذا العبد لم يصح ولو قال اوصيت به ان لا يملك  
صح ويخرج على الخلاف ما اذا اوصى بركة المكاتب بغير ثمن على عدم  
صحته بغيره قال برهان ما اذا اوصى بركته لقيام اصل الملك **الثالث**  
وهو يستغايه ولا يصح الوصية بالكل الذي لا ينتفع به في حياته  
او حظه فاما شيئا او ذراعا او حفظا ويرى على قولنا انه يجوز ان يوصى  
له وفيه وجه غير هذا انه يصح وفيه الجزالة غير الذي لا ينتفع به اذا  
كبر وحققا بغيره ان على جواز اقتنايه لذلك ولو اوصى بالحوار وطرف  
بعضه في الكلب الجبر الذي لله انش وهو بعيد ولا يصح الوصية  
بالجزء المستحقه الا راقه **قال** الشافعي رحمه الله ولو كان عاقل  
الجزء ما فيها لم يصح بالحر وبصحر بالحره واشتار بعضه بالحر بها على قول  
الشافعي وبليخوبها الوصية بالاصنام والارلام وبما لا ينتفع به  
بعد كثيره من الاف الملاحى ولا يصح بالحيات والعقارب والحشرات  
والدياب والاسباع وبصحر بالفيول والتمه والخر والشاهين والفقير  
والناني ولا يصح بالفصاخر وحدا القذف ولا حق الشفعة وان  
لم يطل بالناخير للون الثمن موحدا قال القاضى ولو اوصى بالشفعة  
الذي لا يحق به الشفعة صح والشفعة للموتى ويصح بتجرم الكفاية  
فيها فاستخت بالغير فلا شيء للموصى له ولو كان قبض بعضهما قبل  
انقضاء استرده الوارث والوصية بالصحف وبالعبد المسلم  
وبالشيء لا كافر كبيعها ولا يصح باي صيد الكلب **وقال الاول**  
لو اوصى بزيد مكلبا قال لا اعطوه كلبا من كلابه او من اهل بيته  
يكون له كلب مشفع به بطله بخلاف ما اذا قال لا اعطوه عبدا ولا عبدا

له فانه يشتري له ولو تجدد له كلب فظهر ان وجوبه على الوصية  
وفيه وجه غير هذا انه يعطى فتمه مثل الكلب من الجوارح الطاهرة وان  
كان له كلب او كلاب تنفع بها صح وبغير الاعطائها بخلاف  
ما اذا قال العبد ابن ماله له بغيره فانه يجوز ان يشتري عبدا منه  
ويعطاه ثم ان كان له ماله فثلثه او جزءا منها فانه ينفذ مطلقا  
سواء اوصى ببعض الكلاب وكلها سواء كثر المال او قل ولو اذن في الثاني  
ايها لا ينفذ الا في ثلث الكلاب والثالث انها تقوم باعتبار القيمة او  
باعتبار النفعة على اختلاف الوجهين الا يتبين اذ المراد مال ونظم  
القيمة بثلث ماله من المال وينفذها فاما حمله الثلث من الكلاب  
فلو اوصى بثلث ماله لرجل وبالكلاب لا خرد ولم يجز العرفه فعلى القول  
قال القاضى ابو الطيب ينفذ الوصية بجميع الكلاب وقال ابن  
الصباغ هو ضعيف والحكم كالولم يوصى بالكلاب وهو كالمقرب  
على الوجه الثاني وعلى الثالث يعتبر بثلث الكلاب وحدها **قال**  
الرافعي وقياس الثالث ان يضمن فيه الكلاب ويضافها الى المال او يدين  
المال في الحساب الوصية بالكلاب والكلاب في حساب الوصية  
بالمال وان لم يدر له مال فان كان له ثلث واحد لم ينفذ الا في ثلثه  
فان اوصى ببعضه او كان له كلاب فاوصى ببعضها صح من الثلث  
وفيه وجه انه لا يعتبر الثلث ويحتمل ان يبقى للموتى من غيرها وان  
قلد على الاول في ثبوت اعتبار حرج الوصية من الثلث وجه  
اطهرها انه يعتبر بالعدد فاذا اوصى بثلثه فله ثلثه او ثلثه ينفذ  
في واحد يعطيه الوارث ايها سنا وثانيها انا يقومها بقدر المال  
فيها كما نقد للحرج عبد اية الحكومه وينفذها في الثلث على هذا  
فهل نقد لها شيئا من ثمنه يقومه على ما سنا في باب فكاك  
المشركا وان يقومها على مذهب من يرى لها قيمة وجهان جزم القول في  
بالاول ويرام بالثاني وقالها ايها يقوم بحسب منافعتها ويوجد



الثالث من قيمة المنافع وهو قول من يجوز اخارة الكلب هو عند  
الماوردى مبني على ان منافعها ما وكذا قول الوصية متوجمة على  
المنفعة المملوكة دون الذات واما ان الوصية يصح في ثلث كل  
كلب وخامستها اثمانها صح في واحد فبهم منها وسبعين بالقرعة  
وسبعا دسها اثمانها صح في واحد منهم ويعينه الوارث وحيث قلنا  
يعطيه الوارث وواحد اذ ذلك عند اتحاد نوع المنفعة فان اختلفت  
فكانا حدها كحد صيد والاخر كلب فرع والاخر طمس فاشية فان  
كان الوصي له من اهل ذلك كله فاحتمر كذلك وان كان من بعضهما  
فهل يتعين اعطاه ما يصلح له او يتخير الوارث فيه وحيث ان ولو  
كان له كلب فنتفع به وخرقة محترمة وحلقة ممتدة وليس له غيرها  
واوصى بواحد منها اغتصب في اخراجه من الثلث الوجه الثاني وهو  
الاول والثاني وقيل يحكي الاول وهو بعيد **الثاني** اذا اوصى بطير  
فاذا طلق قسيما في البياض الثاني وان عين ما شوى طير اللهو وهو  
طير الحرب وطير الحميم ونحوه وطير الباذ وطير العطارين صح وان  
عين طير اللهو فان صلح للاداء ولغيرها من المنافع المباحة على هيئته  
او بادى بعينه سقى معه اسم الطير صح الوصية كما ذكره الرافعي  
ولم يشرط الماوردى بقا اسم الطير وسليم وابن الصباغ اطلقا  
القول بانه اذا كان مع بقائه على حاله لا يصلح الا للهو بطلت ولم  
يعتبر بغيره فاحتمل ان يكون ذلك اخلافا وان كره ذلك في البروك  
وان لم يصلح لا شفاع مباح الا بعد زوال اسم الطير عند فنتفع  
به او برضاؤه قال الحنفية لا يصح وقال برام والعلانيان  
كان يمتنع برضاؤه بعد كسره بان كان من شئ نفيس صح الوصية  
وقد مر ان في صحة بيع الاثام لا يفي التي بعد رضاها ما لا يملكه الوصي  
ثالثا يفرق بين ان يكون من شئ نفيس صح والا فلا وخرج الرافعي  
الوصية عليه فقال ان كسرتا بما له الرضا صح البيع وكلا

في الوصية

في الوصية وادى بالصحة وان لم يكتف به وكذا في الوصية فاذا كان  
الاصل مع ما ذكره وحيث ان في المسئلة ومنه يخرج وجه في وصية  
الوصية بطير اللهو المستفيع برضاؤه وان لم يكن من نفيس فبيعه  
ولو قال اوصيت له برضاؤه صح قوله واحدا وكان علقه وكسره  
**الشرط الرابع** ان لا يكون الموصي ذابدا على الثلث وهو شرط  
لرومها واما في وصيتها مبني على الخلاف في ان اخارة الوارث له تنفذ  
او ابتداء عطية فعلى الثاني هو شرط في صحتها ايضا وصح القائل  
انه شرط في جوازها فقا لا يجوز وفيه مسائل **الاول** لو اوصى بما  
يزيد على الثلث ولم يخرج على الخلاف في الفرق بين الصفة وفيه كلام  
فعضم ما فهم خرج عليه وقد مر نظره فيما اذا اوصى بجزء فيهما  
خمس واما الوصية بالنزاع عليه فان لم يكن للموصي وارث خاص فهو غير  
لازمة على المذهب وفيه وجه اما ان يزم وعلى المذهب هل للامام اجازتها  
اذا رأى المصلحة فيها فيه وحيث ان يثبت بان على انه هل ينزل منزله  
الوارث الخاص حتى يفيح له ويزوج موليته من غير نفوسه وحيث ان  
والا طهر عند القاضي ولامام وبه جزم الرواية ان له ذلك في كل  
الامام الخلاف مفرعا على ان الوصية بالزيادة في حق من له وارث  
خاص صححه موقوفة على بر حارة واما تنقيدها ما اذا قلنا قلنا كل  
فقد اهدى قال واما اذا جعلنا الاخارة ابتداء عطية فبحسب صفة  
اليه قطعاً اذا انقضت المصلحة وانقضت القاض فيكي ان وصيته  
من لا وارث له خاص من المستلزم لا يصح لاحد من المستلزم مطلقا على قولنا  
ماله مورد للمستلزم ان الوصية للوارث باطله وانه لا يجوز صرف  
ماله هذا اذا قلنا لقاتله المستلزم المشهور خلافة وان قلنا رثة التامون  
وان كان له وارث خاص ففي بطلان الوصية قولنا فقلنا فان قلنا  
امنا باطله فان فرضنا اخارة كانتا بطلانها بطلانها بشرط فيها شرط المنة  
مستفرا لا قبول في محاسن الاجارة ولا يفي قبول الوصية الشافعي



وحتى الناصي عن برصحاب انه لا يحتاج الى قبول وحالهم والقبض  
وللمجوز الرجوع قبله وهل حصل بلفظ الرجوع ام لا بد من لفظ  
الملك والعقود ان كان الموصي مدعيا فيه وحماه كالوجهين  
اذا قال لي قارض بعد الفسخ ادر تلك على ما مضى واذا كانت الوصية  
عقفا فلا الرايد للمجوزين ذلهم وانا ثم حسب حصصهم  
ولو حلف روحه ابنه عمه واباه او قدا وصي لها فاذا الوصية  
ابوها كان له الرجوع وان قلنا انما صحته وهو يرضع فان ردّها  
الوارث بطلت وان اجازها كانت سفيدة فلا مقتضى للقبول  
عن قبول الوصية ولا توقف على القبض وليس له رجوع قبله وسفد  
ملفظ الرجوع قطعا ولا نسب للاب الرجوع ومقتضى الوصية كلة  
للمورث من الذكور من عصماته خاصة وعمل بن اللبائ ان  
يحمل ان يكون الولد الميت فان جعلنا الاجارة ابتداء عطية وتظهر  
في ايدى الولا اذا كان الوارث ابيا واحدا فيما اذا كان مولى كل  
منها غير مولى الاخر وكذا الحكم لو جاز العتق في مرض موته ولو مات  
العبد قبل الموصي فموت حرا او مرقا او احراج من الثلث خاصة  
حرير فيه او جبه في العتق لرب الله والثلث الذي سفد فيه  
الوصية هو ثلث الفاضل عن مائة تجميره وقضاء دينه ان كان  
مواو جدي حيا ته او تجدد بعد موته بتردية الشان وقعت  
في بخر حرق في محل عد وان بعد موته فلو كان الدين مستغرقا  
لم سفد الوصية في سنة لدر حرم موصيتهما حتى سفدها الموارث من  
الدين او تبرع تبرع با دايه ولو تجدد ودين بعد موته وسفد  
وصاياه بعتت ولو كانت عتقا وانا فاعتبر الرجوع والرد بعد  
الموت فلو اجازوا قبله او اذ نوابه لم يعثديه ولو اجازوا بعده قبل  
الفسخ فالصحيح اعطى رها ويشير ط فيها ان يعرف المجوز قدر الزكاة  
وقدر الزايد على الثلث فان لم يعرف واحدا منها لم يصح جعلها

ابتداء

ابتداء عطية وان جعلناها تنفيذ افي كالا بر عن المجزول والصحيح انه  
لا يصح ولو اجاز ثم قال طنت ان المال قليل فبان كثر ما طنت في  
في تركم حلف وسفد الوصية في القدر الذي كان تحقيقه قال برصحا  
انما يحتاج الى المميز اذا صار المال ملك الموصي له اما قبله فلا يحتاج  
ان جعلناها ابتداء عطية اذ لا يلزم الهبة الا بالقبض وقال  
الماوردي والمتولي بقودها في الذي يحققه مبني على الرجوع  
سفيدها اذا جعلناها ابتداء عطية فاذ حلف بطل العقل للماله وحكي  
القاضي وحماهما لا يصح سطلقا وقاله جاز فيها اذا ابر عن مجزول  
ولا يصح في القدر والمعلوم قال الماورد في ذلك اذا كانت طن  
ان لا يكون عليه فبان خلافة ولو اقام الموصي له بينه على ان الوارث  
كان يعرف قدر الزكاة عند الاجارة فان جعلناها تنفيذ الزمت  
وان جعلناها ابتداء عطية فان حصل القبض اتمت والا فلا ولو  
اوصى بغير معين فاجاز الوارث ثم قال طنت ان المال كبير والعبد  
يخرج من يده وقد بان انه يخرج منه او طهر فين لمر علم به او تبين  
ان بعض المال تلف فان قلنا كرجارة ابتداء عطية صح وان  
جعلناها تنفيذ ابقولا ان احدهما يصح للعلم بالعبد والناظر حلف  
ولا يلزم الا الثلث كما مر وهو ما اورد المتولي **فرع** ابتداء عطية الرجوع  
من اهل التبرع دون المجوز عليه لصغر او صغر او جفون ليس لوليهم  
الاجارة ولا ضمن بالاجارة الا ان يقبض فيه من ما قبضه **الباب**  
في وقت اعتبار القيمة لا حراج الثلث وجهان احدهما يوم الوصية  
واصلها يوم الموت ومنهم من قطع به وجعل الخلاف فيها اذا ملك  
شيئا يوم الوصية ثم تجدد له ما لا دينه وجه ثالث لا اعتبار  
باليوم الذي يحكم للميت عليه وان حدث بعد الموت بنا على انه اذا  
نصب شيئا فوقع فيها صيد بعد موته فلو لم يقض منه دينه  
وسفد وصاياه وظهر فايده الخلاف فيما لو زاد مال بعد الوصية







وعن ابن خلدون ان الفالج نوعان واحد يترأخيه الاعضاء من رطوبة  
او بلغم فهو مخوف واخر يحرك العضو من غير استرخامنه فليس  
مخوف لانه مطول **ومنها** الحرق وهو ضربان طبقة وعبرها  
النوع الاول الطبقة الدائمة فان كانت حمى يوم او لافه فليست  
مخوفة وان زادت صارت مخوفة وفيه وجهان مخوفة من اول  
حدوثها **الصرف** الثاني غير الطبقة وهي خمسة انواع **الورد**  
وهي التي تاتي كل يوم وتزول **والغيث** التي تاتي يوما بعد يوم  
والثلاث التي تاتي يومين ويومين **والسالك** **والاخوين** وهي التي  
تاتي يومين وتقلع يومين **والربع** وهي التي تاتي يوما وتقلع يومين  
والورد والثلث مخوفتان دون الربع والغيب مخوفة على كراظهر  
وقال **المتوكل** ان امثدت وهي مخوفة **واما** الحرق **الاخوين** فقال  
القاصد الرابع في مخوفة وقال المتوكل في كالعيت **ومنها** القيان  
كان معدهم او بلغم او شئ من الرخلاط واستمر فهو مخوف والبراد  
**ومنها** الدم وهو ان يصيب القلب هو مخوف **ومنها** البرشام وهو علة  
له في الراس فحفظ معها العقل وهو مخوف **ومنها** الحراقة فان  
كانت في مقل او فادق في الخوف كدماغ وبطن او موضع كدم اللحم  
اولها ضربان شديدا وحصل معها دم وهي مخوفة والا فلا وعين  
فعضل ان الومر وحده لا يصيبه مخوفا وانما يصيبه الومر مع الناكل  
واما الجرب ووجع الصرتر والعين والصداع السير فليس مخوف  
**اذا** عرف المرض المخوف من غيره ففيه مسائل **الاولى** اذا حصل  
المرض المخوف اعتبرنا بترعه من الثلث ولا ينبغي له ان يتصرف  
في الزايد عليه فان فعل فوجها ان احدها انما صحه طاهر والمبتدع  
عليه ان يتصرف فيه وان كان يميز استقصاها ان مات منه في الزايد  
على الثلث او في الجميع ان ظهر دبر يستغرق وهو قول ابن سريج  
وهو ما اورد الامام هنا وثانيها لا تنفذها في الزايد على الثلث

ومعنى

في الحار

في الحار وهي موقوفه وهو قول ابن خلدون واخر من النبي ادره الرافعي  
هنا وهو ظاهر كلام الغزالي هنا والمستلة ذكر في اواخر القسم الثاني  
من كتاب النكاح وعلى الاول لو مات منه فقصنا ما نقص منه وان  
برامنه بقينا صحنه مطلقا والقاصد هل يسترح الزايد ويركها  
الحاصلة بين التبرع والرد محتمل وجهان **الوجه** الحاصلة بين  
التبرع بين التبرع والتلف قبل القبض وهو استشارة لا ان ينظر النضر  
من اصله وهو الوجه الاول او من حين الرد كان الفسخ قبل القبض  
رفع للعقد من حينه او من اصله **الثانية** اذا حصل المرض المبدئي  
ليس مخوف لا يحرق عليه في تبرعه فلو مات منه فان كان لا محال  
الموت عليه محال كوجع الصرتر والعين واخر الفالج فالشروع نافذ  
والموت محال على الفجأة او على شبيب خفي وانما كان محال عليه  
كحمى يوم او يومين فاستمر اليوم او يومين لا الغزالي ان استمر ومات  
منه تبين عدم نفوذ تبرعته في الزايد على الثلث وقال القاصد  
والتوكل والبعوى اذا اتصل الموت بحمى يوم او يومين ان مات هل  
ان يعرف تبرعته من الثلث وان كان بعد فلا والموت بسبب  
اخرى وان لم يمام اذا اتصل الموت بمرض غير مخوف فان عرفنا مجرد  
سبب اخر في باطن الاعضاء الرميته او غيرها احلنا الموت عليه  
وكان التبرع الواقع او لا من راس المال وان لم يتجدد غيره فقد يقع  
الغلط في الاول من وجهين احدهما ان لا يكون الذي ظنه الطبيب  
وتبين انه مخوف وثانيها ان يحمل قوة المريض الحاملة لذلك المرض  
فاذا مات تبين ضعفها عنه وان قال برابطا عدلان ولو لم يجد  
مرض اخر في الباطن وان يكون مات بالاول لضعف قوة عنه وعثر  
عليهم معرفته فالظاهر انه مخوف ويحمل ان يقال لا اصل الصحة  
الى ان يظهر خلاها وقد يقع مثل ذلك في سترامة الجرح الى النفس  
لا يجاب بالقصاص واستقاطه **الثالثة** لو ترتب مرض على مرض فان



فان قال لا طمانينة وافضا الا اولي الثانية فليس لا ولا مخوف ان  
قالوا افضا اليه مظنون فكلها مخوف **والثالث** ما دام ولا يشترط فيه  
المخوف ان يحصل الموت به غالبا ويكفي ان يكون اذا كان سام ولو تبرع  
في مرض مخوف فقدده واحده صفتين او حررت قبته قال القاضى بحسب  
تبرعه من المثلث قال المعون وكذا اذا سقط من شطط فاق وعرفه  
المافدي بحسب من اصل المار وكذا قاله القاضى فيكا اذا عفا الجنى  
عليه عرجا راحة في زمن مرضه بالجراحة ومحمناه من المثلث فعرض  
مستب آخر فاق به انه بحسب من المثلث **الرابعة** اذا شغل حال المرض  
الذي وقع البرع فيه وجع فيه الى عدلين طيبين ولا مكفي واحد ولا  
غير العدول من الاعداد والفسواق ولا عدل وامراتين ولا عدلين  
قال الراعي وقد ذكر في جواز العدول من الوصو الى التيم وجها انه  
يعتمد قول الصبي المراهق والفايتو وجهها انه لا يشترط العدول  
ولا يبعد طردهما هنا ووجه انه يجوز الاعتماد على قول الكافر كما  
يجوز شرب الدوام فيده وان احتمل ان يكون او لا بعد مجتهدين  
الفرق اظهر قال الامام والذبي اراه انه لا يلحق ما يخفى به بالسماكات  
من كل وجه بل بالتقويم وتعديل برافصبا في القسمة حتى يختلف الراي  
في اعتبار العدول ولفظ السماكة ولو كان المرض على ناطة فامراه  
لا يطلع عليها الرجال غالبا ثبت باربع سوء ورجل وامراتين رجلين  
وقال من شرطه لا يثبت الا بشهادة النسوة ولو اختلف في المرض  
فقال طيبان فاكتر فهو مخوف وقال طيبان فاكتر ليس مخوف فاق  
المافدي رجوع الى قول من علم فان استوا واشكل الا علم رجوع الى  
قول الاكثر عددا فان استوا رجوع الى قول من شهد بالمخوف ولو  
وقع النزاع بعد موته مع وارثه ولا يثبت فيه قال قول المتبرع عليه  
بمينه انه لم يرض في مرض مخوف وكذا لو اختلفا في انه وقع في الصفة  
اول في المرض واثارا بن الصلاح لا يمتخلف فيه **الخامسة** تعرض

للصحيح

لأصح احوال تردد الناظر في الحاقها بالمرض المخوف في اعتبار المتبرعا  
الواقعة فيها من المثلث **سادس** ان يكون في صف القنار وقد التفت الطائفتان  
او في سفينه اشرفت على الغرق لا علام البحر يارح ولا طر امواجه  
ولم ينشروا وفي اسر كفا رجرت عادتهم بقتل برسان او قدم للقتل في  
المحاربة او للرجوع في الزنا وقد نزل الشافعي على ان هذه الاحوال المتحققة  
بالمرض المخوف وقيل انه نص فيها على قولين ونص فيما اذا قدم لا يثبتها  
القصاص انه لا يلحق بالمرض المخوف ولا يحاسب طرق احدها ان في  
الصورة كلها قولين اظهرهما انه يلحق به والثاني القطع بان برحواله  
الخمس الاول مخوف والثاني لم يمت للقصاص ليس مخوف والثالث ان  
مستوفي القصاص ان كان قاصدا حقا فليقتل من حاله المستوفي  
وعدم العقوبة لتقدم مخوف وان كان حليما فعليه من الحق  
والقسوة قربا من العقوبة وليس مخوف والرابع ان المقدم للقتل في  
المحاربة وللرجوع ان ثبت باقراره فهو من عليه فصاص والخامس ان  
الزنا ان ثبت بمشاهدة الامام فهو مخوف وان ثبت باقراره فليس  
بمخوف وان ثبت باليمين فقولان والظاهر ان الاول تبرع على جواز  
القصاص بالعلم ولا فرق في حال التحام الجرب بين ان يكون القريبان  
كفارا او مسلمين واحدهما مسلم والاخر كافرا او محمل الخلاف اذا  
كانا القريبان متكافئين وقربا من التكا في فان كانت احدهما  
الكثير زيادة كثيرة فليس مخوف في حق الطائفة السيرة قطعا والمرد  
بالالتحام الاختلاف فلو كانوا ابتراموزا بالشباب والحرا فليست  
بحاله خوف قطعا واثرا الكفا الذي لا يعملون كالمسلم ليس مخوف  
قطعا **ومنه** ما لو وقع الطاعون والوباء ببلد وعلم غالبا هله على  
دكون مخوف في حق من لم يصبه فحسب برعانه من المثلث فيه القولان  
والمستوصر انه مخوف وجزم به القوي **ومنها** الطلوع وهو مخوف  
في اصحاب القولين وقيل لا وقيل انه مخوف في حق لا يبار والاحداث



دور من ثروت دلايتها على الاول ستم الخوف الى وضع المئمة الا ان  
حصل بالولادة جراحة او ضربان سلبه يدا ورم فاستمر الى زواله  
وعن المتولي ان موت الولد في الخوف محوف وقد قاله الراجعي والدي  
رايته في نسخة بل المئمة انه ليس محوف فيمحل ان يكون غلطا والقا  
الحلقة والمضغة ليس محوف وقال المتولي هو كالولادة واستقاط الولد  
المحوف محوف وقال المأجدين ان بلغ سنة اشهر لم يحوف وان لم يبلغها كان  
كان قبل خروجه وهو محوف وان كان بعد ما نوحها ناطرها كما انه محوف  
واما الحمل فليس محوف **فمن** من الاحوال المحوفة ما اذا عرض له برئ ساء  
وهو وحده ولم يجد محيصا وان لم يلد مشرق وما اذا ادركه سليل او نار ولم  
يجد فرجة وان لم يمس بعبد وكذا اذا انطوقته او عاقا فله وان لم يهنسه  
او قاه في برة وليس فيه ما ياكله ويشربه من طعام او مية او حشيش  
واشبه جوعه او عطشه **الامر الثاني** فيما ذلت به وهو نقل مال  
او منفعة الى غيره واستحقاق انتفاع بغيره لا مستاء ومن غير  
استحقاق فيدخل فيه العتق والصدقة للذات للسبا والاجير باصل الشرع  
ويدخل في الصدقة التملك والوقف وخفي الرواية عن بعضهم روايه  
قولا ان الوقف في المرض من اشر الماله وقال هو بعيد ضعيف وفي  
العتق والصدقة الواجب بالنذر والمنفعة على المرض في الافاق خلاف  
ما في الباب الثالث من شيا الله تعالى انها بحسب من المثلث وخرج  
ما بحسب من حقوق الله تعالى مناصلا كالزوجة ورجح برئ ساء ومن  
حقوق الادب كالدون في ما يخرج من اصل المال اوصى بها ام لا  
ويدخل فيه ما اذا اوصى بعتق عبدك على مال وكذا الحكم لو جاز شيئا من  
ذلك في مرضه ويدخل فيه الوصية بحل المية والسر حيز والكلب  
وما اذا اوصى بفاق ذاره او غيرها او ببيع فيه بتمن موجد ولو باع شيئا  
بتمن مثله او اشرا او قبل بعد وشعنا بن النحاس في نسخة ولم يحسب من  
المثلث ستا بانه من وارث واجبي عزيم او غير غيرهم وكذا اذا قضى

مرض

مرض موته ذبح بعض الغريم ولم يبق الملة يدبرهم وفيما علقه ابو محمد عن  
القفا لانه ان قدم الدين القديم على الدين اللازم في المرض بشر ان يقص  
وليس لاحد منهم من احمه المشتري فيه على المذنب وان باع باقل من ثمنه  
قدرا لا يتغابزه فان كان من الوارث فالقدرا المحاباة وصية له  
وقد مرخجها فان صححناها ولم يحرفها الورثة فكلو كان من اجنبي وان  
كان من اجنبي اعتبر من المثلث فان خرج منه صح ولا خيار للمشتري على  
المذنب وان لم يخرج منه فان حاز الورثة فقد البيع في الجميع ان  
جعلناها سقيدا وان جعلناها ابتداء عطية فلا بد من انشاء هبة  
وان ردوها بطل البيع فيها لا يخرج من المثلث وفي الخارج منه طريقتان  
احدهما وهو احتيازا من الحداد ولا كثر من انه يستقط من الثمن شي  
وقابل جميعه ما يساويه من البيع ويجعل المثلث هبة مضمومة الى  
البيع غير مقابل من الثمن وثانيها واخلاق جماعة منهم برأى انه  
يستقط من الثمن بقدر ما انفسه البيع فيه فيبقى البيع في البيع وفيما  
يحملة المثلث مقابل ما بقي من الثمن فاذا باع عبدا لأمك غيره فبقيته  
ما يتاين بآية فردت الزيادة فعلى الاول المائة مقابل له من العبد فملك  
المشتري نصفه بالبيع وتلك بالهبة وبقي للورثة شدة شدة والتمن  
وهما مائة وبلامة وبلاتون وثلاث وذلك ضعف المجازاة وهي ستة  
وستون واما ثلثا درهم وعلى الثاني اذا ادرك البيع في بعض البيع  
وجبان يرد الى المشتري ما تقابل به من الثمن فبقيته **وطريقه**  
عند جمهور المحققين ان ينسب الماله الى قدر المجازاة ويحرم البيع في  
البيع مثل نسبة المثلث الى المجازاة فيقول في هذه الصورة ثلث  
المال ستة وستون وثلثان وذلك ثلثا المجازاة وهو مائة فيصير البيع  
في ثلثي العبد وقيمتها مائة وبلامة وبلاتون وثلاث مثلثي الثمن  
وهو ستة وستون وثلثان وكانه اشترى بثلثه بذلك وثلثه هبة  
له سقى مع الورثة الثمن وهو ستة وستون وثلثان وثلث العبد وقيمته



مثل ذلك وكما مثلاً المحاباة وثبت للمشتري الخيار في البيع ولو كان  
للموثره خذ وامني عن الستة من لستلم العبد بكاله لم يلزمه ذلك  
**ويجب** بطل البيع لزنا دة المحاباة على المثلث فلو كان العبد المشتب  
فالأية يد المشتري أو كان البيع جارية فوطها المشتري قال أبو  
منصور الحسيني ولا مهر عليه كأي نظير في الرد بالعيق قال إمام  
وهو غلط ولا خلافاً إذا جعلنا لزوجان نفقة فرد الوارد  
الزيادة على المثلث أنا من المثلث لم يحصل في المثلثين ثم المحاباة  
المعتبة من المثلث هل كل ما يزيد على ما تغاير الناس به لا ما يزيد  
على جميع من المثلث **هنا** كله إذا باع ثمن خالما إذا باع ثمن موحد  
فإن حل لرجل قبل موته لم يعتبر خروجه من المثلث وإن لم يحل اعتبر خروجه  
المبيع من المثلث سواء باعه ثمن مثله إلى ذلك لرجل أو لرجل أو لرجل  
فإن لم يخرج منه رد الورقة الزايد عليه وتخير المشتري بين الفسخ  
ولرجل أو في الباقي حصته من المثلث فإن حار فله رد ما صح فيه  
البيع إذا ثمن ما خرج من المثلث فيه وثمان أصحها أن وثانها فاعمل  
هذا يصح البيع في قدر نصف المودى وهو الشدس سدس المثلث  
فإذا أدها فريد بقدر نصف النصف وهكذا إلى النحر والاحتياج  
ولو اختلفت الورقة والمشتري في وجود المحاباة رجوع إلى القيمة إذا  
انفقوا على بقائها على صفاته فلو قال مدعي المحاباة تغيرت ما كانت  
عليه إذا خفض السعر وأدرك المشتري له في المشتري وأفعلس  
الحال قال المامردى المصلح مدعي المحاباة قال ولو وقع لرجل في  
بعد فوات العيز جري الخالف لأنه أخذ في قدر الثلث والتمس  
ومحابة المريض في السرابان يشتري التي أكثر من قيمة مثله حكم  
محاباة البايع في البيع **موضع الأول** في مرض موته  
أفراة أو أكثر من ثمران كان الصداق مهر المثل أو أقل فهو من أصل  
الماله لو سري وإن كان أكثر فأكبر فأكبر من المثلث فإن خلت من

موانع

موانع الميراث فهو متبرع على الوارث وقد مر وإن كان ما فاعان حرم  
من المثلث صح المتبرع بها ولو صح ما خرج منها ووقف الباقي على الخان  
المعدية فلو تزوجها باللف في مهر مئتي ألفاً فمئتي ألفاً وهو لا علم له باللف  
صح لها مائة وستة وستون وثلثان فأولاً ثلث مائة في مرضه ولا  
مال له غير الالف المصدرة ولا مال لها غيره فقد صار وارثاً لها فريد  
نصفه ما دون ثلث منها وإذا زادت زاد في قدر ما يجوز من المحاباة لها فإن  
ورث منها النصف صح لها من المحاباة ثلث مائة مضمومة إلى المثلث  
نصف ثمان مائة للزوج نصفها ومعه من الالف مائتان وهو موقوف  
معدية من المحاباة ولو كان الزوج مملوك يائنين غير الالف فالنكحة  
سبع مائة ونصف ميراث الزوجة مائتان وخمسون نصيباً معه فست مائة  
وخمسون يقسم على شهيدين ونصف **ولو** كان للزوجة ولد فحق التصويف  
الأولى الثلث مئتي مائة ونصف الباقي ربع ما خلقت وهو مائة وخمسة  
وعشرون نصيباً مائة وخمسة وعشرون للزوجة ثلثها سهم وورث  
الزوج ربعه وهو مائة وسبع مائة مائة ونصف وربع تدس طهاراً ربعاً  
ولو أخذ عشر ثم أصغر من الست مائة والخمسة والعشرين في أربعة يكون  
الفرد خمساً مائة على أحد عشر وهو حصته كل سهم منها مائتين متبعة  
وعشرين وثلثة أجزاء من أحد عشر جزءاً من مائة وقد بقي للزوج من  
الالف مائتان وأثنان ويتوزع ثمانية أجزاء من أحد عشر جزءاً من  
درهم نصيباً للجميع أربع مائة وأربعة وخمسين وستة أجزاء من أحد عشر  
جزءاً من درهم وهو مثلاً ما خرج بالمحابة **الأدلة** لو باع في الصحة محابة  
ثم مرض في زمن خيار الميراث أو الشرط وأجاز العقد فإن قلنا المالك فيه  
للبايع فقد والمحابة من المثلث وإن قلنا أنه للمشتري أو موقوف فلا  
ذلك لو استرى محابة ثم مرض وجاء بالمبيع عيباً فلم يردّه مع العقد  
لا يعتبر قدر المحابة من المثلث ولو تفرغ الرد فبطل العقد وعيبه  
فلم يظالم بالردش اعتبر قدره من المثلث ولو باع واسترى ثم فارق



المرضى في امضا العقيدة عبطه اعتبر من المثلث ستوا جعلنا الاقالة  
يبيعها او فسخها ولو قادض في مرض موته وشرط للعامل ان لا يجر  
عمله لم يعتبر منه وكذا الوسا في لرحم وقد مر **الثالث** الكاية  
يعتبر من المثلث وان كانت ببقية المثل ولو كانت في الصحة وقبض  
التجوز في المرض لم يعتبر منه ولو اعتقه في المرض وابعاه عن التجوز  
اعتبر من المثلث اقل من من من قيمته والتجوز **الرابع** الاستيلاء  
في المرض لا يعتبر من المثلث كائنا ان لا طعمة الطلعة والباب بالقبضة  
وقبل اقراره به في المرض لا حسب فيها من المثلث **الخامس** لو كفر  
عن يمينه بالعقود في مرضه وامكنه الاطعام او اطعم في جزاءه يمينيا  
وامكنه الصوم لم يعتبر من المثلث **السادس** لو قال لعبيده انت  
حر قبل مرض موته في يوم او شهر ثم مرض ومات بعد مرضي ولا عتق  
ولم يعتبر من المثلث وان قال قبل موته بشهر فان نفى مرضه عن  
شهر فذلك والا فهو كالوعقود عتقه في الصحة بصفه ووجدت  
في المرض وفي اعتبار من المثلث قولان **السابع** اذا تحت الرضا  
مرض موته باقل من مهر مثلها صح والمقصود عنه محاباة وفيه  
اعتبار من المثلث لئلا اوجه اصحها عند القاضي لولا ما رفعه  
وثالثها ان الزوج ان كان وارثا ولم يحزه ببقية الورثة اعتبر من المثلث  
وان لم يكن وارثا لو كان عبدا او حر او مستلما او مملوكا اعتبر من المثلث  
تحتب منه وخالف المريضة بالمحابة يعتبر فيه قدر المحاباة من المثلث  
بجلا في خلع المريضة قدر المحاباة فيه لا يعتبر منه ولو اجر عينا  
من اعيان امواله بدو وناجرة المثلث في المرض اعتبر المحاباة من  
المثلث سواء اقصت مدة الاحارة قبل موته ام لا ولو اعمار شيئا  
منها فيه واسترجع العتق قبل موته اعتبر اجرها من المثلث بخلاف  
ما اذا باع بتمز مؤجل فخل لم اجل قبل موته لا يعتبر من المثلث ولو اجر نفسه  
بمحابة او عمل غيره متبرعا فلا يصح انه لا يعتبر من المثلث وصح القاضي

اعتبار

اعتبار منه **الامر الثالث** بيان كيفية احتساب السرعة من المثلث  
عند الشراحم فاذا صدر من المريض شرعات فصا عدا وضا والمثلث  
عنها فهي اما منجز او معلقه بالموت او بعضها منجزا وبعضها  
معلقا **القسم الاول** ان يكون منجزا كالواعتود وقفت ونصدق  
وابر او وهب واقبض وحاجب في الحقوق **ثانيا** ان يرتب او  
تفع دفعة واحدة فان يرتب قدم منها الاول فالاول الى ان يجر  
المثلث فاذا تم وقفت باقيها على الجاز في الوارث يتوكانت من  
جنس واحد او من جنسين ستوا كان فيها عتق او لا ستوا تقدم او  
تاخر ولو كان التبرع المقدم محاباة في ضمن بصر فاطلع الوارث  
بعد موته على عيب في العوض لم يبطل عليه مودته كما كثر في  
البيع والسلمة المبيعة كان له الرد بالعيب فيبطل ويبرأ النصف  
التكاثف اذا خلا من المثلث بقدر قدمها بغيره والا قدم  
منها ما تحمله المثلث وان وقعت كلها دفعة واحدة فاما ان يكون عتقا  
او غيره او عتقا وغيره فان لم يذكر عتقا كالوود من جماعة دفعة  
واحدة بان قال كل منهم اعتقت منك كذا فقال ابرهت من كل منكم  
ما ذكرت واذنت له لا يضمنه فقبضوه دفعة واحدة وابراهم  
من دينه او وقف عليهم او باع منهم محاباة لم يقدم بعضها على بعض  
بل موزع المثلث على الكل باعتبار القيمة على نسبة مقادير التبرعات  
وان كان عتقا قالوا لعبيده اعتقتهم او ستالم وغا ثم فارق  
اخر قال الراجح ان يقول ستالم حرو غا ثم فارقهم وبنوهم خلاص  
يا في كتاب العتق فخرج بينهم ولا يوزع الحرية وان كانت عتقا وغيره  
بان وكل وجلا في العتق واخر في الهبة واخر في البيع بالمحابة  
وقعت كلها دفعة واحدة فتولا واصحابها ان يستوي من الفصل  
وثانيها تقدم العتق في الكامة طريقا فيشبهها انها كالعتق فتن  
تقدمها القولان واصحابها اما لا مقدم **القسم الثاني** ان يكون



كلها مضافة الى ما بعد الموت فلا يقدم بعضها على بعض وان تقدم في  
الا يضا ستوا كما في عتقا او غير ذلك لان لم يدر فيهما عتق وزع الثلث  
على الكل باعتبار القيمة فاوا وصى لزيد بما فيه ولعمرو بمحسنتين ولبكر  
بمحسنة وثلث ماله مائة اعطى زيد خمسين وكل من الاخرين خمسة وعشرين  
وان كانت عتقا اقترع بينهم من خرجت له القرعة فتو منه ما بقي  
بالثلث كما مر وفيه وجه انا نوزع الثلث عليهم كغير العتق فان وصى  
بتقديم بعضهم قدم كالوقف لا عتقا شيئا كما ثم غانما او اعطوا زيدا مائة  
ثم عمرا مائة وان كان عتقا وغيره كما لو وصى بعتق سالم ولزيد مائة ففي  
بعدهم العتق المتولا لان المتقدم كان مطلقا وحده صهما المتغوى بما اذا كان  
مع العتق صايبا الثلث وقالوا لا الحتم مع الوصية للفقير انما ستوا  
قال النواوي ولينصح الاول والثاني في الخلاف فيما اذا وصى لزيد  
بشيء وللغير بشيء صايق الثلث عنهما هل يقسم بينهما او يقدم الفقير فيه  
طريقان احدهما طرح القولين والثاني القطع بأنه يقسم ويجزأ بينهما  
الثاني فان سويتهما بينهما وهو الصحيح وكانا العبد جماعة اقترع بينهما  
بهم ولا فرق في ذلك كله من ان يوصى بعتق العبد من او بعتق احد  
وعلق عتق من اخر على موته وفيه وجه انه يقدم المعلق عتقه ولو كان  
اذا مات فستالم هو وان مات من مرضي هذا فغانم حر فان مات من ذلك المرض  
ولم يبق الثلث بها اقترع بينهما وان برى صفة ثم مات عتق سالم دون غانم  
**العشرون الثالث** ان يكون بعض البرعات بجحر او بعضها معلقا فيقدم الجحر  
**فائدة** الحاجة الواقعة في عتق المعاوضات لا توقف على القبض على  
الهيئة **فروع الاول** قال في المرض او في الصحة لغايتها ان عتقك مستلزم  
حر ثم اعنى غانما في مرض موته فان وفي الثلث ثمة عتقا وان لم يبق الا  
باخذها عتق غانم دون سالم ولا يفرع بينهما على المذهب وان قال ان  
اعتقت غانما فستالم امة غانم حر فان عتق غانما فان في الثلث يبرم  
عتقا وان لم يبق الا باخذهم عتق غانم خاصة وان فضل من الثلث بعد

عتق

عتق غانم شي اقترع بين الاخيرين من خرجت له القرعة عتق كل من  
خرج كله وبعضه ان لم يخرج الا بعضه وان خرج احدها وبعض الثلث  
عتق الذي خرجت له الحرية كله وعتق من الاخر بقدر الباقي ولو قال  
اذا اعتقت غانما فستالم هر حال عتق غانما او قال لا انت حر شي حال  
عتق غانما ثم اعنى غانما في مرضه ولم يبق الثلث الا باخذها فوجبه ان  
اخذها عز ابن سريح انما ستوا وانما غانم غانم حاكم وجزم به الرافعي  
انه يتعين عتق غانم ولو قال اذا اعتقت غانما فستالم حر شي حال اعتقائي  
غانما ثم اعنى غانما قال البراءة لا يصح هذه التعليق وقال المتولي  
يصح ويستعين عتق سالم ولو قال للعبد ان تروى فانت حر ثم تروى  
في مرض موته باكر من مهر المثل فقد تروى الزيادة من الثلث فان  
انقضى الحيا لم يفد الزيادة بان كانت الزوجة غير واردة فان خرجت  
وفيها العبد من الثلث فقد وان لم يخرج اقدم المهر واشارة الرافعي  
ان الجحر قول لا يستويان **المادة** لو قال لجاريته الحامل ان اعتقت  
نصف جملك باء حرة ثم اعنى نصفه في مرض موته فان خرج من  
الثلث عتقا وان لم يخرج الا النصف المعنى عتق وبقا فيه ودون  
امه وان خرج هو واحد الاخر من النصف ولام كما اذا كان ماله  
ثلثا وفيه الولد منها مائة ولام حمسونه فبقا منه خمسون  
مردوه بينهما اقع بينهما فان خرجت الحرية للنصف من اخر عتق جمل  
عتق الولد وبقيت لام وبقية وان خرجت للام فتوزع ثلثها للثلث  
عليها وعلى النصف الباقي بالسوية فيتعق من كل منهما نصف فمات  
حرته بلامه ارباع الولد كما قال الغزالي والرافعي قال الرافعي فلو  
كانت قيمة لرام مائة وخرجت القرعة لهما وزع الخمسون عليهما وعي  
النصف الباقي فعتق ثلثها وهو ثلثا الخمسين سند من الحجة فلو كان  
الحرية من الام الثلث ومن الولد الثلثان وفي التمهيد في الصوفى لان  
انه يعتق ثلثا لرام وثلثه الثلثين من الولد وهو السند وهو باق



المخبئين المأقية من الثلث **الثالث** قال برامام لو كان المريض جارية  
 خاملة مولد رقيق فقال لها انتا وحملك جرفا ليراهم دقوع بعد موت  
 بينهما فان خرجت للمرية للحمل عتق ولا يبري لأمه وان حملها الثلث  
 في يوم صح خلا لا في فجر الطوسي ان خرجت للام فعتق الحمل اذا  
 وسعها الثلث وحيات ذكرناها فيها اذا اوصى باعنا والام واستغنى  
 الولد وان حملها الثلث حدها فان قلنا في نرد ولا يعتق الحمل انصر  
 العتق عليها وان قلنا يعتق معها فعتقنا وحياتنا حدها انه يعتق  
 منها ما يحمله الثلث وثانيهما يعتق الام ذوقه وان كان في السبوة  
 الى الحمل فننظر ههنا الى بدلها فان الحمل يقع ورا الثلث لا يعتق يبري  
 المريض الا ما وراه انتهى وفي هذا مخالفة للفرع المتقدم **الرابع** وصح  
 له بشي معبر كعبه خرج من ثلثه وهو حاضر وثانيه ماله غائب ومن لم  
 تسلم لا الموصي له ولم يستلط على التصرف فيه مالم يحضر من الغائب  
 او يستغنى من الدين ما يخرج الموصي من ثلثه وكذا الحكم في ثلثه على  
 الصحيح وان ملكه بالقول وخصص الامام الوجهين بغيره من التصرف  
 فيه لتعدد الوصول اليه خوفه وعزفه فان كانت لا تمنع لغير الوصول  
 اليه ففي وجوب تعجيل ذكوة خلافنا واجبتنا ولا حذر لها اي  
 فسلم الموصي به الموصي له وان لم يزوجها احتمل ان لا تسلم اليه الا لثله  
 لكن يجب القطع بنفوذ تصرفات الموصي له بنفوذ تصرفهم وذكر  
 المأقية من خوفه وطلام الامام والغزالي وابن الصباغ يفهم انه ليس للوصي  
 التصرف في ثلثي العبد على القول بخلاف تصرف الموصي له في ثلثيه  
 وكلام المأقية في بعض انه يجوز لهم ان يتخذوا له ما يشاءون من البيع  
 وهو ظاهر النص وقد حكاه الشيخ في وجهه في البيع فقال لو  
 تصرف الوصي في ثلثي الموصي به ثم بان هلاك الغائب بان نفوذ تصرفهم  
 وان سلم وعاد المهر وهل يبري عنهم بنفوذ تصرفهم فيه ام لا ويقرمون  
 للموصي له الثلثين منه وحياتنا الثانية منها ضعيف قال الرافعي وجب

خبره

يخرج به في الحالة لولا على قول وقف العتق وقال النووي على  
 العتق في الحال اذا باع مال ابيه ظاهرا حيا نه فبان موته انتهى وهو ايهما  
 من قويا وقف العتق وينبغي بحججه ايضا على الغائب واللفظ  
 هل عا دملك الثلثين في الوصية من حين تليفه او يتبين انه كان لهم من حين  
 الموت ويظهر ان ثانيا فيه خلاف ما اذا تصرف في مرضه بزيادة  
 على ثلثه ثم رده الوصية هل نقول ثانيا وطلنا الوصية من اصلها او  
 من حين الرد فيه خلاف تقدم وما لو دبر عتقه وعليه دين مستغنى  
 وابري بعد موته هل نقول حصل العتق عند الابرا او يبين ان نفوذ عند  
 الموت فيه وحياتنا ذكرها برامام وقال برامام لا يبري الاول فان قلنا  
 يتبين ملك الوصية للثلثين من حين الموت استقام الترخ المقتدم  
 وان قلنا انها على كونه عند الثلث فان كان التصرف بعده وفعله  
 وان كان قبله لم يستقيم وحكاية الوجه في الحالة المأقية يقتضي  
 اثبات خلاف في ان الموصي له هل ملك ثلثي العبد قبل حصول المال  
 ام لا بل لا الا عند حضوره ويدل عليه ان المأقية في ثلثيه  
 اذا اعتق عبدا في مرضه وبانيه ماله غائب التثنية لا فحضر  
 الغائب هل يرجع العبد لثلثي الثلث المأقية عن يمينه ام يكون  
 للوصية فيه وحياتنا ولو خرج في مرضه عتق عبدا او دبر وهو ملك  
 ماله وباقية غائب ففي نفوذ العتق التثنية في ثلثي الوجهان المتقدمان  
 قال الرافعي ويستبعد الرد في عتق الثلث والوجه القطع به  
 وبانبات الملك في الثلث الموصي به وقصر الخلاف على نفوذ التصرف  
 انتهى في جزم الرواية يعتق الثلث وفي غير الوارد في حال  
 الوصي من استخدام ثلثي العبد والتصرف في ماله فيه وحياتنا  
 اخذها نعم فان ملك الغائب استقر ملكهم على ثلثيه وثانيه ان كان  
 تليف المالك وورق ثلثاه ففي رجوع الوصية ثلثي ثلثيه وحياتنا  
 وهل يوجز العبدان رضى بذلك جاز وان استغنى فهل للوصية اجماع



ثلاثة فيه وجهان ولو عتقوا الموقوف لم يفتقران خبره فوجهان  
**الترتيب الرابع** الانجاب والقبول والاحجاب بصح فالصريح بالكفاية  
فالصريح وهو قوله او وصيت لزيد كذا او اعطوه كذا او سلموه  
له او ملكته بعد موته كذا او وهبته او جعلته له بعد موته وما  
في معناه ولو قال اعطوه عبدا او شاة او نحوها ولم يبينه ولا  
اضافه الى ماله قال المذنب لا يصح الوصية وقال المتولي المذهب  
انما يصح **والخامس** كقوله عدت هذا له او ملكته له ولو قال وهبته  
له فظاهر الوجهين انه ليس بكفاية فيها ولو قال هذا العبدان واروت  
الوصية لم يقبل وليس كفاية فيها فلو قال من مالي او اضافه الى نفسه  
كما لو قال عبادي هذا العبدان هو كفاية ولا بد من ذلك من  
الاضافة لانه ما بعد الموت فلو اعطى ما لا يزيد وقال اعطوا فلانا  
وفلانا كذا ولم يصفه الى ما بعد الموت فهو كمال شرط بالموت  
فلا بد من قوله بعد موته كان وصية ولو قال اريدت مالي للفقر  
قال القاضي لا يجوز وصية ولا اقرارا وقد تقدم وقال القائلون  
فناويه لو قال احدهم من الفقهاء فهو نذر ان ارادوا اطلاقه لو  
قال مالي في سبيل الله واذا مات احدهما عليه ان يعطى من آخره وان  
اراد الاقرار على معنى انه غير من جعل احدهما الفقرا وليس كذلك فاذا  
ملك احدهما وعين الثالث للفقرا يقبل قوله ولو وصيت لفلان  
وكذا قال المتولي لا يصح اذا كان ناقضا وقال الرافعي الكفاية  
ولا بعد انقضاءها بها كاحد الوجهين في البيع فاذا قال نويت الوصية  
لفلان واعترف الورثة به بعد موته وجب ان يصح ولو وجد له كتاب  
وصية بعد موته ولم يقر بموته على مضمونه او كان شهودا على  
انه خطه وما فيه وصيته فلم يطلعه على ما فيه لم يصح ولا يعمل به  
على المذهب حتى يقوم البينة بما فيه مفصلا وقال الشيخ محمد بن  
المرادي من قد قال لا صحاب ولد قبل موت الشافعي حتى الاستهاك عليه

23  
محر اذا استوثق به ووضع على يد ما مؤثر في رد عن عنه انه قال  
سكنى الكتابة من غير اشتداد ولو اعطى لستانه صحته بالكتابة  
والاستان وهذا الاخرى ولو قيل له او وصيت لفلان فكذا اشارة  
ان نعم كان وصيته **واما** القول فان كانت الوصية لمعين واجدا  
جماعة فلا بد منه على المذهب ولو قيل بعض الوصية له ففي صحته  
احتمالا لان ما من حيث ان الموصي له الوصية وقيل بعض ورثته ودر  
بعض صح الرد والقبول بخلاف قبول بعض الموقوفات لا يصح انفاقا  
وان كانت الوصية لمجور عليه لصرا وسفه قيل له ولية فلان وهي  
لصبي بشرى وقال لا تقطوع له حتى يبلغ كما لو قال اعنقوه بعد موته  
ثلاثة ايام ولا يعتبر القبول والرد في حياة الموصي في القبول  
بعد موته وان رد في حياته وعكسه والمذهب انه لا يشترط فيه  
القود بعد موت الموصي علم الموصي بالوصية وقيل يشترط وقيل عند  
ثلاثة ايام وقيل عند اقل وقت فسمه الزكوة ونفي الوصايا فكون  
على القود فان اخره بطلت ولو مات الموصي له قبل موت الموصي  
بطلت وان مات بعده وقبل القود لم يبطل في المذهب وقيل يبطل  
وقيل ان كان الموصي به عبدا يعق على الميت بطلت فعلى المذهب  
يقوم وادته مقامه فيه فان قيل بعضهم فله نصيبه بمراة فما قيل  
ويرجع الباقي الى ورثة الموصي ولورد الموصي له الوصية بعد موت  
الموصي ولم تقدم منه قبول بعد استقرا الملك للورثة الا ان  
يكون الموصي به منفق عليه غير اوصي بها لآخر فوجهان استهها لهما  
تكون للورثة وثانها انهما قد جاز للموصي له بالغير ولو اوصى بخدمة  
عبدا سنة وقال هو بعد ما فرد الموصي له الوصية لم يعتق قبل  
السنة وكذا لو قال ذهبت له الخدمة وان تقدم منه قبول معتار  
وقبض الموصي به ولا يصح الرد فان رد في الورثة فهو ابتداء عليك  
منهم كالمهبة وان كان بعد القبول وقبل القبض لم يرتد في اظهر



الوجهين لو قال الموصي رد وصية فلان من بين الورثة او قال  
 من له دين على الميت ترحمه فلان من سهمي في الميراث فراجع فان كان  
 اردت لرضا كان رد اعل الجميع وان اراد بخصيصه بالرد عليه  
 كان هبة منه خاصة وهذا مخرج على صحيح الرد بعد القبول  
 ولم يعتبر الشافعي لفظ الهبة والملك قالوا ولا بد منه ولو مات لم  
 سينحل رد اعل الورثة ظهروا ان كانت الوصية لغیر معين كالفرق  
 والظن والقرابة بشرط قبول **مخرج** يعم تعليق الوصية بالشروط كالو  
 قال ادست فلان بكذا ان تزوج او ان رجوع من سفره وتعليقها  
 بمصره هذا بان يقول ان شفي من مرضي هذا فاعطوه قالا هذا اقسام  
 خرفان برامنه ومات غيره بطلت فان قال الموصي له ماتت وقال الوارث  
 غيره فاصح القول لان المصدق الوارث ولو علق الموت او الوصية  
 على موته فقبل كان مثله فموقعه الميراث ويترد هذا في عاقبة الميراث  
 براو حشا **فصل** فيما ملك الموصي له العيز الموصي به ثلاثة اقوال احدها ان يترك  
 كالوصي به المحنة العامة ويدخل في ملكه ولو سخطه وله حل في ملكه  
 وضيقه وسهم من لم يثبت **الثاني** انه مملوك بالقبول والملك قبل الوارث  
 لا المورث في اصح الوجهين في الوارث يعمق عبده معين فالملك فيه  
 لان يعمق المورث اتفاقا وصعق الشافعي في غير هذا القول  
 والمالك ليراه ان يوقوف فان قبل يمينه انه ملك من غير الموت ان  
 رد يمينه كان ملكا للمورث من حينئذ وهي كالا قول في الملك  
 في البيع في زمن الخيار **ومخرج** قبل الرد قول مسائل **الاول** اذا حدث  
 زيادة مفصلة في العيز الموصي بها كثره وكسبه من فان حصل قبل  
 موت الموصي فهي له ولا تدخل في الوصية وان حصل بعد وبعد الموت  
 فهي للموصي له وان حصلت من الموت والقبول يثبت على قول  
 فان قلنا موقوف لموقوفه ان قبل فهي له والا فلا وان قلنا ملك بالقبول  
 لم يكن له رد الوصية وكذا ان قبلها في اصح الوجهين وهما كالوجهين

ردايد

ردوايد المبيع في زمن الخيار اذا صبح وقلنا الملك للمشتري **وضابطه**  
 ان الملك بالخيار اذا ثبت له فان استقر عليها فالنوايد لها وان  
 استقر على اخرى فوجهها ان قلنا ملك تالموت فالنوايد له ان  
 قبل الوصية وكذا ان ردها في اصح الوجهين وهما كالوجهين في رجوع  
 فوايد المبيع الى الباع اذا صبح المشتري في زمن الخيار وقلنا الملك  
 له قال الميراث رجوعها ههنا اول من رجوعها ثم وشبهها المتولين  
 بالوجهين في زياوات المبيع اذا هلك قبل القبض وفي سبب الحبل  
 الموصي بعينه بين الموت والاعناق طريقان احدهما انه على هذا الخلاف  
 فله حل في وجهه والوارث في اخر واصحها القطع بانه للعبد  
 وادعى البند بجماعة لا خلاف فيه **وحيث** قلنا ردوايد البند للموصي  
 له فان رجوع فيه وجهها ان احدها للموصي بقضى منها ديونه ونفقه  
 وصاياه واصحها انما للوارث قال الميراث ولا يجهل ولا لا اذا  
 جعلنا الدين ما يغني عن ملك الميراث متعلق وسقه الدين بالرد والدين  
 خلافة وقرب منه قول الميراث اذا جعلناها للعدو ففني حبانها  
 عليهم من ميراثه وجهها ان الوجهين في ان الموصي به قبل القبول  
 باق على ملكه او ينقل اليه ودثته واما الزيادة المتصلة فهي باقية  
 للاصل بحسوبة من الثلث **ومخرج** وقع في القفا من ان رجلا ادعى  
 بوقف فضاخر ايقافها بعد موته وحصل منها ربع فلن يكون ذلك  
 افني بعض الفقهاء انه للمورث وافني القاضى عاذا الدين من الشاري  
 انه لم يستحق الوقف هو قريب من كسب العبد الموصي بعينه وقد تقدم  
**الثاني** بعه الموصي به وما يحتاج اليه من الميراث الموت والقبول  
 ورجوع الفطر اذا دخل وقتها بينهما على من يجب يخرج على قول  
 فان قلنا بالوقف فان قبل فهي عليه وان رد فهي على الوارث وان قلنا  
 بملك بالقبول لا يثبت على الملك قبله لان قلنا للمورث وهو صحيح  
 ففي هذه وجهها واصحها انما عليه وان قلنا هو ناف على ملك الميت ففي



رجوعها في تركه وجهها ناصحها الا وان قلنا علامه بالموت فان قيل فمعه عليه  
وان رد فكلنا في اصرة الوجهين وجرم في الوسيط بانما على كل قول على  
الموصي لان قبل وعلى الوارث ان رد **مفع** لو فوقف الموصي له في القبول  
والرد مع الحاجة الى التفقة على الموصي به امر بالقبول والرد فان امتنع  
اخذت منه قهرنا قولنا الملك له والتفقة لا يلزمه كالمزم فطلق  
احدى مراتبه بفقته اذا امتنع من تعيينها فان اراد الخلاص فليرد  
قاله ابو الطيب البند ينجي وسفل مله حينئذ الى الورقة من جهة  
فان رد بعد الامواف لم يرجع بما انقضى كان الموصي له غائبا اتفق عليه  
من بيت المال فان حضر وقبل رجوع الامام عليه بها كما لو انفق على عبده  
الغائب وان رد الوصية لا تبلغه الخبر لم يرجع بما انفق من بيت المال على  
اخذ قال ابن تيمام ويحتمل ان يرجع على الوارث ان رد دنا الزايد  
اليه او على الموصي ان يقينا ها عليه لكن الفرق اظهر وان كان للعبه  
تسبب في بفقته فهو فيه قطعا وان لم يرجع الى التفقة لا يطالبه  
الوارث بان يقبل او يرد للسنن في الامر قلنا اما ان يقبل او يرد  
بكم عليك بالرد كما في المتجر وهذا كله على القول بان القبول على الترخي  
**الثالث** اوصى بامته المروجة بخرلز وجهها ومات فان قلنا بفسخ النكاح  
ويجوز لا بفساخ من الموت لا على قولنا انه ملك بالقبول فمكون  
من جبر القبول وان رد هالم بفسخ الا على قولنا انه ملك بالموت فانه  
بفسخ قال المتولي على الصحيح وفيه اشارة الى خلاف فنه ولو كان وجهها  
وارثه وادعى بها لاجبي فان قبل الموصي له الوصية استمر النكاح الا اذا  
فرعنا على انه ملك بالقبول وان الموصي به قبل القبول للوارث فوجها  
اصحها انه يفسخ وان رد هالم بفسخ النكاح ثم ان قلنا الموصي له ملك  
بالموت بفسخ النكاح من جبر الرد فخذ ان قلنا ملك بالقبول الملك  
قبله الميت وان قلنا انه قبله للوارث قبل بفسخ من لان وبتتد الي  
يوم الموت فيه وجهان اظهرهما عند ابن تيمام وان قلنا بالتوقف بين

الفساخ

20  
الا بفساخ من جبر الموت هذا كله اذا خرج من الملك فان لم يخرج  
فان لم يخرج الوارث بفسخ النكاح وان اخرج فان قلنا ملك الموصي له  
الموصي به بالموت وقلنا بالتوقف فقبل ابني بفساخه على ان يخرج  
سفيدا واستد اعطيه ان قلنا استدا اعطيه بفسخ وان قلنا بفسخه  
فلا وقرب من المستلة ما اذا اوصى لابن ابنته او من يعق  
على وارث الموصي فاذا اوصى له باخذ اصوله او فروعه لم يلزمه قبوله  
وله رد على الصحيح وفيه وجه انه ليس له رد وقيل على القول بان  
ملك الموصي به بالموت يعق بالموت وصعقوه فان رد هالم ارثت  
وان قبلها فان قلنا الملك حصل بالقبول غنوج حينئذ وان قلنا  
بحصل بالموت وقلنا بالتوقف بين ابنة غنوج عليه يوم الموت ولو  
اوصى من يعق على وارثه كما لو اوصى بابن اخيه لاجبي ومات دورته  
اخره فان قبل الموصي له الوصية لم يعق على الوارث على ان قال كلها  
انفا فان رد هالم عتق ابن تيمام ولا بعد استناد الغنوج الى ما  
تقلن **الرابعة** اوصى بامه لزوجها بالجر فولدت له ولدا ومقدم عليه  
بما ان حرم الولد الوصية لغير الزوج فاذا اوصى بحارفة فولدت  
فاما ان ولد قبل موت الموصي او بعد وقبل قبول الموصي له او بعد عنها  
**القسم الاول** ان ولد قبل موت الموصي فان كان بعد بقاء سنة اشهر  
من يوم الوصية لم يكن الولد داخل في الوصية وان كان قبلها  
فقد نال منه فوجود اعندنا فنبني على ان الحمل هل يعلم ويعطى حكما  
مستقلا ام لا ان قلنا لا فهو غير داخل في الوصية فكون للموصي  
كتاير الزايد وان قلنا نعم كان موصي به وهو كما لو اوصى بالجار فنه  
وبولد بعد بقاء سنة فليظن ان قبلها الموصي له او يرد هالم او يقبل  
اخذ هالم يرد بخرز ورتب على رحمته وفيه مردي الى ان لا يملك  
ان شاء الله **القسم الثاني** ان ولد بعد موت الموصي وقبل القبول فان  
ولد بعد بقاء سنة اشهر من يوم الموت فالولد غير موصي به وان ولد



قبل انقضائها وبعد انقضائها من يوم الوصية يملك ان قلنا بالقبول  
 وانما للموت قبله فالولد للورثة وان قلنا بالموت وتوقفنا فقوله  
 قال لما قد جرى في الثقب في الثلث وجهها ان احدها تقوم الام حايلا  
 عند الموت وثانيهما تقوم عند الموت والولد عند الوضوع ويعتبر  
 قيمتهما معا من الثلث وهما جاران في ان في لرجوا ان كلاهما وان ولدت قبل  
 انقضائها اشهر من الموت والوصية جميعا فان قلنا الحمل يعرف مكانه  
 اوصى له بها وان قلنا لا ابني على اقوال الملك كما تقدم **القسم الثالث** ان  
 ولد بعد الموت والقبول معا فله اجواله اخذها ان ولد بعد انقضائها  
 اشهر من يوم القبول وهو الموصى له **التاسعة** ان ولد قبل انقضائها  
 ستة اشهر من القبول والموت جميعا وبعد انقضائها من يوم الوصية فان  
 قلنا الحمل يعلم فالولد للورثة وان قلنا لا فالولد له **السادسة** منه وبعد  
 انقضائها من يوم الموت فان قلنا الوصية يملك او موقوفنا فقول  
 وان قلنا بالقبول وانما قبله للورثة فان قلنا الحمل يعلم فهو للورثة  
 وان قلنا لا فهو للموصى له **السابعة** ان قلنا قبل انقضائها ستة اشهر من  
 القبول والموت جميعا وبعد انقضائها من يوم الوصية ايضا فقوله  
 ستوا قلنا الحمل يعلم امر لا وفيقاتر بهذا ساج سائر الحوائف يرجع  
 في مدة حملها الى اهل الخيرة **الثانية** ان قلنا الولد على ملك الوارث  
 فالمعتمر من الثلث قيمة الجارية خاصة وحيت لم ينفقه عليه فالمعتمر منه  
 فاذا كان موجودا يوم موت الموصى فان كانت حايلا اعتبرت قيمته خاصة  
 وان كانت حايلا اعتبرت قيمته مع قيمة الحمل يوم موت الموصى عند الحمل  
 وقال ابن سريج تعتبر قيمتهما يومئذ حايلا وقيمة الحمل وقت بردها  
 فاذا قومتها فلهما خرجا من الثلث لا يقرع بينهما بل يثبت الوصية في  
 القدر الذي يحمله منها هذا اقل في الوصية بما لا يغير وجهها **او** اذا  
 اوصى بها له ففيه ادعيا لا يقتسام ويرجى جواله المتقدم في القسم  
 حيث جعلنا الولد موصى به فقبل ان ينفق الوصية عنق عليه وولاه له

فان قلنا الحمل يعلم فالولد للورثة  
 وان قلنا لا فالولد له **والسابعة**  
 ان قلنا قبل انقضائها ستة اشهر من  
 الوصية

ولا قصير

ولا يصير الجارية ام ولد **واما** في القسم الثاني فقد روي المرتبة عن  
 المتأخر ان ان لم يعلم حتى وضعت له بعد موت سبيل اولاد فان  
 قبل عنقوا ولم يكرام ولد حتى ولد منه بعد قبوله ستة اشهر واكثر  
 واستشهد له برصحات واولوه وقالوا هو على بر حواله الخلاف  
 المتقدم في القسم الثاني فان ولدت بعد انقضائها اقل مدة الحمل  
 من الموت فان قلنا الموصى يملك بالموت وموقوف فقبل انعقاد  
 الولد جواله ولا عليه وامه ام ولد وان قلنا عليك بالقبول وانما قبله  
 للورثة فالولد لهم لا ارثا عن الميت وان ولدت قبل انقضائها من  
 الموت وبعد انقضائها من يوم الوصية فان قلنا الحمل يعرف فالولد  
 للورثة وان قلنا لا فان قلنا الموصى يملك بالقبول فكل ذلك وان قلنا  
 بالموت وبنتين بالقبول ولله به فقبل عنق عليه وله وللاه ولا قصير  
 ام ولد وان ولدت قبل انقضائها من الموت والوصية معا فان قلنا  
 الحمل يعرف فكانه اوصى بكل منهما وان قلنا لا ابني على بر قول المتقدم  
 في الكالة الثانية ولا قصير ام ولد **هذا** كله اذا خرجت من الثلث فان  
 لم يخرج فان اخذ العروة فالحكم كالوخرجت منه فهنا اولى وكل موضع  
 قلنا انه للموصى له ويعتق عليه ولا قصير ام ولد يعتق عليه **هذا**  
 نصفه ومقدم عليه **الثانية** على قول الوقف حصولا الملك بالقبول  
 وان قلنا ملك بالموت لم مقدم وكل موضع قلنا للموت الولد خير من ضل  
 وامه ام ولد فكل هذا الا انه يجب عليه نصف قيمته وبنتا مية الولد  
 في نصف ما ميسر الى الباقية ولزمه قيمته الا على قولنا انه ملك بالموت  
 فلا يقوم وهذا ان كان معسرا وقبل انعقاد الولد كله خرام لا يخرلاف  
 ما في في كتاب السير ولا فرق في الوصية بين ان يعلم الموصى له الوصية  
 او بالموت ام لا عند الجمهور قال الحصري اذا وطبها الموصى له خطأ  
 انما وجهه الامة لم يصرام الولد وعسك دظاهر النص وردوه عليه  
 واما في القسم الثالث وهو ان ولد بعد الموت والقبول ففي الكالة الاولى



ومما ان ولد بعد انقضاء مدة الحمل من القبول فنعقد الولد حراً وأمه  
أم ولد وفي الثانية ومن ان ولد بعد انقضاءها من يوم الموت ومن القبول  
حيث قلنا الولد للموصي له فنعق عليه ابوه وعليه الولد ولا قصر ام  
ولد وفيه قولان ننعقد حراً ونصير ام ولد على قول الوصف وفي الثالثة  
ومن ان ولد قبل انقضاءها منها ونعقد انقضاءها من يوم الوصية حيث  
قلنا في قول الولد للموصي له ننعق عليه فهنا كذلك ولا ولا استلاد  
وقد ايفى الرابعة وحيث حنا بان الحادية ام ولد فهل بحسب حقيقة  
الاصابة من حين الملك ام دكنى مكانها فيه وحيث كان الثاني فلا يهر  
لظلام المعطى ولها كالوجهين لا ينبغي ان يستند فيها اذا استنكر  
زوجته فانت بولد يمكن ان يولد من النكاح ومن الوطى بالملك لكنه لم  
يعرف بالوطى بل بقصر به ام ولد اصحابها **افزع** لو مات الموصي بعد  
موت الموصي وقبل القبول رد فلورثته القبول والرد فان قبلوا  
فعلى الخلاف في ان الملك لم يحصل ان قلنا بالقبول وموقوف قبوله  
كقبوله مطلقا في عتق ليرى ولا بالملك وان عقادهم على الرقة  
وفي مصر الحادية ام ولد وفي تعامير لودثة الموصي على الخلاف  
الا حوالا المتقدمة الا في الادب فانهم اذا عتقوا قبول الموصي له  
ورثوه واذا عتقوا قبول ورثته لا يرثونه وقال الماوردي ان كانت  
الوارث لا يحجب كالاولاد ويرث هو لا معهم والظاهر انه يات فيه  
الخلاف الا في المسئلة الخامسة وان قلنا يحصل الملك بالقبول فان  
كان بين الوارث والاولاد قرابة ينعض عنهم عليه عتقوا عليه ويرث  
فوجهان يبينان على ان الملك بالقبول ينعض قبو له الموصي له المورث  
بمقتضى الحال وورثته او بنت لم ابتداء وفيه خلاف فاق في الخامسة  
فان قلنا لا ينعضون بفعل بعض ذوات الموصي منهم او بحسب قول الوصية  
فيه وجهان ولورد الوصية الوصية قال في لرام الاولاد مما يملك ويرام  
بذلك ولي ذيرة لهم ردوها ولو لم ينعضهم ردوها بعضهم كانت

حصه

حصه من رد رد ولورثة الموصي حصه من قبل حرة ان قبل منهم دخلوا الى  
ملك الموصي له ويقوم حصه الراية في حصه القابل من الميراث ان وقت  
بذلك وقت يبر جميع الاولاد احرار وان لم تقف بذلك فلا يقوم في  
حصه اخيه ولا يقوم على القابل وان قبل منهم لم يدخلوا في ملك الموصي  
له لم ينعض شيئا من حصه من قبل **الخامسة** او مولى ينعق عليه كاتبة  
فان الموصي له بعد موت الموصي وقبل القبول والرد فلورثته الميراث  
وارثه يقوم مقامه فيها وفيه وجه اخر انه ليس له الرد بناء على ان الملك  
يحصل بالقبول ووجه ثالث انه ليس له القبول لما فيه من العتق على الميراث  
بغير ان يفرع على انه ينعق عليه على ما سألنا في رجل الميراث ان قبل ينعق  
الولد ينعق على اقوال الملك فان قلنا ان الموصي به ملك بالقبول وموقوف  
عتق وان قلنا بالقبول فان لم ينعق الموصي به من ينعق على وارث الموصي  
كأخيه فوجهان احدهما ان قوله كقبوله مودته فله الموصي به قبل  
موته ثم ينعق عليه من اصل المال وثانيهما ان الملك يحصل عتق قوله  
الوارث وفيه شبهة وجهان احدهما ان الملك يحصل له ابتداء كما هو  
بالشفقة وحزم بجماعة قال الماوردي في الروايات وهو من الوصية  
على عدد ووسهر لا على قدر انصافها من الميراث واطهرهما وقات  
المافه هو المذهب انه يحصل للموصي له وموئيت ثم مودت عنه  
وقال البر عام والغزالي لا ينعق عنه لانه ملك مقدرد وقال الماوردي  
ينعق عليه ويخرج على الوجهين ان ذوات الميت هل يقضى ما قبله الوارث  
له من الوصايا وان هذا العبد مازر فيهما ام يسلم للوارث فعلى  
الاول لا ينعض منها الا بوزن وسلم للوارث وعلى الثاني ينعض  
هذا المعهوم من كلام من مامر وحكي الراجح الوجهين على القول بان  
الملك يثبت للوارث وحصل القول بقضاهما منه اظهر **الفرع** ان  
قلنا ينعق الولد بقبول الوارث فان كان القابل بحسب الموصي به كالاخ  
لم يرث الولد وان كان لا بحسبه بان كان ساخر فلهما وجه احدهما وحزم



به المأوى ردى امه بركة وهو على القول باسناد العتق الى حالة حياة الموصي له  
واظهرهما وجزم به القول لانه لا يرثه الله ولا الحكمي وقالهما ان دخل  
وقت القبول والموصي له مرض لم يرث وان دخل وهو صحيح ورثه اما لو  
قبل الموصي له بنفسه الموصي به فان كان في صحته ممات ورثه ولو كان  
في مرضه ابتعد عنه على ابن المريض اذا ملك من يعتق عليه من غير عوض  
كوصية وادت كل عتق من المثل وفيه وجهان ان قلنا يعتق من المثل  
لم يرثه **الشاذ** اذا اوصى بامته الحامل من زوجها الزوجها ولا يزوجها  
ومات وخرج من المثل فقبلا الوصية وهما مؤثران فان قبلاهما  
معها عتقت كلها على ابنتها نصفها بالملك ونصفها بالشرقة وعليه  
للزوج نصف قيمتها وعتق عليها بالسبوية ولا تقوم بغيرها عتقها  
الاخرى بالنواصي ووجه وجه ان لامة يعتق على الزوج تغريعا قول  
لرسناد ابي اسحق ان عتق الحنين يترى الى ادم انتهى ومقتضى هذا  
ان يعتق نصف الذي للزوج عليها وان قبل احدهما قبل الاخر فان قلنا  
بحصول الملك بالكون او بالتوقف فكذا وان قلنا بحصول القبول فان  
سبق قول الابن عتقت لامة والحمل عليه وعليه الزوج نصف قيمتها  
وان سبق قول الزوج عتق جميع الحمل عليه فمخرج نصف قيمته  
يوم ولادته ولا يعتق عليه من اقام شي اذا قبل الابن بعد عتق عليه  
كلها بالملك والشرقة وعزم للزوج قيمة نصفها وان قبل الزوج وحده  
عتق عليه الحمل بالملك والشرقة فمخرج نصف قيمته لودته الموصي ولا  
يسري العتق من الحمل اليها وفيه وجه الى اسحاق انه يسري وان قبل الابن  
وحده عتقا عليه وعزم نصف قيمتها لودته الموصي **فان** قال النواصي  
مكرر من صحاب والراجع في المسئلة وجوب نصف القيمة والقياس  
رجوب قيمة المصير **السابعة** اوصى بعبده لمن يعتق عليه فان الموصي  
ثم الموصي له قبل ان يقبل وترك ابنه قال لقول في قبولها ورد بها كالمقدم  
في الخامسة والمدعى صحة قبولها ووقوع العتق عن الميت وعليه

هذا

28  
هذا لو قبل احدهما دون الآخر صح قبوله في النصف ويعتق عن الميت قال ابن  
الحداد والجمهور نظران ردث القابل ما بقي نفعه باقية العبد قوم عليه  
فيما ورثه ولمن فلا ولا عبرة بفساد القابل في نفسه ولا يستلحق ثمن  
في نصيب الذي لم يقبل من الزكاة وقال الشيخ ابو علي جمان لا يقوم  
على الميت وفقتصر العتق على القدر المقبول وقال انه رآه من صحاب  
واختلاف لهما في ذلك ولا ما عتق به وجهان احدهما انه للميت  
فيشارك فيه الايمان وثانيهما انه يختص بالقابل ولو اوصى لابن  
ببعض من يعتق عليه ومات الموصي له وقبل اذ ذاك الوصية فالقول في  
عتقه على الميت ويقوم المائة عليه **الثامنة** اوصى بامته  
لابنتها من غيره فان خرجت من المثل وقبل الموصي له الوصية عتقت  
عليه وان رد هاتركه وبقيت للورثة وان لم يخرج منه فالجواب  
في قدره كذلك واما الزايد عليه فان عتقه الوارث وهو مؤثر  
عتق عليه ثم ان لم يقبل انما الوصية فقد بان ان جميعها للوارث  
فمخرج عتقه لا باقها وان قبل عتق عليه ما قبله قال ابن الحداد ولا  
شرية من الجاسين قال ابن صحاب وهذا زلة بل هو مخرج على رد قول  
فان قلنا بحصول الملك بالكون او بالتوقف فمخرج نصف قيمتها  
وان قلنا بحصوله بالقبول عتق جميعها على الوارث هذا اذا حكمنا  
بحصول الشراية بنفسه من عتاق فان وقفنا هاتين على رد اقبوله  
كاعتاق الشريك المائة نصيبه قبل اخذ القيمة وليس له ان يفتقد فعلى  
هذا القيمة نصيبه على الوارث ولو كان وادى الموصي لمن من هذه لزمه  
فان رد ابنتها الموصي له الوصية عتقت على ابنه الاخر الوارث وان  
قلنا فان خرجت من المثل عتقت على الموصي له وان لم يخرج منه فالزايد  
عليه اطلق ابن الحداد انه يعتق على الوارث قال ابن صحاب هذا صحيح  
اذا لم يجز الوارث الوصية اما ان اخذها مبني على ان اجازته تنفيذ  
او ابتداء عطية ان جعلنا لها تنفيذ الم يعتق على الوارث ويعتق على



الموصى له فان جعلناها ابتداء عطية لم يصح الا اشارة مستوعلة الوارث  
واما قد رتبنا معنى على الموصى له ولا يقوم نصيب احد مما على آخر  
**الباب الثاني في احكام الوصية الصحيحة**  
وهي ثلاثة لفظية وختمية وحسنة **الفصل الاول** في الاحكام  
اللفظية وهو يتعلق بالموصى به وبالموصى له **الفصل الاول** في ما يتعلق  
بالموصى به والنظر فيه في اطلاق **الاول** في الحمل والوصية بالحمل  
الموجود غير الوصية صحيحة وفي الحمل الذي يتوخر خلاف وادى  
اوصى بالحمل مطلقا وكما هو الموجد استسقط العلم بوجوده حينئذ  
وقد تقدم وبشرط ان ينفصل عن حياة الموصي قبل ان يولد ومثونه  
يجهز على من يلزمه بفقده امتدادا ان يكون بحياة من يكون الغرض للموصى له  
بخلاف ما اذا انفصل الحمل الموصى له بحياة فان الموصى به لا يصرف في  
ورثته واما حمل الهمية اذا انفصل بحياة فغدا فالماضي لا يتحقق  
الموصى له من ان يشهد شيئا اطلقوه والظاهر ان مرادهم الحثا بعد  
موت الموصى اما قبله فيظهر ان يتوخر كما لو اوصى باحد عبيده بقتلوا  
في حياته فان الوصية تبطل على المذهب انا بقصر حياته مات فموتته  
بجهنمه على الموصى له ولو اوصى بخارعة واستثنى حياها لنفسه ولو  
اوصى بالحمل الزيد وبالام لغزو وصية الوصية لم يتعرض لغيره هنا  
في التفرقة بين الام والولد وفروا الراجح بان التفرقة قد لا يقع هنا  
الابعد معنى وقد يجوز فيها التفرقة وهو ظاهر اذا انعقد ذلك فان  
حصل الموت قبله فيظهر القول بطلان الوصية فظن بالوقت الموت  
وقال لا ما لم لا فرق في منع التفرقة بين البنيع والهمية والوصية  
وقال المنع صحة الوصية بالحمل دون الام وعكسه على القول في التفرقة  
بينها بالبنيع ويجوز ان فيما اذا فرق بين الام وولدها بالوصية في رتب  
بحرم فيها التفرقة ويجوز ان يكون على اطلاقه ويجوز ان يكون فيما اذا وقع  
الموت في زمن التفرقة ولا يثبت الموصى بذلك ويجوز ان يقال هو مخرج

ع

على القول بان الموصى عليك بالقول اما اذا قلنا عليك بالوقت فالحال كقري  
كالميراث كما فيها اذا اوصى لك فربما يستلزم فيه مع قطعنا على القول  
بانه عليك بالوقت في قول ويجوز ان يقال انهما مطلقان ولو اوصى بخارعة  
او هبة ولم يتعرض للحمل دخل في الوصية في اظهر الوجهين وبناهما  
بعضهم على ان الحمل يعلم امر لا فان قلنا يعلم كان موصى به والا فلا وكلام  
لرامام والغزالي يقتضي عكس هذا البناء **الثاني** فيه مسئلتان برزولي  
الطبل استمر لغيره مشترك بين انواع الطبول فاذا اوصى بطبل من  
طبله وله طبل يحل برتفاع به فطبل الحرب وطبل الحجيج وطبل  
لهو صم الوصية به وطبل لهو لا يصح الوصية به على ما روي في الركن  
السالك تزلت وصيته على طبل يحل برتفاع به واعطاه الوارث  
واحد منها وان لم يكن له الا طبل لا يصح الوصية بها بطلت ولو اوصى  
بطل من فانه لا طبل له يحل برتفاع به استرى من تركه طبل  
يحل برتفاع به واعطيه وحيث صححنا الوصية به قال الشافعي  
ان كان لا يقع عليه اسم طبل الا اذا كان عليه حلة دفع اليه مع الحلة  
وان كان براسه وقع عليه اذا زالت عنه الحلة كان له ان يعطوه  
مقلوع الحلة وصح الوصية بالدف فان كان عليه خلعة او حريرا  
منعت ولم يدفع اليه الا ان منعه عليها **الثالثة** اسم العود مشترك يقع  
على عود اللؤلؤ الذي يضرب به وعمل الواحد من الاخشاب التي تعجب  
منها القيسي او البنالي وتستعمل في البناء والوصية بعود اللؤلؤ الوصية  
بطبله فان صلح لمنفعة بياحة مع بقاءه على حاله او مع تغيره يستلزم  
لا بطل اطلاق براسه عليه صحح والا فلا وحيث صححنا الوصية  
به لا يعطى الورث المصرا ولا الخشبة التي يرتك عليها الوتر ويجزى فيها  
مواضعه ولا الملاوي التي عليها الاوتار فاذا اوصى بعود من هذا فيه  
صح فان لم يكن له الا اعود قيسى او البنالي اعطى واحد منها وهذا لو كان  
معها عود لهو صلح لمنفعة بياحة اعطاه الوارث ما شاء من الكل قاله



الرابع وقال المتولي بحال على عود اللهو فان كان له عود قوس وعود بنا  
وعود للهو لا يصلح لمنفعة مباحة فاطهر الوجهية هو اللهو من غير  
بشر على عود اللهو من غير طر وقاتبها انما يصح ويوطر واحد من اعداد  
القبس والبنس ولو اوصى بعود ولا عود له قال المتولي بشر من ماله  
ما لو كان موجودا فيه خرج به عن مقتضى الوصية وقال الرابع مقتضى  
بشر المطاوع على عود اللهو ان يبطل الوصية او ان يشتري له عود للهو  
فصلح لمنفعة مباحة قال الرابع في الوصية بعود من عدا له وليس له الا  
عود للهو وعود بنا وعود قوس فان حملنا لفظ العدا ان على من لا حاكم  
حملنا المشتري على معينه معا وفيه نظر لا اصولي فان منع فهدره  
الوصية كما لو اوصى بعود من عدا له وليس له الا واحد من اعداد اللهو  
او لا عود له انتهى وقد مر في الوفاء المشهور من هذه المسألة في حوار  
استعمال المشتري في معينه **فصل** الوصية بالمرزقار كالوصية بعود  
اللهو فان كان لا يصلح لمنفعة مباحة ولو تبغير بشر لا يمنع من  
صدق الا سمر عليه صحت والا فلا واذا صحت لا يدفع اليه الجمع وهو  
الذي يحمله الزام من شقيقته **الطرف الثالث** اسم القوس يقع على العز  
وهو ما يرجع به البند وهي التسمام العريضة وعلى الفارسي وهو ما يرجع  
الشباب وعلى قوس الحسان وهو قوس الرحلة على الجلاء وهو ما يرجع  
به البند وعلى قوس القطر فان اقال اعطوه قوسا او قوسا من  
ماله او من قسي اعطى احد انواع الثلاثة الاول دون قوس الجلاء  
والبند ففسوا كما ان له قسي من كل نوع منها او من انواع الثلاثة او لم  
فان له شي يشترى واحد منها ويعطاه فان كان في حاجة لا يعرف  
فيها الا قوس البند في الجلاء هو فهل يحمل عليها او على انواع الثلاثة في  
كالجلاء في الدابة وعن ابي اسحاق ثامن القوس يقع عليها كلها  
فالم دون في كلامه ما يد له عليها وهو مقتضى كلام صاحب البنية ولو قال  
اعطوه ما سمي قوسا فان المتولي الموارث ان يعطيه فاشا من انواع

الخمس

الخمس قال الرابع في شيء ان يكون كالوقف لا اعطوه قوسا الا ان  
يقول ما سمي قوسا غالبا وفادرا او ما استبه ذلك قال النوادي  
والاول الصواب واضح الوجهية ان المتولي لا يدخل في الوصية بالقوس  
وخصها بمرام بما اذا اوصى بقوس معينه عليها وترا وبقوس من  
قسي عليها او فادرا ان لم يدر عليها وترا او اوصى بان يشترى له وترا لا يستحق  
الوتر قطعا فان لم يجردها في بيع قوس عليها وترا لا موجب الا لفظ  
لا يختلف لان كلام المارثي وابن الصباغ مخالفه قال ان العبد الموصى  
به يعطى عاريا ولو قال اعطوه قوسا ولم يدر في اي واحد من انواع الثلاثة  
الا وحمل عليه فان كان المتولي في خلافه في صحة الوصية اذا كان  
اعطوه عبدا من رقيقه وليس له الا واحد ويظهر محبة هذا ولو لم يكن  
له الا قوس فادرا وحده هو حمل عليه وان كان له معا اعطى الجلاء  
وقال البند يبي يعطيه الموارث ما شانهما هذا كله عند الاطلاق  
فان قبله بما يد له على نوع معين كالوقف لا اعطوه قوسا فادرا بها او  
مر بها الطير او متد فبها **الطرف الرابع** في الوصية بالكنهاير وفيه  
مسائل **الاولى** اذا اوصى له شيئا فاسم الشاة يطلق على كبير الخبنة  
وصغيرها ضائفا وما عجزها صحتها ومريضها سلكها ومعينه باواظ  
الوجهية انه لا يصدق على الصغير من الشاة والعنان ولا الكبش  
والبشر وحدها فاحدها لا يصدق عليه فلا يعطاهما والثاني وهو نفعه  
في لزام انه يعطاهما به جزم القاضي في البعز ويستبه الحاسطي في  
لزامه من وقال من مام هو المذهب في الواقع من شاة بجوار اعطى  
الذكر عن خمس من لزام على الصحيح وبني المتولي ذلك على ابنه وقال ابو  
الطيب هذا الوجه ليس بصحيح ولو اقرن بكلام الموصي ما يد له  
على احدها على به كما لو قال اسق بدوها وشاة الم يعطى الا انني حين  
فصلح لذلك ولو قال شاة من بها على عتقه او وصيته بالذكر ولو قال  
شاة من شياهي او من غنمي فان لم يدر له غنم او وصية باطلة وان كان

دع



له غنم صحت واعطى واحدا منها ضايعة او ماعزة سليمة او مبيعة صحيحة  
او مبيعة فان كانت كلها ذكورا اعطى في ذكرا وان كانت اناثا اعطى  
انثى وان كانت ذكورا واناثا خازان يعطى لراشي في الذكر الحلال  
المستقدم فالرافعي ويجوز ان يقال يفرع على ان لا يتم لا يقع على الذكر  
ان الوصية تلغوا لو قال من غنمي ولا غنم له ولو قال اعطوه سائة من  
ما لي اعطاه الوارث فاسمى سائة قال البغوي لا يشتري بحبه وحكي  
الامام فيما اذا وصي له بشرع عبد من ماله وحبه في حوزة المبيع  
وستب حوانه الى الميراث ولو قال اعطوه مائة ولم يقل من ماني  
فوحدها ان اخذها وجزم به البغوي انها باطلة وقابها وقال المتولي انه  
المزهد انها صحيحة ولو قال اعطوه ثبثا او ثبثا فالوصية نال ذلك  
ولو قال بعة عليها او ينفع بك ذلك واستلها فالوصية فالانثى من  
الصان قال **الشافعي** رحمه الله وليس للسيدة ان تعطي الموصي له  
بالساة طيبة ولا اربنة وان وقع عليها استم سائة قال المتولي ولو  
اعطاها لم يكن للموصي له قبولها قال المتولي ولو قال سائة من ثيابي  
ولم ذكر له الاظبا فوحدها ان اخذها هي باطلة والثاني من محله يعطى  
واحدة منها ووجهه الوافي **الشافعية** اذا قال اعطوه بقرة ناولت الوصية  
الانثى ووزن الذكورية الاصغر وهو كالحلابة في سائر العبد الذكور  
ذكر الظاهر فيها عدم تناولها له قال الحافدي وغيره ولا يدخل الحويط  
في البقر الا اذا قال من بقرتي ليس له غيرها فبيع وحوله وحدها ان كما مر  
في الطبائعي لفظ الساة في مثل هذه الحالة قال الرافعي وقياسه في  
المضاب منها وحولها فيها ولا يثنى ولا يقر الوحيش الا ان لا يكون له غيرها  
فوجهها في لفظ البعير والخيل والناقة ثبثا ولا السليم والمعيبة والثاني  
والعرب ولو قال اعطوه جملا لم يعط فاقه وكذا عسته ولو قال يعطيني  
تناوله الناقة خلاف المنصور لا وقال الجمهور مع قال الرمام وبحوزة  
اعطا الفصل في نومه **قال** الشافعي ولو قال اعطوه عشرة اجمال

او اوزار

او اوزار او ايتاس من ماله لم يعط انثى من واحد من لراشاته ولو قال  
عشرة انثى لم يعط فيها ذكرا قال ابن الرضا في البيع وكذا لو قال عشرة بقرات  
لم يعط الذكور اسوا ودخلتها التام لا يصرح به بالتوفيق البقرات  
**قال** الرافعي وهو على الصحيح في ان البقرة لا يثنى ولا الذكر ولا الناقة  
القطع بانه للاثان مع حكمانيه الخلاف في يثنى ولا البقرة للذكر  
وقال الحافدي ولو قال عشرة من ابلي بالبا او بغير الباقا اعطى  
الذكر ولو قال من غنمي ووجهه انه ان قال عشرة فالثان لم يعط الا الذكور  
وان قالها بغيره قال يعطى الا الاثان ولا وجه له ولو قال يعطيه او  
واحدة ثنائه للذكر ولو قال من غنمي ولو قال من ابلي او من البقر او  
من الغنم جاز اعطى الذكور ولو قال كلتي او كلتي او كلتي لم يعط انثى  
واستاد الرافعي وجهه فيه **قال** ابن مام وصا بطنه ان ما ليس  
بموت حقيقته وتغير جميعه بالها كالخلة والتمرة والحوزة والمذكور  
منه واحد من الحنث ولا عبرة بذكر الخيل والناقة وما ذكره موت  
حقيقته فصرنا ان احدهما مائرا ثنائه عن ذكره بالها فان في فيه  
بالها كالكلية والحان لم يجز فيه الذكور ان لم يوثق فيها لم تجز من غنمي  
كالطير والجماد الثاني ما لم يثبت في اللغة الثمرة من ذكره وانثاه  
وهو صرنا ان احدهما مائرا منه فصرنا ان الذكور ثنائه في غير الحنث  
لراشاته الثاني ما لا ميعاد فيه فصرنا ان الثابت كالنحلة والبقرة ففيه  
الخلاف **الثالث** اذا قال اعطوه ذابة فالذابة تقع لغة على كل ما  
ذبت على راس من اى شئ واشتهر استعماله بمصر كما مر من البهايم  
الخيل والبغال والحمير قال الشافعي ولو قال اعطوه من مالي فمن  
الخيل او البغال او الحمير ذكرا او انثى صغيرا او كبيرا اعطى او يمينها  
معيها او سلبها وانفق الاصحاب عمل انهما لا يعطى ذابة من غيرها  
كالناقة اخذت بعومها واخذت الجمجمة عن طوقه وقال ابن سريج انها  
ذلك في مصر يعرفهم وامامية البلدان حيث لا يستعمل الا في الفرس



كالعرف لا يعطى الا فرسا وقال برامام لا يندرك على ثلاث في لفظ الدل  
 في اللسان وان كانت مركوبة انقفا وترد دايتنا فيما اذا جرى لفظ  
 الدابة بمصر وقد قيل ان هاتين لا ينفون منها الا الحمار ولو فرضت بطله  
 لا ينفون هاتين من الا فرس بل يحمل على موجب اللسان فيتردد بين  
 الدابة او على غيرها فبقية ترد دلا محجاب ولو قال اعطوه دابة  
 من دابة او لسان من الا حستان من الاجناس الدابة اعطاه الوارث  
 واحدا من اعماسها فان لم يكن الا حستان واحد معين وان لم يكن له شيء  
 منها بطلت وحمل خلافة وان لم يكن الا حمر وحشية محتمل صحتها  
 وتزلفها على واحد منها وحمل بحريجه على وجهه هذا كله اذا اطلق  
 اما اذا قال للسكر او الفراء او للبقايا لم يعط الا الفرس وكذا الوقات  
 لتتفع بدها وظهورها ولو قال بظهورها ونسلها حمل على الفرس والحمار  
 او قال ليحمل عليها حمل على البغال والحمار الا ان دل على بطله حركت العادة  
 بالجمل فيه على البراذين فيدخل الكل في التولية ولو عهد فيها الجمل الى الجمل  
 والبقرة محذوران يعطى جلا او ثقرة ولم يصوبه الراجع **الطريق الخامس**  
 في الوصية بالرفيق وفيه مسائل **الاول** اذا قال اعطوه واساتين  
 رقيق فان لم يكن له رقيق يوم الوصية والموت فالوصية باطله وكذا  
 لو وصفه بصفة كالوقال اعطوه عبدي الحبشي الذي صفته كذا  
 ولا عبده منها شاك الصفه فان وجد له ما اوصى به يوم الموت ففتر  
 الوصية ففيه الوجهان السابقان فان لم يكن له عتبا يوم الموت  
 او الوصية والمنهبت لولا وان كان له ارقا فان لم ينو دعينا اعطاه  
 الوارث ما ساء منهم من تسليم ومعيب كبير وصغير ذكر وانثى مسلم  
 وكافر يفتش وحسن وكذا الحبس الواضح في بره جميع وان لم يكن له  
 عند الوصية والموت لا يفتق واحد صحت في بره جميع ويتعين في ذلك  
 الواجد ويجري الوجهان فيما اذا قال من مالي فيكون له ارقا  
 يوم الوصية وحده فخر وفهل يتعين الا ولعن الوصية او يعمها

والخامس

والكاد ثمنه وجهان ولا يجوز ان يعطى من غير ارقايع ولو اعطاه الوارث  
 عبدا فقال انا انا الوارث غير هذا المسمع دعواه حتى يعين العبد المسموع  
 وجب له المصدق والوارث يمينه على في العلم بانه اذا دعه **الثانية** اذا مات  
 ارقاه او عتقوا او قتلوا قبل موته بطلت الوصية وان اوجب القتل  
 طائفة برامهم وقيل لا يطل وتعطيه الوارث منه اقلهم ولو عتقهم  
 الا واحدا تعين الثانية وان قتلوا بعد موته وقيل القبول وقيل  
 المعين بل مضمنا ان قتلوا الوارث في القيمة بمصرف الوارث اليه  
 بقيمة احدهم سواء منهم الوارث وغيره وكذا الوارث في قبض  
 بعد ان فرط في حفظهم وان ما قوا في هذه الحالة فقبض الوارث  
 احدهم لزومه وقبضه ودفنه وان قتلوا بعد الموت وقيل القبول  
 فقد اطلق جماعة القول بانه يعطى قيمة احدهم واستدشد كله برام  
 على القول بانه يملك بالقبول وصرح القاضي والقول انه على هذا  
 القول وقال المتولي والرافعي ان قلنا يملك بالقبول بطلت الوصية  
 وهذا كله يفرع على المشهور انهم اذا قتلوا قبل موته بطلت ما اذا قلنا  
 لا يطل ثم فقهنا اولى وان مات واحد منهم او قتل بعد موت الوارث  
 وقيل الوارث كان للوارث يعينه الوصية فعلى الوارث ان يجهز  
 والقيمة له في القتل وكذا اذا كان من الموت بالقول ان قلنا يملك  
 بالموت وبالموت وقت وان قلنا بالقول فله واحد من الماقيع ولو قتلوا  
 كلهم الا واحدا فله يتخير او للوارث يعين واحد من المعول فيه  
 وجهان **مروء الاول** لو قال اعطوه رقيقا من مالي فان لم يكن  
 له رقيق اشترى له رقيق من ماله وان كان فله ان يعطيه واحدا منهم  
 وان اشترى له واحدا وفيه وجهان يتغير في ارقايع وان قال  
 اشترى له اهلوكا فاما تقدم في قوله اشترى له سنة فمكون في سنة  
 المعيب الحلاف ولو قال اعطوه عبدا ولم يقل من مالي ففي صحة الوصية  
 الوجهان المتقدمان في نظره في السنة **الثاني** لو قال اعطوه



صلها لم يعط امة ولا حتى مشكلا وهذا في عيشه وفي الحسنى الواضحة  
الوجهان المتقدمان ولو لم يعطوه رقيقا مقابل او محذره في الشكر  
فكم يتق له عبدا ولو لم يستمتع به او محض ولد وحقوق لاهمه ولو قال  
محذره في لو اطلق لم يرد لا يعطى زينا ولا صغيرا ومقتضا انه لو قال اخذ  
بحوزان يعطى الذر والافنى **الثالث** قال في برهم اذا قال له غلامه  
الحبشي وسماه باسمه ولم يرد له عبد من ذلك الحبش سمى به لان برهم  
كان غير حايير فلو زاده صفة وكان له عبد من ذلك الحبش سمي باسمه  
بخالف الصفة كان حاييرا قال الربيع اخاف ان يكون غلاما من الكلاب  
فانها لم يقرأ على الشافعي لم يسمع منه وعندي انه لا يجعل له قال  
الشافعي وان كان سما باسمه ونسبه الى جنته اي بان قال سائر  
الحبشي وكان له عبدان كذلك ولم يعين او النسب ففوقه واحدا من  
الشهادة باطلة اذ لم يبينوا عين العبد والتايلها حايير في اخذ  
العبد من وعلم هذا الوجهان اسمهما موقوفين الورع والموصي  
حتى يصح المحو والثالث انه يرجع الى بياننا في **الثاني** لو قال اعنقوا  
عني عبدا فطهر الوجهين انه يجري عتقا واي عبد كان ولو كان معيبا  
او كافرا والثالث انه يتعين ما جرى في الحفان وعمل هذا في عتاق  
الانثى وجهان ورتب المافدي الوجهين في الوجهين في ان السند  
بما على حايير الشرع فيجري عتقا او على وجهه في هذا الوجهان  
والوصي ان يعقوا بما نفسه سواء كان العتق واجبا او موطوعا ولو اوصى  
بان يشتري ثلثه عنه ويعتق عنه ففعل الوارث والوصي ذلك ثم طهر  
عليه وبن مستغرق فان كان الشرايعين الزكوة وظل الشرايعين  
وجزبه الدافعي على الخلاف في كيفية تعليق الدين بالزكوة فان قلنا انه  
كمعلق الشرايعية جافية القوة وانما شراعه بمن في الذمة وقع  
الشراعه ان لم يسم الموصي ويورد الممنوع لا يرجع به على الحد ويقع العتق  
في الحبس وقال المافدي في الرواية يقع العتق عن المشتري غلط

المراد

المراد في القابل خلافة وفي هذا انظر تقدم في الوكاله ان لو قال  
اشترى هذا فاشترى في الذمة لم يصح ومقتضا ان لا يصح الشراعه  
بلمر من المشتري فيما اذا قال اشترى من فلان ولا فرق بين ان يملك  
الدين منه او يرضى منه بعد الشراعه اذا ابرأ ولم يقع عتق اشترى عبدا  
واعنق **الرابعة** قال الاعنق اعنق ويايا واشترى واشترى ويايا واعنقوا  
قال الرقات ثلاثة فان وفي المثلث فبشر لانه فاكتر فعل وبحسب الرافعي  
والا ورجع والذكر ودفع الشافعي ان يستكما مع من ستر خاص او  
من ستر عاما مع من ستر عام فاعتاق جميع فليكن القيمة اولى من  
اعتاق جميع فتمت السبع ولا يجوز صرف المثلث الا اقل من ثلاثة فان  
صرفه الى اثنين ضمن الوصية الرقية الثالثة وهل يصح من يملك ما يملك  
فيه الوصية او اقل ما يملك فيه وفيه خلاف كالحلاف فيما اذا صار  
فصيدة صنف من الزكوة لا اشترى كان ينبغي ان لا يصح شراعه من  
وان كان لا يفي الا بان يشترى بيا واعنقنا وان وفي كماله وبعض  
بالت فاعلم الوجهين ان لا يشتري بعض ثالث ويشتري في اثنين  
فقيسنا في شتر في قيمة المثلث فان فعل عن ابيس وقبيل وجعلها  
شتر بطلت الوصية فيه ورد على الورع ولو اشترى شقصا وعتقه لم  
يقع عن الوصية وثانيها انه يشتري شقص من ثالث يعق فان تعاق  
اشترى فيفستان ومطلت الوصية في المائة وقيل بوقفه ان  
يوجد شقص وقيل بعتده عنه به وان لم يرد على ثمن نفسه وان  
ان يشتري به فيفستان او خستستان وبعض بالمد فاهما مغل فيه  
وجهان وقال القاضى الخلاف فيما اذا قال اصر فوالدك الى العتق  
العبيد فاما اذا قال اصر الى الرقاب فلا يشتري بالفاسل شقص  
وكلام غيره يقتضي خلافة ولو قال اصر فوالدك الى العتق اشترى بيا  
الشقص وطعا وعتقناه ولو قال اشترى عبدا بالقرع اعنقوه فلم  
يخرج الا لثمن بلته وان كان يشتري ما خرج عبدا اشترى



واعقب فرج لو قال استخدموا استمالا بعد موتي سنة واعطوه لفلان  
بعد ما اوفى لاعتقوه صح ولا يقوم عليها حدة السنة لاستعمالهم بل  
ويقوم عليهم بعد **الفصل الثاني** فيما يتعلق بالموصي له وفيه اطراف  
**الاول** في الوصية للحمل باعتبار العدد والذخيرة ومن نوبة وفيه  
مستأيل **الاول** قال اعطوا حمل فلانة كذا فابت بولها كانت الوصية له  
ذكر اكانا وانثى لو انثى بولها فكثر صرف الموصي به اليها بالسبوت  
ستوا كذا ذكر من او انثى او غير ذلك لان يصرح بالتفصيل فيعمل  
بمقتضاه ولو وضعت جبا وميتا فاطهر الوصية ان الكل للميت والميت  
ان نصفة الموارث **الثانية** قال ان كان حملها غلاما فاعطوه كذا وان  
كان انثى فاعطوه كذا او فلها كذا فان ولدت غلاما او حادسة فعلى  
ما ذكر وان ولدتها فلانثى لو احدهما وان ولدت غلاما فوجها  
اطهر بهما ان لا شيء لو احدهما وثانيهما ان يقسم بينهما بخلاف ما لو قال  
ان كان حملها ابنا فله كذا وان كان بنتا فلهما كذا فقلت اسبق فلا شيء  
قال الرافعي والقياس السوية قال النوازي الفرق واضح واذا صححنا  
فقى جمعية القسمة لزوجها الدلالة لبرايته في المالكه **الثالث** قال  
ان كان في بطنها غلام فاعطوه كذا فقلت فلما وحارده استحق  
الغلام الكل وكذا لو قال ان كان في بطنها حادسة فلهما كذا فقلت وان ولدت  
غلاما فاطهر الوصية ان الوصية لامة تطل وعلى هذا وجه وقبل  
اقوال استبهم ان الموارث يصرف اليها شيئا وانس له الشريك بينهما  
والثاني انه يورث بينهما والثالث انه يورث بينهما لانه يورثها  
والاخر ان الوصية فيها اذا سلمت كافر على اكثر من اربع ومات قبل اربعين  
ومفهوم كلامهم انه لا يجوز لوليها الصلح لغيره قد ذكرنا في مسئلة  
من سلام انه اذا كان من سفينة للشرك لوليها الصلح على اقل  
من الثمن عند الجمهور واقل من الربع عند الغزالي فيسفي على الاول ان  
يجوز للولي قسمة الموصي به منها على السواء اذا رآه مصلحة وعلى قوله

الزالي

34  
الغزالي يوقف على البلوغ وكذا الحكم لو قال ان كان في بطنها غلام فله  
الكل وان كان فيه حادسة فله مائة ونظيرها ما اذا اوصى لاحد الطرفين  
ومات قبل النكاح في وصية الوصية وحماها لصحة المنع ولو قال ان  
كانت حاملا فغلام او ان ولدت غلاما فهو كذا لو قال ان كان في بطنها  
ولو قال ان ولدت ذكر او انثى كذا وان ولدت انثى فلهما كذا فقلت  
ذكر او انثى فكل منهما ما جعله له وان ولدت ذكر او اسبق حادسة  
في الصحة فان صححناها جاز الوصية في كل واحد من المصنفين وان  
ولدت تحت اعطى الاقل **الطرف الثاني** وفيه مستأيل **الاول** اذا اوصى  
لجيرانه فقيمهم ما بين قوله ووجه حسنة آراء استرها وموقفه  
في الامم انه يصرف اليه اربعين ذراعا من كل جانب من الجوانب لاربعة  
المال في بطنها الحمل التي هو موصيها وقال الما فدي ابو عبد الله التاجي  
الثاني انهم اهل الزناق غير النافذ الرابع انهم الملائقون  
والمقابلون وان كان بينهما شارع نافذ والخامس انهم الملائقون خاصة  
ولو كان له داران مستعملهما فان كان سكنهما على السوايف المصير ان  
الدارين وان كان لشدة في احدهما اكثر صرف اليها خاصة وتسم  
الموصي على عدد الدورات لا عدد سكناها ولا في السكنان  
بر المالك والمساكين **الثاني** اذا اوصى بقران صرف اليه  
يقر جميع القران دون من يقرأ بعضه فقط ولا صرف اليه من لا  
يحفظه وقراه في المسقف في اظهر الوجهين وقال الما فدي لو  
وقف على قران القران اعطى من قرأه كله وان لم يقرأه فطاوون من  
قرأ بعضه الا ان يقول من قرأنا فاعطى من قرأ ولو بعضه  
وهو قد مر ما منع منه الحنف ولو وقف على حفاظ القران لم يقر  
حفظه ثم نسبه وتنجز حجة هنا **الثالث** لو اوصى للعلماء في العلم  
معلوم الشرع والنفسي الحديث والفقه لا لاطلاقا ولا لمتخصصين  
ومعنى الرويا والادب والحساب المهندسين ولا الى من يسمع الحديث



فقط ولا علم له وطريقه ولا الرواه ولا بالمتون ولا بالمقرئ قال  
الاكثر من ذلك الى المتكلمين وفي المتون لا تصرف اليهم وما لا يهمل الراعي  
ولو اوصى للفقيه او للمنفقة فعلى ما ذكر في الوقف وكلام الفقهاء  
انه لا يقنع به فانه قال لو اوصى الفقهاء فهو بمنزلة اوصى احكام الشرف  
من كل نوع اي من كل باب دون من كان فقها في بعض باب  
كالغرض في باب المتون فيه وحما احد لها يرجع فيه الى الوقف لمن سمي  
فقيهها يدخل فيه وثانيها ان من حفظ او عين مسئلة فهو فقيه ولهذا  
اقتضى الحكماء في القاضى ولا يصرف لمن تعقد مدته او ولو  
اوصى لا يثبت الناس المصوفيه فعلى ما تقدم في الوقف ولو اوصى لعقل الناس  
في البلد صرف لا انزلهم في القاضى وكذا لو اوصى لا يثبت الناس  
ولو اوصى لا يثبتهم قال الرواه ان لا يصرف الى عمدة الاول فان قال  
من المسلمين في من سبب الحكامه وقال المتون لا يصرف الى من مائة المظنون  
خروج من مائة الى المشبهه الذين يمتنعون الجوارح ولما عفا عن  
السبب في خامد انه اذا المقيده بالتسليم انه يصرف الى اهل الذمة  
وموافقه قول القاضى يصرف الى الكفار في الماقد في الدنيا اذ  
يعطى اهل الكاين من المسلمين ولو اوصى لا يثبتهم واسفلهم فغن النعم  
انه يصرف الى من سبب الحكامه ولو اوصى لا يثبتهم فقد حكم الماقد في  
من ابرهم الحريد انه يصرف الى اهل التثليث من الماقد في اوصيائه  
انه يصرف الى سبعة الناس ولو اوصى لا علم الناس صرف في الفقهاء  
اولسببهم صرف الى الحايقه او لا تخافهم في الكماض يحمل ان يقال  
صرف الى من يعطى الزكاه وان صرف الى من لا يعطى الضيف **الرابعة**  
لو اوصى لا يثبتهم وهم الصبيان الذين مات بايهم ومن بلغ فليس يثبتهم  
وفي وجه ان الصبي الذي لا اهل له ولا خلد شيئا في كتاب الفقهاء  
الوجه انه لا يصرف الى من عنيانهم وخرم من شاد ابو منصور  
بايهم لا يعطون اذا اوصى للثاني فطلقا من غير تخصيص ببلد او قبيلة

مكرر

ويخرج منه وجه ثالث ان كانوا محصورين وجب تقيهم والاجاز  
لما قصدا على ذلك ويقتوى من عدمهم وانما فهم الوصية للثاني  
والزمن كالوصية للثانيام وقطع صاحب العدة بعدم اسراط الفقر  
في الزمن كمال ومثله الوصية للثانيام والمساكين في كفاية الوقف وحضر  
القبول يدخل في ذلك كله الفقير والغني والمواضع والمختار طرد  
الاختلاف **الخامسة** اذا اوصى للزوجة او لغيرها دون الرجعية وكذا اللائي لم يرجع  
على الصحيح وقيل بدخول في لا يدخل الرجل الذي لا زوجة له على  
الصحيح واذا اوصى للثانيام دخل فيها كل غلبة من الزوج سواء كانت  
تزوجت من قبل او لا ولا يكره ان كانا ذميين او في دخول الاغنياء منهم في  
اللفظين الوجهان المتفقان في لزوم بيان وجز من سبب ادانوا  
منصور بعدم استحقاقهم ولو اوصى بكار قبيلة او بغيرها لم يدخل  
الرجال الذين لم يطاقوا في لزوون لا الذم وطبوا في الثانية على  
الصحيح **السادسة** لو اوصى للثانيام اعطى من خاورد من يعين  
اولئك شيئا والشيء اعطى من خاورد الملوك في البلاط والكنوز  
اعطى من خاورد الملوك في البلاط اعطى من خاورد الملوك في البلاط  
واعتمار كون الشعر اسود او ابيض او مختلط او مختلف ذلك في  
باختلاف الامور ولو اوصى للصبيان والعلماء انصرف الى من لم يبلغ  
وكذا الاطفال والذمارين ويدخل في لفظ الذم ادى الاحقاد  
ولا يدخول في لفظ الذم ولا في الدرية نعم النسل صغير وكبير  
قال من مام ولا شرط الفقر في السبيخ والصبيان اذ افاقا قال  
الرواه في الوقف لو وقف على الجوارح فمن لم يبلغ من الاثقال  
ولو وقف على من بلغ اشده فالامر فيه الى اهل الحايكه **الطرف الثالث**  
وفيها مسائل **الاولى** اذا اوصى للفقر اهل فيه المساكين والساكنين  
ودخل فيه الفقراء وجوز الصرف فيهم الى الفقراء خاصة والى المساكين



خاصة و الى كل منها نص عليه ونقل لمام لا يتفق عليه وفيه قول  
ان الموصي في الفقر لا يجوز صرفه الى المستاكر بخلاف فقهاءه ولو جمع  
بينهما فادعى للفقر او المستاكر وجب له صرف الى الفقير بصرفه في  
الزوجه بخلاف ما اذا اوصى لثني زيد وبن عم وفاته يقسم على عدد دم ولا  
ينصف ولو اوصى لسبيل الله فهو للزوجه الذين تصرف لهم الزكاة  
ولو اوصى للزكاة بان قال صرفوا لثني الى الزكاة صرف الى المكاتبين ولا يجوز  
ان يشترى به رقيق ويغوث فان صرف الى مكاتب فحجز وعاد الى الزكاة  
باق في يده او يد سيدة استرد على الصحيح ولو ابراه سيدة فسل  
استهلا كما لم يسترجع منه بخلاف نظيره في الزوجه ولو اوصى للفقير  
او لابن السبيل صرف الى من تصرف اليه الزوجه منهم ولا حد استيعاب  
كل صنف من تصانيف الموصي لها بها بل يجب له صرف الى ثلاثة ولا يجوز  
لرافعه ان يعلمها ولا يجب التسوية بين الدلالة بل تصرف لهم على قدر  
حاجتهم ولو صرف الى اثنين عزم للثالث المثلث او قل ما جرى فيه  
الخلاف لا في نظيره من الزوجه وكذا الوصفه الى واحد من عزم  
للاثنين المثلين او اقل ما جرى ولا يستلزم دفع ما يفرقه الى الثالث بل  
عليه ان يستأجره الى الفاضل ليصرفه او يردده اليه وبما ذكره في صرفه  
الى المثلث نيابة عنه وليس في استيعاب الموصوفين بالصفه كما في الزوجه  
عند من مكان فان لم يستوعب لا وفي نقد مهر افاد الموصي الذين  
لا يرتفع ولو اوصى لملاحة معينين وجبت التسوية بينهم ولو اوصى لفقير  
بلدة معينة ومهر محصور ونحوه من غير استيعابهم والتسوية واشترط  
قبولهم فان رد بعضهم وجع نصيبه الى ردة الموصي قال الماتريدي  
فما اذا لم يتعين المصروف التسه لا ملك لا يقبض له المصروف اليه وقبضه  
قال الرازي واعلم اناسند حرجا في ان ما اوصى به للفقير والمستاكر  
هل يجوز نقله من بلد المال الى غيره فان منعناه وجب ان يكون قوله اوصى  
للفقر او فقر البلد محصور ونحوه مما يثبته قوله اوصى لفقير هذه البلدة

وسم محصور ونحوه عليه ان انما منصوب في الوصية للفايف  
انه يعطى ثلاثة منهم ان كانوا غير محصورين وان كانوا محصورين  
استوعبوا فانما نص الوص على ثلاثة فحجز به ام بعض حصصه الباقي  
فيه حوا كان ان قلنا بالثاني فالحساب على ديونهم او على عدد  
رواسم وجهان ولو اوصى لفقير ابلد وهم غير محصورين كفقير  
البصرة ففي الوصية الوجهان لانيان في الوصية لسهولة جبره  
ولولم يثبت في البلد الذي اوصى لفقير به فقير ولا مستكين بطلت الوصية  
ولولم يوجد فيه الا فقير واحد فهل تصرف له المثلث يشبه ان  
دكون الحكم فيه كاشيا فيهما اذا اوصى لقرابته ولم يدر له الا قريب  
واحد واذا اطلق الوصية للفقير ولم يحوز النقل عن بلد الوصية  
فان لم يكن فيه فقير فهل ينقل الى فقر اقرب البلاد واسطر الوصية  
فيه وجهان ولولا المنصوص كالزوجه ولو قال الموصي اوصى لثني  
سبيل الحر او في سبيل البر والثواب فقد قلنا في لرام حري اوقافا عظمى  
دوى قرابته فقر كانوا او اغنيا والفقراء والمستاكين وفي الزكاة  
والغارمين والزكاة وابن السبيل والحارح ودخل الضيف ابن السبيل  
والسائل والمعتقر فمهر اوصى الفقراء والمستاكين لا يجري عنده ان  
يقسم بين هؤلاء لكل صنف منهم سهم فان لم يفعل الوصى ضمن سهم من  
منعه اذا كان موجودا ومن لم يجد حبس له سهم حتى يجد بذلك  
البلد او ينقل الى اقرب البلادان به ممنع ذلك الصنف فيعطونه  
والرافعي احوال الكلام في ذلك على ما ذكره في الوقف فيه مخالفة  
لهذا ولو قال ضع ثلثي حيث رأت او فيما ازال الله او حيث شئتاء و  
الى شئت ليس له ان يضع في نفسه منه شيئا وان كان محتاجا ولا ان  
يصرفه الى وارث الوصى وان كان محتاجا فان صرفه اليه شيئا فوجبان  
احدهما بشرطه ويصرفه الى غيره وثانيهما لا وسقطا رقا وضغفه  
لرامم ولولا في صرفه الى الفقراء من اوقاف بيت غير الوارثين ثم لا



جعلنا له الربع هذا كله التبع هنا وان جعلنا له النصف هنا  
فله الثلث هنا ولورد زيد فتيبه غاد الى الورثة ولو اوصى لمستول  
الملاذ وللفقراء والمساكين سلمه فالذهب ان يقسم على من صنف  
الملاذ اذ لا ثاوعن الى على النقي يقسم على خمسة وانكره المستولي **القسم**  
**الثاني** ان يكونوا معينين فان كانوا محصورين كالادعوى فله هو  
كاحد منهم ام له النصف فيه احتمالا لان الاستناد الى منصورا ظهر ههنا  
الثاني وعلى هذا اختلفوا في النصف الذي لهم هل يصرف الى جميعهم  
ام يجوز صرفه الى ثلاثة منهم والاشهر لا ولا وان كانوا غير محصورين  
كالعلمين ففي صحة الوصية لهم خلاف فانه فان صحها فالحكم  
كالوكانوا موصوفين وان بطلنا لها فهو كالووصى لرجل والله لا وكة  
ولو اوصى سلمه لزيد ولو لم يكن فان كان له ولد واحد كان بينهما ذرا  
كانا وان كانا نواعد فله لزيد النصف وهو كاحد منهم فيه وجهان  
**الثالث** لو اوصى لزيد بدينار وللفقراء ثلث ماله لم يصرف الى  
زيد شي اخر وان كان فقيرا وبنه وجه وهو قريب من قول من قال اذا  
اجتمع في شخص صفتان معنيتان لا اخذ من الزرع حازا ان احدهما  
**الرابع** اذا اوصى بحاجعة لا تخمرون موصوفين بصف لا ربه كالعلمين  
والمهاتمين ففي صحتها وجهان وقيل فولا ان اصحابها نعم فعلى هذا لا  
يشترط قبولهم ولا اثر لرد بعضهم ولا يجب شيئا باهم وجوز ان يرضوا  
على ثلاثة منهم ولا يجب التسوية بين المعطين كالفقراء ولو كان الوصية  
ملغطة بن كقول اوصيت لمن هاتر حازا المرف الى افاضهم في اظهر  
الوجنتين لو كانوا بنو فلان لستوا قبيلة كبيرة كبنى زيد بحيث يمكن  
استيعابهم صح الوصية واشترط القول ووجب التخييم والسوق  
ولم يدخل لرافات قطعا ولورد بعضهم الوصية رجوع نصيبه الى  
الورثة والوصية لفقراء اهل البلدة الصغرى او جميع اهلها كالوصية  
للقبيلة الصغرى بحيث لا يستغاب **فروع** لو قال الموصى اعطى كل فقير

جعلنا

منه من الرضاع فمرا لا جبراه الا قرب فالاقرب قال الشافعي  
واحيان يعطيه اقرب من جده واستد هو تعففا واستنارا ولا يقرب  
في غير شيئا عكته ان يخرج ساعة من نهار ولو اوصى ان يقف موضع  
كلا اعلى القرا موضع كذا او لم يرد فلهما الا قال الشيخ بن الصراح ههنا  
الوصية والوقف وان لم يرد كرمالا ولو لم يرد في الموضع ان يترك  
مالا وهو جهان **الخبر الثاني** اوصى لزيد وجماعة معه فاما ان  
يكونوا موصوفين ام معينين **القسم الاول** ان يكونوا موصوفين كما اذا  
اوصى لزيد وللفقراء والمساكين كل واحد منصوصا فيها صحها  
قال الشافعي في القياس ان زيدا كاحد منهم وفيه وجه واحد طالع يعطى  
سهما من سهام المقتسم فان زاد الموصى اعطا خمسة من الفقراء قسمه  
على ستة واعطاه سدسه وان زاد اعطاه سبعة اعطاه سبعة او  
اعطا تسعة اعطاه عشرة وعلى هذا القياس وارقضاه يومه نور  
وقال البند بن يحيى هو المذهب وقال ابن مام هو فاسد **والثاني**  
وهو لا يظهر عنه الرافعي انه لو اوجد منهم فجوز ان يعطى اقل ما يتولى  
**والثالث** ان له الربع والباقي يصرفه الوصى على الفقراء ما يراه منساونا  
او متفاضلا **والرابع** ان له النصف والآخر اثنان ان كان فقيرا  
فكاحد منهم والا فله النصف السادس ان كان غنيا فله الربع وان كان  
فقيرا فله الثلث وعلى هذا وجه كلها لا بد من الصرف الى ثلثة فقرا **هذا**  
كله اذا اطلق لزيد فان وصفه بصفة فان كانت مثل صفة الجماعة  
فقال لزيد الفقير فان كان غنيا فلا شيء له وفصيله للفقراء جعلناه  
كاحد منهم والا فهو لورثة الوصى وان كان فقيرا ففيه براه ومنهم  
من خصص القول بانه كاحد منهم بهذه الصورة وان وصفه بغير صفتهم  
كالو قال لزيد الفقيه وللفقراء قال ابن سناد ابو منصور له النصف  
قطعا قال الرافعي في نصيبه ان يحى القول بان له الربع ولو اوصى لزيد  
وللفقراء والمساكين فان جعلناه كاحد منهم لا يرد ولا فكلاهما وان



وقد اوصى شفرقة السكاجادف كالوصية للقبيلة الصغيرة فيجب ان يسمع  
 الزيادة والاحتشاح لا يزيد فلو قال لا يعط الادب ما فراد من  
**الطرف الرابع** فيما اذا جمع بين من يوصى الوصية له ومن لا يوصى  
 اوصى لزيد وجبر مل فطريقا ان احدهما ان النصف لزيد وبطل الباقي  
 كالواو اوصى ولولد عمر وولدا ولد له ولا يبيد ولا يترك له اولا  
 واحد والثاني في وجه واحد اوصى له والثاني ان الكل لزيد بلغوا  
 ذكره وهو كوجه ذكرهما اذا اوصى له ولمن ان الكل له ولو اوصى له  
 ولمن لا يتصور الملك له من المحاذات كالوقا له وصية لزيد وللترخ  
 اول الرناح او لهذا الحابط اذ فيه الوجهان ولا ياتي هذا الطريق  
 اولا ولا كذلك الوقا له ولهذه التسمية تفرعها عن المذهب ان الوصية  
 للفا لا يسمع ويجري الخلاف فيما اذا اوصى له وللشيطان ولو اوصى لزيد  
 ولله تعالى فوجهان احدهما ان الكل والثاني ان النصف وصية لزيد  
 وعلى هذا ففي النصف الباقي وجوه احدها ان الفقر الثاني اية  
 لوجه القرب وصحة سند الثالث ان اللغة والرابع ان اللوة  
 قال الرافعي وتجي في مستأيل الفضل وجه ضيقا ان الوصية سطل من  
 فترس الوصية ولو اوصى لزيد والمليحة اولا وللعلو من قلنا ان  
 الوصية لغير اوله وللرناح اوله والبهائم والحيطان والشيطان  
 وقلنا بالوجه الاول فقل له المصنف والرابع او يجوز ان يعطى اقل  
 ما يمتول فيه ثلاثة اوجه كالواو اوصى له وللشيطان ان يقبل نصيب  
 زيد ههنا الى الوصى او الوارث فيه قولنا صحتها عند البند بحد وثلاث  
 الثاني ولو اوصى سئل لزيد وللمهايم وللحيطان فرعنا على الوجه  
 بولا فيصرف اليه النصف والثالث السبع بلا مثا وجه **الطرف**  
**الخامس** منه مسئلتان **الاولى** لو اوصى لا قارب او لا قارب و  
 دخل في الوصية الذئود والرفات والفقر او لا غنيا والمحرف في غير  
 المحرف والوارث في غير الوارث والقريب والمعيد والمستلم والكافر

والجبر

38  
 والكبير والصغير والا قارب من لرب والام اذ المرد من الوصى عن ساقان  
 كان غريبا فوجهان احدهما لا يدخل لرب من الام وحزم به الفوق في  
 وسببه لربا ما لم لا المحمود وصحة المعنى في الرافعي في محرمه وقاينها  
 يدخلون وهو ظاهر النص في اجاب العرافين والمأمور في قال الرافعي  
 في شرحه انه اقوى لا فرق في ذلك كله بين ان يقول لا قارب او  
 لقارب اذ الذي قرأته او ذوى قرابته ولو قال اذ ذوى رحمى دخل فيه  
 قرابة الام قطعا مطلقا ثم الكلام في ثلثة امور **الاول** في دخول  
 لربصول والفروع في هذه الوصية فلهذا وجه اصحها في المحرم لا يدخلون  
 وقال المأمور في هو خطأ والثاني يدخلون وحزم به جماعة والثالث  
 ان لا يورث لرب ولا لا يدخلون في دخول الاحفاد ويرجى اذ والجواب  
 قال الرافعي هو بطلان في النقل اذ على ما ينص لربا مفا على ان  
 لا يورث لرب ولا لا يدخلون **الثاني** اذا اوصى لا قارب نفسه اذ  
 لا قارب زيد وهم اقارب كالوقا ان شاء فقي دخول من يورث منهم  
 وجهان احدهما واقصر عليه جماعة لا يدخلون ويخص الوصية بغيرهم  
 والثاني يدخلون ويطل الوصية في نصيبهم فيرجع الى الورثة في  
 الباقي لقية لرب قال الرافعي وجهان يخصص الوجهان بقولنا  
 الوصية للوارث باطلا اما اذا قلنا بغيره موقوفه على لربا جارة فمقطع  
 بالوجه الثاني امته قد صرح بذلك لربا ما قال المأمور في واقارب  
 ان كانوا محصورين فتم بينهم بالسوية فلو منع الوصى احد من  
 حصته صفتها ولو ددتها اخدمهم بجمع نصيبه الى الزمة وان لم يكونوا  
 محصورين خارا لاقتصارا على بعضهم فان ردها بعضهم لم يرجع  
 الى الزمة وهذا ان يصور مفرغ على صحة الوصية للقبيلة الكبيرة  
 ويجوز اذا كانوا محصورين الوجه المقدم في حوار الصرف لا  
**الثالث** تعتبر القرابة النسبية الى قرب حد نصيب اليه  
 من اسندت الوصية الى قرابته وعدا ولا وفيلا في نفسه فيبقى



في اولاد لراعام اليه دون من فوقه ولو ادعى لا قارب بالحسن او اوصى  
للمستحق قاربه لم يدخل الحسيني في التبع غير وبالغسر وكذا الوصية  
لا قارب بالما موز او اوصى ما موز لا قارب لا يدخل فيه اولاد المعصم  
وساير العباسية وعلى هذا القياس وعن بعض اصحابنا انه يرتفع  
الوصية القربى الى الجدة الرابع ولا تدعى عنه وخطة المادى ولو لم  
يوجد للموصى لقربى الاقرب واحد صرف اليه ان كان المبيعة لقربى  
او ذوى قربا به او ذوى رحمته او لرحمة وان كانت لا قارب او قربا به  
او ذوى قربا به او ذوى رحمته مثلا او وجد اطهرها ان الحكم كذلك  
وثانيها لثالث وتبطل الوصية في الباقي وقالها لثالث النصف  
**الماسة** لو اوصى لا قارب قاربه او اقارب زيدا واقرب لراعام صرف  
الى اقرب وهو من قريب درجة او قرب قرابته ولا غيره بالكرات  
ولا بالذميرة ولا فوقه ويدخل فيه لراوان وراحداد والجدات  
والاولاد والاحفاد وغيرهم ولا فرق بين العينة والعبيد يقتضى  
كلام الشافعي وراحت وراحت واستاد الفوري في ان جى الخلاف في دخول  
المدين بالام فيما اذا كان الموصى عربيا الا ان يقول او وصية قربه  
رحما مدخل في قطعا كالعجم مقتضاها ان جى الخلاف في دخول لرا  
فيما اذا اوصى لا قارب قارب نفسه ولا غيره في دخول لرا  
والام والابن والبنت والاولاد البنين والاولاد البنات وقيل الشافعي في  
الام وحول لرا قرب فيما اذا اوصى لا قارب قاربه ما اذا لم يدعى لرا قرب  
وارثا لكر او غيره فافهم انه اذا كان وارثا لا يدخل وقال المادى في  
اذا كان وله صلبه واحدا احد الموصى به كله ذكر اكان وانى مسلما او  
كافرا وارثا او غير وارث اذا اخبر الوصية المذكورة الوارد بخلاف  
ما اذا قال لراقتى فانه لا يدخل وارث لتبع هذا القرب وهذا يقتضى  
ان الوارد لا يدخل الا اوصى لقربى وان جاز بقية الوصية وقد نقلت  
الرافعي طرد ذلك الخلاف هنا وقرع عليه فقال اذا اوصى لا قارب

اقارب

اقارب نفسه لا يدخل الوصية اما اذا اطلقنا دخل في موزع المال عليهم  
وعلى غير الوارثين فتبطل الوصية هنا الا ان يتعدد لرا قربوت  
ودونهم وادت عنق ولو اجتمع الابن لرا يستوي بينهما او يقدم  
الولد ذكر اكان وانى منه وجهان وقيل قولان وصح جماعة لرا اول  
وعليه يقدم الابن على ولد الولد والتايط اظهر هذا الرافعي وعلى هذا  
يليهما البطن الثاني ثم الثالث هكذا واستبعد لرا تمام والعشرة  
وقد اذا اجتمع الام ورا اولاد واذا لم يكن احد من الاولاد وراخت  
قدم لرا بنون على غيرهم لراجداد والجدات ان لم يكن اخوة ولا اخ  
الا قرب منهم لا قرب فان لم يكن احد من الاولاد فالاخوة وراحت  
ذكرهم وانما يقتضى سوا ذوات من الاب ومن لرا ثم اولادهم ذواتا فوا  
او انثى وان سفلوا وراعام والعمات وراحت والخالات ثم اولاد  
الفرقة يقدم لرا قرب فالقرب عند اشتوا الجدة فقدم اولاد البنات  
على اولاد اولاد البنين لراخ للاب على ابن الاخ من الابوين وابنه على ابن  
ابن الاخ من الابوين وكذا ابن الاخ من لرا ومن وابنه يقدم عليها فان  
اختلفت الجدة قدم البعيد من الجهة القربة على القرب من الجهة البعيدة  
فيقدم ابن ابن ابن على ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن ابن  
كان على العم يقدم الاخ المدعى جهتين على لراخ المدعى جهة واحدة  
منقدم الاخ وراحت من الابوين على لراخ والاخت من لرا خاصة  
او من الام خاصة واولاده على اولادهم وقيل في تقديمه القولان  
الايمان في ولاية الزوج قال ابن الصبان وفي مقدم جد من  
جهتين على جد من جهة واحدة وجهان ذكر في ممراتها  
انما هو فاخذ في بيوت لراخى نصيبا كما انها ثلث جدات واستوى  
في السدس او مقدم من به ولو اجتمع الجد والجدة مع لراخ او لراخت  
وطريقاين اظهر ما فيه قولان احدهما يستويان واصحهما لراخ وراخت  
اولى والتايط القطع بالثاني في الفرق في جريان الخلاف بين ان يكون



الحجة والجد للاب واللام والاحواء والاحسين من يورث ومن الابا ومن  
 الام فنجري الخلاف في الجد للام مع الاخ من الاقرب في الجد للام مع  
 الاخ للام هذا صرحوا به وادعى بلاما من ان الجد للاب يقدم على اخ  
 للام اتفاقا وان الخلاف في الجد للام انها مؤتمعة مع ندرخ للام خاصة  
 وهو مؤتمعة مع الام المؤتمعة والقاضي **المفريغ** ان قلنا يستويان قدم  
 الجد والجدة على ولد ندرخ والاحت والوكان مع جد الابا وحدهم  
 عم او عمته او مع الجد او الجدة للام خالا او خالة فوجهها واحد من الامر  
 والعمة والخالة والخالة مستادة ووجهها لا يورث جدتها من جهة  
 مشارك لرحمة الجد وثانيهما ان جدية الابوية جدتها او من ندرخ  
 والعمة والجد والخال والخالات وان قلنا يقدم الاخ قدم ابنة وان  
 شغل على الجد وفيه يقدم جد الاب على ندرخ والعمة وحدهم على  
 الاخ من الخالات وجهها واحد من الامم والعمة والعمة على  
 والاخوان والخالات على من جرد سوى من الاصناف الاربعة والناثية  
 انهم يستويون كلهم مع ندرخ والعمة والخال والخالات اربعة  
 احدا واربع جدات وتقسم من النسل وخرج فلما اذا اجتمع جدات وعم  
 لثة او جبه تاكلها انهما ستوا وهذا لو كان مع جد الاب غة او خالا او خالة او  
 مع جد الاب خالا او خالة او مع جد الاب عم او عمته واجري الخلاف في ابن  
 الاخ مع ابني الجد والظاهر ان ابني الاخ **مفريغ** او من كجاعة من اقرب  
 اقارب زيد او من اقرب اقارب معتمه فلا بد من القرص الى ثلاثة فان  
 كان له في الدرجة القريبة ثلاثة ثلاثة ابنا او بنات واخوة واخوات  
 دفع اليهم وان كانوا اكثر من ثلاثة فوجهها ان ادها ان يجمعهم ويعد على  
 الوصية ثلاثة منهم وجزم به بعضهم ووجهها اهدون وقبل ان يظهروا وجهها  
 وهو ظاهر من ان يورث ان يجمعهم وان كان من في الدرجة  
 القريبة دون الملات صرف اليه ما يحبه لو كان ثلاثة وعشرا الثلاثة  
 من بينهم فان كان له ابنا وحفيدا لثلاثين في المائة والحيد ولو

كان

كان يورث حفيدان فالثلث للابن في المثلثان للحفيد بن لو كان ابن وابن ابن  
 وابن ابن ابن دفع اليهم الثلاثة ولو كان له ابن وابن ابن وابن ابن ابن دفع للابن  
 وابن الابن وهذا دفع الثلث لثلاثة لواحد من اهل الزوجية التسالمة امر  
 يجمعون فيه الوجهان وقال الراعي القياس المستوفى من كل المدفوع اليهم  
 وفيه نظرا لالراعي وكان يشبهه ان يقال في الفرع انه وصيته لغير معين  
 اي يكون لراعي بطلانها وفيه نظر **مفريغ** حتم بها هذا الفتنم اذا وصي  
 لالرسول الله صلى الله عليه وسلم له بنوها شمر وسوا المطلع امر جميع  
 امته وفيه وجهان فقد ما في الصلوة اصحابها اولها ولو وصي لغيره  
 فوجهها واحد من ابنا باطلة واسمها انما صححة وعلى هذا قال رشاد  
 ابو منصور لم يحتمل ان يكون له الوصية للاقارب ويحتمل ان يكون من  
 اجتماعهم ذلكا جرم فان كان هناك وصي فكل يتبع ورايه او راي الحاكم فيه  
 وجهان واستبعد من تمام الرجوع الى الوصية لالراعي ولم يذكر  
 ان الحاكم والوصي بخبران مراد الوصية لظهور معاني اللفظ بالوضع او  
 لرسول الله ونبي الله ان يقال المرعى من امة ان اذكر العتود عليه فريسته وبن  
 فاطمة المعاني **قلت** وهو المراد ويصحب بالاجتهاد الذي ذكره قال ابن  
 ماجه في الوجهان في الصحة والبطالة في كل لفظ يحمل لزومين  
 احتمالات بعرضها لراعي لا وصي لاهل بيت ولا لاهل بيت زيد فوجهان  
 اخدها انه يحمل على ما يحمل عليه الاول وثانيهما دخل الزوجية فيه ايضا  
 قال الراعي كان له اشبه وحكي المتولى عن ثعلب بنهم نسل الاما لا خوة  
 ولا اخوات ولا عام والعمة واو لا دم دون ندر او لا دقا فمحتمل عليه  
 وقد تقدم في كتاب الوقف عن المارة دي تبي متغير محبة هنا وفي اهل  
 دون لفظ وجوه اخدها انه الزوجية خاصة وثانيها انه كل من يلزمه  
 نفقته وبالثنا وهو الذي في الحان انهم قرابته وفي دخول الزوج والزوج  
 معهم وجهان وعلى الاول لو كان الوصى امرأة بطلت الوصية ولو وصي  
 لمناسبه فالوصية لمن يشبهه من اولاده وفي دخول اولادها وبناها فبهم

و  
براد



دخولها فيهما عند الماتة في انهم لا يدخلون في الوادعي لمن سببه ثاول  
الا بالاخوة والاحوات والامام والعمات ونحو ذلك والبرام والحراف  
كذلك ما كانوا وجهان كافي ودخول اولاد البنات في الصورة المتقدمة  
ولا يدخل فيه لراخوال الاحالات ولا من خوة للام ولواوصي لا باقلان  
بهم جاداه من الجهمين او من جهة لرب خاصة فيه وحفان اطهر ما غدا  
برامام الثاني ولراول هو ما اجاب به ابو منصور وغيره وقد الحكم لرو  
اوصي لهما في هل يع جاداه من الجهمين ام يحصر جاداه من لرم فيه الوجهان  
ولواوصي لجاداه اجداته دخل فيه لراجداد والحداد من الجهمين لهما فان  
لم يدخل لادقات ولا يدخل في الوصية الاحوة والراخوات ولواوصي لاجناب  
زيد فوجهان احدهما يدخل فيه زوج كل ذات رحم محرم وزعم برامام ان  
احدا من لراصحاب لم يقر به وقام بها يدخل فيه ازواج البنات خاصة وعمل  
هذا في دخول ازواج بنات لربنا وجهان سببهما ان عمل لرب لراجداد هل  
يدخلون في الوصية للاولاد وقال لهما انه يدخل فيه ازواج البنات في لراخوات  
ثم لراعتبار لكونه زوجا عند الموت ولو كانت حلية عند الوصية متروجة  
عند الموت استحق زوجها ولو كانت متروجة يوم الوصية مطلقة عند  
الموت فان كان لطلاف رجعا استحق وان كان فانيا فلا مال برامام وعمل  
تخرجه على الخلاف فيمن اقر لراوات لخرج عن الادب ولو كانت متروجة  
يوم الموت ظمية يوم القبول والاعليس فان قلنا الوصية ملك فالموت  
او توفيقا فالوصية لزوجها وان قلنا ملك بالقول فقبلها الروح ففي  
استحقاقه الموصي وجهان ولواوصي لهما زيدا ولا حياه فيهم ابو  
زوجته وامها وابا زوجاته وامها فيهن ولا يدخل فيه ابو زوجة الاب ولا  
ابو زوجة لراين في دخول اجداد زوجته وخدمتها خلاف وقد اقاله  
لرا ساد ابو منصور وبراامام والممنوع من الترخس ان كل رجل من رجال  
الحارم لما يوزوجه يجره ان لا يصار لشميل الاحداث ولرا حاد يدخل  
في الحارم كل محرم بالنسب وبالرضاع او بالمصاهرة ولواوصي لا اولاد

زيد

زيد او ذريته او نسله او عقبه او عثرته او مواليه فعلى ما تقدم في الو  
عليه ولواوصي لورثة فلا ف صرف لراكل من مرقه بنسب او نسب من  
ذخروا في السبوة لا على مفادير الادب فان لم يدر له واد ث خاص  
نطلب الوصية ولا تجعل وصية للتبليغ ولو خلف بننا واحدة لم يستحق  
الموصي او نصفه او عقبه بعد حلي برامام عن لراصحاب لهما في حال  
قال الظاهر عن لراصحاب في ابتداء العقد اذا كان له اولاد لانهم  
يستحقون اعقاب المتخص في حياته ومثل هذا عمل في اعطاء الوتره  
وعلى هذا توقف الموصي على موت زيد فبين من مرقه **قلت** وقد  
صح الماتة في جهة اذ لو اوصي لعصبة زيد لم يستحق في لراصحاب  
كون زيد ميتا يوم موت الموصي بخلاف ما في الوتره والعقب  
واولاهم بالوصية اولاهم بالعصبة ولواوصي للمعبرين من اقر به  
فهم الذين يتعرضون لا يستألفون وودد الفروع الذين يستألفون  
ولواوصي ملك ما له الله تعالى صرف في وودد البرا لراصحاب العود  
وقد مر ما سبق في خلافه فيه ولواوصي للجمهور فالاولى صرف في الفقرا  
منهم قال في العقد ولواوصي صرف لرا الاعيان ايضا خا لرا  
قال النودي في يني ان نائيه فيه الوجهان في استراطة بالارام  
ولرا نيام واستراطة هنا اظهر **الناس** من الكتاب في لرا حكام  
العنوية وفيه فصول **الاول** في الوصية بالمانع تقدم في الركن  
الثالث الوصية بمانع الدار والعبد واليهبة وخواها ما ملك  
بالاجارة صحبة موقته كانت او يديف وهذا الوصية بمانع البستان  
التي ستحدث على المذموم وان لا طلاق بعنفي البايده فاسق  
اوصي بصفقة عبد سنة صح ولراوات بعين السنة حكاه الرابع  
عن المصري وعنه لرا سببا في باب الرجوع عن الغرل وغيره  
خلافه ويجوز ان يوصي له خدمته هذا العام فان مرض في العام  
الثاني وصلا يتم هذا العتقان هذا العام فان لم يتم فيه فلهم



العام القابل وان توصى بحمدته عند زينة حياة زينة ولا ياتي فيه الحلال  
في الغمر في حقيقة الوصية بالكنافع انما تملك لها بعد الموت وليست  
بجارية ولا اباحة فلو كانت الموصية والوصية مطلقا او موقفا بعين  
حياة الموصي له خيرة عمره او موبدة وربت بالكنافع عنه وفيه المصلحة  
والموبدة وجه انما تتصل للموصي وورثته الموصي له حياته وقيل ان الفقهاء قالوا  
انه المذهب ومقتضاه ان لا تملك الموصي له نفقاتها الى غير ذلك من حياته  
ولا بعد موته بالوصية وعلى المذهب مملك نفقاتها الى غيره بالاحسان  
والوصية واعارها ولا يصح من الغير ان تلفت في يده من غير نقص  
ولا لمن موهبة ردها عند انقضاء المدع اما الوصية بحياة الموصي  
له بان قال او وصيت لك بمنافعة حياتك فهذه اباحة لا تملك فليش  
له ان يوجر ويؤثر في احواله الوحيان اللذان في احواله المستعار  
فاذا مات وجعت المنافعة بلا ورثته الموصي ولو قال او وصيت لك ان  
تسكن هذه الدار او تحدد لك هذا العبد فهو اباحة ايضا لا تملك  
بخلاف قوله او وصيت لك بسكنى كذا او بخدمته فان له ان يوجر  
قال المرافعي كذا ذكر الفقهاء في غيره لكاذرا او جهيزا او اقال  
استاجر بك لتفعل كذا انه اباحة غير ان في الدقة فان قلنا اباحة  
دقة فينبغي ان لا يفرق بين قوله بان تستعملها او بسكنى كذا او غير ما ياتي  
الفقهاء انه لوقا لا طعموا ولا بالذات انما من الخبر من ماني انفسى  
تمليمة الطعام كانه في الكفاية ولو قال اشترى الخبز واضرعه ليلا  
اهل محلي في تبيله لم اباحة ولا تملك الموصي له الرقبة على المذنب من  
العاصي في الحامد انه على نفقاتها في القول باحتسابها من الثلث  
في المنفعة الموبدة وللمتة لا تملك سبيها كالمولود \* اذا عرفت ذلك  
في الفصل مستأيل **الاول** فيما سله واوث الموصي من المصروف وملك  
اعتاق العبد على المذهب فيه وجه وفيه حوازا اعتاقه عن الصفان  
اذا لم تكن الوصية موقفة وجهان لا صحتها المنع وقاينها الحوازا مقتضاه

صحة اعتاق الموقوف عنها اذا جردنا عنه واعتقه واعتقه الموقوف عليه  
واذا اعتق حق الموصي له بالمنفعة باق ولا يرجع المعتق على المعتق  
قيمة المنفعة بخلاف ما اذا اعتق العبد الموجه على وجه وفيه وجه  
انا الوصية بتطرا وان كان من مام زعم انه لم يصر اليه احد من  
الاصحاب وعلى هذا ففي رجوع الموصي له على المعتق بعد المنافع  
وجهان ولا يثبت للعبد حياة زينة اطلاق الوصية وفيه احتمال  
للامام من القول بموتة له اذا اعتق وهو موجه وعلى المذهب بل يجب  
على مالك الرقبة نفقة العبد على قولنا ان نفقته عليه لو لم ينفقه فيه  
وجهان احتمالان وهو في بيت المال النافي يجب عليه اقل من مرتين  
من نفقته واجرة المقابلة لمنافعه واطهر الوجهين انه لا تملك كتابة  
ولو كانت بيدك بعد الوصية كان رجوعا ومنع القائلون بكونه  
العبد الموجه مدة من حياته وامابع الغير الموصي من نفقتها فان  
كانت الوصية موقفة فهو بيع الغير الموجه وفيه قولان صحة الصحة  
كذا اطلاقه وسعين يفسد بما اذا كانت المدع معينه اما لو كانت مجهولة  
لحياته زيد فتعذر القطع بالبطلان وان كانت قودية فابعد وجه  
احدها ان يصح وصحة القاضيان الحزين الطرس وسببه الثاني  
الى اكثر من صحة جماعة ايضا وثانيهما به نعم وقال البند فيجوز  
والرودان هو المذهب وضعفه الامام وثالثهما يصح بيع الرقيق  
دون غيره وثابعها يصح من الموصي له دون غيره ووجه المرافعي  
وامابع الجارية الموصي كما تستعمله بغيرها على صحة الوصية فصيح  
وطعا وامابع الموصي بها ستلتج بغيرها على صحة  
المصينة فصيح وطعا قد رد دفعه الشيخ ابو محمد مال لا صحة  
وامابع الحيزان الموصي بحمله الموجود مستغنى ان يكون على الحيزان  
في بيع الجارية الحامل لرجل مام والقول في بيع من يتجار  
الموصي بها ردها كالقول في بيع الغير الموصي من نفقتها وطلام القاض



فوافقه وبتجه عنده يصح بيع لراشجار الموصى بها اي ان لشر  
 يصح بيع لراشجار الموصى بها اي ان لشر  
 فقيسك ببيع لراشجار الموصى بها اي ان لشر  
 قالوا لم يدر معينه كما لو قال لا اوصى بتموه هذا العام فان لم يشر فالبشر  
 بعد لم يصح وقد ايدى العبد **المسئلة الثانية** بملك الموصى له بالكنفعة  
 المنافع والاكساب كحاصلة بالاصطفاك وشرط ان يكون من  
 واجزة الطرف على المزمع في منفعة البضع وجهان فاحتمل ان  
 يستحق المهر اذا اراد وجن وطلبت بشبهة وباتسها لا ودون لودقة  
 الموصى له لمرام وهو قياتر المزاورة ولا ملك الوطى قطعا ولو وطى  
 فلا حد على لمرام وهو كالحلاف في وطى الموقوف عليه الجارية  
 الموقوفة ولو اودرها فالزنا حر على الصحيح ولا يقيروا لم ولد وشبه  
 وجوب قيمته عليه وجهان بعينان على الخلاف لا يان ولها  
 من غيره له او للوارث واما الوارث فهل له وطىها فيه ثلثة اوجه  
 ثانيا انما ان كانت لا تحبل لصغر او ابا شر كالم ولد والافلا وجزم  
 الغور ايدى بالجوار فان حرصناه فوطى به احد وجوب المهر بعيني على ما  
 نعام فيها اذا وطىها غيره بشبهة لم يكون المهر فان جعلناه له فلا شيء  
 عليه والا وجب فان اوجبناه فهل تصرف على الموصى له او بشر بينهما  
 عبد رقبته لا وارث ومنفعته للموصى له فيه وجهان وان اودرها  
 فالولد حر وفي وجوب قيمته عليه الوجهان المتقدمان لا يقيروا لم ولد  
 على الصحيح لعنق بموته مشاوبية المنفعة ولو كان الموصى بمنفعته  
 انه جازر وبها لا كفتنا بالمهر متوافقنا الملك للموصى له او للوارث  
 وفي تصرفه خلاف في الشايق وقصر في تزويجها ثلثة اوجه احدها الوارث  
 برضى الموصى له وهو ما اورد لمرام وصحة الغرابة والثاني الموصى له  
 والمالك يستعمل به المالك وهو قول من يقول المهر له وقال جماعة بطلان  
 انه لا يجوز تزويجها الا برضاها فان حمل عليه فذاك والا كان وجهان باعاً

فان

فان مقتضى هذا ان لكل منها ثروتهما برضى الاجر وقال المتولي ان  
 قلنا للوارث وطىها فله تزويجها وان قلنا لا لم يشر له ذلك الا برضى  
 الموصى له كالمهونة وهذا محتمل رده الى ما تقدم ومحمّل غير وان  
 كان عبادا فيخرج برضاها وفي استعلاء الموصى له بالادق جهان  
 وحيزم الغرابة كمنقول له **فروع** لو ان الموصى بمنفعتهما بولد من  
 نكاح او زنا فطلقة او حة احدها انه لودقة الموصى والثانية انه  
 للموصى له والثالثة ربه الجاني بالعراقية والمافدي انه كامة رقبته  
 لا وارث ومنفعته للموصى له واستبعد من مام والمضف لا ولين  
 وفيما حله للعبد من الاكساب المادرة كاللقاط وبرامات  
 والوصية اذا صحت كما في غير ادن السيد وجهان فاحتمل ان  
 المافدي انه للموصى له واظهرهما عند الداعي انهما للوارث  
 الامام ومجربان في كل ما لا يعد من الاعمال فان قال العبد لا  
 يقع على اذن السيد وهذا وكلام غيره بعضى انما اذا لم توقف  
 ذلك على اذن السيد يكون الموصى له قطعا واجري الخطا والعبا  
 الوجهين مطلق بكتساب **قال** الداعي طاقون صحاب  
 الحزم في هذه الصوف ولم يفرقوا بين قوله اوصيت بمنفعة هذا  
 العبد او بطلته او بكتيبه او بخدمته او بمنفعة الدار او بملكها  
 او علمها وكان لا حشر ان يقال بالكنفعة مفيدة استحقاق الخدمة  
 في العبد والتسكن في الدار والوصية بالخدمة والتسكن في  
 بغير استحقاق ستاير المنافع كانه ترخاوة ولا بعد ان يكون  
 المراد هذا وان اطلقوا الكلام بل ينبغي ان يقال الوصية بالعتلة  
 والتسكن بغير استحقاق التسكن في الدار والتسكن في الدار والتسكن في  
 منها لا بغير استحقاق العتلة والتسكن في الدار والتسكن في الدار  
 ان الموصى له بالكنفعة لا يستحق مطلقا ككتيبته وفرض المولى  
 بانه اذا اوصى له بخدمته العبد كان له استخدام واجازة والعرق



من ان الوصي له حكمة متدة وبما يتحملها **واضح المسئلة** الله المحيد  
 الوصي منفعته الذي ليس بفاني عليه لحرمته ان كان موصي  
 مسعته مدة معلومة كانت نفقته وحسوته ان كان ما ليس على يده  
 الوارث وان كان موصي منفعته اما بالاطلاق وشقيقه من دفع  
 حياته ففي نفقته وكسوته ثلثة اوجه احدها انما عليه ايضا ونسبه  
 الرتبة الى النصف وبه جزم الفقهاء فان زاد الخلاص منه فاك  
 الغزالي فطر نفقة الرضا عن معتقه على المذهب في نفقته  
 وانه اذا عول لا يلزمه شيء وقيل نعم انه يلزمه من قبل من اجرته  
 ونفقته في وجه فعلى الوجهين لا خبر من لا خلاص في انما على  
 الوصي والمالك انما في نسبه فان لم يعرف به ادم فليس في بيت  
 المار واستبعد الامام والغزالي الاخير من ذكر المار في بدل  
 المالك انما في بيت المالك لم يقيد بحالة تعدد النسب فيحمل ان  
 يقيد به كما قال غيره ويحمل ان يكون وجهه ابا عاوية فطرة طرية  
 احدهما انما على لرا وجه والثاني ان القطع بالحق على مال الرتبة  
 وقيل انه المنصوص فيما اذا اوصى برقبته ايضا لاخر مقتصر الطريق  
 الاول ان يجز فطرته في بيت المالك فيه وجه وهو بعيد لان الخبر  
 الفقير لا يجز فطرته فيه ولعل المراد انما تسقط على هذا الوجه وقد  
 صرح به الما في **واما** سقى السنان ثمار فان راضيا عليه او  
 فطوع به احدهما فلا يشترط له منعه وانما منع الما بحير واجد منهما  
 عليه بخلاف النفقة واسرار بعضهم الى طرد الخلاف المذكور في العامة  
 وليس للوارث المسافرة بالوصي منفعته وللوصي الما فخر به  
 بغير رضى الوارث في اظهر الوجهين وان كان امه وعليه جني مخلوق  
 كانه في **الحضر** **الرابعة** في الجناية المتعلقة بالعبد وفيه صورتان  
**الاولى** الجناية عليه وهي اما على نفسه او على طرفه فان كانت على  
 نفسه فانما جت فضا صا للوارث شيئا فانما يطل حق

الوصي

الوصي له وفيه وجه بخبرنا ان الفضايل الموصى له والوارث العفو  
 عن الفضايل ويحمل له العفو مجانا وجهان وانما وجبت المالا ام  
 رجعت اليه بعفو الوارث ففي القيمة الماخوذة اربعة اوجه احدها  
 انما الوارث والثاني يشترط بهما عيب يقوم مقامه رقبته للوارث  
 ومنفعته للوصي وطاحته جماعة منهم انما ابو حامد  
 والقاضي وبرايم وقا تسليم انه المذنب والمالك للوصي له واستبعد  
 لرا مام والغزالي قال من مام وانما الجراح اكان العبد موصي منفعته  
 ابا وفي هذا نظر الدافع اليها يورع على قيمة الرقبه وحدها  
 وعلى قيمة المنفعة وحدها وطريقه ان يقوم الرقبه منفعتهما ثم  
 يقوم مساوية المنفعة ولا بد لهما من قيمة لرا عناق والولا فقد ر  
 التفاديت بهما هو قيمة المنفعة فاخص الرقبه فللوارث ما خص  
 المنفعة فالوصي له واستبعد لرا مام والظاهر اطراده في الوصية  
 الموبدة والموقفة وفرض جماعة العبد فما اذا اوصى بالرقبه لزيد  
 والمنفعة لغيره وفرضها اخرين فيما اذا اوصى بالمنفعة دور الرقبه  
 واهلها في عكسه وهو جار فيها وتخرج على لرا وجه ما اذا كان  
 الغايل الوارث والوصي له فمن جعل العبد له لا يلزمه غرم ومن جعلها  
 لغيره يلزمه الغرم وان كانت الجناية على طرفه فطر يقار لحدتها  
 وبه قال لرا كثر من القطع بان لرا رضى للوارث وثانيتها اجرا  
 الاوجه غير المالك لرا مام ولا فائل بحجته وقال لرا لرا يبعد  
 محبة نسبهما لا رضى بالولد والزيادة انما لعينه **قلت** وقد صرح  
 الما في بحجته وعلى الثاني يشترط بالار رضى من عيب  
 رقبته للوارث ومنفعته للوصي له قال لرا لرا ينفقوا ههنا على  
 نصيحه لرا رضى على هذا توقف يعرف مما تقدم قال الما في رضى  
 والحالات فيما اذا كان الطرف المجنى عليه ينقص المنفعة فان لم ينقصها  
 كجرح لرا رضى وقطع الذراع لرا رضى للوارث فطعا ولم يفرق بين







فتعتبر من الثلث ولا تقوم الرقبة الطريق الثالث فاعترضنا  
تفاوت ما بين الغنمين في المودة فهذا أولى وإن اعتبر ما قيمه  
الرقبة ثم فهذا وجهان سنيان على جواز بيعه وفيه وجهان  
سنيان على جواز بيع المستأجران جواز فاه اعتبرنا من الثلث  
قدرا التفاوت وإن سغناه اعتبرنا قيمة الرقبة ولو كانت الوصية  
بهما ولو سجا وموفته وصحناهما فالما قد روي فيها يقوم من  
الثلث وجهان أحدهما يقوم بالسنيان كامل المنفعة ومتلوب  
المنفعة ويعتبر ما بين الغنمين في الثلث والثاني أنه من خراسان  
ما يثمر الشجرة فالباقي في كل عام فيعتبر الغالب من قيمة الثمرة المدفوعة  
ولا اعتبار بما خدث بعد من زيادة أو نقصان بل هو من الثلث لا  
بعض الثمرة فلهذا نص في من عمرته كل عام إلى انقضاء المدفوعة وليس له  
أن يستعمل غيره كل عام في نصف المدفوعة **التفريع** إذا أخرج الموصي  
منعته من الثلث فإن لا يجوز له غيره أوله غيره ولا يبلغ ضعفه ورد  
الوارد الوصية بالزيادة في الحالة لئلا يولى على المذهب ويجوز للوارث  
لثالث الرقبة منعته وبلغها بحدودها على من جاز الموصي له تلك المنفعة  
على الصحيح وعلى من خالفهما وعلى الوجه أن الرقبة لا تحتسب على  
الورثة لأن الموصي له الامل والمنفعة والثاني في الورثة وعلى مقاسله  
بأنه حق الموصي له بسبب ذلك على الثلث فإذا كانت قيمة الرقبة  
بما فيها ما به وقيمتها مساوية للمنفعة عشرة كان للموصي له ثلث  
المنفعة وثلث تسعها وقيمتها ثلاثة وثلثون وثلث هو ثلث المائة  
سقى للورثة الرقبة وخمسها انتفاع بالمنفعة وثلث تسعها وهو خمسة  
وثلثان قيمة ذلك خمسة وستون ومما يثلثان في الحالة الثانية  
يعمل بالغير ما ذكرناه ويقوم ما عدلها فان خرج نصف المنفعة مثلاً  
من الثلث استحق الموصي له وفيه وجهان أحدهما أنه يستحق نصف  
العبد في المال والورثة النصف والثاني أنه يثمر منها يؤخر عليه يؤخر

أو استوعبوا استوعبوا وهذا الوجهان يأتيان في الحالة لئلا يولى  
كانت الوصية موقوفة به ولم يدر له استواء فان حبسنا الرقبة  
على الموصي له وصحنا الوصية في تلك المانع وإن لم يحسبها عليه وهو  
لن يصح في محسوبة على الوارث فتصح الوصية فيما يخرج منه  
فإذا كانت قيمة المنفعة ثمانية والرقبة عشرة بنصف من ثمانية  
وسدسها وقيمة ذلك ثلاثة وثلثون وثلث سقى مع العبد الرقبة  
وصحنا عشر وثلث المنفعة وربعها وصحنا ستة وأربعون  
وثلثان وهو مثلاً ما حصل للموصي له وفي كيفية استيفاء ذلك اوص  
مخرج ما ذكره المأقدي فيما إذا كانت المنفعة يخرج من الثلث فقال  
إذا أوصى له بخدمة سنة ولم يحلف استواءه خرجت من الثلث كالوكانت  
فيه العبد تسعين وقيمة خدمة السنة ثلاثين في كيفية استخدام  
السنة أو حده أصحها أنه يستخدمه سنة متواليمة والثاني أنه  
يستخدم ثلثه ثلاث سنين فيستخدم الورد ثلثيته فما بالثالث  
أنهم منها يؤخر عليه فيستخدم منه الموصي له يوماً والورد يومين  
وإن كان له مال استواءه لا يبلغ ضعفه فإن اعتبرنا قيمة العبد من  
الثلث فهو ما يخرج من الثلث وثلث في المائة وإن اعتبرنا ما نقص  
من المنفعة بنصفه رده إلى الثلث وجهان ظاهرهما يرد القدر الزائد  
عن الثلث في العبد وثانيهما يرد القدر الزائد في المدفوعة ويقطع المأقدي  
**مثال** إذا وصي بمنفعة عبيد أو ذوات ثلاث سنين فلم يخرج من  
الثلث إلا خمسة استأنته كالوكان المال طمانيه وقيمة الموصي به  
منها مائة وعشرون فعلى من يرد الوصية في سددس العبد وعلى  
الثاني ثلث في سددس المنفعة ونصف سنة وجملة العبد تحفة  
المنفعة في سنين ونصف قال من مامد وحمل أن يقال الوجهان  
إذا جوز فابيع الرقبة وإن سغناه فالظاهر رد الوصية إلى بعض  
الرقبة وإن كانت المنفعة موبدة فالأصح منع البيع فلا يتجده



الا الاول لا يملن بتعريض الهدية وعلى الثاني لو خرج نصفه مثلا  
 فهل يستلزم لها او متمايون فيه فيه الوجهان **فروع** لو اوصى  
 بالرقبة لزيد وبالمنفعة لعمرو **قال** الفاضل الحنفى والمأذون  
 يقوم المنفعة بخلاف عمر والرقبة بخلاف زيد ويعتبر جميع القيمة  
 من المثلث بخلاف وقال المتولي ان قلنا يعتبر كمال القيمة من  
 المثلث فنظر فماعتاه من الزيد وسائر الكل واحد حقه كاملا  
 او غير كامل وان قلنا المعتبر من المثلث في الوصية بالمنفعة فقط الفارق  
 فان قلنا نحسب الرقبة على الوارث اذا بقيت له حسبت هنا على  
 الموصى بها وان قلنا لا نحسب عليه لم نحسب هنا على الموصى بها  
 فهذه وصية صحيحة من غير اعتبار من المثلث **الثاني** اوصى  
 بالرقبة لزيد وبقيت المنفعة للوارث فان قلنا المعتبر من المثلث  
 كمال القيمة لم يعتبر ههنا الوصية من المثلث وان قلنا المعتبر من الفارق  
 فان حسبتنا قيمة الرقبة على الوارث ثم حسبت هنا قيمة الرقبة من  
 المثلث وان لم نحسبها عليه تمت لا نحسبها هنا منه ونحسب قدر الفارق  
 على الوارث **الثالث** اوصى بالرقبة لزيد وبالمنفعة لعمرو  
 الوصية فهل يعود المنفعة للموصى له بالرقبة او الوارث فيه وجهان  
 ونظير القطع بانها للوارث وهذا الخلاف يدل على انه اذا اوصى  
 بالرقبة لزيد ولم يتعرض لكون المنفعة له او الوارث منها كونه له  
 محمل قول صاحب التبيين انا اوصى برقبة عبد دون منفعته على  
 الرقبة على ان قوله دون منفعته من كلام الموصى **الرابع** لو وصى  
 العبد الموصى بمنفعته قال من امام اجرة ذلك المثلث للموصى له  
 وقال المتولي هذا ان قلنا المعتبر جميع القيمة وان قلنا المعتبر  
 الفارق فوجهان أحدهما ان المثلث لرقبة كالعقار الموجه  
 واظهرهما ان الموصى له بخلاف الموجه فان ترجح في نفسه في  
 الاصح وعلى هذين الوجهين ما اذا كان اوصى برقبة لاخره

لرحمة

الاجرة للوارث وللثاني **الحامس** لو اوصى بالدار الموصى بها  
 فاعادها الوارث بالثمن بقي عود حق الموصى له وجهان صحيحهما  
 العود وان بها فممن غير الثمن فلا حق للموصى له فيها ولو اوصى له  
 اعادتها بالثمن فعلى الوجهين وليس له بناؤها بغير الثمن وان اخرجت  
 الدار الى العمارة لم يلزم الوارث ولا الموصى له ولو ماتت من بنائها  
 الموصى عنها فعلى ما حسنا بها الوارث خاصة وليس للموصى له ان  
 يغير مكانها **السادس** لو اوصى لابنته بدينار سنة كل شهر من  
 غلة دار او ثمار بستان او دابة غيرة وبعد الوارث الموصى له او  
 للفقر ان المتساكرين الدينار بعض الغلة والكسب للورثة موقوف  
 الصنفين انما المعتبر من المثلث قدر الفارق بين العامين ثم ينظر  
 فان خرجت الوصية من المثلث واخرجت قال من الحداد ليس للوصية  
 ان يبيعوا بعض الدار على ان الغلة للسنة ويتركوا ما حصل من  
 اجرة دينار وان ارادوا بيعها خاصة فعلى الخلاف لعدم بيعهم  
 رقية الوصى بمنفعته ابدأ فان لم يخرج من المثلث فالنظر عليه رقبته  
 وغلة الوارث ينصرف فيه كيف شاء ولو اوصى بعشر غلة الدار  
 وكسب العبد كل سنة فلما وارث المنصرف في الاعشاء والنسعة  
 كيف شاء **السابع** اوصى بدينار كل سنة من ماله وصلى الوصية  
 في السنة لراوليه وفيما بعدها قولان احدهما يصح وجزم به صاحب  
 لا شراف واظهرهما لا فيه فان صححناها فله الورثة التصرف في  
 ثلثي المال ثم اتى لم يرض هذا وصية اخرى ففي تصرفهم في الثلث  
 الاخر وجهان احدهما يصح بعد اخراج الدينار الواحد وبانيه ما وقف  
 فان عاش الموصى له لا ان استوفى الثلث فان مات قال صاحب  
 الترمذ تسليم بان المثلث للورثة قال من امام وفيه نظر وان فقدنا  
 تصرفهم فكما انقضت سنة طالت الموصى له الورثة بدينار ويكون  
 كوصية بطهر بعد سنة الزيد وان كان هناك وصايا اخرى قال



صاحب القريب **تسلم** **ثاني** المثلث للورثة فان لم ياتوا وفيه نظر وان  
 نفد ناقص فمهم فكلما انقضت سنة طالع الوصية الورثة بدنيا  
 ودون كوصية وطهر بعد قسمة الزهدة وان كان هناك وصيا  
 اخرا لصاحب القريب **ثالث** بقدر المثلث بعد الدين والواحد على ارباب  
 الوصايا فاذا انقضت سنة اخرى شتر بينهم باعصبة المقتسبة طس  
 الدين فان لم ياتوا وهذا بين اذا كانت الوصية مفيدة بحياة  
 الموصي اما اذا لم يفد به واقفا ورثه مقامه فهو مشكل لا يمتد  
 اليه وحكي صاحب من شراف فيما اذا اوصى له بجزء من الطعام كل يوم  
 وجهين اخرين اخذ ما يوفق له لثمة متبعين سنة والثاني ذسه والظاهر  
 محي ولهما هنا **المثلث** في الوصية **بالنحو** **والنحو** **الانواع**  
 حجة تطوع **وحجة استدلال** **ومنذ** **دفع** **الان** **ول** **حجة** **الطوع** وفي  
 صحة الوصية بها وجهان بناء على جماعة على القولين في جواز دخول  
 البنائة فيه في الحياة عند الغضب وصح براد في الجواز فتجيب الوصية  
 من المثلث وصح جماعة المنع فان لم ياتوا وهو القياس فعلى هذا الو  
 استأجر له وقع عن براد جرد دون المتأجر عنه فان لم ياتوا في  
 استحقاقه براد جرد فولا في هذا اطلاق والظاهر ان المراد اذا جهل  
 الاخر الحكم وان لم يتحقق كون على المتأجر لا في الزهدة وعلى من جمع  
 الحج عنه من المتيقات ان قيد به ومن يملك ان يقيد به وان طاق فعلى  
 انما يحمل فيه وجهان اصحهما انه يحمل على من ولا في تقديم الوصية بها  
 على تباير الوصايا بطريقا خدما فيه فولا نكال قولن في تقديم العتق  
 المنطوع به على غيره اصحهما انه لا يقدم مخصوصه والثاني لا يقدم  
 باجرة السر دون الزيادة عليها على المذهب المشهور وعلى هذا في تقديمه  
 على الصدقة وجهان والثاني لا يطع به فاذا اقطع هو وغيره  
 ووصايا البراد جرد كان على المخلوق فيما اذا اجتمع حول الموصي  
 كالزوجة والاربن هل لهذا او لا او يستويان فيه لئلا يقال ان

فلن

فلما تقدم حواله معا قدم الحج ولين فلا ولو اوصى بحج تطوع وصدقة  
 فطوع لم يقدم الحج لانه لو اوصى بحج تطوع وحجنا باعنيان  
 من المثلث ففي تقديمه على الوصايا قولان فاذا لم يبق المثلث وحصة الحج  
 منه بالحج بطلت الوصية قال الما قدمي وعاد مبرا فاذا لا يعود الى ارباب  
 الوصايا كما في الزيد فرده زيدا فانه يعود الى الورثة دون ارباب  
 الوصايا وطل الوفاي الحجوا عني مائة من بلقي فلم يحد من حج بها ولو قال الحجوا  
 بلقي صر في لثمة لئلا يمكن من تخيير ولا في قضاء بعد باجرة المثلث  
 دونها فان فضل ما لا يمكن ان يحج به فطلبت الوصية فيه ورجع الى الورثة  
 ولا صرف الى غيره انما مكر وفيه وجه انه يصدق عنه وقال الما قدمي  
 انما صر في الحج من بلقي صر في لثمة ورجع من المتيقات وهو يرى  
 ان الوصية المطلقة بعرض الحج من بلقي ولو قال الحجوا عني بلقي حجة  
 صر في لثمة لا حجة واجدة ثم ان كان قد راجع المثلث او دونها جاز ان  
 يحج عنه بها من حصى الوارث وان كان باجرة المثلث متأجره الوارث  
**الثاني** حجة لرسول الله ما اذا مات ومري في ذمته بان كان قد ثمن من  
 فعلها بنفسه او غيره عند غيبه لم يحج عنها الى وصية بل تؤدي  
 من ان الماله وان لم يوص بها وقيل فيه قول انما لا يحج من مال الا  
 ان يوصي بها وانما وصي بها كحج الوصية ثم ان قيد على اجر الماله كان  
 ذلك توكيدا لانه المعقول لا يرد بها على المذموم ان قيد بها بالمثلث  
 فعلت منه كما لو اوصى بقضاء دينه من بلقي وقيل في جعلها بالمثلث  
 من اربعة الوصايا ورسول الله عليها من بلقي على الوجه بان حجة الوصير  
 بها من بلقي لا من المتيقات في مقدم الحج على سائر الوصايا في المثلث  
 وجهان وقيل قولنا اصحها عند الغرض الى انه لا يقدم بل من اربعة الوصايا  
 وتاينها مقدم لانه لو لم يوص به لقدم على سائر الوصايا في المثلث فعلى  
 هذا الوكا في غيره من الوصايا باعنه فهل يقدم او يستويان فيه الوجهان  
 المتقدمان وجهان فيما لو اوصى بقضاء دينه من المثلث هل يقدم او

اكر



بضاب به ودخل من راس المال ثم ان لم يفت المحاجلة بالماله نارة على الر  
وجميع الملت على التانيه كل من راس المال كما لو اوصى بقضاء دينه من  
ملته فامر بيه وعلى تروا دور المسئلة **مسألة** اوصى بان يخرج عنه  
به ثلثه وربعه مائة واوصى في شتان مائة والثلثه مائة فاذا ورعنا  
الملت عليها دار المسئلة لان حصة الخ تكل من راس المال فاذا اخذنا  
شبان من راس المال بقص الملت واذا بقص بقص الخ فلا تعرف حصة  
الخ فالم يعرف الملت ولا يعرف الملت فالم يعرف الماخوذ من راس المال ولا يعرف  
حتى يعرف حصة الخ **وطريق** معرفة ان ياخذ من الثلثه شيئا كمال  
حصة الخ مقي ثلثه الملتا نفسها الا انها مائة الا ان يثني بقسم ذلك  
بين الخ والوصي نصفين فخص كل منهما خمسون الا ان يثني فيخصم  
الشي الماخوذ الى ذلك فلو حصة الخ خمسون واذا كانت حصة استداس  
الشي خمسين كان الشي سببين فغرفنا ان الشي الماخوذ مستوفى فاخذ ثلث  
الباقى بعد السنين من الثلاث مائة وهو مائة وان رغبوا فليها فان  
نقسمها بين الوصيتين فخص كل واحدة اربعون وربعه وربعه مع السنين  
اجرة الخ وان اطلق ولم يقيد بشي فقد روي المذنب عن الشافعي ان قال  
ان بلغ ثلثه حصة من ثلثه حج عنه من ثلثه وان لم يبلغ حج عنه من حيث بلغ  
وهو يقتضي اعتبار من الملت وصرف الملتا بل الشراية حج عنه من  
راس المال واخذوا على طريق اخر احد مائة فولا واصحابها انه من راس المال  
والثانيه من الملتا اصحابها القطع بالاول وقيلوا منهم من غلط المثلث  
وقال انما قاله الشافعي حج النطوع واوله بعضهم على ما اذا كان عليه  
حجة من سلام واوصى باخرى فطوعا ففقد من الملت وان وقعت عن  
حجة من سلام واخرون على ما اذا قيد بالثلث ولو قرن بشي مستقدم او  
مناهج الوفا والوصية بان يحجوا عني ويعتقوا مسلما ومعه من ثلث  
واطلاق القائلين بان الخ من الملت عند تجرده عن القرينة يقولون انها  
اولي القائلين بانه من راس المال واخذوا هذا معا ليركروا

من راس

من راس المال وقال اقرضه من الملت للقرينة قال من قام وهذا اذا  
اخرى بلفظ الوصية اما اذا قال احجوا عني وقصد فوافه وكما لو تجرد ذكر  
الخ قال الشافعي ولدا شهرا لا فرق يخرج من ذلك ثلثه او حصة اياه  
من راس المال مطلقا وقالها ان قرينة بشي وهو من الملت في ثلثين  
راس المال كذا الحكم في الوصية فكل حق يحجب من راس المال في محاج  
الوفات والخلاف كقضاء بين القاضى عليه فالوقا لا قصر ومن هذا  
المال هل يتغير القضاء ومنه ما جعلنا الخ من راس المال حج عنه من  
المقات ومنه جعلناه من الملت لم يقيد به او حلاله عليه عند اطلاقه  
وقهنا كالوصية في حج النطوع اخذ ما حج عنه من ثلثه فغلق هذا  
الذي هو من الملت في صورة كل طلاق وصورة ما بين الملت والمقات  
واما من المقات فهو من راس المال واظهر ما انه حج عنه من المقات فغلق  
هذا انا وصي ان حج عنه حصة من سلام من ثلثه فلم يبلغ ثلثه حجة من ثلثه  
حج عنه من حيث ان كان لم يبلغ الخ من المقات فكل من راس المال اتيتم  
به الحج من المقات **موضع الاول** اذا قال احجوا عني فاني عني من  
حج بان قال احجوا زيد انا فان كان يراد اجرة التل من المقات استوجر  
به فان وجد من حج عنه باقل منه وان يريه ان حج بزيده قال يركب  
لا يجاب زيد ويجاب من وصي يذوه قال القاضى وكذا الوصية  
واحد بالخ وان كان لا لاف اكثر من اجرة التل صفة الملية ان احتمل  
الملت الزيادة وكان يذوا اجنبا فان امتنع استوجر من حج باجرة التل  
اذا قل ان كان ذلك في حج النطوع حجب لاف من الملت فان امتنع  
وبد من الخ لم يمتط الوصية على الصحيح وحج غيره وان كان وارفا  
قال زيد على اجرة الملو وصية لو ارث فان امتنع حج عنه وهو غير  
باجرة التل وان لم يعين من حج عنه فان كان لا لاف زايده اجرة التل  
فوجبان اخذها لا حج عنه الا باجرة التل والثاني حج عنه وان وفي الملت  
به وبه لشعره في لزم وبه اجاب الما فدي وخان ابن الصراح



وتدبر من المسئلة ما لو قال اشترى ايماءة مائة درهم عشرة افقره من الخطة  
 وتصديقها على فوجده فاعشقة من احوال الخطة بد ومنها وفيه ثلثة  
 اوجه احدها لشرب ايماءة والزيادة وصيته للبائع وهو بعيد والماني  
 انه لشرب مائة حطة رايدق وبصدقها والمالك ان الزايد يرد  
 على الورقة **الثاني** وصي شرا عبد رايد بالث واعناقه فاشتره الوصر  
 بمائة مائة واعنفه عنه ولم يعلم البائع الحال قال الماقدري ان كانت  
 العبد يشاء في الفاعل كاد الحشر مائة الى الورقة وان كان يشاء في  
 خمس مائة اشترى بايعه الحشر مائة الباقية وان كان يشاء في مائة الحشر مائة  
 ودون مائة لم يشترى البائع الزايد على الباقية الزايد على الباقية  
 عن فقة المثل للواردت كما لو كان يشاء في مائة يرجع البائع مائة  
 تبلي للورقة ما يمان وفيه نظر وقد وقع في بعضنا فبما من هذه وهو  
 اننا انما اوصى بان يح عنه باربع مائة ولم يغير اخذ فاشترى ايماءة  
 الحشر بخلافه عنه ثلث مائة ولم يعلم لاجير ان الوصية باربع مائة فلما  
 علم طالب الحاشية الباقية من حقه بعض الفقه على هذا وقال ان كان  
 ما ذكره الموصي قد راجع المثل في الباقية يكون لورثته وان كان كرهه  
 فهو على الوصية **الثالث** وقع في قنادي التبع من المدايح ان الوصية لو  
 اشترى من مح عن مودتهم حجة ليرسلهم الواجبة ولم يكن اوصى  
 بها ثم يقابلوا مع لراخير لم يصح لرافال لتوقع العقد لم يسم **النوع**  
**الثالث** الحجة المذكورة وهي حجة ليرسلهم الواجبة لا حجة التطوع في  
 اظهار الوجهين ونما بيننا في القول في ان المذود يتر على  
 واجبه الشرع او حايته فان قلنا انها حجة ليرسلهم فهو كما تقدم في  
 الوصية فيها منه ظر في اطلاقه وتقييده وان لم يوص بها بل يقضي  
 من اشر المالا ومن المثل فيه وحكمنا اصحهما انهما ان قلنا انهما  
 تحجة التطوع فان لم يوص بها لم يود من تركه وان كان اوصى بها كانت  
 من ثلثه وتخرج من ذلك ثلثة اوجه وتجري من واحد في المصدقة

المذكورة

المذكورة والكفارات فان وقع المذود في المرض عجز من الثلث قطعاً  
**نوع** اوصى بان يح عنه مائة درهم او حجة ليرسلهم عن ثلثه بمائة ووصى بها  
 سعي من ثلثه بعد ما زيد وثلث مائة لغيره فان اجد الورقة بغيره  
 الوصايا بثلث المائة فمعه ثلث المائة لغيره ومعطى من الثلث الاخر  
 مائة درهم لم يح فان فقه لم منه شيء كان لزيد والا فلا شيء له وان  
 عجز والرايد على الثلث فان قلنا بالصحيح ان الحج لا تقدم على  
 غيره بن الوصايا فاشتم الثلث بن الموصي له بالثلث وبين الوصيتين  
 لراخير بينه وبين غيره فان كانت المائة تسعة مائة كان لغيره مائة وخمسون  
 والحج والموصي له بالمائة مائة وخمسون وفيه بقية القسمة وجهان  
 احدهما لان حرجان وقيل لان سترح وصحة الماقدري انه يصرف الى الحج  
 خمسون الى اربعة مائة لان الوصايا بالواحد في كان له مائة وخمسون  
 للحج وهذا اذا ردت واحصاها انه يصرف مائة الى الحج وخمسون الى زيد  
 وكقدم الحج عليه وحطاب بعضه قابل الاول وانك كانت المركة  
 ستمائة للموصي له بالثلث مائة وعلى الوجه الاول المائة الباقية بين  
 الحج والموصي له بالمائة بالسوية ولو كان الثلث مائة وخمسين فغاي  
 الوجه الاول فغوي للموصي له بالمائة مثل ما للموصي له بالثاني فلو تصرف  
 نصف الثلث وهو خمسة وستين فغوي بينهما الا ان الموصي له بالثانية  
 خمسون والموصي له بالثانية خمسة وستون وعشرون ولو كان الثلث اربعة مائة  
 كان للموصي له بالثانية ثلاثة اثمان ما للموصي له بالمائة فكم من نصف  
 الثلث بينهما اربعة اثمان للموصي له بالمائة خمسون والموصي له بالثانية مائة  
 وخمسون ولو كان الثلث مائة ممت من الوصي له بالثلث الحج نصفين ولا يظن  
 الموصي له بالمائة في ثلث الحاشيات ولا شيء للموصي له بها بالثانية قطعا ولا فرق  
 في ذلك كله بين بقدر الوصية بالحج على الوصية بالثلث وبالعكس عند  
 الجمهور وقالوا استحقوا ان يقدم الوصية بالثلث في الوصية بالمائة في بين  
 الثلث بعد مائة الحج باطل فسد الوصية بالمائة والموصي له بالثلث ان



كان الثلث ما به ستمائة فغير ان كان خمس ما به ستمائة ستمائة  
 للموصي له بالمائة منهم والموصي له بالثلث خمسة وان كان الفاقسما  
 احد عشر لصاحب المائة منهم وله صاحب الثلث عشرة ابطلة لرحمات  
 وان قدمنا الخ على غير من الوصايا والوصوة كما تقدم ان الثلث  
 ثمانية فان كانت المائة المعينة للخ اجرة المثل اخرجت له وغير الباقي من  
 الموصي له بالثلث والموصي له بالمائة فان كان الحداد وقسم  
 بينهما نصفين وغلطوا وقالوا تقسم الباقي بينهما اقسام على نسبتها  
 وصية فان وصية الموصي له بالثلث ثمانية ووصية الموصي له بالمائة  
 ثمانية ففهم المائتين اقسام وهو مائة وعشرين للموصي له بالثلث  
 وخمسة اقسام وهو ثمانون للموصي له بالمائة ولو كانت اجرة الخ خمسة  
 بحاله قدم الخ بها قال ليراجع الحداد ويجعل الباقي وهو مائة وخمسون  
 بين الموصي له بالثلث وبين الخ والوصية بالمائة به ففهم للموصي له بالثلث  
 مائة وخمسة وعشرون وللحداد اقسام الوصية والخمسة والربعون  
 الباقي للموصي له بالمائة وان كان ثمانية من حساب لابل يقسم الباقي  
 بعد اخراج اجرة مثل الخ على احد عشر ستمائة للموصي له بالثلث ستة وللخ  
 وللاحداد اربعة ولو كان الثلث مائتين فان كانت اجرة مثل الخ مائة احد  
 من الثلث فعلى قول ابن الحداد فاحزن المائة الباقي ستمائة ففهم  
 وعلى الصحيح ففهم ستمائة ان كان كانت اجرة مثل الخ خمسين ففهم  
 والمائة على قول ابن الحداد بين الموصي له بالثلث وبين الخ والموصي له  
 بالمائة نصفين ففهم تقدم الخ خمسين من نصيبها بقى للموصي له بالمائة  
 خمسة وعشرون وعلى الصحيح ففهم الباقي بعد الخمسين سبعة فان  
 كان الثلث مائة فان كانت اجرة مثل الخ مائة فلا تلي للموصي له فان كانت  
 اجرة مثله خمسين اخرج الخ خمسون ثم على قول ابن الحداد الباقي يكون  
 الموصي له بالمائة والموصي له بالثلث نصفين وعلى الصحيح الباقي بينهما اقسام  
 واذا لم يفرجه به الخ في هذه الصوفية فان كان حج وطوع وبطل وقبض

ميراث

ميراثا ولا يعزى على الموصي له بالثلث لا على الموصي له بمائة فان كانت حجة  
 للموصي له بالمائة من ميراث المار وقع فيه الدور وقد مر الكلام في طريف  
 استخراج **فصل** الاصل ان لا ينفع من نسيان في اخيه الا بولد افعاله  
 الى الحجة ومن فعل غيره واستغنى من ذلك **ميراث** الدعا فان الميت  
 يتفق برعاس يدعوا له ولدا كان او غير وهذا في الحقيقة لثلاث  
 مستثنى من ميراث المدحوم فان ثواب له على الدعوى والموعول به له  
 المدعوى به وهو غير ثواب الدعوى **ومنها** الصدقة عنه تنفذ ولا يحق  
 بعلمه ويستوى فيها الوارث وابن جنيق الشافعي وفيه وسع فضل  
 الله ان يثبت المصدق باضا قال ابن صحاب سحبت ان يكون  
 المصدق الصدقة عن ابويه فان الله تعالى يثبتها الثواب ولا يقص  
 من اجره شهادا قال ابن مام غنغني ان يقع صدقة الوارث عن المصدق  
 وينال الميت ركة الصدقة كما يقع الدعوى عمادة من الدعوى ونال الميت  
 بركة **قال** الشيخ عز الدين من عهد السلام وطاهر السنة ما قاله  
 الاصحاب تنفع الصدقة عن الميت والميت يدق ثوابه للميت بخلاف  
 الدعوى فانه سفاضة اجرها للشافع ومقصودها للمستفوع له **وقر** صاحب  
 العرف انه لو استلب انسان عبدا وحفر به او عثر من حجر او وقف  
 مصحفا عن غيره بعد موته لحق الثواب الميت **قال** الرافعي ولا يخص  
 هذا بقول المصحف بل بالمعنى كل وقت يقع حوارة المصحفة عن الميت  
 وقد اطلق العبادي حوارة المصحفة عن غيره لثلاث التبدية لا لحوارة  
 المصحفة عن غيره بغير اذنه ولا عن الميت لان حوارة وصية وامسا  
 العتق فلا يقع عن الميت اذ المراد من عليه بل عن الموقوف والولا له سوا  
 كان الموقوف اذ اثار واجبتا نص عليه الشافعي وابن صحاب **قال**  
 الشافعي في ارجوا ان يوصل الله للميت خير العتق ولا تنفع خط الموقوف  
 القوت ليرجوا ان يشار له الميت الثواب وفيه وجد ان العتق يقع  
 عن الميت من الوارث المستغرف ولو اعطى عن حي بغير اذنه وقع العتق

قال هذا السار



عن المعتق ومن المعتق عنه وكذا في الولاية سواء كان المعتق واجبا للمعتق  
عنه ام لا ولو اعتق عبد ابن المعتق عنه والولاية دون المولى وما  
الدين الذي على الميت فسقطت له ما هو للميت الى ما هو لله تعالى  
باصول الشرع او تسبب من جهة لا يمتنع ان كانت للعبد كرامة  
المطاع او اموال المعاملات والصان فصحت قضاها عن الميت باذنه  
وتغيرا منه سواء قضاها وارثا واحيا في تبادله الميت سواء ترك وقام  
لا قبل لو قضى دين غير ذنبه صح ولا يجب على رب الدين قبوله من جاني  
وجبه من الوارث على المشهور وقبل لا يجب على جاني لكونه من المار من  
الميت ثم بدله فالذي يظهر انه كما لو ضمنه عن الخلق فان كان الدين عليه  
تعالى فان كانت واجبه اذ كان حقه فاذا اذها الوارث وخرج عنه  
بأذنه او غيره فهي كدين لم يرض عليه وكذا حقه في فطرته لم يرض وان  
كانت واجبه بسبب من لم يرض منه كالنذر والكفارة فان لم يرض بها واحدا  
الوارث من تركه وقعت عنه سواء كانت الكفارة مربية لا كفارة الفداء  
والظواهر في اجماع الفقهاء في هذا من غير كسوف التيمم وقسوة اللؤلؤ للميت  
في المعتق وفي الخيرة وجه انه لا يجوز المعتق عنه وساقط المأذون على من  
الواجب فيها احد النعمان او الجميع وله اسقاطه باجده وان لم يكن  
تركه واحدا من الورثة او بعضهم استبداد من اراد نفسه فاحذر ظهري  
للجوار وما كنهها الله بحجوز بالاطعام والكسوة ومن المعتق وذاتها بحجوز عنان  
في المربية ومن الخيرة فان قلنا يجوز فخرجها احيا عنه فان كانت طعاما  
او كسوة فوجها واستبها ان يجوز ان كانت عناء فطرته كان احد ما فيه جوار  
مرتبان على الوجهين في اعناق الوارث واولي بعدم برهان فان لم يرض  
وجوز ان يرتب على الوجهين في اخراجه الطعام والكسوة واولي بعدم برهان  
والثاني في الباطن بالكنع وان اوصى بالمعتق في الكفارة الخيرة وزادت فيه  
الرقبة على قيمته كل من الطعام والكسوة فوجها فاحتمل ان يعبد من الميت  
وفي كسوته وجها وان قبل قوله ان احدهما المعتبر منهما فكذلك الميت

فل

فان لم يف باعداد الى الطعام واستبها المعتبر منه ما بين فدية اقلت  
الحصلين لاجل خيرتين وقيمة الرقبة والثانية انه من اهل المال وحرى الوهاب  
فيها اذا اوصى بالكسوة وهي كسوة من الطعام ولو اعتق من عليه  
كفارة خيرة في المرض في المصونة لا فدية القيمة من الميت وهو توافق  
الوجه الثاني فان كان الوارث عليه جارا الصبد فاطم وهو قادر على  
الصوم اما الصوم فلا يتطوع به عن الميت ولا يقضى واحيه عنه  
على الحد بدله من القدم ان يوليها ان نفسه فيه ولحان جماعة من  
مناجيري الاصحاب لصحة الحديث فيه وروا ان الشافعي قال ان صح  
الحديث فلتع وعلى هذا الوارث لا يجزي ان يصوم عنه صار كالوارث  
ولو مرض مرضا لا يطيق معه الصوم ولا يرضاه ففقد الصوم عنه  
وحق ان دام الله لم يبق فلا يقبل النيابة فلا بد من الميت فطوع او  
قضا او صرى ام لا فاستثنى من القاصر وكعتى الطواف ووافقه  
بعضهم وهو الظاهر وخالفه آخرون وقالوا يقع على الجاهل وقبرا  
ذمة الحج عنه وفيه وجه بعيد انه يصلي عنه واخرون ابن  
عمر بن الخطاب فان كان مرضا وحله النيابة كما مر فلو اوصى لم يرض  
بان يحج عنه حج عنه سواء كان وارثا واحدا او اوصى بالتحج عنه ولم  
يعز احد الوارث ان يحج عنه بنفسه وان استديب عنه غيره وان  
لم يرض به كان ان يحج عنه وهذا لا يجزي ما كان الوارث وقد ابيح  
اذ من في اظهر الوجهين وان كان تطوعا ففي دخول النيابة فيه خلاف  
مقدم فان قلنا دخل في البراقبوز والقاضي توقف على الوصية  
به فان لم يرض لم يفعل وعن الشرحسي ان الوارث ان يستديب فيه  
ولو استقبله من جاني فوجها باصحابها المنع قال الرازي في هذا يقتضي  
ان الوارث يستقبل بفعله وبالاستئابة فيه وان لم يرض به . واما  
الاعتكاف فقد مر حكمه في اجزائها بالصوم ولو قال يجوز ان لا  
قال القاضي ان كان وارثا لا يعطى شيئا من الوصية للوارث لا يصح قار



البنعوى وينبغي ان يقال صحيح لان الوارد لا يأخذ بغيره وانما يأخذ في  
مقابله محله كما لو قال استر واعبد وارثا واعتقوه فصح لان الوارد  
يأخذ الما في مقابلة العباد وقد فرق بان يدرك الما في تبرع من  
الموت يعود الى الوارد ويد له في مقابلة العقد للموت كبري كما في  
الاعتاق هو التبرع وهو لا يعود الى الوارد. **واما** قراءة القرآن فلا  
يقع عن الميت على الذهب وما بعد من قراءة القرآن عند راس المقر له  
من الكلام فيه في تركه وقا لا يروى في القراءة عند راس المقر له  
وبه الجواب المجزم بوقوع القراءة له كالدعاء وقيل له ثواب القراءة  
اذا اهدى اليه بان يقول اللهم لا وهنت ثواب ما قرأته فلان قاصات  
ثواب ذلك اليه **الفصل الثالث** في فروع متفرقة **الاول** اذا ملك في  
مرض موته من يعتق عليه فان ملكه بآث فوجها ان احدا ما يعتق  
من راس المال وهو من حقه عند الرفع في مرضه عند ابن الصباغ وجرم  
به بمراسد انقضى وادعى الامام لم يرد عليه وقاها انه يعتق من  
الميت وصحة البنعوى وقا لا يندب في الشراء في حق الميت وقا لا يتولى  
هو ظاهر النص في ان شراؤه في مرض موته صحيح على الصحيح فلو كان عليه من  
مستغرق في صحة شراؤه وحققان وقيل قولنا صحها انه يصح ايضا لان  
يعتق ببناءها التمسك بانواع على القول فيها اذا اوصى لصبي موصى به من  
يعتق عليه هل يولى بقبوله وقضية هذا البناء صحيح قولنا لا يصح  
في المبني عليه وبنائها القاضي على الوجه المتقدم فيما اذا ملكه بالآث هل  
يعتق من راس المال او المثلث فعلى الاول لا يصح وعلى الثاني يصح ويباح  
في الاول وجعل الما في الخلاف فيما اذا اراد ارباب الدين من اخذ من بائعهم  
اذا امضوا العتق صح الشراء وعقوبته في الشراء ثلثة اوجه احدها صحته  
مطلقا وعلى هذا ان لم يدرك عليه دين اعتبر عتقه من المثلث فان خرج كله  
من المثلث صح وعقوبته لم يخرج كله في صحة الشراء لا بد على المثلث مثل الخلاف  
فيما اذا كان عليه دين فان قلنا لا يصح ففي الصحة في قدر المثلث في التبرع

فان

فان قلنا يصح واخاذه البائع عتق من المثلث دون الزايد عليه وللمت  
معنى قولنا ان الشراء لا يصح انا نأخذ به في الجاهل بل يمتنع بالوقت من  
هذا المرض عدم صحته هذا كله اذا لم يدر في الشراء انما كان  
متيانا في تبرع الفصل ولو اوصى له من يعتق عليه او وصى متعجب  
له بقوله ذكره دونه فان قبله يعتق على ما لو ملكه بالآث فان قلنا يعتق  
ثم من المثلث فهذا ادبي وان قلنا يعتق من راس المال وهذا صحت طرهما انه  
يعتق من راس المال فعلى الاول يعتق وان لم يدر في الشراء انما كان  
عليه دين مستغرق ام لا حتى لو كان محجورا عليه نفلس فلا يتبرع للمقرقا  
عليه وعلى الثاني لا يعتق الا ثلثه ولو كان عليه دين مستغرق لم يعتق منه  
شي ولو ملكه مفلس لم يعتق ولو اشترى من يعتق عليه في مرض موته  
كمحافاة كالمواشري اليه محجور وهو يساوي مائة فاعلم ان الذي يقابل  
المحافاة كالمواشري ففي اعتباره من المثلث وراس المال الوجهان وهما  
حكما يعتق من المثلث لم يربث على الذهب قال الرابع في كل اطلاقه وكان  
مبنى على ان الوصية للوارد باطله فان صححناها على تركه فلا يمنع  
الجمع بين الوصية والميراث فصح ان نوقف بمر على تركه ويحكم  
خلافة انتهى في تراظر الثاني لانه من الودة وفيه وجه انه يربث وهو  
كوجه فيما اذا قال لا جنة المملوك انت خريفي اخر من حنا لانه يربث  
وان اعتبر من المثلث ومما حكمنا بانه يعتق من راس المال فربث على الذهب  
وقا ان من طهر يربث **فروع** له ما بنا درهم وعبد قيمته مائة درهم  
فاعتقه في مرض موته ثم اشترى من يعتق عليه ففي صحة شراؤه بل لانه  
اوجه اخذها لا يصح ولو استفاد بعد ذلك ما لا يخرج هذا من ثلثه  
وثانها يصح وعلى هذا لا يعتق ولو كان يعتق على الوارد عتق عليه والا  
فلا الا ان يستفيد بعدها لا يخرج من ثلثه مع وعقوبته لم يربث وان  
ابراه البائع من ثلثه عتق في ارضها الوجهان في ارض الموطوع وان لم  
يستفد مالا ولا يبرى من ثلثه من ثلثه العقد **المرع الثاني** لو قال اعتقوا



عبد من بعد موته لم يعترف بالقول الجيد ولا يردده فلو قيل  
بعد وقبل لا عناق فقد هي المأخذ من المثل ان لا تترى  
بقيمة عبد ويعتق كما يفعل بقيمة لراحميه المذموم قالوا فمما  
لف تنبطل الوصية بخلاف الوصية ولو قال او وصيت له برقبته فاني  
وصية صحيحة ومعناها العتق بعد موته وبهذا استعان القائل  
العبد تفرع على المذموم توقف الملك قبل العتق لاجل انهما نعم  
قالوا قالوا فمما لا يملكك نفسك اذا لم يبنو بينهما العتق على هذا  
فهل يجب ردهم بخبره على الموقف ان لا يثبت له بغيره عليه ان  
يقول شيئا فيه وجهان بناء ما المأخذ من المثل ان لا يثبت  
له من يعتق عليه هل يجب قبوله لا من المصوم في رد فعله لا يجب  
ولو اعتق ملك عبد بعد موته بان قال الله حر بعد موته او اذا امس  
قالا عتق الله ثم مات والعبد يخرج من ملكه وملكنا بالصحيح ان  
قد يبر بعض العبد لا يبر الى كافيه عتق ملكه ولم يبر وقيل يعتق  
جميعه وهو بعيد ولو ملك ملكا له عبد بيمينهم مملوكا ولا مال  
له غيرهم واعتق في مرض موته ملك كل منهم بان قال ملك كل منكم  
حر او ملك هو لا اجزار فوجهان احدهما يعتق من كل ملك واحد  
انه يقرع بينهم بيمينهم وفي ستمهم حر فيجتمع للثلاثة واحد ولو قال  
اعتقت لثلاثكم او لثلاثكم حر فوجهان احدهما انه على الوجهين واحدهما  
القطع بالا فراجح من خرج له ستم العتق عتق كله وتلك الولى ملكات  
الاعبد من مملوكا وبه الوجه واعتق نصف كل منهما في مرضه ولا مال  
له سواها ولم تجز الورقة فيقرع بينهما على الصحيح من خرج له ستم الحرية  
عتق لثلاثه ورق ملكه ولو اضاف عتق الثالث من العبيد الثلاثة الى ما بعد  
الموت عتق من كل ملكه ولا قرعة على الصحيح قالوا من الجداية فلو قال المأخذ  
النصف من كل منكم حر بعد موته فان لم تجز الورقة اقرع بينهم بيمينهم  
رق وستم عتق فلهذا يخرج لهما ستم الحرية يعتق من كل منهما نصفه

ورق

ورق نصفه مع جميع الثالث والاعناق ولد الزايد على الثلث لا لثلاثة  
العتق بخلاف ما لو عتق مع اضاف ثلثه لقرع بينهم بيمينهم ورق  
وستم حرية فمن خرج له ستم الحرية ستم الحرية العتق فيه ولو لم يملك  
الاعبد من مملوكا وبه الوجه فلو اقرع نصف ثلثه وثلثه ستم حر بعد  
موته فقد اعتق خمسة اسداس عبد ولست له الاعناق فلهذا عتق  
فقرع بينهما رد السدس الزايد فان خرج ستم الحرية لغاير عتق  
نصفه وسدس ستم وان خرج لسالم عتق ملكه وثلثه عام وملكهم  
من عتق من بغاير فيما اذا اعتقهم بلفظ واحد اما اذا قدم بعضهم على  
بعض فالسالم مقدم كما تقدم ولو اعتق جارية حاملا بعد موته  
بان قال اعتقها بعد موته او اذا امس فيخرج من ستم العتق لا الجيد  
على الصحيح ولو استثناه بان قال اذا امس فانه حر الا حينئذ وما  
يخرجان من الملك ففي صحة استثنائه وجهان ينبغي ان على الخلاف في  
خدم الجز المتصل ام لا وهو راجع الى الخلاف في انه يعلم والله حكمهم  
لا ومقتضى هذا ان يكون الصحيح صحة ترمسنا وقد قال ابن مامر  
وانه على وجه جماعة النفع وهو من رقبته عند الرافعي وقال اما لو خرج  
عتقها في الحال عتق الحمل ولم يصح استثنائه وقطعا وليس كذلك  
وقد جئنا الفاضل الخلاف فيه ايضا ولو كان الحمل لواحد لزم لاخر  
فاعتق مالك لزم الامر عتقت ون الحمل ولو قال المريض انتا وحملك حر  
فان خرجا من الثلث اقرع بينهما بعد موته فان خرجت القرعة للحمل عتق  
واحد على الصحيح ان عتق الحمل لا يشرع الى امه وان خرجت للام  
عتقت ويذا الحمل الوجهان اللذان في استثنائه وان في الحامل وفي  
الحمل فان قلنا لا يعتق اذا زاد في الثلث ستمهما لم يعتق فلو ان قلنا يقع مع  
التصريح باستثنائه ففما وجهان احدهما يعصرون حدها والتاوي  
يعتق مملوكا ما احتمله الثلث بان يقوم حاملا ورق منها ما يريد عليه  
**الثالث** اوصى بعبد لرجليه يعتق على احدهما بالقرعة ثم مات فان



فلما الملك حصل بالكرت من غير قول في عتق حصة القريب عليه قبل الموت  
 وجهان تفهنا وان فلما حصل الا بالقول ابدا او تبينا فان قبل  
 الوصية معا عتق جميعه على القريب ان كان موصيا ويغرم للرجل جني  
 قيمة نصفه وان قبل القريب لا عتق عليه نصفه فاما حين القول  
 على قول حصول الملك له او من غير الموت قبل قول الميراث وسترى بالباقي  
 ان كان موصيا بقيمته فغرمها للموصي له ان قبل الوصية والموات ان  
 ردها وان قبل من جني اولاده نصيبه ونصيب القريب موت وتوفى  
 اعنى لرجل جني نصيبه قبل قول القريب فان لم يقبل القريب سترى عتقه  
 وان قبل فان فلما الملك حصل بالكرت فقد بان انه عتق القريب  
 وسترى وان عتق من جني غير نافذ وعلى القريب من عتق القريب  
 وان فلما حصل بالقول فقد وسترى لا نصيب القريب ولا نصيبه  
 نصيبه **الرابع** اوصى بثلث غير في يدك لزيد فان غلبه كالوقا  
 الثلث الذي سترى من زيدا ورسته من اليه فظهر بوجه مستحكما  
 فان كان الذي وصى به مطلقا وغيره فلا وان اطلق واستحق فلما كان  
 لم يكن له غيرهما فاما الموصى لثلث الباقي وان ملك غيرها وخرج  
 فلما من ثلثه فظهر فاعلم ان فيها قولين اظهرهما ان لثلث الباقي  
 والمائة له ثلثه وهو الثلث ورجحه بعضهم واستدل لكل من الوجهين  
 بانه لو اوصى له بثلث عتق فباع بثلثه فمسل في الثلث المستدك بها  
 وجهان والخلاف كالخلاف فيما اذا باع التبرك نصفه من العتق  
 مختص بنصيبه ام يستبيع قال الرافعي ومنه ان يبيع اخذ الخلاف على ترجح  
 ودعا هو هو والثاني القطع بالاول والثالث القطع بالثاني ولو وقع  
 مثل ذلك في الوصية اختص بنصيبه على الصحيح وقيل بطرد الوجهين  
 وقيل بترجيح المستقلة بما اذا قال اوصيتك بثلث هذا العتق فاما اذا  
 قال اعطوك لثلثه فمطل الثلث الباقي قطعا ولو قال اوصيتك بثلثه ان لا  
 هو العتق بثلثه او اعطوه بثلثه الا انهم فاستحقوا ان منهم لم يبق

الوصية

الوصية الا في ثلث الباقي ولو اوصى بثلث صبره فمطل فلما كان له  
 ثلث الباقي قطعا قاله القاضى المتولى والرافعي لثمن حصه في ثلث  
 بقضى ان لثلث الباقي **الخامس** اذا اوصى لخمسة عشرة كالفرا  
 والمساكين او ابنا الشيل واطلق حوار فمطله لا غير بل لطلها  
 اخذها انه مرتب على نقل الميراث ان جودناه فالوصية اولى وان  
 منعناه ففي الوصية وجهان والثاني ان فيها قولين في الرضا  
 فان منعناه فلم يدر في الثلث ومن مبدل فمطل او تبطل  
 الوصية فيه وجهان اصحها اولها وقد مر انه لو عتق فقرا او ولد  
 فعتقوا حتى لو لم يبق فيه فقير بطلت قطعا **السادس** لو قال  
 لامته انت حره على امر لا شرا وجا وان دمت على من سلام لم يعق  
 حتى يعقل بعد موته فان ملكت عتقت لانها ان لا تروح ولكن  
 قيمتها بالمرام وهذا بعيد في شرط البقاء من سلام وبعثني  
 ان لا يشرط القول في الصور يرد على هذا ان قد دنا واما على  
 من سلام فمطل ان لا يعق حتى يموت مسلمة من انما عتقت  
 عند وجود الشرط وكذا الوتعلق الميراث بل غطه ان يعق ان  
 لا يعق الا بالقول في جميع العبران تحت كاحاصحها بان انما  
 لم يعق وقا للما من لولا وصى بعقها على انما لا تروح عتقت على  
 هذا الشرط فان روجت لم يطل العتق والنكاح ومن جع عليها بقيتها  
 يكون ميراثا ولو طلقها الزوج لم يبق الحق استرجاع العتق ولو اوصى  
 لام ولد بالعتق لم يردج اعطيتك لان فان تراجعا سترجع منها  
 بخلاف العتق **السابع** ثلاث بنات جيله وردد وسترط اوصى بكل  
 ثوب لرجل وثلث اخذها قبل موت الموصي او بعده واختلف الموصي  
 في غير الثالث قال الزجاج بوقف حتى يرد طاحوا وقال ابو علي البقي  
 ليس للموصي له بالاردى من ثوبه مع الموصي له بالاحود بل المائة لطل  
 منها مع الموصي له بالاردى وسترط فان تارقه صاحب نراحو ونخالفا وثالثها



وسلم المرحوم الى الموصي له بالاجود بلا **الثامن** لو اوصى بشرا  
عبد وعقبة فاشترى الوصي اب نفسه واعقبه عن الوصي احدا  
شوا كان العتق طوعا او اجبارا لو اشترى بالوصي واعقبه اجزاء  
ان كان نطوعا ولا جبري ان كان واجبا **التاسع** او على اثنين او ثلث  
زيد الوصي له ثلث ماله فصدقه احدا منه وزله اخر فكل يلزم  
المصدق ثلث حصته ام ثلث جميع المال فيه وجهان من القولين  
فيما اذا اقر احدهما بدين وانكر من اخر ولو صدقه من جهة الشدس  
لزمه نصف الشدس وفيما يلزم مصدقه في الثلث وجهان احدهما  
الشدس في الثلث ثلاثة ارباع الثلث وهو الثلث **العاشر** او وصى بعبد  
لزيد ولغيره مائة في الثلث فقدم العبد يوم الموت فان كان قدر  
الثلث واكثر بطلت الوصية لغيره وان كانت اقل بان كانت مائة  
والثلث مائة وخمسون فغيره وخمسون فلو نقصت قيمة العبد بعد الموت  
وقبل فبطل زيد له فصارت سبعين لم يعط زيد غير الخمسين بحسب العبد  
سبعين في الزكاة ويجعل بقية بالعين كالثمن المثلث ولو زادت قيمته  
على المائة بعد الموت وقبل القبض فصارت مائة وعشرين لم يرد عمره على  
المستحق ولو مات العبد قبل قبض الموصي له لم تطل الوصية مائة الثلث  
وقوم العبد يوم موت الموصي فان مات في حياة الموصي وبطلت الوصية  
به فاما الوصية بالكتابة فان جوزه ان يمتحنه العبد لوفى له يوم  
موت الموصي الى مقدار الثلث بطلت الوصية بالكتابة وان علم قطعا ان  
قيمته لا تستغفر الثلث كانت الرقبة باقية ورجع فيها الى قول الوارث  
مع عيته ان لو ربح قاله الماقدوني **الحادي عشر** اشترى سقما من خاد  
وتعتق فيه الشفعة فادعى له زيدا فاحذر التبع بالشفعة بطلت  
الوصية وكان المورث له لا للموصي له **القسم الثاني** في ترك الاموال  
وقية متباين **الاولى** اذا وصى بمثل نصيب ابنه وله اس لامرته غيره  
صحته كانت بالنصف وان لم يجرها الابن ردت الى المثلث كذا لو كان

لداينان

لداينان فادعى بمثل نصيبها او يوفى وصى بمثل نصيبهم وان لم تكن  
له ابن او له ابن غير وارث لولا وكفر الوصية باطلة ولو كان له ابنا  
وادعى بمثل نصيب احدهما او بمثل نصيب ثلث الوصية بالثلث وان  
كانوا ثلاثة فبالربع وان كانوا خمسة فبالسدس وعلى هذا القياس  
والمائة مربعة بعد القسمة لا فباها ولو وصى بمثل نصيب ابنه  
فبالوصية بالثلث وفيه وجه انها بالربع وبحر الوجهان فيها اذا كان  
له اخت مع عم او دونه واوصى بمثل نصيبها وفيها اذا كان لداخ من ام  
واوصى بمثل نصيبه هل يستحق الموصي له الشدس ونصفه ولو كان  
اثنين واوصى بمثل نصيب احدهما فالوصية بالربع ولو اوصى بمثل نصيبهما معا  
فالوصية بثلث المال ولو كان له ثلاث بنات واح واوصى بمثل نصيب واحد منهن  
كانت الوصية بينهما من احد عشر وكذا الوادى من له ثلاث بنين وبنات  
بنات مصيبات من الوادى من له ثلاثة بنين وبنات بمثل نصيب بنت  
فالوصية بالثلث ولو اوصى من له ابن وبنات وبنات بمثل نصيب  
الابن صحته من عاقبة وتلك ابنت الموصي له ثمانية منها **والطريق** في صحيح  
لهذه المسائل ان يصح فريضة الميت بمثل ما وعده من ماله او  
بغيره عوله ثم باخذ بمثل نصيب الوارث الذي انطقت الوصية بمثل نصيبه  
ونزله على فريضة المرات ولو اوصى له بنته بنته ولم يذكر لفظه  
مثل فريضة اخذها من الوصية باطلة وجزم به ابن الصباغ ونسبه  
القاضي الى العراقيين والمافدي الى الجمهور التاي وهو اجز مربية  
المورث الى الامتداد او منصوص والغزالي وصحة الفقهاء والقاضي  
ونسبه الى المعتز من من لا يحاسب والفريسيين وصحة الروكا في غير  
انما صححي ومعناها على نصيب ابني وجران فيها اذا قال بعتك هذا  
العبد بما باع به فلا نفوسه وعلى هذا الوصية فالتصديق وقبل بالرد ولو  
كان له ابنا فادعى لزيد بمثل نصيب ثالث لو كان فالوصية بالربع  
ولو كان له ابن واوصى بمثل نصيب سائر بناته لو كانت الوصية بالثلث كذا



كان له ابناان واوصى بمثل نصيب حدهما ولو كانا ثلاثة فالوصية بالخمس  
 ولو كان له ثلاثة بنين وثلث فواوصى بمثل نصيب بنت اخرى لو كانت  
 فالوصية بنسبة المال وبعده من ثلاثة وستين وعلى هذا القياس هذا  
 المذهب وقال ابو اسحق بن سنان هذه الوصية انما تضمن اقامة الوصي له  
 مقام بر بن المقدد فالوصية له بالصورة برادى بالثلاث والثمانية  
 بالثاني وهذا لو قال اوصيت له ابني سنان او ابنتي سنان او ابلك لو كان  
 وغير لفظ مثل هؤلاء لو قال بمثل نصيب سنان او ابلك لو كان قال الراعي  
 والقياس انه على الوجهين اما اذا اضاف الى الوارث الموجود وحكي بر سنان  
 ابو منصور ان لا يخاف فربوا من طائفتي المظننين ولم يفرقوا اذا اضاف  
 الى الوارث الموجود وقالوا اذا اوصى بمثل نصيب بنده اعطى نصيبه لو  
 كان مريدا على شهمام الفريضة واذا اوصى بنصيبه دفع اليه نصيبه  
 لو كان من اصل شهمام الفريضة فعلى هذا الواووصى له ابناان بنصيب  
 ابن ابلك لو كان فالوصية بالثلث ولو قال بمثل نصيب سنان بالثلاث لو  
 كان فالوصية بالربع ولو اوصى له ثلاثة بنين بمثل نصيب بنت لو كانت  
 فالوصية بالثمن وعلى قولنا اي استحقاق بالثمن **فروع** لا بن سنان اوصى  
 من له ابناان لزيد بمثل نصيب بن دابع لو كان ولعمرو بمثل نصيب ابن  
 حابس لو كان **والحسنة** **فروع** استخرج **طريقان** احدهما ان يقال  
 المسئلة من اثنين لولم يكن وصية من اربعة لو كانوا اربعة ومن خمسة  
 لو كانوا خمسة فمعنا انان اربعة وخمسة وبن سنان مع  
 الاربعة من اخلهم فستقطبها بقى اربعة وخمسة نصرا واحدا في بن حجر  
 يبلغ عشرة من العشرة ونفسهم على بنين بلا وصية وعلى اربعة لو كانوا  
 ونصيب كل واحد خمسة وعلى الخمسة لو كانوا اوصى بمثل نصيب كل واحد اربعة  
 فماخذ الخمسة وبن اربعة وبن اربعة على العشرة من مبلغ تسعة وعشرين  
 لزيد منها خمسة وعشرين اربعة والعشرة وبن **والساسة** ان يقول  
 لولم يكن معناه الا وصية زيد لكان له سهم من خمسة وتقسيم اربعة

الباقية

الباقية على خمسة لاجل وصيته لعمرو بمثل نصيب ابن حابس فكون  
 الخمسة اربعة اخاس وذلك نصيب كل بن ولو كانوا خمسة وبن  
 على الخمسة لوصية عمرو نصيب خمسة واربعة اخاس لزيد منها سهم ولعمرو  
 اربعة اخاس بقى اربعة اسهم للاسبين فاذا استقطبنا لخاصنا بلغ سهمه  
 وعشرة من الواووصى لزيد بمثل نصيب بن سنان لو كان ولعمرو بمثل نصيب  
 ابن دابع لو كان فعلى الطريق لولا ان يقول المسئلة من اسبين او من ثلاثة  
 لو كانوا اربعة لو كانوا جميعا اثناان وثلاثة اربعة وبن سنان  
 يدرخلان في اربعة فستقطبان على ثلاثة واربعة نصرا واحدا  
 في بن حجر يبلغ اثنين عشر وبن سنان عشرة ونفسهم على بنين على الثلاثة  
 ونصيب كل واحد اربعة وعلى اربعة وبن سنان نصيب كل واحد اربعة وبن  
 الاربعة والثلاثة على بن سنان عشرة يبلغ تسعة عشر لزيد منها اربعة وعشرين  
 ثلاثة والثلاثة للاسبين على الثالث بقول لولم يكن الا وصية زيد لكان  
 له سهم من اربعة ونفسهم الثلاثة الباقية على اربعة لوصية عمرو وعشرين  
 انفسهم ثلاثة اربعة وفي نصيب كل واحد لو كانوا اربعة وبن اربعة  
 والثلاثة على اربعة وثلاث اربعة وثلاثة اربعة لزيد ولعمرو ولبن  
 اربعة سهم واذا استقطبها اربعة كانت تسعة عشر **الثانية** ضعف  
 الشيء ذلك الشيء ومثله وضعفا الشيء قدره ومثله وان شئت قلت  
 ثلاثة امثاله فاذا اوصى لزيد بضعف نصيب بنه وله ابن واحد  
 فالوصية بالثلثين فاذا اعطى مثله مرتين فمقسم المال اربعة اقسام  
 كان له ابناان فالوصية بالثلاث فان اجاز اقسام المال اربعة اقسام لوصية  
 بضعفه وان كان له ثلاثة فالوصية بخمسة اقسام المال بضعف الخمسة لوصية  
 خمسة اقسام ولو اوصى بضعف نصيب احد ورثة اعطى مثله نصيبا فله  
 نصيبا ولو اوصى لزيد بمائة ولعمرو بضعفها فالوصية بمائتين ولو كان  
 اعطوه بضعف نصيب بن سنان فالوصية بالثلثين ونفسهم المال بضعف  
 لكل ابن سهم واربعة لوصية له ولو اوصى بضعف نصيب بنه فان لم



وحسب ما لا واحد فالوصية ثلاثة ارقام المال وان كان للاثمان  
 فالوصية ثلاثة ارقام اخا بته فمستمر على خمسة وان كان له ثلاثة فالوصية  
 بنصفه فيقسم استدا انما للموصي له ثلثه وكل هذا عند من جات  
 ولو اوصى لزيد بباية ولعمرو بنصفه فوصية عمر وثلثا باية ولو اوصى  
 لصغرى بنصيب ابنته ولعمرو بنصفه اربعة اقسام اعطى ابنته ثلثا من ثلثه  
 المال على ما فيه للموصي له ستة ولكل ابن سهم ولو اوصى له باصغرا بنصيب  
 ابنه فله اربعة اقسام اربعة اقسام اربعة اقسام فله خمسة اقسام وعلى  
 هذا القياس ولو اوصى بصغرى بنصيب ابنته واحد اعطى ابنته ثلثا من ثلثه  
 ما اعطى للاثمان وقسم المال على ثمانية للموصي له ستة ولكل ابن سهم ولو  
 اوصى له بثلث نصيب اقل ورثته نصيبا اعطى مثل نصيب اقلهم وهذا لو اوصى  
 بثلث نصيب حكرم اعطى مثل اقلهم نصيبا سواء كان ذاق من اوصى بها  
 وطريقه ان يقام سهام الورثة بلا وصية بقولها ان كانت عايلة ويزاد  
 عليها مثل سهم اقلهم نصيبا ثم يقسم فان كان له ابن وبنت فثمة تمام  
 الفريضة ثلاثة للثلاث سهم فزيد عليها بتمها للوصية نصيبا اربعة  
 فثمة ثمانية بينهم كما يقسم بين ابن وبنتين فقول بالوصية اربعة ولو كان  
 للموصية زوج وام واخوات اب فالفريضة بدون الوصية من ثمانية  
 وقد عالت سلمها لاقامهم نصيبا ومي الام سهم فزيد على المائنة  
 سهم ودعوا من اصل الوصية بالنسبة فيقسمها من تسعة ولو كان  
 للموصي ثمان وثلاث زوجات واخ لمول الوصية بجز من خمسة  
 وعشرين بلا وصية ولو ترك اربعة زوجات وابنا كان للموصي له سهم  
 من ثلاثة وثلاثون ويجعل الموصي له جزءا خامسة ولو كان له بنت  
 وبنت ابن وام فالوصية بثلث الميراث ولو كانت صبيغة الوصية بثلث  
 الميراث اوصيت له بثلث نصيب اخاه وليس كالشاذلي اعطيت بثلث  
 اى ما يلا من سبعه كالميراث نصيبا جاد ورثته بنت وعشر اخوات  
 له سهم من احدى وعشرين ولو قال الموصي له اراد الموصي مثل نصيب

مكره

الارحم نصيبا فصدقه بعضهم ولذبه فبعضهم اعطى من نصيب كل  
 واحد حصته كما اعترف كالميراث للاثمان اوصى بثلث نصيبا لاثمان  
 الميراث بثلث نصيب بنت وكل بقية ان يقول ان اراد الاخير المالك  
 مقسوم على ثمانية لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم والموصي له سهمان  
 وان اراد اقل المال ينقسم على تسعة لكل ابن سهمان ولكل بنت  
 سهم والموصي له سهم فاصرب تسعة في ثمانية تبلغ ستة وخمسين  
 للسبعين سبعة اقسام ثمانية عشر والموصي له على انه مثل نصيب بنت سبع  
 ثمانية اسهم وللبنين لولم يفر اربعة اسباع المال للاثمان وبلا ميراث  
 ستمها فجمع باعنا فله اربعة اقسام اربعة اقسام ثمانية وعشرين  
 فراد للاثمان ما بين نصيبها وهو اربعة على الموصي له فذا خذ طامع  
 المائنة الحاصلة له من قبل فحصل ابن عشر سهم والبنين ستة عشر  
 وللبنين ثمانية وعشرين وعلى هذا القياس لو اوصى بثلث نصيب  
 واحد من اوصى له اعطى مثل اقلهم نصيبا ولو اوصى بثلث نصيبا اكثر  
 ورثته نصيبا فثمة سهام الميراث من غير وصية وزدنا عليها ثلث  
 سهام اكثرهم نصيبا ثم يقسمه على الورثة والموصي له فلو خلف  
 ابنا وبنتا فالثلثة من ثلاثة للاثمان سهمان فزيد على المائنة سهمين  
 فتكون الوصية خمس الميراث قد تقدم حكاية وجه فيما اذا اوصى  
 بثلث نصيب بنت او اخيه وليس له غيرها ان الموصي له يتحقق التربع  
 في الميراث في الثلث في الثانية بزيادة منزلة بنت واخ في الميراث  
 ويظهر محبة هذا **فإن كان الاول** اوصى من للاثمان لزيد بنصف  
 نصيب حكرم ولعمرو بثلث نصيب بن خرف الوصية بالثلاث فان اجاز  
 الوصيتين قسم المال ارباعا وان زادها اربعة اقسام الى الثلث ميراث الموصي  
 لها بالسوية وان اجاز احدى سادسها وربعها فله الثلث ميراث الموصي  
 لثلث المال استحقاقا وناخذ الذي اجاز له مع ذلك نصف سدس  
 اخر اعتبارا بحال من اجاز اوصيته ستة وللآخر اربعة ولكل ابن



متبعة وعن ابن سريج ان الذي اجاز او وصيته بضم سدسه الى مال لاثنين  
 وقسموه اربعة ثلثا وصح من عينة عشر للردود وصيته الشدس  
 والخمسة عشر من الملائكة وان اجاز واحد من اثنين لاجل واحد من اربعة  
 ورد لرد بن الاخر الوصيتين فكل المذمومة المستلزمة من اربعة وعشرين  
 لم يرد غير المذمومة من اربعة والذي اجاز له ان يتخو اربعة من غير اجاز  
 وبقي لتمام وصيته شيئا من اجاز له حصلة خمسة وللجيرة متبعة وللمراد  
 ثمانية وعشرون قول ابن سريج من ثمانية عشر لكل من الوصيتين لهما الشدس  
 استحقاقا وهو لا ينفى لكل ابن ستة دفع المحرمات بينهما شيئا الى من  
 اجاز له فيحصل معه اربعة دفع المحرمات خمسة ومع الرادسة ك  
 والوصي له الاخرية **المال** او من من له ابن وبنيت له بثلث من ثلث نصيب  
 الابن في غير نصيب البنت فان زاد مثل نصيبها قبل دخول الوصية  
 عليها كان للموصي له مثل نصيب لرد بن خمسة المال فلا يرد بعه  
 وتوقف على اجازتها وان اراد مثل نصيب البنت بعد دخول الوصية  
 عليها فيكون له ثلث خمسة المال ولعمرو سدسته فلو وصيته لخمسة  
 المال سدسته فتوقف على اجازتها ولو وصي او لا لعمرو بثلث  
 نصيب البنت ولزيد بثلث نصيب لرا بن فلو وصي بثلث المال اذ ازيد  
 فان اراد قبل دخول الوصية على لرا بن كان له خمسة المال وان اراد بعد  
 دخول الوصية على لرا بن كان له ثلث **الرابعة** او وصي بثلث من ثلث  
 لزيد او سهم او قليل او كثيرا او جزا او نصيب او قسط او شيء صحيح  
 ورجعنا في تفسيره وقدره البية فان مات رجعا فيه الى ورثته **بعض**  
 منهم تفسيره باقل ما يتولى وعن ابن سريج انه يحتمل ان يعطى في لفظ  
 السهم من ثلث من الثلث واقل نصيبا الورثة وبطريقه يحتمل قوله  
 جز اعطى من ثلث الوجه المتقدم في لرا بن بيه ولو غير الوارث فله  
 يزداد على اقل ما يتولى في الاصل لا في استحقاق الوصية له بالوصية  
 وقال ابن سريج بغيره بالقد والزيادة ولو ادعى الوصي لرا بن الوصية اراد

الكر:

الكر ما عينه الوارث وادعى علم الوارث به قال الشافعي رحمه الله  
 اخلقت الوارث ما يعلم انه اراد اكر ما اعطاه وثا بعه الجهمي وقال  
 البغوي للارادة وانما خلف على انه لا يعلم استحقاق الزيادة وسياح  
 انه لو اقر بهم وفات قبل يانه وجرى مثل هذا الخلاف في المقر له  
 والدية انه خلف على ثلث زيادة وفرض بينهما بالاشياء واعترض عليه  
 الرابع وحمل التولية اشراق البائس في شي واحد وهو ان الوارث  
 خلف هنا انه لا يعلم ان الوصي اراد الزيادة ولا خلف على انه اراد  
 هذا القدر وان لم يدع الوصي له علم الوارث لم يكن له تخليفه فان  
 دكل عن الامير خلف الوصي له واستحق الوارث على العدة انهم يعلمون اراد  
 الوارث ولم يعينوه فهل يحبسوا في البيان او يرجع الى بيان الوصي  
 له فيه وجهان قال التولي فيمن اقر بجهولك وامنع من يانه فان قالوا لا  
 تعلم مراده رجع الى بيان الوصي له فان تورع اخلت ولو وصي بثلث  
 ماله الاشياء قال ابن سنا دا بومنصور بثلث الوصية على نصف الثلث  
 وزيادته اقل ما يتولى لكونه المستثنى من النصف قال الامام والامام  
 لغيرة والذين يفسرهم الذين يجوز قبول تفسيره باقل ما يتولى لكن  
 نقل صاحب القريب عن الشافعي انه لو وصي له باقل من مائة دينار  
 كان الوصي بثلثه وتفسيره بثلثا ولو وصي له في واحد وقبائر  
 اصله ان الوصي باقل ما يتولى اي من الدنيا بيه وما قاله لرا بن  
 يخرج على خلاف تقدم في لرا بن قرار ان في جواز استحقاقه كثر في  
 غير لرا بن وجنود لوقا الوصية لثلث ما لا كثر في الاشياء  
 كثيرا قال ابن سنا دا بومنصور بثلث الوصية باقل ما يتولى قال الامام  
 وهو القياس وقال الرابعي خازن يعطى اقل من النصف ثم قال وهو  
 خلاف التفسير في قوله له على عشرة الاشياء كرا لوقا اعطوه لرا بن  
 فالوصية بما فوق النصف ولوقا كثره ونصفه فالوصية بما فوق  
 ثلاثة ارباعه ولوقا كرا لوقا ونصفه فالوصية بالجميع وهو في الحقيقة







طريقه النسبه اذ يصح مسئلة الوصية وينشئ جزا الوصية منها الى ما  
 بقي منها بعد الجرد ورد على نسبته على مسئلة الورثة فما بلغ فيه يصح  
 القسمة فان كان فيه كسر صيرته في مخرج الكسر فما بلغ فيه يصح  
 في المثال المتقدم لشهر الموصي به نصف المال من مخرجها كزيد  
 على مسئلة الورثة مثل ربعها وهو ثلاثة لانها ستة تبلغ تسعة وثمان  
 يصح **الضرب الثاني** ان يكون الوصية مخرج من او اخر مخرج مخرج المخرج  
 بالخطير المتقدم في الفرائض ثم يقول في تقدم في الضرب في المخرج  
 لو خلفا يمين واوصى بذلك ماله لزيد وخمسته لغير مسئلة الورثة من  
 ثلاثة ومخرج وصية زيد من ثمانية ووصية عمر من خمسة وبما يتاين  
 نصف واحد هما ثمانية لزيد يبلغ اربعة مخرج منها الخمس خمسة والخمس  
 ثمانية سفي سبعة وعشر ومن يقسم الثلاثة ثمانية **مثلا اخر** ثلاثة  
 واوصى بربع ماله لزيد ونصف ستة لغير مسئلة الورثة من ثلاثة  
 ومخرج وصية زيد من اربعة ووصية عمر من ستة وبما يتوافقان  
 بالنصف نصفين فوق احد هما ثمانية لزيد ومن عشر للموصي بها اربعة  
 اياها سفي ثمانية لا يصح على ثلاثة وعلى الطريق لزيد ونصف عدد  
 رؤسهم في اصل المسئلة اثني عشر يبلغ ستة وثلاثين منها يصح وعلى الثاني  
 يقول فخرج بالوصية نصف الباقي من مخرجها فزيد على مسئلة الورثة  
 ومن ثلاثة ثمانية تبلغ اربعة ونصف تسعة اربعة فافاد تسعة لغير  
 نصيبا للموصي بها من مخرج الوصيتين اربعة وحصة من التسعة ثلاثة  
 والثاني لا يقسم على اربعة ولا توافقا نصف اربعة في تسعة يبلغ  
 ستة وثلاثين **القسم الثاني** ان يكون الوصية ما يزد على الثلث فان  
 كان لواحد او جماعة يشتركون فيه بالجن كالنصف او الوصية منوطه  
 بالاخاء والرد وقد تقدم بيان كيفية القسمة وان اوصى بمواحدة  
 لجزء اخر مخرج فان لم يستوعب الوصية المار فان الجاز والورثة قسمة بينهم  
 وان رددوا الزايد على الثلث قسم الثلث بغير اصحاب الوصايا على نسبة

قسمة

قسمة بينهم لواحد او اثنين او ثلاثة او واحد المخرج واحد على الثلث كالتصديق  
 اولم يرد واحد منها عليه كالربع والشد من اوصى لواحد النصف  
 ولا خال الثلث فالمسئلة من ستة فاوكان ورثته ابوان فاباين المسئلة  
 من ستة فان اخرجوا واما الباقي فبعدهما واحد لا يقسم على ستة وطريق  
 القسمة على الطريق لزيد ونصف ستة العريضة اربعة تبلغ  
 ستة وثلاثين لصاحب النصف خمسة عشر وللآخر عشرة وللورثة ستة  
 وان استوعبت الوصية المال فان اخرجوا عاين المسئلة بحدسها الى سبعة  
 فقسمة المال على سبعة لزيد اربعة ولغيره ثلاثة وان رددوا ثلث الثلث  
 بينهم على سبعة فقسمة من احدى عشر من لواوصى لواحد بالنصف  
 ولا خال الثلث ولا ربع فان اخرجوا الوصايا فاقسم المار بينهم ثلاثة  
 عشر منها وقد عاين ثلثهم وان رددوا ثلث الثلث بينهم على ثلاثة عشر  
 منها واصحابها من سبعة وثلاثين وان اخرجوا بعضها وربع بعض فهل يعطى من  
 اخرجت وصيته نصيبه عاين فيه وجهان فان قلنا يعطاه عاين ابا  
 لصاحب الثلث ووالاخرين اعطى اربعة اشهم من ثلثة عشر منها وان  
 قلنا لا اعطى ثلثة عشر منها من تسعة وثلثين ولواوصى لثلاثين بثلث  
 ومما الف لزيد بخمس مائة ولغيره عيدة مائة وثلث مائة فاق  
 فقسمة اوصى ثلثي ماله فان رددت الوصايا فالزايد على الثلث مثل جميع  
 الوصايا فرد كل وصية الى نصفها وثلث كل منهم نصف ما اوصى له  
 ولواوصى لزيد بعشر ولغيره عشرة وبخالد خمسته وثلث ماله عشرين  
 ولم يجز الورثة فسميت العشرة من على خمسة لكل من لا ولغيره عاين وبخالد  
 اربعة فلو قال قد موأخاذا على ذكره فاباين احدى اربعة ثمانية وثلث  
 سبعة وبخالد خمسته ولواوصى بثلث ماله اعطى خمسته وثلث واحد من  
 لداخرين سبعة ونصف ولواوصى بعبد لزيد ولغيره ثلثي من الثلث فان  
 خرج العبد من ثلثه صرف الى الزايد وان بقي منه شيء صرف الى غيره ولا  
 بطلت الوصية له وان مات العبد قبل موت الموصي لم يحسم من الزايد



ثم سطرته باقيا ماله فان خرج العبد من يده وبقى شيء ففناه الى عمره  
 وان لم يبق شيء لغت الوصية وان مات بعد موت الموصي حسب من التزم  
 وحسبت قيمته من المثلث فان بقي شيء صرفه الى عمره ولو لم يبق شيء ففناه  
 غير العبد وان وصي له زبده وعمر وسلفه او يهلك ماله من غير رجوع فان  
 اخبر العبد ففتره ففتره ماله بينهما ارباعا وان لم يخبر فافتره المثلث كذلك لو  
 كان له مالا اخر كالوكا في له الغاف وقيمة العبد التي في احواله ففتره  
 جعل العبد بينهما ارباعا لعمره مع ربع العبد ثلث من القيمة اذا كانت  
 وصيته مثلثا مالا فدخل الموصي على كل منهما للرجعة في العبد فحقار  
 المال حينها ارباعا اذا كان العبد وهو يملك المال لربعه كان يملك العبد  
 وماله ثلثاه وما يملكه وليس لثالثه صحيح ففتره المثلث في ان عمره  
 يبلغ سنة وثلثين العبد منها ان عمره يستعده منها الزبده وسلفه لعمره ومغايبة  
 من الباقي والستة عشر الناقية للعبد فان رد واسقط حسنا الوصية  
 ورجعنا الى ثلاثة اخماسها ففتره المثلث بينهما على عشرين منها لان حصة  
 تمام الوصية حاله من حارة عشر فتره اذا كانت الثلث عشر من حارة  
 الجميع سنين ففتره العبد على عشرين من الزبده منه تسعة قيمته اربعة  
 وخمسون وعمره ثلاثة قيمته مائة وخمسون وما يملكه من ثمنهم من ربع  
 منها من الاخير الباقي في ذلك اربعة مائة وستين للوصية ثمانية اسهم  
 من العبد وخمسة مائة وخمسون من الباقي من الباقي وذلك اربعة وعشرون  
 ضعف منها الوصية وفيه قول اخر ان العبد اذا قسم على عشرين  
 ففتره ثلاثة اخماسه وهو اسباع عشر على الوصية من ثمن خمسة اسهم  
 ولعمره ستة عشر شهرا وان ياتخذ عمره وحده من الباقي اربعة مائة وستين  
 معه ست مائة من الموصي فلهما جميعا الف مائة من ثمن العبد ولو ادعى ثمنه  
 بعبد قيمته مائة وستين ماله لعمره وماله خمسة مائة بالعبد فقول  
 اخذها من العبد بينهما اسباعا لزيادة ستة اسباعا ولعمره ستين  
 ثم ياتخذ عمره سدس من الباقي في الناقية سنة وستين مائة وثلث مائة

فاذا

فاذا تمت الى مائة مائة فبم فبم العبد صار المجموع مائة وسنة وستين  
 وثلث مائة وهو ثلث الجميع وثانيهما ان خمسة اسداس العبد من ثمن  
 الموصي له والستة من الباقي ففتره منه وثلث عمره وصغير ثمن العبد  
 ان عمره منها الزبده احد عشر وعمره ثمنه وعمره سدس من ثمنه وبعده  
 تمام جميع المال قال المأفوق في قوله والثلث ماله من غير رجوع اذا  
 كان الوصية ففتره ماله اربعة عشر مائة ليس منسوب الى المال بالجزء كعشرة  
 وعشرة او كانا بجزء منسوب اليه بالجزء كالربع والثلث فلو كانت  
 احداهما بجزء منسوب اليه بالجزء وثلث مائة وثلث مائة وثلث مائة  
 كما لو ادعى لواحده ثلث ماله ولا جزئية ولا غير ثلث مائة وثلث مائة  
 فالباقي للموصي له والثلث يستعونه والعشرون الباقي بقسم بينهما ففتره  
 وجميع ما تقدم ففتره اذا حصلت لرحا او الرد من جميع الناقية لا  
 بجميع الوصايا واما خمسة اجزاء الاخذها لرحا واطم بعضها  
 ويرد بعضها المائبة ان يحذر بعضهم جميعها ويرد بعضهم جميعها  
 المائبة ان يحذر بعضهم جميعها وبعضهم بعضها وبعضهم البعض من خسر  
 والطره يوفق هذه الاجزاء في صحيح المسئلة على تقدير من كان المطلق  
 وعلى تقدير الرد المطلق فان ماله ثلث المثلثان الحقيقة باجداها وان  
 تدخلا الحقيقة بالاكثرة واستغنيت عن العزب وان توافقنا ضربت  
 جزا الوقت من احداها في رد حرك ان يتاينا ضربا حركها في رد حرك  
 ثم بقسم الماله على تقدير رحا او الرد من ثلث العبد وثلث حركها  
 خمس كل مخير على التقدير من ماله وفاقه به بتقدير الرد فهو لمن اجاز له  
**الامثلة** حرك المائبة واوصي لعمره ثلث ماله ولزبده سدس ماله  
 بتقدير من كان من الباقي عشر وسدس الرد من خمسة عشر شهرا  
 متوافقان بالثلث مائة مائة في رد حركها في رد حركها في رد حركها  
 منها بتقدير رحا او الرد من ثلث مائة وثلث مائة وثلث مائة  
 بتقدير الرد اسباع عشر ولعمره مائة وثلث مائة وثلث مائة







## الباب الثاني

في الرجوع عن الوصية

للموصي الرجوع عن وصيته وعن بعضها دون قوله وبم ذلك كل تبرع  
معلق بالمرتب كقوله اوصيت لزيد وهذا اذا امتنع طوعا او كرا  
عنه او ذاب في وقت لم يرد الرجوع عن التبرع بغير الرجوع خلاف  
ما في نية بابه واما التبرع بالمرتب في مرض الموت فلا رجوع فيها والرجوع  
بما مر وبما صرح الرجوع وهو اللفظ الذي لا يقصد فاستعمله  
غيره فقول به يقصد الوصية وابطالها وودعها ورفضها وقطعها  
وفسخها ورجع عنها في معناها وهو لو اريد بعد موتها او ميراث  
غيره ولو قال هو حرام على الموصي له فالمرتب هو الرجوع وكذا احرص عليه  
وفي وجه انه ليس برجوع ولو قال هو حرام لا احد احرص برجوع  
فكوسل عنها فانما هو كذا رجوعا على المذهب ولو قال ادرى لم يكن  
رجوعا السابع في المصنفات القولية المصنوعة للرجوع منها ازالة الملكات  
عن الموصي به بالبيع او الهبة مع تلافيا من يجعله صداقا او اجرة في  
اخارة او عوضا في خلع وابعائة وشفعة هذه المصنفات ولو عادت  
الى طلبة تعد الوصية قطعا ولم يمتد السبع وسبح في طر حار الحاشي  
وهذا من وعن استاذنا ابي منصور اننا ان وقفنا والملك على  
انقضاء الخيار لا يكون رجوعا وحكي القاضي عن صاحب كتاب انه لو وهبه  
ولم يقبل الموهوب له الهبة لم يكن رجوعا وهذا اراه غيره عن ابي  
اسحق ولو وهبه ولم يقبله فاصح الوصية انه رجوع ولو كانت الهبة  
فابتدع في قولها رجوعا لله اوجه فالتما ان اقبض رجوعا ولو فلا  
وقاية الموصي برجوع وروي امام قولا انه ليس برجوع للترتيب في  
قلامه ففقدت انما ان اذات الوصية بعينه وانما في الكتاب كقول  
المبيع بالانكاح والتدبير رجوع على المصنوع وعن طائفة القريب ان ان  
جعلناه بغيره عن نفسه كان رجوعا وان جعلناه وصية في قوله رجوعا

اجمعي

رجعيان احدهما لان بيت من التدبير على الوجه في جميع العبد وبقي حصة  
الوصية الاولى في جميعه كالواووصي له لزيد ثم اوصي له لعمرو فضعف نصه  
بالثانية وسمى نفسه موصيا قال الامام وهو متجه في القياس لحيث  
يحال لما ذكرناه وقال الماقدسي ان قلنا انه يعاقب عن نفسه وهو  
رجوع وهذا ان قلنا انه وصية وان الوصية بالعتق تقدم على الوصية  
الاخرى بغيره وان قلنا لا تقدم فوجهان قال ابو اسحق فهو رجوع  
وقال ابو علي الطبري يكون بصفه موصي به وخصه مديرا ولو دبر  
عبد ثم اوصي به فان جعلناه التدبير وصية فوجهان احدهما وبقيته  
برامام الى الجمهور انه رجوع والثاني لا وخصه مديرا وخصه موصي به  
وخصه الماقدسي بما اذا لم يقل العبد الذي يرد لزيد وجزم فيما اذا  
قال ذلك بانه رجوع فالوجهان يان فيما اذا اوصي بعتقه بعد ان  
اوصي به وفيما لو اوصي بعتقه ثم وصي به ان جعلناه بتقليد الوصية  
باطلة فرعان لا ولما اذا اوصي لزيد بشي مغير ثم اوصي له لعمرو فلهذا  
المقصود انه ليس برجوع بل كونه موصيا فضعف ولو اوصي به لثالث كان  
بينما اثلا ولو اوصي به لرابع كان بينهما ارباعا وهكذا وفيه وجه انه  
رجوع وعلى المذهب لو رد واحد ما كان للاخر الكل بخلاف ما لو اوصي به  
لثلاثة ولاحظ ولو اوصي به لواحد وبنصفه لآخر فان قلنا فلثلاثة الاول  
وثلاثة للثاني فان رد الاول فضعف للثاني وان رد الثاني فضعف الاول  
ولو اوصي بخيارية حامل لزيد وحملها لعمرو او قدم الوصية بالحمل فاختار فيه  
للموصي له بها والحمل مشترك بينهما قال الماقدسي وجهه بانه يتبع امته في  
الوصية كالبيع للترتيب تقدم ان تبعية هذا خلا فان قلنا لا يتبع احق  
الموصي له ولو اوصي به لراعي او خاتم لزيد ثم اوصي بالثاني والحق لا يختص  
زيد بالدار والحق وكما تراه في الفقه بينهما ولو اوصي له لزيد ثم اوصي  
لاخر سكاها او بعد ثم لاخر حذفته فعن الامام ابي منصور انه  
حكي ان الرتبة الاولى والسقعة للثاني في قال الراعي وكان نحو لزيد سكاها



في المستفعة كما في الفص وكل هذا على المذهب ان الوصية الثانية ليست  
برجوع ولو ذكر الموصي وصيته الثانية فايد على رجوعه بان قال ما  
اوصيت به لزيد او الذي اوصيت به لزيد فقلنا اوصيت به لزيد وجعلته  
لغيره وهو لغيره او قال اوصيت لك بالعباءة الذي اوصيت به لزيد كان  
رجوعا ستوا كان الموصي به معينا او غير اشيا عا وقال الميراث ليس برجوع  
وقابعه عليه بعض الصحابة كالوفاة في الميراث في الميراث للاختلاف  
الثاني على ان الموصي ادا الرجوع ولو اوصى بما هو رجوع كالسنة ورجوع  
والكفاية والمهنة والاقباض في كسبه وان رجوع وقال ان الميراث  
ليس برجوع بل رجوع بينهما فاعلى هذا يعقوب بن عبد الله بن  
بصفه وفي مسئلة البيع يكون بينهما على قدر المحاباة في الميراث كانت  
فان كانت بينهما سنة ضاركانه اوصى به سنة للميراث فيكون  
بينهما اطلاقا وان كانت ثلث ثمنه كانت بينهما ارباعا والوصية للميراث  
اخذها ان لا يعين ميعا منه وهي تاطلة والميراث استاكة وثانيهما ان  
يوصى بجميعه من في يد مكاباة في صحبة وثالثهما ان يوصى بجميعه  
من غير مكاباة في صحبة ووجهان والوصية به رجوع في رضى الملائة  
ولو اوصى بعينه ثم به لزيد فالقبائل ان الحكم كذلك وفيه وجه  
ان العتق تقدم وتبطل الوصية الثانية وتعلق العتق رجوع ولو اقر  
بحرية العبد الذي اوصى به اصابه او باعنا فادبانه مغبوب بطلت  
الوصية ولو اوصى بشئ لزيد ثم قال يبعوه فاصروا ثمنه الى الفقراء  
رجوع ولو اوصى بجميعه وصرف منه الى الرقاب ثم اوصى ببقية وصرف  
ثمنه الى المساكين كان رجوعا ويخص الميراث بالمتاخير **الفرع الثاني** اوصى  
لزيد ثلث ماله ثم صرف في ماله كله بما يزيل الملك كالبيع والهبة  
ولا عتاق لم يخرج ذلك رجوعا وهذا الوجه لا يبعده لا تبطل الوصية  
لتعلق الوصية بالموجود عند الموت فلا رجوع وفيه وجه ان الميراث  
ييوم الوصية حتى لو لم يكر له مالا تبطل الوصية ولا حق له فيما تجدد

فيبطل

**السبب الثاني** مقدمات للائحة المشقة بالرجوع **ومنها** عرض الموصي  
به على البيع وهو رجوع على الجميع والوجهان كالوجهين في التوكيل  
في بيعه قال لا مالم يلقوا كسيت لزيدا به فقلنا بطلت  
الوصية ظاهر او باطنا او ظاهرا فقط فيه احتمال **ومنها** رهنه وفي ثوبه  
رجوعا بلنه او جده اظهرها انه رجوع وثالثها انه ان اتصل به اقباض  
كان رجوعا وبرافلا فان جعلناه رجوعا كان انجابه رجوعا وان لم  
يرتب عليه قبول وكذا العرض على الهبة واما ثوب العبد والرقبة  
الموصى بهما وتعليقهما صفة وخاتمة واستخدامهما وكذا ان لهما في  
التجارة واجارة الموصى به واعادته ورجوع الدابة وليس الثوب وغسله  
وتخوذلك فليس برجوع وقال القفال في اللبس تحتل ان رجوع  
رجوعا لا الرقبة وهو المذهب عندنا في لومات الموصى له قبل انقضاء  
مدى تجارة فالاجارة محالها وكان الموصى رجوع في مناقعة تلك المدق  
وكذا اذا زوجها يكون رجوعا في منافع البضع بقا الزوجية والمهر له  
وليس للموصى له فسخ النكاح ومهر زوجته العبد ونفقته في كسبه  
وفي وطى الموصى الحارمة الموصى بها بلنه او جده اصحها انه ليس برجوع  
وبالجملة لا يبرأ الحارمة انه ان تزول كان رجوعا ولا فلا وجه جزم الميراث  
ولو اوصى بشفعة دار سنة ثم اجرها فانما نقضت المدق قبل موته  
فالوصية محالها والموصى له بشفعة سنة وان مات قبل انقضائها  
فوجهان ارجحهما انه ينظر في انقضت مدق رجوعا في قبل مضي سنة  
من يوم الموت خشفة بقية السنة للموصى له وبطل الوصية في  
فيما مضى وان لم ينقض الا بعد مضي سنة من الموت تبطل الوصية والميراث  
انه يستأنف للموصى له سنة من حين انقضت مدق رجوعا فان كان  
الموصى قبله بالسنة لولا في قال الراجح وجب ان لا يجرى التحال في مضي  
الوجهين ان يقال لو لم يسلم الوارث بلا عذر فعلى الوجهين ولو  
يعزم ثمة المستفعة وعلى الثاني يسلم له سنة اخرى ما ذكره هذا مخالف



لما قدم انه لو اوصى بخدمته عبده سنة بن السنين ولم يعثر ان  
التعيين للوارث الا ان يقال ان ذلك فيما اذا وصى السنين بقوله  
بن السنين **القسم الرابع** في تصرفات العبدية المبطلة اسم الموصي به  
فان اوصى بقطن فخر له او غزل فنتجها او حنطة فطحنها او اتحاد  
منها نشا او فلاحا او اخذه منها شيئا او بذر بها او بذر في حقله  
او بجرح خبزه كان ذلك رجوعا وله نسح الغزل ووجه انه ليس يرجع  
وحرمان فيما اذا اوصى بنقره ثم رخصها من لهم والحق العبادي به  
الصورة ما اذا اوصى بحلله فدفعه او بيطر في حبه الدجاج ولو اوصى  
بخبز ثم جعله ثوبا او بيطر فغدره او برطب فحرقه وثمره او بعين  
فحرقه فصار من يدها او بثوب فقطعه فبعضا او خشب فخذ منه بايا  
ففي كونه رجوعا وجهان وجعل الدافع برشته فيما عدا ثمر الرطب  
وقد يد اللحم انه رجوع وفيهما انه ليس يرجع وجعل الغبن يثا  
فجعل الرطب ثم اد قطع به فيهما المائد في ولو طعم اللحم الموصي به  
ادشواه فهو رجوع وفيه الشئ وجه انه ليس يرجع ونرد الخبر رجوع  
وكذا اصبع الثوب على الصحيح واما قصره فان قلنا القصة انما  
محرم لم تكن رجوعا وان قلنا عين فهو كما لو صغره ولو اوصى بثوب  
مفعل فخطا لم يكن رجوعا ولو اخذ من الثمر شيئا او من العنب عيرا  
او من الزيتون زيتا او من السمسم شبرا كان رجوعا وكذا الوعد للثمن  
خليا **فرع** اذا اوصى بدار وخلص الوصية ما دخل في بيعها وفاقا  
وخلافا ولو اوصى بدار فيها اشجار ودرع دخل فيها من اشجار دون  
الدرع فاللما في ولو كان على التحل طلع غير مؤبر في حقلها  
وحما يخرجان من حقله الرمن ولو اخذ من الدار فان كانت  
نحيث لا يصد وعلمها اسم الدار فاما لم يصد اخذها بدم الموصي او  
بنفسها فان كان مدمه كان رجوعا وفي وجه انما سمي في العصة وان  
اخذت بنفسها فليثه او جه اخذها بطل وجزم به القاضي واخرا

صاحب

صاحب المتيه والتالي لا وهو يراظهر عند الغزيلة واصحها انما تبطل  
في القصر وفي العصة ورواه بعضهم عن النضر وضعفه ابن المصنف  
وبني المائد في الخلاف في القصر وان كان لا يندام بحيث لا تبطل  
اسم الدار بقيت الوصية في الباقي بحاله وفيه القصر والمفصل وحما  
ظاهر النص وبه قال الجمهور انها تبطل وبناها القاضي على الوجهين  
الاسين فيما اذا اوصى بدار واد فيها هل يدخل الزيادة ان قلنا لا يدخل  
بعبث في القصر وان قلنا يدخل لم يتوقفه وعلى هذا الوقع من هذا  
بن الموت والقول فطره فان اخذها انه على اقوال الملك فان قلنا  
ملك بالموت او قلنا بالتوقف في القصر للموصي له وان قلنا ملك بالقول  
ففي السطلان خلاف فثبت على ان هذا ما قبل الموت او لم يزل لا يفسخ  
فاحصها القطع ببقائها ولو جعلها حيا ما كان رجوعا **فرع** لو اوصى  
بارض فزرع فيها لم يكن رجوعا وان بنى فيها او غرس فليدة او حبه  
اصحها انه رجوع فلو بنى وغرس في بعضها دون بعض كان رجوعا في المبني  
والمغروس دون غيره الذي لم يجز العادة بتخلله بين لبنه وبنه  
وقاينها لا دلا ملك الموصي له ما اخذ من البناء والغراس في براض كلبا له  
حتى لا يساسات والمقارن وله لولا لئلا في الغراس في براض كلبا له  
ان لا يجز على الوارث اجرة من ساسات والمقارن ما وامر بابقه  
وله ابقاوها والباقي انه رجوع في المقارن ومن ساسات ومن ساسات ومن  
غرسها ولو بنى في الدار الموصي بها فان ادخل اسم الدار بان جعلها حيا فا  
فهي رجوع وان لم يبطلها وبناها باللات من عنده ففي كونه رجوعا في  
الحل الذي بنى عليه الوجهان المتقدمان فما اذا بنى في براض بجرم  
لا مام بانه ليس يرجوع فان قلنا ليس يرجوع ففي حقل البناء المتخذ  
في الوصية وجهان فليكن على ان اجرا الدار كالايمان او كالايمان  
فدخل على التايلا دون الاول وهو براض وضعفه لرامم وقطع  
به المائد في **مرع** فان لو اوصى براض حنطة فحطه بغيره فان كان



معيناً فالتصور المنة وهو انه رجوع مطا. وعن الشيخ لا زيادة ان  
خلطها باحد فهو رجوع وان خلطها بمثلها او ادرى فله وان كان  
الصاع منها من صنف معينه خلط الصنف بغيرها فان كان الخلط  
ما دله لم يكن رجوعاً وان كانا جود فهو رجوع وفيه وجهان ولما كان  
اردن في كونه رجوعاً وجهان احدهما انه رجوع وهو ما افترده القاض  
الطريق ويستنبه لا غامة لرد صواب واختار لردام واظهرها  
عند الرافعي وقال لردام محتمل ان يكون رجوعاً في لرجوع الى اللات  
لان يوجب لغزاً للتسليم في البيع واطلق العود الى القولا بان  
اذا خلط الخلطة بصاع منها لا يكون رجوعاً ولو اخلطت الخلطة  
لا يوجب الموصي فهو على الخلاف فيها اذا طحنها غيره بغير اذنه ونظاير  
واصل المسئلة ما اذا اخلطت الخلطة المسئلة بغيرها قبل التسليم فان  
اعتقبت الوصية بالزيادة الحاصلة بالجودة غير متبرق بمدخل الوصية  
وكذا لو اوصى له بصاع خلطة ولم يوزن الخلطة ولا وصفها ولا اشر  
للخلط ويعطيه الوارد ما شأ من خلطة الركة ولو قال من خلطتي التي  
صفتها كذا روى الوصف فان بطل الوصف بالخلط بطل الوصية  
وان قال صاعاً صنفه كذا من فلان لم يرد في تركته **فرع ثالث**  
لو نقل الرضى الموصى به عن موضع الرضى الى مكان بعيد لغيره عذر  
فمنه هرون لم يرد رجوعاً في اصح الوجهين لرافعي وشبه ان  
يكون الخلاف مخصوصاً بما اذا اُسعر التبعيد بغير القصد فاما اذا  
اوصى الصحيح بزيادة ثم اربكها رجلاً وحمل عليها الى بلد بعيد فلا اشعار  
ولو اوصى بطن من حشيشه فزاشت او حية كان رجوعاً في اظهر الوجهين  
**فرع رابع** اوصى له بماية معينة ثم بماية معينة فله الما بيان وان اطلق  
الماسين او احدهما لم يكن له الامانة لاحد سوا المات وكل منهما مكشور  
ام لا ولو اوصى له بحشيشه ثم بماية فله الماية خاصة وان اوصى له بماية  
ثم بحشيش فوجهان احدهما كالمائة وحشيشه واشبهها انه ليس له الا

المسود

**الحسود الباب الرابع في الوصية** نصيب الاوصياء بعد الموت  
جائز في افعالهم ودر المظالم والودائع وسفيل الوصايا فان  
القاضي وفي مقاصد الديون ان لم يعين المتعاض حتى لو قال استوفوا  
ديوني وكان وادته غايماً اقام القاضي من يستوفونها وحفظها الى  
حضوره ولو لم يوصي ثم ردى للقاضي ذلك في النظر في امور رطفاً  
وقال الرافعي انها مستحبة في هذه الامور اعني غير ما قاله القاضي  
واعترض عليه النووي في قوله في المظالم وقضا الديون التي يجوز  
عنهما في الحال واجبة قال الركنانية وغيره وقبولها من عامر من نفسه  
الامانة والقدرة مستحبة فان لم تعلم من نفسه ذلك فمختار له ان  
لا يقبله عن الشافعي انه لا يقبل الوصية الا طاع او اجود وهو يفهم  
اختيار عدم قبولها مطلقاً فان لم يوص بصيب القاضي من يقوم بهذه  
الامور وفيه وجه انه اذا كان في الوصية رشيد قائم بهذه الامور  
وان لم ينصبه الحاكم وهو غريب فيما عدا رد المظالم فاما ودها اذا كانت  
معينة فاستقلال الحاكم بالناس يجوز ان تراعى ما دللها على ما دللها من  
غير ضمان قول مستهوف الغصب يقدم. والنظر في الباب في امرين  
اركان الوصية واحكامها **النظر الاول في احكامها ومن اربعة الاول**  
الوصي شرطه فيه منه شروط. **الاول** التكليف فلا يصح الوصاية  
للاصبي ولا يجوز ان قل من حنيفة قال لما قد روى في صحة الوصية  
الى الصبي بعد بلوغه اذا كان لها قائل في الحال بان يوصى له بزيادة ثم  
الي ابنة اذا بلغ فان لم يكن لها قائل في الحال بان يوصى اليه ابلغ لم  
يصح ولو اوصى له بزيادة ثم لا وله المحذور اذا فاق في صحته وجهان  
ولو اوصى له عاقل يجوز ان دام الى موت الموصي بطل وان اقطع قبله  
فوجهان محتجان على الخلاف من في ان الاهلية تعتبر يوم الموت  
والا يوصى او يوم الموت خاصة او فيها وما بينهما ورواه الاول وصح  
الرواية الثالث وقال انه المذهب. **الثاني** الحرية فلا يصح الوصاية الى



الى عبد سوى عبد و عبد غيره و عبد الموصى عليه و سوا اذ له سده  
في ذلك ام لا و المكاتب و المدبر كالقز و كذا مدبر غيره و ام و ابن و في  
الوصية لا مستولى له او مدبره و هو يخرج من ثلثه و جهتان من ثلثه  
على ان لا يهلكه معشره باي يوم و فيه ثلث وجه الدلالة و فيه طريق  
اخر انه اذا كان يوم الوصية ليلتص عدلا ثم صار عدلا يوم الموت فان  
كان الموصى الى المخلصة يوم الوصية وان كان جاهلا فوجهان و وجه  
الوصية الى المرأة كالرجل و لو اوصى الى الله تعالى ليل ازيد قال الرباعي  
فيا سر فاسبق الوصية لله تعالى و لزيد بن محمد و محمد بن احمد و انما لا يرد  
و الثاني انما الى الله و الى الحاكم **الشرط الثالث** العدالة فلا تصح  
الوصية الى فاسق و لو تغير حال الموصى بغير اخراجه عن الولاية فان  
كان قبل موت الموصى ان يغير على وجه الشفاعة في وقت اعتبار  
الاهل وان كان بعد موته فان تغير بفسق انزل عن المذهب و قيل لا  
ينزل الا بغير القاضى فان باب و عادت لاهلية لم تعد الولاية  
على المذهب و القيم الذي ينصبه الحاكم في ذلك كله و القاضي ينعزل  
بالشوق على من صح و لا يعود ولا يثبت بالتوبة على من صح و اما ان يرب  
و الجدة في انزل العتق و طرف احد هاتين القطع بان يرب الهما عن  
الحفظ و التصرف و الثاني القطع بان يرب الهما لان عتقهما و الثالث  
في انزالهما قولين الرابع انهما ينعزلان عن الحفظ و في انزالهما عن  
التصرف و جهتين و حيث قلنا ينعزلان بغير الحاكم المالك منهما و ينعزل  
في امره فاذا تاب عادت ولا يثبت على الصحيح و قيل لا ولا توقف عودها  
على انهما القاضى بعودها على الصحيح فان وقفنا كان رد المال اليه  
عشاه اظهره و اذا استوفى التوبة بعد البيع و قيل لزوم مدق بطلانية  
وجهان وان تغير بغير الفسوق المحذور و يرد ثما اقام برهانه غير فان  
افان لم تعد ولا يثبت على اظهر الوجهين و قد اخبر القاضي و يرب  
و الجدة يعود ولا يثبت بالافاقه و لو كان من جهتنا بعد ولا يثبت بذلك

على

68  
على الصبي بالافان فان كان با او جده اربى بقبضه من نفسه وان كان غيره  
لم يرب الموصى له فقه الجاهل الحاكم ثم رده الحاكم عليه و الحاكم يرفع  
لموليه ثم رده موليه عليه ان اراد و الا فوصية لغيره و اما ان امام فلا ينعزل  
بالفسوق في اصح الوجهين و ان اراد من استبدل له من غير انان فنه فقه  
اهل العقد و الحل و قيل ان اراد من استبدل له لم يخلع فان لم يخلع خلع  
و صح جهات الا انزال و لو خرج ان كان جنونا مطبقا او مشقظا و رتب  
الا كفاة اقل انزال وان كان كذا في انزاله و جهتان و اذا ولى غيره صح  
فان افاق قالنا في على ولا يثبت قال الرباعي لا ان شود فنه في الاول  
و حيث ختمنا بانزال القاضى فنه فانه من بعد رده الاراد الفس  
و الودائع و العواري و فضا الدين من حنيتها في التوبة و ليس من التدين  
اقل الا ب و الوصى من مال الطفل للمزورة و ان اذا فعلا و ضمنا و قطر  
الرد ما تقدم **الشرط الرابع** من شلح و حسن فنه بعد استراط العدالة  
ان الكافر قد يكون عدلا في دينه فزوج ابنته عند الجهل و قال الرباعي  
لا يعد له مع الكفر و الا فانه الفسوق فنه من ربه و جهتان  
و بشرط ان الموصى الاسلام ادا كان الموصى او الموصى عليه مسلما ولو  
اوصى الى دمي و ولد الكافر فان لم يرب الموصى عليه عدلا في دينه  
لم يصح الا بصا وان كان عدلا في دينه و جهتان اصحها انه يصح و يثاب  
بعضهم على الخلاف لا في ان الكافر من ربه و ابنته الكافر اذ الف  
ر في سقاية دينه و قلنا الفاسق لا يرب فان قلنا ردها و هو  
المصوم صح ان يكون وصيا و الا فلا و الامام فربه منه و طرده في  
الوصية فيها لا يتعلق بالمسلم فان تعلقت بهم بعد تصحيحهم و دلالتهم  
هنا مصرح بقبول ولاية الكافر على ولد الكافر و ماله و فيه وجه  
انما لا يثبت في الما في من اربى يرافق البينا اربى اربى على اموال  
اطفالهم و ان رافقوا البينا بجزائرها فنه و يرب في الما في  
خلاف ولاية النكاح و يجوز وصاية الذمي الى المسلم مطلقا و يرب



فيما وجدنا لا يصح لعدم اهلية ولا لاية الموصي في الظاهر ان الخلاف  
 يرجع الى الخلاف في اناهل بشرط ثبوت ولا لاية الموصي على ولد  
 العدة الباطنة ام وفي الظاهر ولو اوصى مسلم او ذمي لا دعي  
 وابطلنا ما فنصرف لوصي مرد الغنوب والوداع ونحوه فيمكن  
 تقدمه في تصرف القاصي بذلك بعد انزاله بالفسق الشرط الخامس  
 كفاية التصرف فلا يصح الوصية لمن يعجز عن التصرف ولا يمتد  
 اليه لشقه او مرض او غفل او غيره وان كان عدلا وقائما  
 المافدي لو اوصى لضعيف من اهل البيت امينا ومواليا فيستأني  
 اذا اطر الضعف ولو ضعف نظر الوصي واحملت كفايته وعجز  
 ضبط الحشاش او شانه بغيره كبر او مرض بغيره لفاضي منعه  
 من يقوم بذلك ويستدل الخلل ولا يعزل بذلك بخلاف ما اذا  
 تغير بالفسق بخلاف ما اذا اصبحت محاكم عليه فما وظر عليه ذلك  
 فان له عزله واقامة غيره **فرع** قال المافدي لا يثبت للحاكم الاستيفاء عن  
 الاباء والجداد في ولايتهم على اموال ولا ديم ونصرفا لهم حتى  
 يثبت عندك الفسق او الحيانة فيعزله ومواليا غيره وكذا لا يجوز  
 استكشاف حال ائمة الحاكم الا ان يستلهم واما الوصي فيحق ازالته  
 استكشافه عنه وجهان احدهما كالا ب واصحهما عندنا ان  
 على الحاكم استكشاف حاله انتهى والناية الذي اوردته الجمهور  
 وقالوا لا يثبت من الميت اتفاق الشرط السادس من تصرف رتبة  
 صحة الوصاية الى عمر وحكم واحد لا يصح ومحمد القاصي اظهرها  
 انها يصح وحوكل فيما لا يرد من اشرته وما كالتوجيه في ولايته النكاح  
 وادار الرعايا بشرط احر وموان لا يجوز الوصي على والد الطفل الموصى  
 عليه وحصر الشرط في لفظ وجيز فقا لو شرط الوصي ان يكون  
 من قبل شهادة على الطفل **فرع** كجدة الوصية في المرأة واذا اجتمعت  
 شرايط الوصاية في حق بر طفال من ذوي من نصب عليهم وصية وحده

انه

انه لا تجوز الوصية في المرأة واذا لم يوص المصالح ولا لها ولا له ويقدم  
 عن لرحم طرية ان لها ولا لاية وانما يقدم على وصي لرب وصي الشيخ  
 ابو حامد واقفي به الرتبة في دفع هذا في مقدمها على الحد فلا ف  
 ولها ان توصي وفي انشغال الولاية بعد هذا الى الوصية وجهان الذي  
 اجاب به الصيرفي الانشغال وقال المافدي في حق لاية امها وشي  
 انشغالها الى ابيها وجهان قال لا بد من قل بعد اتمامها وامها قال لا ب  
 فان اجتمعت ام الام وام لرب ففي الاخير منها وجهان **الركن الثاني**  
 الموصي يقدم ان الوصاية تارة وهو من فرقة الطلقة وتارة بقضا  
 الدوز وردد الحقوق تارة فالتنظر على لرا طفال والمجانين ومان  
 بالجميع فان كانت بغير النظر في امر لرا طفال والمجانين صحت  
 من كل جرم كلف كذا قاله الرافي وظاهره يقتضي صحة من التقيبه  
 في قضا ديونه وتفرقه وصنفته على القول بصحتها والذي يقتضيه  
 الفقه عدم صحتها منه والوجه ضبطه بكل من يصح تصرفه فخرج  
 السفية وان كانت في امور لرا طفال والمجانين فيشرط ان يكون  
 للموصي عليهم ولاية من جهة الشرع لا من فروع من غيره فتثبت  
 الوصاية للاب والجد وان عدا جملهم دون غيرهما من لرا قارب  
 حتى لو اوصى اخدم او اجبني لهم بشي وجعل النظر فيه ان يذ لم يصح  
 الوصاية لزيد وان صحت الوصية وصح الوصية من لرا م على قول  
 لرا م طرية وللشتر الموصي ان توصي في غير في الوصاية المطلقة  
 وليس للاب والجد الوصاية على لرا ولا د البالغين العقل الرشدا  
 واما السفية فان كان سفهم مقارنا لمو غمهم كان لها الوصية عليهم  
 وهو يرفع على المذهب في دوام حجرهما وقد تقدم في الحجر عن ابن  
 سريج ان ولايتهما تزد بالملووع وان كان سفية ومو غم الحجر الحاجم  
 وانه لو اوصى عليه وهو صغير ثم بلغ سفية زالت الوصية واذا  
 الحاكم الحجر عليه قاله المافدي في اما البالغ المحض فان بلغ محض فاصح

هذا والله اعلم بالصواب  
 والحمد لله رب العالمين  
 وقال في امير طالع  
 والمرشد فو كان  
 ودعا صلح الطل  
 ولا



وصيته عليه وان طر الجوز بعد البلوغ فقد تقدم ان في عود ولايتهما  
عليه خلافا فان قلنا نعود وصيته او الا فلا للموصي نصيب الوصية  
في قضاء الدين ورد الوديع والغرائب والتفليس وصاها  
وتجهيزه ودفنه على الوجه الذي اراد استأثروا الاولاد او غيرهم  
وقال برهام في وصايته بنفوسه على الفقراء وصية في عماره يتخذ  
او ثرا وخو ان يربوا اذا اوصى طبعين فلا مكان فيظهر للموصي انهما  
اذا كانت الوصية داعية فان الوصية لهم باخذها من غير مراجعة  
ولا وصيا وهذا لا يظهر لهما في قضاء الدين ان كان للورثة وصاها من  
مال نفسه وابقا اعيان التركة فان لم يودوها من مالهم وارادوا اهل رثته  
ان يتعاطوا بيع التركة وصرف الثمن في الغرماء وكان الموصي فوض ذلك في  
الموصي فعنه رد و في قوله لا فائدة للموصي في الوصية بالاعيان  
نظرا فان الموصي لو كان غائبا او تاحز قوله كانت لغيره ان الموصي بها  
تحت يد الموصي لم يبرهن وصية كانت تحت يد الحاكم وقال الراجح اذا  
نصب وصيا في قضاء دينه لم يبرهن للموصي الزام الوارث بتسليم التركة  
لباع في الدين بل باحد الامر من الا بغير ما لهم او تسليمها لتمام  
ومتخاضة ان الورثة لو كانوا غائبين وشهد ان الوصية مرفوعة الامر  
الى الحاكم لبادن له او لغيره في البيع قال الرواية في كونه الوصية  
الدين المساع قيل مراجعة الوارث فاطهر الوجهية لا يصح وليس  
للوارث استئثار التركة وبذلك فتمت اذا زاد الدين عليها ومكان من  
سدد بأكوه على القيمة الا ان يبدلها هو ولو قصده الدين اسما رها  
رجا الظفر بزيادة فمظاهرة على الخلاف فيها اذا طلبه بطل القراض ولو  
قال الموصي دفع هذا الغد اليه عوضا عن دينه فالراجح ينبغي ان لا يوزر  
للوارث المساهمة لا في غير اموال اعراسا ولذلك قيل لو اوصى ببيع  
عين من امواله من قبل ان يفقد الوصية **قلت** وهذا وجه صحيح في رواية  
وهذا اذا كانت قيمته قد دونه لم يبرهن له بل لغيره عينا من امواله

ببيع

ببيع هو وعجزه من التركة وتوعد دونه من الثمن وان كانت له من دونه  
فهو محاباة معه قال الراجح ولو قال بعه واقض دينه من عنه فيجوز  
ان لا يكون لهم الاستئثار به لا لانه قد جاوز اطلاقه في هذا  
ثا او رده البند بنحو رواية الرضا في وجهها وحكي عن القاضي  
الطيطي انه لا يتعين خلافه وافنى عن الفاضل ان ذكر الوصية  
كتاب لا يشرط كونه ولو قضى دين الدين منه من مال الوارث نظام  
قاعدة المعين في الوصية من اجنبى قال القاضي ولو اوصى بثلثه لغيره  
وله ثلثه دونه بذلك ففقد للوارث فان سلم الوارث الدلت للفقراء  
فذلك ان لم يسلمه لم يبريد عنه بخلاف ما اذا كان عليه دين فليسلم  
الوارث الدين والبلغه فان دونه بغيره وجب الحق على الوارث  
والعرف ان حق الفقراء متعين في غير التركة وليس للوارث ابداله  
وقال ايضا اذا كان على الميت دين وله وديعة عند زبده لم يبرهن له دفعها  
الى الوارث فان دفعها وانفذها الوارث ضمنها المودع فاذا عزم رجع  
على الوارث قال برهام ولو اوصى رجل بجهيزه ودفقته ولم يعين  
مالا ولا ثوبا او برده موصوب في فقره لم يبرهن له فان اراد الوارث بدله  
ذلك من مال نفسه لم يبرهن للموصي منه وان اراد ان يسع من التركة  
بنفسه ما يصره في ذلك واراد الموصي ان يتعاطاه فيهما احق فيه  
في جهات قاله لا فائدة في المغصوب برد الوصية والوديع فان اربابها  
تسفلون باخذها انهم في ايدة الوصية برد المغصوب ويرد الوديع  
فتسليم الموصي على قضاها حين عينية زبد ليدفعها الى الحاكم او سقيم  
في يد الموصي رتبها كما اذا اراد المودع السفر ويسقط عنه الفان  
بالوصية مما الى المبرور بل بشرط ان يكون من موصى ماله اليه فيه  
وجبان ولا يجوز للاب نصيب وصي على لاطفال في حياة الموصي  
الصحيح ولا خلاف في حواء نصيبه في حياته لقضا الدين وسفيل  
الوصايا بخو **فرع** الاول اوصى بوصايا وخلفاها واطفالها



لم ذكر الجدة بفرقة الوصايا بل ان كان لها وصي فغدها والا نولاها  
الحاكم والاب والى ما لا يطغى وقضا الدين **المال** واقدّم عليه انه  
يجوز تعليق الوصايا على المذهب كالوصية بالمال كما لو قال اوصيتك  
فاذا مت فقد اوصيت فلان او فهو وصيتي او اوصيتك اليك  
ان يبلغ ابن فلان وصيها او يقدم من سفره فاذا بلغ او تقدم فهو الوصي  
او قال اوصيتك الي منتهى فادامت فوصي فلان فمكوز وادرسا  
بعد ذلك وفنه وجهه انه لا يصح وجزم به الرواية **اذا** انزل ذلك  
وصي لا تسان واذن له ان يوصي عنه ماله الى غيره فان جعله وصيا من جهة  
الوصي ولم يعينه بان قال اوصي له من ثبوت تركي فان وصي بها الى رجل  
فطريقان احدهما ان فيه قولين احدهما انه يصح والتاخذ القطع به وان  
حمله وصيا من جهة الوصي بان قال من اوصيت اليه فثلثه طريقا  
القاضي بالمنع وجهه لا للفقهاء والتاخذ انه على القولين والمالك القطع  
بالصححة وانه قال القاصدان لطرس والرواية وابن الصباغ وبراهم  
المنع وان غير الشخص الوصي اليه بان قال جعلت لك او اذنت لك  
ان يوصي له فلان تركي لمن قطع ثم بالصححة فهنا اول من اتيتم ثم  
طريق اخر للموافاقا على طريق اخرهما القطع بالصححة والتاخذ احرا  
القولين بان قلنا يصح فان الوصي عن غير وصية لفلان فقل على  
الحاكم نصبة اوله نصيب غيره فيه وجهان وثولم يوصي الوصية الى  
نفسه ولا الى وصيته بل اطلق وقال اوصي له من ثبوت والى فلان  
فقل يحمل على الوصاية عنه حتى فيها الخلاف او يقطع بانه لا يوصي  
عنه منه طريقان صحح القول لثاخذ وهو كالاخلاف فما اذا قال الوكيل  
وكل لم يقل عنى لا عنك ماله موكوله وكل عنى او كقوله وكل عرسك  
**فرع** لو اوصى بشئ فلم يوص من شئ له او ترك اطلاقا ولم يوص عليه او  
اوصى فانزل الوصي لزم الحاكم ان ينصب من يقوم بذلك بشرط لراى  
صفات الوصي المقدم **الركن الثالث** الوصي فيه وهو النضر فان المالمية

البر

التي يتولاها القاضي اذ يمتد لولا الوصي فيه خل فيه الوصاية بقضا  
الدعوى وسقيده الوصايا بان تفرقة المال وتجزئ الاعناق والوقف  
ومحوه والمصرف للاطفال والمجانين ويدخل ايضا الوصية بر  
العضوب والودائع والعواري وقد تقدم فوقف لا عام في هذا  
وذلك لا يحل ان الوصي بها المعوز يخرج منه لراى ما والزوج فلا يصح  
وان غير الزوج والوصاية ببناء البيع والكابن وكتب المورث وغيره  
من الكتب المشوكة وكتب الفلاسفة والنجوم وهو ما ولد الحق بالمال ما  
يصح الوصية به وليس على كالمستفيع به وحله الميتة قبل الدباغ  
فجوز الوصاية شرفته **فرع** قال العبادي لراى الوصي من حاله  
الوصية لرجع في الزكاة فان كان دارق حار وان كان احبنا بعد  
ولم يرجع **الركن الرابع** الصيغة فلا بد من الاجاب وكذا القبول على  
المذموب وقل ان عمله يقوم مقامه كما قلنا في الوكالة لا لاجابات  
يقول اوصيت اليك في امرة او كذا او تقيمت اليك امورهم او امتلك  
مقامي او تركت من ثبوت امر او كذا بعد موته ومحوه في العقار ما  
يلفظ الولاية وجهان وبحوزة التعليق لا يقدم والتوفيق بان يقول  
اوصيت اليك منه او يقول لزوجته او وصيتك اليك الى ان ينكحى فاذا  
مضت او تحت او صيت فلان وكذا اذا قال الى من يبلغ ولدى والقبول  
ان يقول قبلت بحوزه ولا يشترط وقوعه عقب الاجاب على المذهب  
ودللى بعد موت الوصي اظهر الوجه انه لا يعتد به في حياته  
وقطع جماعة بمقابله وعن العراقيين ان الوصية تفرعان على القولين  
بان لا اعتبارا لاهليه يوم الموت او منه الى يوم القبول باعتبارها  
يوم الموت فلا يصح هذا القول وعلى الاول لورده في حياته وقبل موته  
جار ولا يعتد فيه التوريث بعد الموت على المصحح وعلى التاخذ لورده  
لم دلل بقوله بعد في حياته وقبل موته جاز ولا يعتد فيه التوريث  
ولا بعد موته وعلى الوجهين لورده بعد الموت بطلت ولا دللى في رجايب



ان يقول او صبت اليك كالموكل فلا بد ان تقول في قضاء مولي وسيند  
وصيتي في التصرف في ما لا يطعني والقيام بمصالحهم او في احد هذه  
الامور ولو قال او صبت اليك في امر اطفال او املاك مقامي وانصر  
عليه فهل يصح ويستفيد به التصرف فيه ولله اوجه اخذها يصح  
ويحفظ ولا تصرف والتالي يصح وله التصرف في المال في المتوكلا  
وهو المذهب والمال يصح وقال الغزالي ان لا يبرحها ريان  
فيما لو قال القاض لرجل تصدق قدامي امر برطيقا او ظم تمام  
بعضي الخبز فيه بالاولى لواء عتقل لسانه فخرى عليه كتاب الوصية  
فاستأبرشته ان نعم او وصي بالاشارة المفهمة او تصرح ولو وصي  
اليه بنوع من التصرف لم يتعد الى غيره فاذا اوصى بنوع كثلثه لم  
تكن له النظر في امر اطفاله ولا قضاء مولي ولا رد اموال الناس التي  
عنده ولا غلبته **فرع** يجوز ان يوصي الى ابنه فان يوصي الى واحد  
ويصوب عليه مائة ولا تصرف الوصى الا بما ذىه ويخص الوصيت  
بالعقيد والنفيد والنصوب بالاشراف فلو اراد المشرقة ان  
يعقد لم يجز فان صرح بالاشراف او كل واحد بالتصرف كما لو قال  
اوصيت لكل منكما او كل منكما وصيت في كذا والحق ان الوصية به ماله  
قالوا وصي في كذا وفيه استكمال تقدم في القراض وان شرط  
اجتماعهم على التصرف لم يفي لواحد منهما الا بقراءه ولو تصرف لم ينفذ  
وان كان عقدا وبه من ما انتق وتيسر المراد من ايهما ان شلتظا  
ببيع العقود معا بل ان قصد رعن ايهما اما بان اخذها للآخر في  
ذلك ومشتا ورته او بادهما لثالث لو ولا من تصرف عنهما بغير اذنه  
لم يصح وان حصل لكل منهما او اخذها لثالث بقراءة في تصرف لثالث  
في تصرف اخر عملا بذلك وان اطلق ولم يبين افراد او الاشراك  
بان قال او صبت اليك منزلة لثالث او استثنى جماعة من المراتبة  
في خالي اشراط لرجلهم وتوطا في ما اذا كانت الوصية مبردة

الوداع

الوداع والغواص والعضوب ولعين متغير وقضا الدبوز التي حسنها  
في التركة وقالوا كل منها لثالث ان ذلك لان مستحقها مستقل  
باخذها وقد تقدم ان لتمام اى ان الوصية بذلك فاطلة كذلك  
ونبذ الغزالي وقال الرابع صرحوا صفة بالوصية برد الغصوب  
والوداع ودفع المدفوع موقعه وعدم الرد والنقص عند انفراد  
احدهما بين لثالث بخلاف لثالث لظنهما لثالث بين ان تصرفهما في ذلك  
مستفاد من الوصية فليكن بحسب الوصية والتج فيه لرجل  
البلائ المدفوعة في متاير المصروفات ووجود من ظم من صحاب  
ما هو كالقبرخ في ان الحكم بذلك انتهى عبارة الغزالي ولين  
سامح مع من يفتي مستحق هذه لثالثها منها وهو ظاهر ان لم يخرج  
الى فتح باب اوصية وق وخوف وعبارته في الوصية وتمام  
والقوة في صرحه في التسليم ولو قال اخذ الوصيتين او جزا او  
فستاد عز النفسه او لم يقبل او غاب فان كان الموصي يترك لثالثها  
الاستقلال لا يفي بالآخر وليس للقاضي ان يثبت معه غيره الا  
ان مضعت وان لم يثبت لثالثها اما بالتصرح او باطلاق الوصية  
فصيا للقاضي له ولين للقاضي امتثالة لآخر واثبات لثالثها  
له على الصحيح ولو ان الغزالي ان يثبات بموتها وفستق او غيرهما ففدت  
للقاضي نصيب واقدام لا بد من اتيان قال العراقيون في هذا ان  
الوجهاين واحنا اراهم الا كقاي بواحد ولو قال او صيتا لثالث  
ثم قال او صيتا لثالث لم ينفذ وصيته عمر وعمر لا يزيد سواك سنا في  
مر من واحد او مرضيه ولها وصية فمعافا وصاها فيه فاما ما ذكره  
الاخذها ومن لا خرف هو منقر به فان قبل اخذها ومن لا خرف  
انقر بالتصرف فيه ونظر وان قبل لا معا طليق لثالثها لثالثها  
بالتصرف على المذهب قال الغزالي له لثالثها ولو قال الذي اوصيت  
به الى يده قد اوصيت به الى عمر كان رجوعا عن برادى بخلاف الوكالة



على الصحيح ولو اوصى بالزهد ثم قال صميت المذبح ثم اوصى بالزهد  
فان قبلا قال الغري لا يمانع وكان قال الرابع في مشيبه ان مقدار ان صم عمر واليه  
سلب استقلاله وان قتل عمرو دون زهد لم يستقل بل يصير القاضى  
البيه امينا لا يدينه قال الرابع في بني ان يحى استقلاله الرحمان  
وفي معلق القاضى انه لو اوصى لزيد بعينه ثم قال الغري وصميتك اليه فان  
قبلا قال لعبد بيته المذبح قال له لزيد وطلبه لعمرو وان قبل يدينه وحده  
له او عمرو وحده فله نصيبه • وعن معلق على الطبري في مسألة  
الوصايا انها اذا قبلت كان زيدا وصبا في الملتين وعمر في الملت ولا بد  
من اجتماعهما عليه وان قبل عمرو وحده كان وصيها في المصنف كالوصية  
بالمال ولو اختلف الوصيان في المصنف فان كانا مستقلين وقال كل منهما  
انا انصرف حتى الشيخ ابو حامد انه يقسم بينهما وينصرف كل منهما  
المصنف فان لم يشر قسمته وفد حتى ينفقا والجماعة منهم لراى من  
سوق المصنف مفدا وان لم يكونا مستقلين امرهما الحاكم بما يراه مصلحة  
فانما منع احدهما من ان يمانعوا وان امتنع معاهم ينفذ ولا يقدر  
الحاكم ان يميز بينهما فابيض عنهما حتى ينفقا وان اختلفا في تعيين من  
ينصرف اليه الوصية من الفقهاء فاحد هو وحزم به الغري والرابع  
ان الحاكم ينوئ النعيبين ثابته بقرع بينهما خرجت له الفرقة اعتمد  
رايه واستبعد لراى امام وان اختلفا في المصنف قال الثاني يقسم بينهما  
فاحد المهرود باطلا فدا قبلها ستوا كالتفليس لا يكون القسمة  
بحسب القيمة وان تنازعا في غير المصلحة المحفوظة مفرع بينهما وتغير  
القاضى الذي وكل منهما فيه وجهان وفي اخيه ماصر كل منهما بالتصرف  
فيما في يد الخلاف وقال ابو اسحاق اذا كان افعى ما اذا كان لهما  
لر استقلالهما اما اذا لم يكونا مستقلين فلا ينفرد احدهما بحفظ البعدين  
ويصير كالانقسام وقبل انه حله على ما اذا كانا مستقلين في المصنف  
وان كان الا لا يقسم فيحفظا له معاينة موضع يدينه استقلال عليه

او يحمله ماله امير لحفظه لهما فان تعدد مسئلة الحاكم على عدك قيل  
الى عدلين وقبل بقرع بينهما وبسبب من خرجت قرعته قال البيهقي وهذا  
كله فيها اذا جعل المصنف لهما واختلفا في المصنف اليه فاما اذا جعل المصنف  
للمسلمين فبقرع به احدهما كمال وحكى الغري قبوز عن ابي سريح فيها اذا وكل  
اسير في حفظ ماله اذا احدهما فستليه للاخر لم ينفرد بحفظه وهو ما فينا  
**النظر الثاني في احكام الوصاية وهي** • لدول اذا امت للوصي  
المصرف بصريح الوصى او غير معا على الصحيح في ان قوله او صبيك على  
اولادى ثبت له مع الحفظ المصنف فهو كالوصي فيصرف بالمصلحة في  
جميع الامور لا يلزم بيان التصرفات بخلاف الوكالة في اخذ الوجهين  
فعليه قضا الحقوق اللازمة في مال الوصى من ارض الجانيات على اموال  
وكذا على الامس ان كانت الحياية عمدا او فلنا عبد الصبر عد وادال الملقا  
وزحف المار والفرط كفارة الفعل على الصحيح ستوا كان عمدا او خطا  
وطاهر كلام القاضى ان ارض الجانيات لا توقف على طلب المستحق  
وفى الامانة من ان كان ذنبا لا يمت وجب احتيازا كالديون فعلى الوكيل  
اذا است وطالب بها اربابها ولو امتد كراغى الطالب من غير اقرار  
فان كانا ماليا ايضا الزمهم الوكيل بالقبض والبرهان وان كان عقارا اثرهم  
على احتيازا رسم في المطالبة وقد تقدم ذكره وحيث ان لا يكون الحال بحيث  
اذا وهما في الحال اقام توقف على طلبها وسبق عليه وعلى من يلزمه دفعته  
بالعرف ويكسوم لذلك فان اسرف ضمن الزايد وقيل مكنتي مثلك  
كثيرة ابيه وصفت بابا فادق وكون مستورا او مفترا في اعم حاله هو  
فانما يعتبر باوجه في شبهة اللبس مكنتي ولد الناجر حسوة وللتاجر  
ولد الجدي كسوة الجند ولا يبعد عن عدة ابيه ومشتا جره من علمه  
من القرائن قد رما يودى به فرض الملو ولو امتنا جره هو او يوه من علمه  
جسيعة او حرفة اخرى في وجوب الاجرة في مال المصبي وجهان وشترى  
له خادما اذا احتاج اليه اذا كان مثله من مخدم فالقاضي وحدها



اذا احتاج الى جار يتبرع لوقبله الصبي وفارعه في اصل الاتفاق فالمصدق  
 الوصي وان قال استوفى في الحقيقة فانه كان بعد ان عيّن الفذ المصدق  
 ونظر فيه وصدق من بعض المحارفة بفقده وان لم يعيناه صدق الوصي  
 وصدق ايضا الوصي في امير الحام في العقد المصدق مع بينهما وكذا الذين  
 والمحمد وفي حاجتهما الى التبرع وحيث وحده بعضه خلا فانه قد يدري  
 الوصي والامير في الامام وهذا على غرابته في اصل الاتفاق في طريق  
 الاولى في الواد على الرب والوصي والقيم انه باع ماله من غير حاجة  
 ولا عطاء في العقار والا بالذي يتخذ للقيمة وغيرها وطرق  
 احدها ان يقول قولهم والناية ان فيه وجهين الاول والحديث  
 فوفقه وغيره لا يقبل قوله في العقار بالامينة ويحذف قوله في غيره وجهان  
 اظهرهما لا يقبل فان صحابه واذا رجع الى الحاكم متى من تصرفات  
 الوصي لا يقدح حتى يقوم بينه على موافقته العنطة وينفذ تصرفات  
 الرب فطفا دعي من يدعي خلاف العنطة المينة وحيث قبلنا قول الرب  
 والمحمد في احتياجهما لليمين وجهان ولوننا راع الوكيل والصبي في دفع  
 المال اليه بعد بلوغه فالمستعمل الصحيح ان المصدق قال لصبي وجهان  
 الحاكم حكم الوصي اما الرب والمحمد فمعها طريقان احدهما القطع بقوله  
 قولها في الرد والناية في الوحيان ووطع جماعة منهم صاحب المصلحة  
 بعدم قبول قول الوكيل والوصي والقيم ويقبل قول الكل في دعوى التلّف  
 والغصب والسرقة ولوننا راع الوصي والفبر والصبي في تاريخ موت الرب  
 كما لو قال مات مند ادع بيمين فقال مند ثلاث وامسقاها لرافقا ومن  
 يوم الموت وعلى المفقود حسنة فالقول قول الصبي مع يمينه وقال  
 برام طري القول قول الوصي والتراجع من الوصي والمحمول بعد الامانة  
 في جميع ذلك كالتراجع بينه وبين الصبي بعد بلوغه واذا بلغ الصبي  
 سفها ومجنونا دام الحجر كما مر ثم ان راي الوكيل ان يدفع الى الشفيعه  
 نفقة استبوع فقولنا لم يتوبه اعطاه نفقة يوم يوم قال الشافعي

والا لثمن

وان ازاوان ديطعه مجلسه معه حتى ياكل فليس له شئ من مالها فان  
 حرقها هدمه فان لم يتجرأ فمصرطه الشئ على ازارها اذا خرج على  
 كتمانها وجعل عليه وفيها لابلان فله وفيها للمفوض ليرجسته في بلادها  
 وخيفه **فرع ثان** لو ترك الوكيل او الوصي التصرف في المال احتجبوا  
 بقصره حتى يقصر او تلف قال المأذون ان من شرط ان يحفظ رفا بالاموال  
 عن ارضها اليها المبدع من مالها منها وان اهلك العمار حتى يتخطت  
 صناعه ويقدم عقار فان كان لا عوارا الشفقة فلا ضمان وان كان  
 مع وجودها اتم وفي الضمان وجهان وان كان يفرطه في التما فان  
 كان نقاجا لم يعلفه حتى يهلك ضمن وان كانت ثمره فاخل بالشقيق فلا  
 ضمان وان حلفت الثمرة ناقصة وان كان منفعة فلا ضمان لانها بالاحتياج  
 مع لرامكان اتم وفي ضمان اجزئتها وجهان وترجمها مع ورفا لرامكان  
 في اوانه مضى كترك علفا للمناج **فرع ثالث** تقدم انه ليس للوصي  
 تزوج ولا طفال ذكرا كانوا او انا فان اوصى له به فاذا بلغ الصبي  
 استمر نظر الوصي عليه واعتبر اذنه في ذكاجه على ما سأل في باب الوصي  
 عليه وقال الرد فان تزوجه باذن الحاكم قال الرافعي ولا معنى لاعتبار  
 اذنه **فرع رابع** لا يتولى الوكيل في العقد ولا يبيع مال صبي من نفسه  
 ولا علفه ولا مال صبي في ولايته او وصايته بما اوصى اخص ذلك  
 وقبله ابيع مال الصبي من نفسه باكثر من ثمن مثله ولان يوكّل في يرمو  
 الحزبة على المذهب شوا قد رعلها ام لا وفيه التوكيل الا فيه عجز عنه  
 وفوكل عن نفسه وعن الوصي عليه وليستر له ان يوصى بغير اذن الوصي  
 وليس له قسمة شئ مستبكر بينه وبين الصبي **فرع خامس** عقد الوصاية  
 بخاير للمفوض الرجوع متى شاء وللوصي عزل نفسه متى شاء الا ان يخاف  
 ضياع المال قال ابن عبد السلام ولا يصح عزله وهذا الفاضل لرامكان  
 اذا مضى فان كانت الوصاية دعوى في المأذون ان كانت بعد فبي  
 احار لا رمة يجب عليه القيام بما مضى وليس له الرجوع عما كان



ضعف عنها استوجر من ماله ويقوم مقامه فيها ضعف عنه ولا يبرجره الله  
وان كانت غير عقد من حائلة فان كانت معينه كالوقف لا يبرجره الله  
فله مائة درهم فان قام بها استحقها وان قام بها ريد وعمر واستحق  
دون عمر وان كان عمر وعمل لنفسه وان كان ريدا استحق ريدا المائة  
وان كانت غير معينه كالوقف لا يبرجره الله فله مائة درهم فان قام بها  
وهو امر استحق المائة وان قام بها جماعة من بينهم فان شرع في القسام  
بها واحد وكان كافيا منع غيره بعد العمل من مشاركتهم وكذا الرجوع  
بعد عمل بعضها ولغيره ان يبرجرها ويستحق كل منها من العمل بقدر عمله  
مقسطا على اجرة مثلها ثم هذا الوصي ما ان يكون وصيا في جميع الوصايا  
او في بعضها فان كان وصيا فيها كلها فاما ان يجعل العمل من راس المال او  
من الثلث او بطلق رايان جعل من راس المال فان لم يشر فيه بحياة فهو من  
راس المال وان كان فيه بحياة فالحياة في الثلث صار بياها اهل  
الوصايا وان جعل من الثلث فهو منه فان لم يشر في لرجرة بحياة وعجز  
الثلث عنها دل من راس المال هو كالوجهين فمن اوصى بقضاء دينه وان  
لم يحج عنه حجة لا سلام من الثلث كل مقدم ذلك ولو كانت في لرجرة  
محاياة كانت اجرة المثل ان عجز عنها الثلث منه من راس المال ان لم يصحها  
محاياة اذا تعلققت فواحد من قضا دينه ناديه حقوق من كان ما يتعلق  
بها ما ليس بواجب تبعا وادراكا فيها محاياة كان قدر اجرة المثل من  
راس المال والمحاياة من الثلث وان كان وصيا في بعض الوصايا فذلك  
لله اضرب . احدها ان يكون وصيا في قضا الدين ناديه حقوق فاجرة  
ان لم يشر فيها محاياة من راس المال في الثلث ان كان فيها محاياة فان  
جعلت لاجرة في الثلث ولا محاياة تمت عند العجز عنها من راس المال  
ودخلها دورا اذ اوصى من الثلث فعجز عنه . الضرب الثاني  
ان يكون وصيا في ثلثه الثلث فاجرة في الثلث فان عجز عنها ولا محاياة  
قدمت على الوصايا قطعا ولا محل لها غير الثلث وان كان فيها محاياة قدم

لرجرة .

المثل وشارك ارباب الوصايا في المحاياة . **الضرب الثالث**  
لنكون وصيا على اتمام فاجرة في مالهم اذ لم يشر في محاياة عند بطلان  
فان كان فيها محاياة فالحياة في الثلث الوصي فان جعل الوصي لرجرة  
في ثلثه كانت فيه ان احتملها وان عجز عنها فان لم يشر فيها محاياة كان ما  
عجز المثل عنه في مال اليتيم ولا خيار للوصي ان كان فيها محاياة  
ضرب مع ارباب الوصايا بجميع الاجرة واخذ منها قدر ما احتمله  
الثلث وقسطا لما في بين المسمى على اجرة المثل والمحاياة لما بقي  
من اجرة المثل وجع به في مال اليتيم وما بقي من المحاياة يكون باطلا  
**مثاله** جعل له مائة واجرته مائة خمسون قدر ما احتمله الثلث من  
المائة خمسون اذا اخذها فقد اخذ نصف المسمى من اجرة المثل  
والمحاياة وبقي الثلث نصف خمسة وعشرون واجرته مائة من جمع  
بها في مال اليتيم وخمسة وعشرون نصيب المحاياة يكون باطلا  
وللموصي الفسخ لقضائه ما عاقد عليه فان فسخ اقام المحاكم امينه  
بغير ارجح فان لم يجد استطوعا ولا بيت مال كانت لاجرة في مال  
اليتيم اشبهت في المسئلة اشكال في رواد الاخذ على عمل في الذمة  
لا عز الشروع فيه في الحال **فروع شاذة** عليك لا عهدا ووصي  
ثلث ماله فليس للوصي لا يبيع ثلث العبد وكذا السن له بيع شي  
من نصيب كمال الورثة **فروع شاذة** الوصي ان يشهد على بر طفال  
الذين في نظره وان شهد لهم بما لا يستفيد شهادة سلطانه  
واشتاع تصرف كمال الوصية لهم بعد اوصي الميت بدار يخرج من  
لثمة به ونا العهد ما لو لم ينفاد بها ذلك لم كمال الوصاية في  
تفرقة ثلثه وشهد لهم بما لا وكذا الوصية لهم بما لا وهو وصي عليهم  
وكذا الوصاية وصيا في شي المال لا يحتمل فشهد بما لا فصار تحتها  
ولو كان الوصي قاضيا في بقود قضا به وجهان يانان في برافعة  
**وهذه** فروع متفرقة من فلال الفقهاء ليس للوصي خلاطة



الصبي بحسب طئه ولا دوايه بد راسه وله حظ ما يحتاج الى طئه  
 قاله قتيوب بن قتيوب اللحم بالحرم عند العجى والطبخ **ولو** اوصى ببيع  
 ارضه الفلانية وان تشتريه بمائة رقبته ويعتق ويخرج عنه ويشترى  
 مائة من من الحيت وتفرق على الفقرا فباع الا ارض بعشرة ولم  
 يوخذ رقبته باقل من عشرة ولا من يجر باقل من عشرة ولا يباع الجرباقل من  
 خمسة توزع العشرة عليها على خمسة اشهر ولا على الاعناق  
 والحج حصتها من مائة لاجل الجسد تمام الخمسة وسفد فيه الوصية  
 ويرد الباقي الى الورثة قالوا وصى لكل واحد من عمر وورثه عشرة ولا  
 عشرة فلو احدثها برفع العشرة الى اربعة **ولو** قال اشتر من ثلثي  
**القبيلة** فاعطها واجعها فاحتاج كل واحد منها الى عشرة وثلثه عشرة  
 فان قلنا بقدوم الغنوة صرفنا العشرة اليه قال الراجح والامتيقن ان  
 يفرع منها ولا يوزع اذ لو وزع لم يحصل منها **ولو** جرت على الوصي شهادة  
 في بيع مال الصبي فيه رجحان او جهل **قال** الاسناد ابو منصور  
 لا يؤيد ان يضارب بالالصبي بشرط ان لا يخرج من البلك فان ضارب  
 به من حرجه ضمنه قال الراجح وهو جوابي لبيع المتأخر بما لا يقيم  
 وقد تقدم في الحجر ان الاظهر خلافه عند من الطوفق لو اوصى رجل  
 بشي لرجل بعينه وقال سميت الوصية فسمي الوصي شخصاً لم يلزم الورثة  
 قصده بقدر ما وبدا له الوصي وحلف سميت الوصي **ولو** قال سميت  
 الوصي زيد وعمر وعينا رجلاً استحقه وان اختلفا في تعيينه فمات  
 تبطل الوصية او يحلف كل منهما مع شاهدين فيه قولان في رد الوصية  
 ان استولى على المارء اجب فلو ان نودى بها لحلفه ويقرب منه ما  
 قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام انه يجوز بغيب قال الشيخ والقبه  
 والمحذور لحفظه اذ خيف عليه الغيب كما في قصة الخضر عليه السلام  
 وفي فداي الشيخ من المصالح انه لو كان في يد رجل ما لقيم وليس يوصي  
 ولو ساء الوصي الى الامر خاف ضياعه يجوز له النظر في امره الطويل

وقال له

رسم

والفقر

والمصرف في ماله بالتجارة والا يفاق للضرورة ومخالطة في الاكل  
 وان يستخدمه فيما فيه ندرج ونا ديك قاصداً له لحته ونحو ذلك  
 بما لا يعتد له اجرة واستانسه بقوله بعض اصحابنا اوقف  
 المساجد في القرى بصرها صلحا وهابها بصرها اهدم من له  
 الشطر بان كان للصبي ام غير باسفة فندعي ان باذن له في ذلك  
 عملاً بقول برصطحي **رفع** قال الراجح لو اوصى بجزء الوصي من  
 من امور الصبي احار فاسده بحاجته الثلث في مال الوصي وورث  
 الصبي لا بالعقد لم يقع للصبي قال محمد ان حث مال الصبي  
 اذ احتل العرض والواستاجر على ثمانية اياه واصلة بخلافه في  
 ان الصبي اذا اذن له بعد في النكاح بملكها فاسد ما لم  
 يتعلق المهر ببسببه كالمصباح لوجود الاذنام لانه غير ما ذفر  
 فيه **ومن** ابواب اخر من الكتاب ذكرها الراجح **الباب الاول**  
 في الدور بار من الوصايا وفيه فصول **الاول** في الوصية بثلث  
 نصيبا خذ الورثة وبجزء شابع من المال في الجز الشبايع قد يكون  
 مضافاً الى ما بقي من المال بعد النصيب وقد يكون مضافاً الى  
 جميعه فان كان مضافاً الى جميعه فان لم يرد جميع الوصية فيه  
 على الثلث جعل الوصي بالنصيب كخذ الورثة وهو محتج بمسألة  
 الورثة ثم بوجه يخرج الوصية ويخرج منه جز الوصية ثم نظر فان  
 انقسم الباقي على مسألة الورث فمقسم والا فطرق القسمة ما  
 سبق وان زاد على الثلث فان اجار الورثة فذلك العمل والاقسمة  
 الثلث على بسبب القسمة عند الاجارة **المسألة** بلامه مبين  
 واوصى بثلث نصيب ادهم ولا يخرج بعشر الى مسألة الورثة  
 والوصي له بالنصف من اربعة ويخرج الجز عشرة من ثمانية بعد  
 اخراج تسعة لا يسقط على اربعة ولا توافق ضرب الوصية في  
 عشرة ببلغ اربعين الوصي له بالعشرة اربعة ولكل واحد من



البين والموصى له بالنصيب تسعة وجملة الوصية ثلاثة عشر **نق**  
 استخراجها بالخير ان فخذ مالا وتسقط منه نصيبا سقى مالا  
 سوى نصيب تسقط منه عشر جميع المال للوصية لآخر سقى  
 تسعة اعشار مالا سوى نصيب بعد ثلاثة اصبعا بجزء ثلث  
 يكون تسعة اعشار مالا معادله اربعة اصبعا فاضرب بربعة  
 ماله عشر وافله عشر ويكون اربعون ان كان الخلف مالا الى ما سقى  
 من المال بعد النصيب مثل ان خلف ثلثة بنين موصى لزيد بن نصيب  
 اقدم ولعمرو وسدس مالا سقى من المال بعد النصيب والمقصود  
 من هذه المسئلة وما بعد ما يعرف بطرق احدها طريقة الجبر وله  
 وجوه استعملها ان فخذ مالا وتسقط منه نصيبا لعمرو ومضى مالا  
 سوى نصيب تسقط منه تسعة عشر ومضى خمسة اسداس مالا الا  
 خمسة اسداس نصيب يضرب ثلاثة وخمسة اسداس مالا في اقل  
 عدله سدس وهو منه يكون ثلاثة وعشرين بن النصيب من ذلك  
 خمسة يبقى ثمانية عشر سدها لعمرو ومضى خمسة عشر لكل البقية  
 ولتقتصر هنا على هذا الطريق **مسئلة** ثلاثة بنين موصى لزيد بن  
 نصيب اقدم ولعمرو وثلث ما سبق من المال بعد النصيب استخراجها  
 ثلاثة طرق **١** احدها طريق الخطا ثم بقدر المال ان شئنا اربعة  
 لعلمنا ان ههنا نصيبا وثلثا دعوا النصيب احدا وقد دفع ذلك الباقي  
 الى عمرو فبقى اثنان ونحن نحتاج الى ثلاثة ليكون لكل ابن متسا  
 النصيب المفروض وقد نقص عن الواجب اربعة وهذا هو الخطا  
 الاول ثم جعل المال خمسة وجعل النصيب فيها اثنين وقد دفع  
 ثلث الباقي الى عمرو وبقى اثنان ونحن نحتاج الى ستة ليكون لكل  
 ابن مثل النصيب المفروض وقد دفع الواجب عن اربعة وهو الخطا  
 الثاني والخطا ان جميعا فافهم بان تسقط اقلها من اكثرهما  
 سقى ثلاثة وتحفظها ثم تضرب الخطا الاول في الخطا الثاني يكون

ستة عشر وتضرب المال الثاني في الخطا الاول ويكون خمسة تسقط  
 الاقل من الاكثر يبقى احد عشر سهمها بقسمها على الثلاثة المحفوظة  
 يخرج من القسمة ثلاثة وثلثان تبسطها الا بالاصغر ستة ثلاثة  
 يكون احد عشر فهو المال ثم تضرب النصيب الاول في الخطا الثاني  
 ويكون اربعة وتضرب النصيب الثاني في الخطا الاول ويكون  
 اثنين تسقط الاقل من الاكثر يبقى اثنان بقسمها على الثلاثة  
 المحفوظة يخرج من القسمة ثلاثة وثلثان واذا تبسطا كانا اثنين فبهما  
 النصيب رفع اثنين في احد عشر الى ثلث الباقي ماله الى عمرو  
 سقى ستة لكل واحد اثنان وهذا اذا خذوا والورد فان الوصيتين  
 زائدان على الثلث ولتقتصر على هذا الطريق ويسمى طريق الجبر  
 الكبير من طرق الخطا **الفصل الثاني** في الوصية بجزء من جبر  
 من المال فافهم بعد ثلاثة اصبعا او بعضه **مسئلة** ثلاثة بنين موصى  
 لزيد بن نصيب اقدم ولعمرو وثلث ما سبق من المال بعد  
 النصيب فقد رثلث المال عدله ثلث وثلث ماله من ماله عليه  
 واحد للنصيب يكون اربعة واذا كان الثلث اربعة كان الثلثان  
 ثمانية وجملة المال بنى عشر يعطى نيدا واحدا وعمرا واحدا وهو  
 ثلث الثلاثة الباقي من ثلث المال سقى سهمان نصيبهما الى ثلثي المال  
 يكون عشرة وكان ينبغي ان يكون ثلاثة ليكون لكل ابن مثل النصيب  
 المفروض وقد زاد على ما يجب تسعة وهو الخطا الاول ثم بقدر  
 الثلث خمسة وجعل للنصيب اثنين مع دفع الى عمرو واحد يبقى  
 سهمان زيد ما على ثلثي المال وهو عشرة على هذا المقدار يبلغ  
 اثنين عشر وكان ينبغي ستة ليكون لكل ابن سهمان فزاد على الواجب  
 ستة وهو الخطا الثاني ثم بقولنا اخذنا اربعة زاد على الواجب  
 سبعة ولما اردنا سهمها بقصر عن الخطا سهم فاعلمنا ان كل سهم  
 يزيد نقص عن الخطا سهم وقد بقي من الخطا منه اثنان



77 mit.

لها خمسة اسم ذكر اذ ادر عشرتها فهو ثلث المال الصبي منها ثمانية  
وجميع المال ثلاثة ولا يشي ● وسمي هذه طريقة الجامع الصغير  
... وطريقة الخطاين



## كتاب الوديعه

ومن لغة الشئ الموضوع عند انسان لحفظه والوديعه من مشايخ  
 في الحفظ وطلبت عليها وهي حايث اجماعا وقبولها مستحب لمن  
 عرف من نفسه الامانة والكرام في اركانها وفي احكامها ثم  
الثاني الاول في اركانها وهي اربعة الركن الاول  
 الوديعه وفشروها بانها كل ما ثبت عليها اليد الحافظة بصيغة  
 خالده او من يقوم مقامه عند من استحوذت وهو يقتضي اخراج  
 العلم الذي يحوز انسانا به والسرقة من حبله الميته قبل الدخول  
 والخبرة المحترمة على الصحيح في نجاستها وخوار اسمها انما هو  
 ذلك ما يحوز انسانا به ولا يرفع به ولا يستر بالاعذار وهو  
 كذلك لان حزم الوديعه لزاما والصمان عند التقصير يكون  
 لا يضمن ان اللفظ يخرج بقولنا ثبت علمه اليد الحافظة ما ليس  
 عليه يد حافظة وان كان عليه مد شرعية فالطير والشك الموكن  
 المسلمين في الماء والهوا يخرج بقولنا بصيغة مالك الى اخره المالك  
 الملقط والشيء القته الرخ في دار غيره فان حكمها مخالف حزم  
 الوديعه الثاني الثالث الوادع والمودع ولا يعتبر فيهما الامساك  
 بعينه في التوكيل والموكل فلو اودع صبي او مجنون او سفينة مالا  
 لا فئان لم يحزنه قبوله فان قبله ضمنه ولا يبر الا بتسليمه الى وليه  
 الا ان يلقها من غير تفويض من المودع في حفظها ولو اخذ منه  
 خوفا من هلاكه في يده اسره على قصد الحسبة ففي ضمانه وجهان  
 اصحهما انه لا يضمنه وسما كالوصي في ضمانه اذا اصاب طائر خارج  
 الحفظه على صاحبه او خالصه الحرم منه وفيما اذا اخلص واحد من  
 الناس المقتوب من الغاصب ليرده على مالكه وليس للموكل ان  
 يودع عند صبي لا مجنون ولا سفينة فلو اودع فلف عند  
 سفينة او بغير تفويض لم يضمنه وان اودع ففقدان وقيل وجهان



أظهر ما أنه يضمنه وعصمه بعضهم بغير الفل وفان لو كان عند مقتله  
ضمنه قولا واحدا أو لجراهما الما قد جرى فيها إذا انما من التقيده شيئا فالتفه  
هل يضمنه ويقتضي جعل المودع كالوديل ان يحسن في صحة تدبيره بين  
التقيده وجده انه يصح كما يصح توقيله في وجهه معاذ هذا اذا تلف  
عنده ضمنه في ذمته وبطالك بعد الرشد والمخل في الخلاف  
الصبي للمقطعة اذا اخذها على العكس منها فانه ان تلفها ضمنها وان  
لعبت بده فوجهان ولوا ودع ماله عبيد العيزا من سبله فله عندك  
لم يضمنه وان تلفه ففي يعلق الضمان برقبته هذا الخلاف في سلعته بدميه  
قطعا كما لو اشترى شيئا فالتفه **الرابع** الصيغة لا بد من جهة المودع  
من صيغة دالة على ترويضه فطابقا بان يقول احفظ هذا المالا او  
استودعته او اودعته عندك او استخفظك او احفظه او ابنيك في حفظه  
لو هو ودعة عندك او اخذه امانة ومان في معناه فلو جارى المال  
به وصغه بين يدي رجل ولم يتلف بشي لم يحصل الا بداع فلو قصر الموصوع  
عنده ضمنه وكذا لو كان قد قال اريد ان اودعك مالا ثم خابه ووضعه  
بين يديه ولم يتلف بشي في هذا الوضع شيئا بنية الحماز ولم يتلف  
الحماز في شرفه لا يضمنه حكاة القاص عن رجل صاحب دكان يبيع  
بضمنه للعامة وفيه اشراط القبول لفظا من المودع ثلاثة اوجه  
كالوجه المذكور في الوكالة اظهره لا ومضى التمسح بحسب ما  
يقضي به الحال من المتكوك العقار فزعم الامام الاتفاق عليه  
وثالثها ان كان لا يجاب بصيغة العقد كقوله اودع عندك وجب  
او غيرها فلا يجب كقوله احفظ هذا المالا وهو عندك ودعة  
وبناء بعضهم على بطل الاية ان الودعة عقد اذا قلنا ان  
لم يحتج الى القبول وان قلنا عقد ضمن كالا خاصة فيا في فيها كوجه  
والخلاف في الوكالة يبنى على اعتبار ربة العقود بالفاظها ان  
معانيها فان قلنا لا يشترط القبول فيقبضه المودع عما الودعة وان

قام

قام ولم ياتخذ ما ولم يقبل كان رد الودعة سواء كان المالك  
خاصا وعبدا او لا ثم اذا قام وتركها بعد عينية المالك واذا  
قبل الودعة سواء شرطنا القبول ام لا ففي توقيفها على القبض  
للمنة اوجه احدى وجهين به المتقوى به لا يتوقف عليه فلو قام  
وتركها فان كان زبنا حاضرا فهو رد للودعة وان كان غائبا  
ضمنها وثانيها وجزم به المتقوى به نعم فان وكذلك القرض والعارية  
لو قال اقرضك هذا او اعرضك فقال قبلت ووضعه بين يديه  
لم يصح ولا يضمنه وثالثها وجه احباب الغزالي في ان قبلا في ان  
كان الموضع في يدك فقال لصغيري اقرض الودعة بوضعيها فلو قام  
وتركها ضمنه وان كان في يد غيره كما لو قال انظر لي مائة في خانة  
فقال نعم لم يكن ودعة فلو قام وتركها لم يضمنه وموافق الاول  
ما روي عن ثابتي القفال انه اذا اذن ثوب رجل موصى عابره يديه  
فقال لا احفظه فقال نعم فمقد صاحب الثوب رقام الاخر فترد  
فسر وضمنه كما لو قال لي اقرضك الدار وقيامها مفتوح فقال نعم  
وضعه بين يديه الضمان ولو اعلق باب داره او خانوته وبالحارس  
انظر اليه واحفظه فاحمل الحارس فسرقت فلا ضمان عليه لانه محترق  
في نفسه ولم يدخل تحت يدك وكلام العبادي يقتضي ان الماني المذهب  
فانه قال اذا دخل الخائفون الى اربط دابتي فقال له الخائفون  
ورطها لم يجرى فقال اخرجها صاحبك للشقي وليس له صاحب  
لا ضمان في ظاهر المذهب حتى تستحفظه بها ومن اعتبر العرف  
ضمنه لانه **فروع الاول** لو قال اودع عندك في هذا  
اليوم دية عندك ودعة وبعد غد دية ودعة قال الرباني  
موقوف ودعة في اليوم الاول غارة في الثاني ولا يكون  
ودعة في الثالث ولو قال اودع عندك على امره عند غد وبعد غد  
ودعة فلم يردده وثالث في اليوم الثالث ضمنه ولو قال اذا جئت



استأجره فقد ادعته هذا صح قال الرازي في الفياض يخرج على الخلا  
في تطبيق الوكالة **الثاني** ذكر القاضي وحده ان الوديعة عقد  
مستقل اذ ان مجرد اذنه استعطيها من المخلاف المتقدم في الصبي  
والعبد اذ انلفاها هاهنا بضمها الصبي في ذمته والعبد في رقبته  
وان قلنا نعم لا يكون عقدا وقضية هذا المخلاف ان يكون الزايج  
انما المستعطي من الصحيح تعلق الضمان بذمة هذا او بضمته هذا  
ومقتضى كلامه ان يكون من اهل العقد واعرض عليه في هذا الاستنباط  
من حيث ان المخلاف في تعلق الضمان بذمة الصبي وبقية العبد موجود  
فيما ليس فيه عقد ولا ايمان وذلك فيما اذا شهد المراهق والعبد بشي  
حرم به وقلنا يرجع عليه وفيما اذا وطى العبد امرأة يشبهه هل يتعلق  
المهر بزمته او بقبته قال ابن مأم ولينس هذا الخلاف في بركة فقهيه  
وليس كذلك فقد خرج القاضي عليه مستأيل وذكر برام بعد بعضها  
**منها** اذا ائتمن المودع نفسه في المذبح او جهان ان قلنا انما اذن  
لم يئتمن وصفي الوديعة وان قلنا انما عقدا انزل وصار الوديعة  
امانة شرعية وهو التي لم يصد من صاحبه ائتمن عليها كالنقل الذي  
طرحه الرشح في المذبح واللفظ بعد معرفة ما يكما والبدان  
التي دخلت ارضه وشرع في اقبائها فيها ضرر عليه وحملها يوم الرد  
عند التمس منه فان لم يطلبها صاحبها في اظهر الوجهين فلو تركه من  
والظاهر ان مرادهم بلزوم الرد اعلم صاحبها بها ويدل عليه قول  
ابن الصباغ اذا ائتمن من الرد لم يرد ولم يعل صاحبها فاذا علمته  
توقف الضمان على ائتمن من التمس بعد طلبها ولا خلاف في تفسير  
الرد غير واجب وقضية هذا صاحبها لو عرف حصولها في يده من  
غير ذي اليد بان اياها وقعت ذاه او اخبره اخر بانها في يده علم  
الضمان وان لم يطلبها المالك ويدل عليه قول صاحب العدة اذا مات ب  
الوديعة فان علم ورثته بما لا يجدها الا بعد طلبهم وان لم يعلموا الرهم

الرد

الرد في ائتمن الوجهين قبل الطلب عند التمس لدر كلام غير مخالف  
من ماسيا في رد الامام في التوب الذي طهرته الرشح هل هو منزلة  
الا لمقاط فيه خلاف فان لم يجعله لقطعة فهو امانة والظاهر انه  
لا يجب طلب المالك بعين التبريد وان وجب في اللقطة اذا لم يرد  
المالك على راي فان وجوبه في مقابلة التمس على المالك فان  
بعضهم يجب الاستعانة به بعين التبريد كاللقطة استمر وهذا شتر  
انه اذا احز التبريد على هذا فنلت ممن كاذب اللقطة على القول  
بوجوب التبريد **ومنها** ولد الجارية والبهيمة المودعين احداث  
ان جعلناه عقدا كان وديعة كانه وان جعلناه مجردا متحفظا  
لم يرد في نعمة بل امانة شرعية مردودة في الحال ولو لم يرد مع  
التمس من اظهر الوجهين فلا اقله القاض في البعوض ولا مانع من  
التوبة فقال ان جعلناه عقدا لم يرد وديعة بل امانة سرعية اعتبارا  
بعقد الرهن ودرجات وان لم يجعله عقدا فقل يتعلق الحكم بالولد  
كالا فضيحة او لا كالعادية فيه وجهان وفي حزمه في العارية كلام  
نقدم **ومنها** خرج بعضهم عليه القول بالقطي فان جعلناه عقدا  
اعتبرناه والا اعتبرنا بالقبض **ومنها** لو شرط فيها شرطا فشهد اذ ان  
جعلناها عقدا ان لو دينة امانة سعيه فلا بد من ائتمن من مات  
حديثا ان جعلناها اذ قال لم يئتمن بالشرط ولو عاود سقي وديعة كذا  
وقد الامام في الرهن **الثالث** من اودع وديعة ان كان عابثا  
عن حفظها حرم عليه قبولها وان كان قاذرا عليه فان وثق امانته  
استحب له الا ان يخاف عليها وليس ههنا كونه مملوكة فتولها  
فاذا باه لم يضمن في الرازي في ابا الفرج والواجب اصل القول في  
انه يملك منفعة نفسه وحرره في الحفظ من غير عوض وان  
ان شيد عصفه لا يجوز له في هذه الحالة اخذ اجره على الحفظ لبعينه  
عليه وله اخذ اجره مكانها وللمستد التفات على انما اذا تعين عليه فغاد



عزيم فشرط له عليه اجرة هل يتحقق وفيما اذا تعين عليه تعلم امره  
القائمة فاصدقها تعليمها هل يصح الاصداف والصحح فاما ان  
لم يتقن بامانة نفسه فهل خرم او جرحه فيه وجهان فربما ان  
الوجهين فيما اذا كانت الخيانة على نحو ذلك لا لثقات **الباب**  
**الثاني احكام الردية** وهي  
الحاجب من نفسه مخون كل واحد من المودع والمودع او غايه او موقفه  
ولم يدر واحدنا الخلاف المتقدم في ان الغا الى الوكيل بالخير والبر  
والقباض بحجته ولعلمه انصر واعلى ذكر الصحيح فادخل من ذلك  
للمالك ود المودع في الموت المودعة الى الوارث ودها في الخوف  
الويلد وكذا في رد غا ان طال زمنه وامتنع حرجا وان قصر فظهر  
ان يدعيه في يدك الى فاقته بمردها عليه والمظاهر ان المراد بالرد  
الاعلام فان لم يعلمهم ففي النصف الوحيان المتقدمان في رد غا  
الشرعية ولولم يعرف الوارث فخر من ادعى انه وارثه وعلم المودع  
بذلك قال القفال في فناء يده له تحليفه على نفي العهر وهو باطل  
انه لو اقر به لزمه الدفع اليه فان لم يكل حلف المدعي واخذها ولو  
امتنع المودع من تسليمها لمن يعرفه وارثا لم يفسد عن وصية ان كان  
ضمن ولو عرف من شئ من هذه المودع الفسخ وجب على وارثه في الموت  
دوليه في غيره الرد على المالك واعلم ان المالك استردادها متى  
فلو اخرها المودع لغيره لفسد المودع ودها متى ساء الا ان تكون  
حاله يلزمه فتولها ابتداء بظهوره له لفسد ذلك وفسخ المودعة  
بفسخ المودع بخلاف المالك وكذا في عيبه على الصحيح وفسخ الوكيل  
شرعية **ومنها** التسلط على الحفظ بالمعروف وهو مقصودها **ومنها**  
ان يرد المودع بامانة فان تلفت يده من غير تفصيل لم يضمن ولو شرط  
صانها وان قصر ضمن ولو لا الاحتياط الى استعمالها فاستعملها ففتر  
فتر لم يضمن بامانة وبعده فاديه مضمونه وان بينت العبر استرد

صاحبه

صاحبه متى ساء والطريق في امر من اسباب المقصود المصلحة للصحة  
ان تلفت ورد العبران بغير **النظر الاول** في اسباب المقصود  
ومرعايته **الاول** ان يودعها عند غيره من غير ان يغير عذر  
والمودع اذا ادع المودعة عند غيره بغير ان يها فاما ان يكون  
بغير عذر او بعذر **الحال الاول** ان يغير بغير عذر فان كان  
عند القاضى ضمن سواء ان اخذها او اياه او وجهه والمالك مطالبة  
ايها شافا فان تلفت يده بالمال ففرار الشبان علمه ان علم الحال او علم  
لولا ان جهله وان استعان بغيره في حفظها وحملها الى الخريف لم  
سرك وظرف عنها كما لو استعان في سقي الدابة وعلفها ومساقيها  
بتفصيل ثبات خلاف فيه في القفال وكذا لو كانت حراسه وحارسه  
ابنه واحدة فدفنها اليه لم يضمنها فيها وقال البراءة ان الاستعانة على  
نقل المودعة وحراستها والاعلاق عليها من محض كعبه واجرة  
الماورى وروجه وذلك مع ملاحظة الرد حارسا مع انما يفي به  
وان سلمها الى احد هؤلاء ليحفظها في حرج خارج من داره من غير  
مطالعة له ضمن على الظاهر وان جعلها في حرجه فان استخفظ  
احد مع عذر حرجه مع ملاحظة لغيره عند رجوعه لم يضمن على وجه  
وان لم يلاحظه عند رجوعه ففي النصفان تردد وان استخفظ من غير  
به كالمصير في الماورى ضمن لغيره ان العادة بالامانة بالاحتياط دون  
وان ودها عند القاضى قبلها منه فله او حرجه احد فانه لا يضمن شيئا  
كان للمالك او قبله في استردادها او بؤكل ما اليه من المصروف  
ان صحناه حاضرا وقد رد على الدفع اليه او لا وصحناه القاضى المتولى  
وجزم به الغاية واطهرها عند البراءة في ضمنها سواء كان  
المالك حاضرا او غائبا وان كان المالك ودخله حاضرا فممن  
فلا وعلى البراءة على القاضى لا استناع من قبولها نظرا في قدر المودع  
على تسليمها الى المالك او وكيله فلا وان لم يقدر فوجها في ظهرها لا



ولا ضمان على واحد منهما وعلى الوجه الآخر لو قتلها القاضى فمماها وجزم  
الامام به وراعه انه لا خلاف فيه وفي وجوب قبض الغصب الغائب  
من الغاصب على القاضى وجهان قدما فربما انما هذا من الوجهين  
فان لم يوجب قبض لو دعيه لم يوجب قبض الغصب وان اوجبا قبولها  
ففي قبولها وجهان فلو لم يطلب الغاصب القبض وعلم القاضى الغصب  
فقبل عليه استراعه فيه وجهان جزم به امام بوجوبه واما المصباح  
بعد ذلك فلا ما اذا كان ليت واداه فليس فيه حجب انراعه وفي  
وجوب قبول الدين من الدين وجهان في المنع هذا اظهر وهذا دين  
يجب قبوله على وجه لو كان خاصا وفيما اذا المر في الدين عرض ستم الرأفة  
فان كان له عرض اخر من مكان دين نحوه فيظهر القطع بوجوب  
القبض كما يجب تحيل الخوم الكاتبة لعرض العتق وامن من حاصلة **مع**  
حكي الروايات في الغصب عن الدين ان الدين لا يقبل اذاه بان طالبه  
به صاحبه فلم يوده حتى يات بيلزم دفعه الى الحاكم فلو دفعه  
ان ينادى لا يبر الا ان يحضر هناك سبب بخلاف ان احراه نفوت  
فصاه فيبر حينئذ لان الحاكم انما يقوم مقام الغائب عند الصلة  
ولهذا لا يجوز ادعاء الوديعه عنه من غير سفر وعمل ان يقال  
للمسئقة في ايصاله الى وجهه قال وهذا هو معنى **الحال السامية** ان  
لو نزل عذر كالو حرم على السفر فيبقى له ان يرد لها الى بها او قبله في  
استردادها او سائر حقوقه ان صحناه سنوا كان عدلا او في سفا  
وان لم يقد له غيبه او ثوارا وحين يتعذر معه الوصول اليه فيدفعها  
الى الحاكم ويعلم به صاحبه و يارزم قبولها وطعا ويلزم منه الاستهاد على  
نفسه بقبضها وفيه وجه انه لا يلزمه القبول اذا لم يسفر كالحاكم  
ثم يحفظها الحاكم لنفسه او يبايحه فان لم يجد الحاكم فله ان يبيعها الى امين  
ولا حلف تاخير السفه وفيه وجه بعيد انه يشترط في براءتين  
الذي مودعه ان يكون مودعه ماله ولو رجع المودع والمال في يد الامين

فصل

فصل في استراحه فيه اخيار الامام وفي وجوب الاستهاد على الامين  
عند دفعها اليه وجهان فان اوجبا فمودة ضمن لو دفعها الى امين  
مع امكان دفعها الى المالك من ضمانها ان تلفت فان عزمها للثانية  
لم يرجع على الاول وان علم وان حمل فوجهان وان عزمها لا يرجع  
على الثانية ان علم وان حمل فوجهان تقدم ما في الغصب ان دفعها  
الى الحاكم مع امكان دفعها الى احدهما فالمصو صانه يضمن وخرج من كل  
على الوجهين فمماها في الحالة الاولى فان قلنا لا يضمن فطلب منه  
المستودع الاستهاد على نفسه بقبضها قيل للحاكم ان يتاخير في قبضها  
واعلام مالكها وان دفعها الى امين مع امكان الدفع الى الحاكم وتعد  
الدفع الى المالك وجبه يضمن انه لا يضمن ونص فيما اذا اذا العدل  
والرئيس لا عدل يفيدها في الحاكم انه يضمن وفيها ظروفت احدها ان  
في المسلمين قولان اظهرهما ما يضمن في لا يضمن ويجوز الروايات في هو  
ظاهر المذهب والثاني القطع بالاول والمالك القطع بالثاني واغرب  
الامام فجعل محل الخلاف ما اذا ادع امين ما مع عدم الحاكم وحرم  
بانه اذا ادع مع وجوده يضمن قول واحد ولو عجز عن الرد الى  
المالك والرجل والحاكم والامير فوجهان وقيل قولان اظهرهما ان  
له ان يتاخر بها ولا يضمنه والثاني ان يتاخر بها ضمنه هذا ان  
كان الطريق متافا لم يدر من اصاب بجزال فربما يضمنه قول واحد  
وحصل الامام الخلاف بسفر الاحتياط وفي سفر الاضطرار يحتمل  
ان يجوز له السفر وان لا يجوز وفيه تضمنه التولان فان ومعنى الامن  
ان تغلب على الظن سفا اسباب الخوف ولا تحقق الا باناله ضابطه  
وتربب الناس في اطراف فان اسفقت اسباب الامن والخوف في السفر  
حينئذ يغرب ولو كان الطريق متافا حدث جورا قام وحكي برامام  
الوجهين عن صاحب المقرب فما اذا عجز عن الحاكم وقد راعى الامين كل  
حجة ان يتاخر بها وقا لظاهر المذهب وصحة صاحب المقرب المنع



وثانيتها بجواز المسافرة مع الابيض كالاقامة كما يجوز المسافرة بالمال  
 الاطفا قال وسهم من كرم يرأسه المسافرة كالاقامة اذا لم يدرى من كرمه  
 الا يباع عند ثم قولان فان لم يجوز حرم عليه الخروج بجوزات  
 بجوزة له لا بداع بشرط الصمان وهو بعيد وحكي وجبانه بجوزة المسافرة  
 بالودعة مطلقا عند من لا يفرق ان كان في البحر وهذا كله اذا لم  
 يدرى لا بداع في السفر فان كان فيه شيئا في ذلك فبعض بعض السفر  
 في جوار الا بداع فالودعة في البقعة حرقا وفجيب وخوف العرش  
 قال الرافعي وليكن في معناها ما اذا اشرف البحر على الخراب ولم يجد  
 حره اخر معلها اليه **فزع** لو دفن من زاد السفر الودعة في موضع ثم  
 سافر ضمنها او ضمنها في غير حره او في حره او لم يعلم موتها امنا او حيا او  
 علم بها امنا حيث لا يجوز له بداع الابيض وجوز الحاكم كما تقدم  
 فالصاحب التقريب واول هذا سئل الصمان وقيل لا بداع او لو بداع  
 حيث يجوز الا بداع لكنه لا يشترط الدار وفيه هذا الوجه انه لا يضمن  
 وان كان بعيدا عنها فان كان لا يستمكنها فوجها ان اطهرها انه لا يضمن  
 والحق الامام بسكناها ان يراقبها من فوق ومن الجواب حرقته الحارث  
 ثم هذا لا يعلل سبيله الا يتبين ان لا يشهد فيه وجهان اطهرهما  
 الاول وعلى الثاني لا بد من اعلام وجليلا وجلا وامراتين من قبيل  
 شهداء ثم وان لم يحضروا الدفن وسبقه هو المال على الاول لا يحتاج  
 الى مشاهدته وهو لا بد ان نادى له في نعلها ان حصل بالكار خوف  
 فيه وجهان احدهما نعم فان لم يفعل ضمن وتاينها لا فعلى هذا الرقعة  
 عند حد وخوف في الثمان وجهان يخرجان عن الخلاف على هذا الوجه  
 في لعل اعلام بجري مجريا احب ارا الاثمان فعلى الاول لا يجوز نعلها  
 فلو نفل ضمن بجوز ان يجرى عبدا وبعبء عنها وعلى الثاني بجوز ولا يجوز  
 ان يكون عبدا ولا بعدا عنها ويدل عليها ولو دفنتها مع القدره على ابدانها  
 عند الحاكم او امير فوجها فاحدها بجوزة ومن الثاني بجوزة ولا

فان

فان وينبغي ان يخرج عن الخلاف المتقدم في ان المعلن على لعل اعلام  
 برأيه او يضمن او لا ثمان فلا يضمن عند وجوده من ياتي في صفاته  
 عند وجود الحاكم الخلاف **التسلل** من سبيل الصمان السفر بها  
 فاذا ادع سال في الحضر لم يدرى المسافرة به على الذئب كما مر فان فعل  
 ضمن سواء كان السفر بجوز او غير محوف طويلا او قصيرا اما لو ادع  
 في السفر او في خاله لا يحتاج فله المسافرة بها الى مقصد ثم ان طئه  
 ولا يضمن ولو مر مكان صالح لا اقامة لم يضمنه الاقامة او السفر بها  
 بعد عوده الى وطنه فلا ما يضمنه احتمالا ان قال المولى ولو كان بعض  
 الطريق غير مأثور لم يدرى له اخراجها من المأثور للمودع في الحضر  
 المسافرة بها بعد حرقا وفجيب وغارة وحلا اهل البلد عنها ولا يضمن  
 ان يخرج عن الرد الى الملك او يملك او يملك او يملك او يملك او يملك  
 بجري عليه المسافرة بها اذا كان الطريق امنا فلو تزلزلها ضمن في كان  
 الطريق محوف لم يضمن لا خوف السفر اعم قال الرافعي وجوز ان يقال  
 اذا كان احتمالا لاهلا لا في الحضر اقر به منه في السفر فله المسافرة  
 بها ولو كان العذر حاجته الى السفر فقد تقدم في الشئ برأيه  
 ولو سافر فبجزم القطاع قال في المال في مضيقه اخفاله فضاء ضمنه  
 ولو مرض المودع مرضا محفوا او حبس لم يضمن فحكي حريم من زاد السفر  
 فعليه ان يردّها الى الملك او يملكه وليس له ايداعها على الذئب ففان  
 المعوى كفى الوصية وانما كنه الرد فان عجز عن الرد او دعها عند  
 الحاكم او اوصى اليه وان عجز عنه او دعها عند امين او وصي اليه  
 من رده او غيره ثم ولو فعل ذلك مع قدرته على الحاكم ففي الصمان  
 وجهان كما مر في السفر وفي وجوب الاستئذان بها على لعل التوجها  
 المتقدمان ولو اوصى بها الى غير من اسند وصيته اليها لم يضمنها على  
 الصحيح ولو وصى بها الى غير امين لم يضمنها اذا سلمها اليه وان لم يعلم  
 فسقه وان لم يسلمها اليه وبلغت عند ثمان وجهان والمراد بالوصية



الاعلام بها وقد يقال الواجب احدهما فان لم يوص ولم يودع فميت  
انتهى به فالرافعي واذا سئل عند موته فقضى من ارضه فميت  
او يتحقق المثلث اذا حصل بعد الموت بالردى بعد الموت في ميراثي  
بحفظها انتهى لو تلفت قبل موته او بعده وقبل التمسك من التردد لا ضمان  
وعلى الوادات علام ومنها موت المودع في الوصية بها ان ميراثها عن غيرها  
بالاشارة اليه عينها او عينان حلتها فانها اذا اوجده تركته  
بالصفة المذكورة دفع الى المودع فان لم يكن الحسبان قال عندك  
ودعة لفلان فهو مال لم يوص وان ذكر الحسب والصفة كالموفا  
توجب لفلان فان لم يوجد شيء تركته من ذلك الحسب فوجها ظاهر  
مثلا لا كثرين انه ضمن لمطالبه صانعة من تركته وثانيهما لا  
احتمال بينهما من الوصية والموت وان وجد تركته واحد من ذلك الحسب  
يهرل يدفع اليه فيه وجهان احدهما انه جزء الموقوف نعم وثانيهما لا  
دفعه ليعصيه بترك البيان وهو مقتضى كلام المصنف واستحسنه  
الرافعي وان وجد دفنها بعد دونه ضمن على الموصية لو لم يات  
بغيره لواقرة الوادات وانفقها ان لم يوص بها فذلك قصر فضمن  
وقال الوادات امام موصيها لا بما تلفت على حكم الامانة فالمرام في  
الضمان وجهان مرتبان عا اذا اوجده تركته من حلتها واو  
بقي الضمان وان قال لا اذ اوجده ترك الوصية كذلك ام لا فان صحتها  
في الميراث في ضمانه او في ان تركه ضمنه نعم فالاصح منها وجوب الضمان  
لا يهرل مدعوا مستقضا واجري ابن داود الوجهين فمنا اذا قال الوادات  
تلفت في يدي فقلت من ردتها ولو ذات ولم يذكر ان عليه ودبعة  
فوجد في تركته كس مختوم او غير مختوم مكتوب عليه انه ودبعة  
لفلان او وجد في تركته ان لفلان عنده كذا ودبعة لم يجعل الوادات  
سليمه بذلك محذور ذلك وكذا اذا وجد فيه دطاقة كتب فيها ذلك  
وانما لم يره ذلك باقراره اذ اقرار مودعه او وصيته اذ اقامه بيته

على المذاع

لا لا بداع ولو كان المودع ادعى الرد او التفت قبل موته ولم يحلف لم يلزم  
الولد والرفق وان راى من ادعى من انه حلف عليه لا بد لو غاش ما قبل  
فتوله الا يمين وانما يجوز له الحلف والاعتقاد صدق مودعه وهذا ما اورد  
القاضي في الميراث ولو استوي الامران في اعتقاده ففي حوله لا ضمان  
على قول الاب في الحلف خلاف اما اذا مرض موصيا بغير خوف فحجاه الوقت  
او لحاه من غير مرض او قبل علة ولم يتمكن من لصا فلا ضمان وليس  
الهرم من المرض المخوف لئلا يولي ان يوصي مع وصيته ويحمل ان يجب  
الاصل على السمع اذا طعن قرب الاجل واجبا عليه الحج على الفور ولم يذكر  
**الشيء الثالث** نقل الودعة في الادعة ودبعة في قربة فنقلها الى  
قربة اخرى فان كان بينهما مسافة سمي في العرف مشفرا ضمنها بالثمن  
قال الرافعي وبعضهم لا بعد هاب ذلك ويقول ان كان بينهما مسافة ضمن  
كانه بجعل مطلق المسافة مصححا اسم الشفرو قد تقدم ان الشفرو من  
غير ضرر ورق مصنف ودجانه لا يضمن مطلقا وهو ان ذكنا وهذا وجه  
بالسنة لا تضمن اذا كانت لطريقنا والمسافة دون مسافة الفرج  
والقربة المسقولة لها احرر وان لم تكن بينهما مسافة سمي مشفرا فان  
كان فيها خوف ضمن والا فوجهان احدهما من واطرها انه كالولم يكن  
بينهما مسافة بل اتصفت العارات منظر في المسقولة فان كانا احراز  
ضمن والا فلا • وضبط الامام القرب بان يكون بين العرس وبين  
محلين من بلد وقال ان كان بينهما مسافة القصر والبلد المنقول اليها  
احراز في الضمان وجهان وان كان دون مسافة القصر فوجهان مرتبان  
وهو ما اورد القاضي في لوق لا يحفظها في هذه القرية ولم ينه عن النقل  
فان جردنا النقل في الاولى فيها وجهان احدهما هو حاله مطلق الثاني  
نعم ان اذ اخرج ويكون القرية احراز من الاخر باجود • احدها ان  
يكون مسكنه ومسكن اقربه واصحابه ولا يخاف سرا ولو العرامة على الجحيم  
عليه ولا يمتد اطاعهم وايديهم اليه • وثانيهما ان يكون عمره واكثره فلا



وبالجملة حصاتها في نفسها وانضباط اهلها وانقطاع الفسدين  
عنها وحيث معنى النقل فذلك اذا لم تكن ضرورية فان دعت ضرورية  
اليه فالحكم كما مر في المتأخرة مما وان نقلها من بيت الدار او الحان  
الى بيت اخر فيه فان كان حرز العالم بضمير وان كان دون الاول فترجى  
وان لم تكن الثاني حرزا ضمن شواكال الثاني حرز الام لا وان كان الثاني  
مثلا لا وفي عدم الاجزاء عداها اذا لم تكن الاول معيناً من المالك فان  
كان معيناً منه بان قال احفظها في هذه البيت فان انصرف عليه ولم  
يمنه عن النقل فقلها الى حرز دون تردول ضمنها وان كان الثاني ايضا  
حرزاً مثلاً على الصحيح وان كان الثاني مثل الاول او احرز منه لم يضمن  
وقال المأخوذ في هذا اذا كان الحرز للمودع فان كان للمالك ففي الضمان  
وحيث ان وان مناه عن النقل فنقل لغير ضرورية ضمن شواكال المنقول اليه  
اخر اذ لم يضمن عليه وعن بر صطحي وابرك هريرج ان كان مثل الاول  
او احرز لم يضمن لولم ينهه اذا كان البيت للمودع وحلها المضر على ما اذا كان  
البيت محتصاً بالمالك مملوك واستيجار واستعار واحياناً انزل على الطري  
وفيه وجه ثالث وهو انه ان نقله الى مثله ضمن وان نقله الى احرز منه لم  
يضمن وان نقلها لغير ضرورية بان وقع حرق او غارة او غرق ضمن اذا  
كان المنقول اليه حرزاً مثلاً وان كان دون الاول اذ لم يجد احرز منه  
فان ترك النقل ضمن في براحه والسفل من دار الى دار في المحلة كالملا  
من بيت الى بيت من الدار **فروع** الاول اجنب جودنا النقل الى بيت اخر  
فقلها مقلت بسبب النقل كما لو انقلنا من البيت المنقول اليه عليها ولم  
يهدم المنقول عنه ضمن والسرقة من البيت المنقول اليه ملحقة بالهدم  
قاله المعزى والمتوسط والحقة بعضهم بالموت وهو مقتضى كلام المعزى  
وكان الوقت لا يحفظها في هذه البيت ولا يدخل عليها احداً او لا يستقر  
على حفظها كما در محالف فان تلفت لا يطرئ الخلفه لحرق او غرق او سرقة  
من غير الداخل والخارج لم يضمن وان تلفت بشرقه الداخل والخارج ضمن

وهذه بعض عليها وخرج الاصحاب الادلى عليها ولوقال لا يحبها احداً  
فاحبر بها المودع بالاجابة بالود بعة مطلقاً وصرح القاضي ابو الطيب  
بمخلافه فقال الوقت اعني في ديقه صفتها قد اسمعه لغير فتر فها لم  
يضمن **المأخوذ** اذا قال لا احفظها في هذه البيت ولا نقل وان وقعت  
ضرورية فان نقلها من غير ضرورية ضمن على المذموم وبان فيه الوجهان  
المسقطان عن الاصطحي وغيره وان وقعت ضرورية فترجى لم يضمنها  
على المذموم زاد على الامام الاتفاق عليه وفي بر صطحي وهو وجه  
المأخوذ في الحيوان بانه ضمن وحلى الخلاف في غيره وقال انه مختار  
على الخلاف الا انه اذا نقلها لم يضمن في الغزالي والاولى ان  
يقله ان المبيع مكره وفي المتولى لا يجوز له الترك للاضاعة وقال  
المأخوذ ان كان حيواناً لزمه احراره اذ خيف عليه العرق والحرق  
كالزئمة علفه وان سرق منه فان نقلها لم يضمن على الصحيح وقال الغزالي  
والمتولى هو مبني على الوجهين المسقطين فيما اذا اخذ المقتوب من  
الغاصب ليرجى على ماله والغاصب يطرهما بهما ونماهما المأخوذ في عل طلاق  
حكاة عن ابن اسحق المروزي فيما اذا وكله في شراشي بعشرة ومناه عن  
شرايه بما دونها هل يصح الشرط ولا يصح شراؤه بما دونها او بليقاً ويصح  
الشرا ان فلناصح الشرط صحت هنا فضمن بالنقل دون الترك وان  
قلنا بل عالم يضمن بالنقل وفي صمانية بالترك الوجهان فيما اذا ائناه عن  
علف الدابة فلم يعلفها حتى ماتت قال القاضي ونجى الوجهان فيما لو  
دفع اليه ثوباً وامره بتخريمه فوصعه في بعة فلف هل يضمنه  
**المأخوذ** لو نقل الود بعة من طرف الى طرف كالنقلها من حيشة الى  
حيشة او من صندوق الى صندوق قاله الام ان كان الذي حول اليه  
حرزاً كالذي حول منه لم يضمن وان لم يكن حرزاً ضمن ان هلك وقال الغزالي  
ان كان الطرف للمالك لم يضمن بخرق النقل الا ان يضمن او حل النقل  
وان كان الطرف للمودع فهو كالنقل من بيت الى بيت في بعة فينظر الى وجه



الطرف الثاني لحرز ومن الاول ومثله او اضيق هو ملحق كلام لرا  
واطلق جماعة منهم المتون انه نص في الرابع في الذي تلخص  
من كلام الاصحاب على اضطراره ان لم يحرف فتح قيل ولا فخر كما  
ولا حلط ولم يعز المالك كل ما لم يجر من مجرد النقل سوا كانت  
له بنا ديق للمودع او للمالك فاذا كانت للمالك لم يضمن له  
المودع قد يكون الخصة كونهما ودبغة ايضا فارغة او مستعولة  
بالودبغة وقد يكون الخصة العارضة فان جرى شيء من ذلك فاما  
الغرض الفتح والحلط فهي مضمونة واما ان غير طرف فان كانت  
الظروف كما كانت على الصحيح الا ان يكون الثالث دون الاول  
في الاحراز وان كانت للمودع وهي كالسوق بلا خلاف **الرابع**  
كل موضع لا يجوز فيه الفقل لا ضرورة فقل وتلفيقا للمالك  
تقلها بغية ضرورة فمضمونها وقال المودع كذا ضرورة فان كان  
شبه الضرورة مستمورا كالسبل والسيار والهيب ضد المودع  
بمينه وفيه وجه انه لا يحتاج الى حيز وان لم يدر طاهر الاحتاج  
الى اقامة البينة عليه فان عجز ضد المالك بمينه وان ادعى  
ان شبيهها حتى كالسرفه ضد فمضمونه واطلق القبول في المتون  
تصديقه عند الاحتمال قال المامقدي ولو قال بقلها خروفا من  
حدوث نارا وغارة فكم يحدث وكانت ما رأت صدق وعواظا  
لم يضمن وان كان طنا وصومها ضمن **الشبه الرابع** المقصود دفع  
المهاكك محب على المودع دفع المهاكك عن المودع على العادة وفيه  
مستلذان **راوي** اذا اودعه حوتا اديما او بهيمة فاما ان  
منعه من اطعامه وسقيه او يامره بما او سددت عنهما **الحالة**  
**راوي** ان يامره بما فعله ذلك فان لم يفعل حتى مضى يعرف  
مثله في مثله ضمنه سواء اهلك او بقي مات بغية وان نفقت ضمن  
المقتضون وتختلف المدة باختلاف الحيوانات وان مات قبل مده عور

مثله

مثله في مثله فذلك فقد اطلق الشافعي القول بان لا ضمان قال  
الاصحاب ان لم يركب جوع وعطش منقذ ما لم يضمن وان كانا  
واحد فمابه فان كانا عالمين بالحال ضمن وان جهله فوجها كالرحمن  
فيما اذا حبس حيوانا به جوع او عطش فله يدر حتى مات لم يضمنه  
وصح المتون هنا ان لا ضمان وقال القاضي ارفع لا يضمن من الاذى  
فلا دابة اولى فان قلنا بضمته ففيها وجهان فان قلنا بضمه فبالكل  
او بالقسطة فيه وجهان كالرحمن فيما اذا اضرى عيية كحل سانه  
فراود هلك الدابة وفيما اذا اراد على الحداثات **الحالات**  
الثانية ان يماه عنها فان امثل مضى لم يضمنها بل لراصح وقال  
الاصطخري وابن الهريزة يضمن وصحة المائدة في وضعه لرحام  
فانه يفتن في وجوب الضمان فيما اذا قال لقل عيدي في احرث فويده  
وهو حرث للاجماع وقد نقل عن ابن الهريزة طرده في العبد وطرده  
بعضهم في الثوب ايضا وعنه ان الخلاف فيه سلق ما اذا اذن  
الراجل للثمن في وطى الجارية المرسوفة هل يسقط عنه المهر  
بجامع ان كلامهما لا يفتن بما جاح الا بالا باحة فهل يكون الا ذن  
فالمعدوم وقال ابو زيد سنا محر جان على الخلاف فيما اذا قال لقلني  
فقتله هل يجب الدية ولم يرد في الاصحاب الا ان لا يوجب ضمانا  
بغير الاذن ولو كان بالكمية قوله او بكمية يضمنها العلوي والسفي  
لزمه امتثال عليه فلو خالف قبل ذوال الغلة ثابت ضمن **الثالثة**  
ان يظن ولم يامر ولم يمينه فعلى المودع القيام بها بتم لا يلزمه ذلك  
من ماله لكن امر اعطاء المالك بما يعلفها به ففعل الا فان قال علفها  
من مالك وارجع على او انفق على وجع بما انفق وفي وجوب تعدير  
الشفقة وجهان احدهما نعم فانفق من غير تقدير لم يرجع وان  
راى على المقدر لم يرجع به وتامها لا وراى عليه فقامها ويقبل  
قوله في قولها ما لم يرض فيه استراف وان لم يشرط الرجوع فهو كما



لوقال فصر في غير ظاهر الوجهين فيه انه يرجع وان لم يامر به ستر فعلية  
مراحة المالك او وكيله ليسترد بها او يعطى عليها فان عجز عن ذلك دفع  
الامر الى الحاكم لينفق عليها من مال ربهما ان كان له مال حاضر او يورث  
وسبق عليها من اجرة او يستقر من عليه ان لم يكن ذلك او يبيع منها  
من مالها او جزا منها ونصرفه في نفقتها ولدا ان سمعها طاهرا وتحفظ  
منها اذا اراد مصلحه وخاف ان ياكل بقدر قيمتها سوا كان لربها  
مال حاضر ولا واذا استقر من فله ان تقترض من المودع او غيره فان  
اقترض منه اذن لغير في ماله وانما قد كان اذ لم يذلل المودع  
كامر في النقطة وهر بابا كما هو الحال في بيان قدر النفقة ام يحجر  
اطلاق الاذن في الاتفاق له فبها لو جهات المودع ان يتقارن فيها  
فان لم يجد حاكما فيفق من ماله في رجوعه به بلثة اوجه ثالثا ان  
استمد به رجوع والا فلا كما اذا هرب عامل المشافاة وحكي الامام  
طريقه جازمه بانه لا يرجع وان استمد فان قلنا يرجع فقد شذناه  
منه الحاجر بانه ان يبيع جزا منها وسبق عليها او لم يجد طريقا تنو  
واذا سبق باذن الحاكم فصر في ثمنها واخلفا في المرة والقول قولها  
واخلفا في النفقة والقول قول المودع وحكي المامد في فيما اذا  
اخلفا في قدرها في مسئلة هرب الحاكم ولعله اوجه احدها القول قول  
النفق والناية القول قول الغريم والثالث القول قول من صدق  
العرف والعادة منها وظهر بحسبها هذا قال الامام في الاخلاف الذي  
نقلت على المالك هو ما يصومها من المثل والعبد لا ما حصل الثمن  
لكن لو كانت عند الابدايع سمينة ففي حراعاة ذلك الثمن فيطرد لو  
علمنا لدانة وستقاها في داره او سطله فهو في غاية الحفظ وان  
احرجها لذلك فان كان يفعل ذلك مداب نفقته لم يضمن ان لم  
يكن فقد نص على انه اذا احرجها الى غير داره وهو يسبق في داره من  
واخلفا فاجرة الا صطخر على ظاهره وقال يضمن مطلقا سوا فيه

حاشا

خالها الاسر والخوف وحكي المامد في عنده ان قال اذا جعل الدانة  
في اسطبل غير اسطبل ودايه واعلمها فيه ممن سئل حاله وقال ابو  
اسحق وهو الاظهر ان هذا اذا كان في الاخر الج خوف فان لم يكن لم  
يضمن وروى ابن الصباغ عنده انه قال هذا اذا كان الموضع الذي يربيه  
احرج فان كان الموضع الذي احرج اليه احرجا ومسا وما ولا ضمان  
وحيث قلنا لا يضمن بل لو ستر العلف والشقي بنفسه او امر به غلامه  
او صاحبه ففعله محض ربه وداوم يده فقد احاط وان بعثها معه  
ليستقيها او سلمها اليه ليعلمها فان لم يدر امينا ضمن وان كان امينا  
فان لم يجز عاده المودع ان يتولى ذلك بنفسه تجاز ولا ضمان وان  
كانت عادته ان يتولى بنفسه فاطهر الوجهين انه لا يضمن وهذا  
استقاه لا ابداع وبعدها كبر **فرع** لو اودعه اشجارا فاحترقت  
للمشقي فوجهان خدما ان حكمها حكم الدانة في العلف والمان  
انه لا يضمن بترك الشقي اذ لم يامر به **الدانة** اليها التي يفسدها  
الدود من الصوف والخشب على المودع صيانتها عنها سنسرها ونوعها  
لبرياح وليسها اذ لم يندفع الابه فان لم يفعل يفسد ضمن سنسرها  
امسح المالك او سكت ولو ينهاه عنه فلم يفعل حتى فسدت جرة  
ولم يضمن وعن الاصطخري انه بصحة وهو موافق لما تقدم عنه في الاض  
الثوب ولو كان الثوب في صندوق مففل ففتح ليخرج الثوب  
وبشره لم يضمن على المامد فان لم يعلم المودع بالثوب فان كان في  
صندوقه او ليس مشدود ولم يعلم به فلا ضمان ونسبة الدانة عند  
الخوف عليها من الزمانة للذة وقوفها هتر الثوب **السبب الخامس**  
الاستفاعة لا يود بعة فاذا استعملها ضمنها كالزبيب الثوب المودع او  
الدانة المودعة لا لا بعد ويباع الاستفاعة بان ليس الثوب لرفع الدود  
او لبل الدانة حيث حازا حرجها للشقي او للمرعي الاذن وهي جموع  
لاستفاعة الا بالثوب او ركبها باذن وبها لقضاء سئل لربها وكذا لو شح



في ذلك باخذ الدرس لم يصر فيها الخاصة او الثوب ليلبسها واخرج  
الدابة من الاصل ليركبها فتمت وان لم يفعل ذلك بل لو كان المال  
في صندوق مقفل او كسرت مخبوم مفتوح العطل وفضل الختم ولم ياخذ ما  
فيها ضمنه على المذنب لم يعد له وفيه وجه انه لا يضمن ما فيها وانما  
ضمن الختم والعقل اللذين يصر فيهما وعلى الاول ضمان الكيس  
والصندوق وجهان ولو حرق الكيس فان كان الختم تحت موضع  
الختم فهو نفس الختم وان كان فوقه لم يضمن الا ما نقص بالخرق ولو  
اودعه شيئا من ثوبه فبفسده فهو نفس ختم الكيس ولو حل العقل الذي  
يشده به راس الكيس على الدرامم حتى راي ما فيه لم يضمن شيئا كان  
سواء كان مشدودا ام طرقة اذا كان طويلا او محيطا وقاد الوحل الخيط  
الذي شدت به رزمة الثياب ولو اودع دراهم ففقدها او  
وربها او يابا فدرها لم يعرف طولها وعرضها ففي ضمانها وجهان قال  
الرافعي وبشبهه ان يجيء في حل الشد وقاد النوادي ليس مثله ولو  
نوى اخراج الدابة ليركبها واخذ الدرامم لينفقها ولم يفعل وان  
لا يردوها على مالها اذا اطلبها فوجوه اصحها انه لا يضمن والثاني وهو  
قول القاضى ابو حامد وصححه المافدي انه ان نوى ان لا يردوها على  
مالها فان نوى اخذها لم يضمن والخلاف جار في اللقطة ولو اخذ  
الوديعه او لا على قصد الجناية ففي الصمان وجهان تفديا في اللقطة  
المنهية انه يضمن بمجرد الوجهان فيما اذا كان الوديعه في صندوق  
غير مقفل فرفع راسه لياخذها وينفقها ثم ردها فتركها ولو نقلها  
فلا يسوع مثله ونوى بذلك الاخر الصمن قال الامام هذا ان  
نرضى السبه فاما حواطر الوستواس مع مد اربعة وادع الدين فلا حكم لها  
ولو تردد رايه من غير حزم فلا حكم له ايضا عند الامام **فروع** الاول  
لو ضمن المودع الوديعه بالبعدى لم يبرأ من ضمانها بربوها الى مكانها  
ما سببا في فواخذ بعضها وردة الى مكانه واحلظ بمثله منها كما لو اخذ

حره

درهما من الكيس ثم رده اليه لم يبرأ من ضمانه ثم ان كان يضمن عن الباقي  
نصه او غلامه او غيره لم يضمن الباقي وان لم يميز بان كانت متساوية  
او كانت الوديعه من ذوات الامثال كالحيوب والمابعات لم يضمن  
الباقي في اصح الوجهين وقيل القولين فلو تلفت الدرامم كلها لم يضمن  
الا درهم ولو تلفت نصفها لزمه نصف درهم او ثلثها فثلثه ومثلها  
ولو انفق الدرهم الماخوذ ثم رده الى مكانه لم يبرأ من ضمانه ولا يملكه  
وبالوديعه حتى يقبضه ثم ان كان المودع لا يميز عن الباقي ضار  
الكل مضمونا وان تميز عنه لم يضمن الباقي وان تميز عن بعضها فغير  
بعض مضمون ما لم يميز عنه ودون ما تميز عنه هذا كله اذا لم يرض الكيس  
مخسوما ولا مشدودا فان كان مفتوحا او مشدودا ففتحه واخذ  
منه فانه يضمن الكل على المذنب كما تقدم وعلى الوجه المتقدم متى  
كما لو لم يرض كذلك ولو حلظ المودع ماله بالوديعه لكنه يميز  
كما لو حلظ الدرهم بالدرهم او ذهبا بذهب بخالفه ويضمن عنه لم يضمن  
فلو كان المودع مالا من خشن كعكيسه في كل منهما دراهم فخرطها  
في احدها بما في الاخر فوجها ناظرهما انه يضمن ولو كانا تميز بين حلظ  
الدرهم بالدرهم فلا ضمان **الثاني** اذا تلف بعض الوديعه فان كان  
منه بلا عجز الباقي كاحد التوزيع لم يضمن الا ما تلفه وان كان  
متقلا به كما لو قطع بعض الثوب او حرقه او طر فامس الخويلين فظن  
فان كان عدا ضمن الكل وان كان خطا ضمن ما فوته وفي الباقي وجهان  
اصحها انه لا يضمنه **الثالث** او دعه عشرة دراهم فشره راس  
المودع منها خمسة فضمن ابوه خمسة الى الخمسة الباقية وردها  
على مالها فالبيعوي ان كان ماسقة الا بن باقيا يبرأ به لم يبرأ  
وان كان نالفا بربى **الرابع** قال القاضى لو دفع اليه ثوبا وقال اخبره  
او القه في البحر فاستعمله ثم فعل ما امره به احتمل وجهين احدهما  
انه دخل في ضمانه فلا ضمان له والآخر ان لا يملكه الا لا يخرج عن ضمانه



والثاني لا وهو على هذا الوجه يستغرف فيقال **استعمل بالافان**  
 لغير ذلك ولا يضمنه **السبب** المستعمل في عليه وفيه الحفظ  
 على المودع حفظه المودعة في الموضع الذي لو سرق منه لقطع  
 الشاوق في اذ امره ربهما يحفظها على وجه مخصوص فعند ربه  
 وتلفت فان كان التلفت بالجهة المقعد واليهما ضمنهما وصارت المخالفة  
 من اسباب التقصير فان كان سبب احرازه ضمن وفيه صورة **ردولي** فان  
 الشافعي لو استودعها اياها على امر محقق في صفة وقد لا يبرق  
 عليه او على ان لا يقبل عليه او على ان لا يضع عليه متاعا قد عليه او  
 اقله او وضع عليه متاعا فستر لم يضمن ولا الوادع على ان يدهنها  
 في موضع من البيت ولا يفي عليه موضعها فيه وبني عليه بيتا لم يضمن  
 بخراجها من البيت فستر لم يضمن اخذ الجمهور في غير صورة الرقود  
 واما فيه فقالوا ان طرفا تلفت بالرقود بان اذ ستر وان الصندوق  
 بشقه وتلفت بقبه ضمنه وان تلف بغيره فان كان في بيت محرق فخذ  
 اللص او في الصخر واخذ اللص من راس الصندوق وان القاه من عليه  
 واخذ ما قب له يضمن وهو المراد وان احدث اللص وهو في الصخر من  
 جوارب الصندوق فوجها ان اظهرها انه يضمن في الرافعي واما ظهر هذا  
 اذا كان لاخذ من الجاني الذي لم يرفد عليه لكان قد هناك وذلك ان  
 كان رقا امام الصندوق ونزله فاستر الصندوق والرضة او قال المالك  
 ارقد قدامه فزقد عليه فاخذ الشاوق المالك من قدامه وقد تعرض  
 لهذا متعرضا لشره وفيه وجه انه يضمن ذلك كله وطرده فيما اذا امر  
 بتركها في يد لا يحفظه احد فقام عليه حافظا فسترها غير الحافظ قال  
 بعضهم واما ما يذهب هذا الوجه اذا قال المالك ذلك خشيته من ان السارق  
 اما لو قاله بحقيقا عن المودع فلا وقد ذكره ابن داود والحق ان صاحب  
 ينييه عن العمل ما اذا قال لا يفعل عليها فغيره في فعله اذا استرجع المالك  
 المودعة في صورة البناء نقص ولا يبرم ارشده في لو نقل المودعة عند الصيرة

لا يرجع

لا يرجع بالشرع على المالك بضر عليه **الساكنة** لو تسلم اليه ذرايعه او غيرها  
 وقال لا يطمع في جات فامسكها في يده فقد روي المزيدي انه لا يضمن  
 والرابع انه يضمن وفيه جريان احد ما فيه قولان ومحلها ما اذا لم  
 يثبت عن الحفظ في الكيف فانها عنه تحفظ فيه قال ابن مام بحرج  
 على الخلاف فيما اذا قال لا احفظه في هذا البيت ولا ينقل فنقل منه  
 الى مثله او اخره والثاني وهو لا يصح من يملكها على حاله وفيه طريقان  
 ايضا احدهما انه ان مسكها باليد ولم يربطها في الامم ضمن وان  
 امسكها باليد مع ربطها في الثمن لم يضمن وينسب الى ابي اسحاق وابن  
 الجهمي واصحابهما انما ان اخذها غاصب من اليد لم يضمن ورواية  
 المزيدي محمولة عليه وان تلفت باسترها باليد يوم او لستيا بضمن  
 ورواية الرابع يبيع محمولة عليه ولفظ الشافعي في الامم والعيوب  
 مخرج بذلك وعي كلام الشافعي وبعضهم بصورة المسئلة فيما اذا  
 كان له يد اع خارجا عن منزله وهو ظاهر ولو جعلها في جيبه لم  
 يضمن ان كان ضيقا او استعاضا راعا على الصحيح وان كان واستعاض  
 مراد ضمن قطعا ولو امتثل امره وروطها في حبه قال الشافعي ان يربطها  
 خارجا فعليه الضمان وان ربطها داخل فلا واختلفوا فيه فمنهم من  
 قال اذا راد ان اخذ الصرة على الجاني الذي في الناس من فمه ضمن  
 وان اخذها على الجاني الذي عليه لم يضمن وهو ظاهر كلامه في الامم  
 وقال المحققون من المبرزين اراد به ان يجعل نفس الصرة خارجا عن الثمن  
 او داخله واخذها الطار والحكم عندهم انه ان جعل الحيط الرابط خارج  
 الحكم فاعادها الطار وضمن وان صاعت باخلال الحيط ولو استر سالك  
 لم يضمن ان كان احاطا في الربط وان جعل الحيط الرابط داخل الحكم  
 فالحكم بالعدس فان اخذها الطار لم يضمن وان صاعت بالاخلال  
 ولو استر سالك ضمن واستشكله الرافعي ولو قال امسكها في يديك فربطها  
 في حقه فقتل طريق المرافعة انما ان صاعت بالاستر سالك ضمنها وارضاعت



يعني لم يضمن معتنى الطريقة التي فيها الصمان مطلقا ومعتنى  
طريقة القول بان يقال ان نقالا اليد احزر ضمن فان قلنا ان احزر فلا  
وقا لا ما فدى ان قلنا اليد احزر ضمن ان قلنا ان احزر حرج طانه  
على حيز من الوجهين ان بعض المودع نقل يقطع اجتهاد المستودع  
فالو امره ان يجعلها في جيبه كان كلما عليها على هذا بن الوجهين  
وغيره جزم بالصمان ولو اعطاه دأما في سقوط وطرقه لم يعين  
لحفظها يد او لا كما فرطها في كنهه وامس كما يبدى او جعلها في جيبه  
وهو صيق او وادفع مراد لم يضمن وان كان واستعا غير مراد ضمن ولو  
امس كما يبدى ولم يرمطها في كنهه ضمن ان ثلثت عقله ولا نوم ولا يضمن  
ان قلت باخذ غاصب كذا اذ ذره الرافي اطلق القول في القول ينفي  
الصمان اذا جعلها في جيبه او في يده وقال الما فدى اذا جعلها في جيبه  
من غير بط في الدم ان كان منزله قريبا لم يضمن وان كان بعيدا فان  
كانت خفيفة لا يامن السهو عليها ضمن وان كانت ثقيلة يامن عليها لم يضمن وقال  
فيما اذا وضعها في كنهه من غير بط ان كانت ثقيلة لا تحفي سقوطها لم  
يضمن وان كانت خفيفة لو سقطت لم يعلم بها ضمن وتابعة صاحب  
المهذب قال الرافي ويلزم طرده فيما سبق من صور الاستئصال وفات  
القاضي ان كان المودع تاجر لم يضمن لان عادة التجار حفظ صرة المال  
في الختم ولو نقصت منه سقطت ضمن سواء عدا او شها ومنهم من  
ان غير التاجر ضمن وصرح به في فتاونه ولو دبطها في كنهه ولم يستكها  
سده قال الرافي قياسا على ما سبق انظر لا كيفية الربط وجهة الملك  
ولو وضعها في كفه عامته ولم يستد عليها ضمن قال القاضي ولو شترها  
على فاشر من يده وجعلها تحت اليد لم يضمن لا يظهر لم يضمن ولو لم يشترها  
عليه ضمن ولو دبطها على الذمة لا يضمن ولو ادعته في الشوق وقال  
اجعلها في بيتك فان توجه الى جيبه في وقت لم يضمن ان احزر من غير عذر  
ضمن وان ادعته في البيت وقال احفظها في البيت فربطها في كنهه وخرج

فما ضمنها وكذا لو لم يخرج بجامع اذا كان طارا في الصندوق وخو  
وان قلنا راحرا في حافيه كالو عشرة فتحه لم يضمن في الشايشي واشترى  
في عقيد فان كان الشد ما يلي الاصل لم يضمن وان كان من الجانب الاخر  
ضمن في الراجعي في تقييدهم الصفة ما اذا قال احفظها في البيت ما  
يشعر بانه لو ادعته في البيت ولم يقل شيئا يجوز ان يخرج منها من بوطنة  
وليشبهه ان يكون الرجوع فيه على العادة انتهى وقال الما فدى اذا ادع  
ودعته فجعلها في كفه او يده او جيبه ثم دخل الى منزله فعليه وضعها  
فيه وليست يده ولا كفه ولا جيبه حررا حيد في فلو خرج بها في يده  
او كفه او جيبه ضمن **قاله** اذا ادعها خاتما في الطريق فحمله خصه  
فغير القاصي غيره ان فيه احتمالا لئلا يضمن وهو الذي رايته في  
تعليقه وثانيها ان قصد الحفظ لم يضمن وان قصد التمسك بما ضمن  
وقال ابو الحسن العبادي ان جعل فضة في قطن الحنف ضمن والا فلا  
وقال الغزالي ان كانت تحلقة تصيق عن غير الحنصر لم يضمن وجعله في  
الحنصر محمول على قصد الاعراض لا النواصي والمخاض اذ انه يضمن مطلقا  
الا اذا قصد الحفظ وان جعله في غير الحنصر قال القاضي لا يضمن في  
الرافي الا ان المرأة قد تحتم في غير مكانها كالحنصر وكلام الشافعي  
مقتضى ثبات خلاف في الصمان اذا قصد بلبسه الثمين وقال الما فدى  
ان لبسه في ثوبه لم يضمن ولو قال لصنعه في حنصر فوضعه في ثوبه  
لم يضمن الا ان ينكسر لعطها فيضمن وجعله في غلله البصر العليا ضمن  
ولو قال احفظه في البصر فجعله في الحنصر فان كان لا يضمن في الاصل  
البصر لم يضمن وان كان ينتمى اليه ضمن ولو لبسه في احدى يديه ثم نقله  
الى الاخرى فان كان لم يملكه يملك البصر لم يضمن والا ضمن **روى** عن  
ماوي القفال انه لو دخل خاناء وترك حمارا في صحبه وقال للجاني  
احفظه لئلا يخرج فصار الحافظ ينظر اليه فخرج في بعض غفلة لم  
يضمن وفي فتاوى القاضي ان الثياب التي في مسلك الحمار اذا شترت الحامي



جالس مكانه مستيقظ لا يفتنه وان نام او قام من مكانه ولا يابس منها  
 قال وجب على الحامي حفظ الشيا باذا احتفظ بها فان لم يستحفظ قال  
 لا يحاسب لا يلزمه الحفظ وعندي حجب للعادة وفيها ايضا انه لو حفظ  
 الودعة في جودتها وكان معه رجل يساكنه في المنزل فشرقتها ورجب  
 فان لم تكن الودعة اتمه قبل ذلك لم يضمن وان كان اتمه بشئ لم يحفظ  
 الودعة في حررتها ضمن وهذا قاله الما فدي في فطر المسئلة في الولد  
 والزوجة والحام **السبب الثاني** انضبيع الودعة مما هو بالحفظ  
 وبالتحذر عن سباب التلف وفيه صور **الاول** لو اخراجها مع  
 امكانه او جعلها في غير حرز مثله او في مصعة ضمن ان قصد به لرحلها  
 على الشاوق الغاصب ولو جعلها في حرزها ودعوة فان صاغت  
 ضمن وان عرف فردها الى الحرز ففي ضمانه احكاما لا يمام ولو جعلها في حرز  
 من حرز مثله لم يضمن ولو اضمن في الحرز لم يضمن في لو اضمن في الحرز لم يضمن  
 الداية في الدار فربطها في حرزها سراجها وشمع ففي ضمانها وجبان  
 ولو لم ينادها عليها او اعلم بها من يصادد ربهها ضمن بخلافها اذا كانت  
 السعانة من غيره **وقال** الرواية في الغصب لو سقى رجل الاطالم  
 في مال فلذخره اقصى بعض اصحابنا انه يلزمه الضمان في الباطن وان لم يلزمه  
 في الظاهر فارد ليس بصحيح ولو وجب في الناطن لوجب في الظاهر  
 ولو سأل ظالم عنها وجب انكارها وان كان الكذب حراما لانه يجوز  
 لمصلحة ثم يبعث عليه كالكذب للزوجة تحفظا بحسن عنتها ولا صلاح  
 ذات البين وقد يجزى اذا سأل ظالم عن ودعة يريد اخذها او معه من  
 يريد فله او قطع طرفه وهو مستتر بعرف موضعه وكذا اذا سأل  
 عن امرأة او صبي يريد منه الفاحشة **الثالثة** اذا ضيع الودعة بالسيا  
 بان يفتي الموضع الذي جعلها فيه من جهات احدها قول الحصري جزم  
 به الغاصب انه لا يضمن ويسأل الحضري عن امرأة سلمت لحملها الى زوجها  
 ليست له الا الصايغ فسله وبنتي الصايغ فقال ان شهد لم يضمن وان مات

الشهود

الشهود او سودان لم يشهد ضمن لترك الشهاد واطهرهما انه يضمن  
 وبناءا على التولية على الما فدي والفعل اذا تركه ناسيا هل يعد مفرطا  
 كما اذا نسي الما فدي رحله ويضم هل يقتضي المصلا فيه قولنا اظهرهما انه  
 يضمن بحري الوحيان فالودعة في الودعة باذن ربهما او دونه في حرز  
 وبنتي موضعها **الثالثة** لو اكرهه رجل على اخذها فله طلبة اجواب  
 احدها ان شرعها منه فممن غير ان يدفعها اليه الودعة فلا يضمن  
 قطعاً **الثانية** ان يدفعها اليه بنفسه فالظالم ضامن في قرار الضمان  
 عليه وينبغي لو كان الودعة صامنا وجهان وفي قولنا اظهرهما نعم وبنائهما  
 الما فدي على الوحيين فما اذا اخل الصائم فكرها وبنائهما من القولين  
 في المارة على الفل ولا بين الصباغ مما كالتولين فما اذا اخل لا يدخل الدار  
 فانه حتى دخلها وما خارجا بان فيما اذا اكرهه على ان لا يخرجه فله اذا  
 لم يرد على دفعه فان قد علم دفعه ولو نال لا يضمن فان ترك الدفع  
 مع العترة ضمن قطعاً وان حلفه الظالم عليها وجبان علف وكلام  
 بعضهم يقتضي جواز فلفظ ولا ياتم ويلزمه الكفارة على الصحيح ولو  
 اكرهه على ان يستلمها او يحلف بالطلاق والعنف فله ان يرد عمل اخذ  
 الامر من من السليم والحلف فان حلف بالطلاق فله ان يرد ان طلاقه  
 يقع وقال التولية ان فلنا من امره على الملاقاة احدى امراتيه فطأوا احدهما  
 لم يقع لا يقع طلاق هذا واسار غيره ايضا الى خلاف فيه وان عرق  
 دسلها فهو ما كوسلها فوجها وقدم الخلاف في الضمان وهو ان طلاقه  
 ضمان الودعة بخلاف ما اخذ القطاع ما لرجل وقولنا لا نتركه  
 حتى يحلف بالطلاق فان لا يحبر بنا اجدا فحلف واطلقوه واخبرهم  
 فانه لا بحث لا يضمن اكرهه على فطر الحلف **الثالثة** ان لا يدفعها لرجل  
 يدعيها فلو خذ بدلة لثمة فقد قال الما فدي من حيث الشافعي انه لا  
 يضمن فالمحرم اذا دل على صيد لا يضمنه فقد يما لثمة على السبب  
 قال وقال بعض اصحابنا الما فدي ضمن **السبب الثامن** للعثمان



المجود من المالك والمودع اذا قال لا ودعة لزيد او لا ودعة عندى اما  
ابدا او لا ودعة جواب سؤال عن المالك عنهما لا يضمن سوا كان في حصة  
المالك او غيبته ولو جحد بها عند طلبها كمن اذنت له لوقا ردها  
في عندك ودعة فشدت لم يضمن لان الواجب التحلية لا لرجوعها  
فوجسها ان شئها عند الداعي انه لا يضمن وبانها وقال القاضى  
انه المذنب بان يضمن ولو قال بعد حجوده كمن عطلت او تسببت  
الودعة لم يبر عن الضمان في الحكم الا ان يصدق المالك ولو  
ادعى عليه ودعة بجحد صاحبها فبعبته فلو اقام بينة بالادعاء  
او اعترف به المدعى عليه من بعد فادعى ردها او تلفها بعد الجحد  
ادخله في شرطه صيغة حجوده فان قال لنسلك عندي ودعة او شئ  
او لا بد مني بشئ من المالك قبل قوله فيها قبل الجحد ولا يقبل في الرد  
بعد ذلك الدلف على المذنب لا سقوط المطالبة بالعين ووزيل  
كالغاصب فانكر اصله يداع فقا لم يودعني لم يقبل قوله في دعوى  
الرد واما في دعوى التلبيس فهو كالغاصب فيصده فيه دعوى  
المطالبة بالعين ووزيلها وهله تخليف المدعى على رد وعلمى  
عدم العلم بالتلف فيه وجهان احدهما نعم ولو اقام المودع بينة بمسا  
ادعاه منها ففي سماعها وجهان احدهما لو رجحتم لرد ما دام والغرض الي  
لا واطهرهما على ما قاله الداعي في احثائه القفال وبغير ايجابه  
نعم فعلى هذا ان اقام بينة على الرد او الدلف قبل الجحد سقطت  
المطالبة وظان ان اقامها على الرد بعينه وان اقامها على التلف سقطت  
المطالبة بعينها ووزيلها قال الداعي في رد مدعى في الفاظ الراجحة  
انه اذا قال استرني بمائة ثم قال بمائة وحسبنا ثم قد قوا بين ان يرد  
وحسبنا محتمل في الغلط ولا ولم يتعرضوا التلبيس هنا في التلبيس  
منجته انتهى وما تقدم هو المشهور عن الجناحى ان من ادعى عليه  
ودعة لا يسمع جوابه انه لا بد مني بشئ من المالك لان الودعة جحد

فيها

فيها التحلية ووزيل التسليم وبقي من اثبات ضمان الودعة باخر التحلية  
بينها وبين ردها من غير عذر ولا جحد وسيا في **رفع** مما جرد للشيب  
الضمان فزال كما لو ترك الخيانة وعاد امينها لم يبر من الضمان الا ان  
يقعد وسببا لا يثبت ولا يبر ببردها الى مكانها ويبر ببردها الى المالك  
او وكيله وفي برائه باحد اثبات المالك له استيفاء فان يقول المودع عنكما  
واستخفظتكما اذ اذنت لك في حفظها او اسما منك عليها او  
ابرائك من ضمانها اذ جحدان وفيل فولا واطهرهما ان يبر او منى فم  
في صورة التزوج بالبراة على الخلاف في لبر عام بحجرك جري  
سبب جريه قال الما فردى في لوامره بردها الى المالك بعد التلبيس  
في سقوط الضمان وجهان للذان في لبره ولو قال له عند  
الا بداع او دعته فان حثت ثم تركت الخيانة عدت امينها فان  
ثم ترك الخيانة قال القاضى في الموطأ لا يعود امينها بخلاف ونقل  
في البيهقيط عنه انه اشترط خلاف فيه اذ اقصدا انشا ايتات  
بعد الخيانة **النظر الثاني** في رد العين فاذ كان العين المودعة  
باقية فعلى المودع ردها اذ اطلبها المالك وليس المراد بوجوب الرد  
بما شتره بنفسه ولا بوكيله ولا بحمل مؤنته فاما على ردها بل المراد  
رفع اليد عنها والتحلية بينهما وبينه فان اخرجوا لك بعذر رخصتها  
وان اخرجها بعد رجوعك الى اتمام والغرض الى ان كان العذر  
عبر الوصول الى الودعة بان طلبها في حيز الليل ومن في حرانه  
لا تاتي فتحها ذلك الوقت لا يضمن وان كان ضررا لحقه ومصلحه  
تفوقه كما لو كان في حمام ادعى طعام لم يضمن بالناخير الى فراغها  
لكنه جائز بشرط سلامة الغائبة فلو تلفت في ذلك الحالة بسبب  
الناخير صحتها الذي اوردته لراكز وزانه لا يضمن في التلبيس  
وهو الداحج وتلقون بهما اذا كان مشغولا به لالة او قضا حاجة  
او طهر او ملازمة يترجم مخاف هربه او كان يحبس المطر والودعة



في موضع اخر فخرج من قطع فيه ذهب ويسلمها وهل له الباخير  
حتى تسلمه على ربه فيه اربعة اوجه فقدمت في الوكالة اخرها ان  
وصحة الماقدومي الثالث ان اخذها باسئها ولزم والا فلا وباعها  
ان لزم من لزمها دناخير التسليم لزم والا فلا وحيث وجب ان  
عدد اوله الباخير بعد ربا شها اذا اطلبها وقيل ربا وطاعا وان  
كان قبضها منه سواء كان عدلا او فاسقا بشرط الرد ان يكون الرد  
عليه اهلا له فلو كان حجر عليه تسقى لم يصح الرد اليه وقد ارتفع  
الايداع وصار امانة شرعية فتسليمها اليه ولو كان بايما فوضعه  
في يده لم يلف ولو تلفت ضمتها ولو حجر عليه حجر فليس فلا نقل عن  
لراحتك وبظهور ان لا يرداع لا يرتفع ويستلم الي الحاكم ولو اودع جماعة  
ما لا ذكره ان مشترك بينهم لم يطلبها بعضهم لرد في تسليم الكل  
اليه ولا تسلم حصه بل يرفع لرد الى الحاكم فيقسمه ويدفع اليه نصيبه  
وفيه وجده انه تسلم اليه نصيبه ولو قال رب الودعة ردها عا دكلم فلان  
لزمه الرد عليه بما طالبه فلو اخرض من رد له الباخير للاسئها وان لم  
يطلبها التوكل فان لم يتك من الرد عليه لم يضعها وان لم يتك في  
صا منها وجها ان لا يما صار امانة شرعية وفيها وجها ان يردا اخرها  
انه يجب تسليمها عند التمكن وان لم يطلبها اخرض من الثاني فيها  
كاخير المودعة وقد تقدم انما جاريان فيما اذا اوصى رب الودعة  
بها ومات وفيها اذا اوصى صاكة وعرف ربهما قال برمام ولو قال رد الودعة  
الي من قد ر عليه من ذلك لا يرد لا يرد ففد على الرد الي بعضهم واخير  
ليرد على غيرهم فمن وعفى لوم بقل ولا يورض من الباخير في العصبيا  
وجها ان ردها لو قال ردها على من شئت منهم فوجد واحد ولم يرد  
عليه ليرد ردها على غيره ولا يصح في هذا الضمان وجها ان **نزع** قال  
الرد يابذ لو اودع لص مشهور بالاصوبته فالاعند رجل وغلب  
على ظن المودع انه كعب وطالبة المودع برده فهل يرد محتمل ان يبقا

لزمه

يلزمه رده وهو القياس ويحتمل ان يقال يتوقف ويطلب صاحبه فاذا  
لم يظهر مع طول الزمان رده لزم ان يردا واو محتمل ان يكون  
له وارت اخير بعد مدة ويخص فاذ لم يظهر وارت اخر سلم اليه لا  
**فصل** يشتمل على مسائل **الاولى** اذا اطلب المالك المودع بالرد فدعي المظفر  
صدقه يمينه اذا اطلق لم يبين شيئا خفيا كالشرقة والخطف والخرق  
الشيء في الليل ونحوه وان ذكر شيئا ظاهرا كالخرق في النهار والتهب  
والشيل فان لم يعرف ما يدعيه لم يقبل قوله وعليه امانة الدين على وجوه  
السبب بمصدقه يمينه في حصول اللطف وهل يسمع دعواه بذل  
على المالك ليلطف فيه وجها ان عرف السبب الذي ادعاه بالمشاهدة  
او بالاشفاضة فان عرف عموم قبل قوله من غير تميز وان لم يعرف  
واو محتمل انه لم يصيب الودعة قبل قوله يمينه قال برمام لم يوطر  
معه مخايل كذبه فالمراد منه من كان صدقه قريبا بعد وطرف  
صاحب المقرب عدم القبول وطريقه العراقيين باطه القول بسبب  
اقامة اليمين بالمدعي من قربه من طريقه صاحب المقرب لكون  
ماخذها مختلف ولو اطلق دعوى الثلث وطالبة المالك بينان السبب  
لم يلزمه وليس عليه الا يميز على الثلث ومن ذكر عن المميز على الثلث  
حلف المالك على نفي العلم به واستحق وفيه وجه انه **فصل** البت  
وجعل المتولى موت الحيول في العصب برب لا متياب الرضا في قتلى  
طريقة العراقيين لا يقبل الا سينة وعلى طريقه المراد من يقبل قوله يمينه  
والبعوى الحق العصب بالشرقة قال الراعي وهو لا قرب **الباب**  
اذا ادعى انه رد الودعة فان ادعاه على من ائمنه وهو المالك صدق  
بيمينه فان مات قبل ان يحلف حلف وارثه وسقطت المطالبة وان  
ادعاه على من لم يائمنه لم يصدق ويحتاج الى اليمين وذلك في صورة  
منها اذا مات المالك وعلى المودع الرد على ورثته على الفور فان تلفت  
في يده بعد تمكن من ردها صحتها على الصحيح فان لم يجد علم دفعها الي



الحاكم وقتله بعضهم ما اذا لم يعلموا بها وقال ان علموا لم يجب الا بعد طلبهم  
وجوز المالك والحجر عليه بالسفك كونه فيجب الرد على وليه فلو طالبه  
الوارث بمردها فقال ردتهما على المالك وتلفت في يدي وحابته صدق  
بيمينه فان وكل حلف الوارث على نفق العلم به فان قال ردتهما عليك  
فاذرك القول قول الوارث وان قال كنت قبل ان اعلم من الرد في المصدق  
منهما وجهان وافتر القاضى بتعديت المودع وقال المودع يستغنى ان يجوز  
الاصح . ومنها اذا مات المودع فقد تقدم ان يرد اذ ارفع وصار في  
يد دار امانة شرعية يجب ردّها على مالكيها في الحال ولو تلفت يده  
قبل تمكنه به صلتها في براحه فان كان المالك غائبا سلمها الى الحاكم ولو  
طالته المالك بمردها فقد ردّها عليك مودعا او تلفت في يده قال  
المولى لا يصدق بيمينه وقال البغوي يصدق بيمينه قال الرابع في وجوب  
الوجه ولو قال ردتهما عليك فاذرك القول قول المالك وفيه وحدان  
المصدق الوارث وحقه الاطراف فيها اذا ادعاه المودع على وارث المالك  
وقد تقدم في الوكالة ذكر وجه مطرد في قبور جميع الامسا في الرد  
ولو قال تلفت في يدي قبل التمكن فعلى الزوجين المتقدمين حرم القاضى  
بان المصدق الوارث وجوز المودع والحجر عليه بالسفك كونه  
وجوز لو ادعى المودع الرد على غير المالك باذنه في المالك اما ان يذكر لرد  
او يقربه ويذكر الرد او يقربه **الحالة الاولى** ان يذكر لرد فيصدق  
بيمينه فاذا حلف فان كان المسترد مقرا او القبط والودعة باقية ردت  
على المالك فان غاب المسترد فالمالك يبرم المودع فاذا قدم اجزها  
وردها اليه واسترد ما كان اعطاه وان كانت تالفة جرم المالك مشامتها  
وليس له عزيمتها الرجوع على راجع وفيه وجه انه اذا رجع على راجعه  
يرجع له خذ على الدافع . **ملاحظة** اذا رجع القاضى وحيل المالك  
فان رجعها انه اخذ بالاذن سببا خروضا او غايرة فيرجع ايضا في  
كل منها فان رجع على الدافع رجع الدافع على راجعه وان رجع على راجعه

يرجع

لم يرجع الاخذ به على الدافع متواصدا على اذنه او كذبه وان قال اذنت  
لي في دفعها اليه هبة رجع على ابيها شاد لا رجوع لا خذ على من خزان  
كان القاضى منكر اصدت بيمينه ونقص الغريم بالمودع وقال الماوردى  
لا يبر عليه **الماتية** ان يعترف بالاذن وينكر الدفع الى الماوردى  
في الدفع اليه فالمولى قول المالك في اصح الوجهين ادعى برامام براماق  
عليه وبانيهما وبه قال القاضى ابن الصباغ ان المولى قول المودع ولا فرق  
على الوجهين من ان يصدق لو كبل المودع في القبط يدعى قلها في يدي  
وبين ان ينكر ولا خلاف في ان قول المودع لا يقبل على الوكيل اذا انكر  
بالنسبة الى الزامه بالودعة **الماتية** ان يقرب بالاذن والرد ليس سبب  
المودع الى التضرع بترك ترستها دفع الى الاخذ فان كان الاخذ وجب  
فان انكر القبط فان كان الرد محضه المالك لم يبر من المودع على  
الذمب وان كان في عيبه فقي ضاينة وجهان شهودان يقبضان  
على الخلاف المتقدم في الوكالة في وجوب لاشهاد في يد اذاع فأت  
اوجبناه ضمن الافلا وفي يد اذاع وجهان احزان يظهر مجهما منها  
اخذها لشر استماد ان يتسرع ضمن بتركه والافلا وثانيتها للمالك  
ان كان قد اشهد على يد اذاع وجب والافلا ويراهم عند البغوي  
الضمان وعند الغزالي نفية وجري الخلاف فيها اذا رد الوصى المال على  
الموصى عليه بعد زوال حجره ولو انشأ قواكلهم على الدفع على الوكيل  
فاذاعى انه رد على المالك او قلت صدق هذا خذ واعبر المالك لتركه  
فان لم يعينه بل قال اودع امينا فادعى لا يبر التلص صدق وان  
ادعاه على المالك لم يصدق هذا خذ اذا كان الماوردى في القبط مسلم  
بالامانة المشنة اما ان كان مقرضا او مستعيرا ضمن الدافع بترك  
لرستها وان كان رب دين على صاحبها فان كان له به سها ده ضمن الدافع  
بترك لرستها دوا الوجهان وان كان متهم بها فان قلنا بفسق فوانا  
ضمن بتركه والافلا وان كان الاخذ صاحبها والمودع مودع مودعه



في المودع ان كان قد ادعاه من غير عذر ولا اسرف فهو ضامن وقبول قول  
 الدافع اذا لم يشهد عند الدافع على وجهين وان كان ادعاه بغير امر  
 لكن بعد وسفره فهو لم يقبل قول الدافع في الرد على المالك وان  
 كان ادعاه بامر للزم بيمين له هذا الموضع لم يضمن المالك ان صدق  
 المالك على الدافع وقول المالك غير مقبول على لسانه وان كان المالك قد عساه  
 لا يدع قبل قوله في الرد على المالك ان صدقه المالك في الدافع والا فلا امر  
 ضامن وقوله في الدافع الى ردول غير مقبوض قلنا الماقدري قد قلنا يجب  
 له شهادتان مختلفتان في ردوله فقال المودع استهدت ومات الشهود وانكر  
 المالك فالصدق والمالك على الصحيح وحزم بما لرافعي ونسب القاضي مقابله  
 الى تركه بيش وسما اذا اراد المودع سفرا فادعاه امينا فادعى  
 الامين التلص صدق وان ادعى الرد فان كان المالك فان ادعى ردول لم  
 يصدق وان ادعى المالك صدق وان لم يعينه انعكس الحكم قلنا في القاضي  
 والقول في الغزالي هو بعضي انه اذا اعاد من سفره كان له استردادها وبه  
 اجاب العاصي والرد مام اطلق القول انه اذا ادعى الرد على المالك قلنا انه  
 اراد عاهة على المودع ان يبين على صلوه هو انا اذا حوزة له الرداع ففعل ثم عاد  
 فله رد لاسترداده في احتمال ظاهر وهو يشبه ردول وان كان ذلك  
 التوكيد ويجوز حتى ينزل بعزله وجب ان يرد او يحل المؤكل فان قلنا انه ويجوز  
 المالك خرج المودع من البيز والصدق في الرد على المالك وحكي خلافه  
 في ان المودع هل له الدعوى بالوديعة واستردادهما من الغاصب وخالفه قالو  
 وكل محتمل به في الحفظ من وجه وفله فاعيد به بعض ردول فان فسر  
 اعوان الاول اذا كان يفيد رجلا مال الحبوب فحضر انما ادعى  
 كل منهما انه ادعاه اياه فجوابه يقع على يمينه ووجه احدهما ان  
 يكرهها وقول المالك في حلفه لظنهما انه لا يلزمه تسليمه اليه وعلام الماقدري  
 بغيره ككتابهما بيمين واحدة فقالا حلف انه له ويبرأ من مطالبتها فان  
 اقام احدهما يمينه وحلف لاحدهما ونظر عن اليمين لا حلفا بل حلفا في الوفاق

كل

ظنهما يمينه انه له وعينته فعارضنا فان قلنا بالنسبة قط فكل لولم وقدر  
 يمينه وان قلنا باليمين في القسمة جعل بينهما نصفين وان دخل عن اليمين  
 ردت عليهما فان سبقوا احدهما بالدعوى بدأ بخلافه وان ادعيا معا فله  
 يقرع بينهما او يبدأ القاضى من يراه فيه وجهان فان حلف احدهما  
 ردول لا يجر قسمة له به وان حلفا معا زعت من يده وهل يقسم بينهما  
 او موقف حتى يصطالحا فيه وجهان **الثاني** ان يقرأهما لاحدهما بعينه  
 فيسلم له وهل لا يخرج حلفه فيه قولان مبنيان على قولي الزم للحيولة  
 القولية فان قلنا بحلف فان ذكر غمها ردت على المكذب وان ذكر  
 استقر للصدق وان حلف قسمة او حلفا يقسم بينهما والثاني  
 انه يترج من صاحب اليد وموقف بينهما حتى يصطالحا والثالث انه لا ردول  
 ويغرم للاخر يمينه قال البيهقي وابن الصباغ وهو المذهب قال الدافعي  
 والخلاف ملغى على اليمين بعد النكول كالقرار وقال البيهقي ان  
 للاصحاب لا يقرعون على ايمانها كالبيينة وقال تسليم اذا قلنا ايمانها كالبيينة لزم  
 ان يبطل قرار ردول وحكم بالثاني للثاني وقال القاضي وثابعه  
 البيهقي من قلنا الحيولة التوكيدية لا يوجب عزما ان يبين على ان اليمين  
 بعد النكول كالقرار فلا يحلف او كالبيينة فيحلف ويبرأ فان ذكر حلف  
 المدعى في اخذ القيمة ولا ينتزع العزم من ردول وحكي المردى وجهان ابا  
 امنا ترك يفيد ان دطر ما لكما وعلام الماقدري يقتضي ان  
 الوجه ردول متفرع على ان اليمين كالقرار لانه جعل ردول قرارا لما  
 كالا قرارا المتأثران للردول وهو قولنا في استحقاقها اذا ادعى امتنان  
 فتكاح امرأة فاقرب لاحدهما ثم للاخر والزمين ان القرار الماقدري لا يؤثر  
 في ردول وعلام الماقدري يقتضي انه نقرع على القول بانه كالبيينة **الوجه**  
**الثالث** ان يقول هو الذي يستلزم لكل منهما نصفه وصبر ما لا يفيد  
 شخص متداعيا به فان حلف احدهما وذكر الاخر قضى للحالف ولا حصة  
 للماقدري مع المودع وان ذكر لا او حلفا جعل بينهما وحكم كل منهما في النصيب



مع المودع فالحكم في الكل لا غير المقر له كما مر **الرابع** ان يقول هو  
 ودعيه ولا ادري اهل ولا حاكم او لغيره كما قال ادعيا عليه العلم  
 حلف على نفسه وبقي يمينه الى ان يقوم بينه وليس لاحدهما حلف  
 الاخر جزم به الراضي وقال المانع في اذ حلف تحت اليمين فان خلا اقر  
 يمينه وان حلفا احدهما دفع اليه وفيه مطابقة الحكم في كل وجهين  
 وان حلفا معا فوجهان احدهما يقسم بينهما وفيه اخذ السفيل من كل منهما الوجهان  
 وتابها يوقف حتى يصرط **الخامس** ان يكون بينهما معا ويقول في دعيه لغيره  
 فالقول قوله مع يمينه انه لا حق فيها لهما ولا لواحد منهما ولا يحلف لهما لغيرهما  
 ولا تدرى من علي له فان حلفا قرب يمينه وان ذكر دعيه اليه  
 عليها فان ذكر اقرت يمينه لمن حلف له وان حلف احدهما دون الآخر  
 سلمت له ومطابقة في قيل ان لم يدر امينا والودعيه ما نقل وان حلفا  
 معا فوجهان احدهما يقسم بينهما ومطابقة ان يكفل وقاينها فوقف في يد  
 المودع فان لا لارض حتى يمانته من اليه امين فريضايه وفي هذه الحالة  
 ان سارا المدعيان المودع عن ماله وجب عليه بياضه ان كان حاضر  
 فان لم يبينه حلف على نكاته لسفل الخصومة اليه وذا كان غائبا  
**السادس** ان يقول هو لا حاكم وقد نسبت عيبه في المودع على المودع  
 لا يضمن بالتسليم فان صدقاه على عدم العلم فلا خصومة لهما معناه  
 والخصومة بينهما والاصح انه ليس للراضين في نفسه على نفي العلم اذ المودع  
 الخصم فان لم يحلفه فهو مستحب لا استحقاق وضعف لا مام  
 القول بالتحليف وفي الودعيه قوله ان وقال المانع في وجهان احدهما  
 ينقل الى امين في التاخير يترك فيكون قال للمؤيد والقول ان اذا طلب  
 احدهما النزاع والآخر ابقاها في يد فاما اذا انفقا على احد برأيه  
 فيفعل قال الراضي وعرض ان يدرى امينها على ما ينبغي ان المال يجعل  
 كانه يفردهما والاصح ان يحاكم رايه **قلت** وهو مقتضى ظاهره  
 فان لم يدرى ولو راي الحكم ان يفردهما عند استحقاقه من ثلثا نفسه

السادس

المستع

لم يسمع ثم ان سقيا على شتر كما لا يفعل بجعل المال كانه في يديهما وقد  
 سارعا او يجعل كما في يد ثالث فيه وجهان احدهما لا يدرى وقالوا قام  
 كل منهما بينة به او حلفا او فكلما فهو بينهما وان اقام احدهما بينة او  
 حلف وفكل صاحبه قضى له به وعلى الثاني لو اقام كل منهما بينة خرج  
 على اقرار الشتر وان فكلما او حلفا وقف المال بينهما وان قد باه وادعى  
 كل منهما عليه علمه بانه المالك فالقول قوله والمخصوص انه يحلف  
 عليه وفيه وجه انه لا يحلف ويكفيه ان يحلف لهما عينا ولحق على نفي  
 العلم قال المانع ولو حضر احدهما وحلف له لا يدرى الودعيه لمن منهما  
 لم حضر الاخر فكلما لا يحلفه لا يفرقه وفيه احتمالان انتهى وقد مر  
 في نظير المسئلة فيما اذا عقد انسان على امرأة عقدين وادعى كل منهما  
 انه الشبان في خلاف فيه وهل للحاكم ان يحلفه على نفي العلم وان  
 لم يدرى الخصمان فيه وجهان فان حلف فالحكم بما تقدم فيها اذا صدقاه  
 وجزم طائفة بان المالك يزرع من يدرى هنا وان فلا لا يزرع تحت وان  
 ظهر رد قال المانع عليها على المذهب وكل يزرع بينهما او يبدد القاضين  
 بمن يزرعه بينهما فيه وجهان صحيح ابو الفرج الثاني وفيه وجهان لا يزرع  
 عليها ووقف المال ساعا لهما لو حلفا موقوف بينهما وعلى المذهب مقتضى  
 كلام الغزالي يحلف ان ظلمتهما يحلفان العيول وان المودع يعلم ذلك  
 وقال القاضى يحلفا في اذ وعليك يمين الودعيه واما المانع في وقال الامام  
 يحلف كل منهما انه المستحق لهما دون الآخر وحلف الممد وبه انه لا  
 حق لصاحبه فيها ثم ان فكل صاحبه حلف مرة اخرى على برئانه فثبت  
 برئانه فثبت يمين النفي والاسماء ولا يجمع بينهما في برئانه ولو  
 ذكر من ابتدائه جميع صاحبه ان اذ والحلف بين النفي والبرئانه فهو  
 شمل هذه الحاكه وحاله اعترافها بعدم علمه وفيه السبب في حاله  
 اعترافها بعدم علمه الذي يثبت باليمين فكل يجمع بين النفي والبرئانه  
 في غير واحدة او حلف على النفي المحض فاذا ذكر كل واحد حلفا نائيا على برئانه



به خلاف وان ذلك لا يمل يقسم بينهما او يوقف الى الصالح فيه الوجهان  
 حلف لا خلهاد ورا لا خرف في الحالف وان حلفا فكله او خد اصحهما  
 يقسم بينهما ويعزم المودع القيمة ويقسم بينهما ايضا وظهر ان يقال الذي  
 يعزمه لكل منهما قيمة المصروف لا نصف القيمة والتايد انه يوقف بينهما  
 والثالث انه يقسم بينهما ولا يستحق احدهما شيئا من القيمة وحكي الجواب  
 الاجز من قولين يخرج من قول لغرم بالحيلولة الفعلية وعن صاحب  
 التقریب اما اذا قلنا لا يسلم العيى لهما فكل يعزم لكل منهما تمام القيمة او  
 نصفها فيه الرد الملقى من القولين في الاراد ان قلنا يسلم لهما فكل  
 يعزم لكل منهما نصف القيمة فيه وجهان وجعل لهما م حلتينها بعد  
 القول على القول بان الحالم حلف من رى المبدأ به في الحلف فاما على  
 الخليف بالقرعة فمن خرجت له القرعة وحلت فادبا لغيره كلفا ولا يمكن  
 الاخر من الحلف لغيره وهكله الحلف للغرم فيه فولا غرم الحيلولة وحكي  
 صاحب التقریب وجهان ان الحكم كما لو حلف برأى القاضى فان فرعا على الصحيح  
 حلفا لكل منهما نصف القيمة ونصف القيمة ثم ان لم يردع احدهما لردع خذ  
 الغير صركا وان تنازع فكل منهما تخلف لردع القاضى ولا يكتفى  
 باليمين الاولى فاذا حلفا بقي بينهما فغير وان اقام احدهما يمينه او ان  
 جميعها له او حلف بعد ذلك لصاحبه سلمت العيى له وروى نصف القيمة  
 الذي بيده المودع واما لردع القاضى لا يردع نصف القيمة الذي  
 بيده اليه وقال المتولي ان ثبت ذلك باليمين سلم خليفه الباكر الى  
 المودع وان ثبت باليمين بعد النكول لم يشرع في البقوى كذا الجواب  
 في بعض نسخ التهذيب هذا كله على ان المودع لا يفتى بالنسيان اما ان  
 صفاه به فقد ضمنها به من غير عيى ولا حول وقد حكي الامام هنا  
 عن اصحاب انه اذا ادعى عليه اثبات كل منهما انه عصبية هذا  
 وقال عصبية من احدهما ولا اعرف عيى منه لم يفتى منه يمين واحد على  
 نفي العايمه فكل منهما حلفه على البت انه ما عصبية منه فان كان كلا

خلاف

بخلاف مسلفنا قال الثوري اني اذا حلف لاحد ما انه لم يعصبها منه تعيقت  
 للاخر من غير عيى في القاضى اخ افا لا خلهاد بعد قوله عصبية من احدهما  
 مانع منها منك صار حلفا لهما لا خروا ان لم حلف لمن ان حلف وهل حلف  
 لمن اشكره ان قلنا لو اقر بما له عزم حلف وان قلنا لا نعزم خرج تخليفه على  
 ان يمين الرد كالاقرار فلا حلف وكاليمينه فيحلف فاذا حلف عزم له كمال  
 القيمة ولا يشرع الغير من الرد على المذهب **فرع** يتضمن فزوعا  
 مشهور اذا تعدى في الودعة وقيمت في يده مدة لزمه اجرة مثلها ولو  
 اودع انسانا قبالة وقال لا تؤدوها الى يدي حتى يدفع اليك ديناراً  
 فاداهما قبله فعليه قيمة القبالة مذكورة ثم الكاخذ واجرة الوترات  
 وعرفنا في العقال لو وقع في حرارة المودع عرق فبادر الى نفل امتعته  
 فاحرق الودعة لم يضمن كالمودع فيها الا واديع فاخذ في نفلها  
 فاحرقها ما خزنه فانه لو ادعى ابن المالك موت ابيه وعلم المودع  
 به وطلب الودعة فله تخليفه على نفي العلم فان نكل حلف المذموم وان  
 من وجد لقطه وعرف مالها ولم يحضره حتى تلفت ضمن كذا اقيم الصبي  
 والمسيك اذا كان في يده مال فحرق نفسه ولم يحضره الحاكم حتى تلف  
 المار في يده • وان من صور تعدى الامان لا يبيع قبر الصبي او راف  
 واصدبه حتى يمضي وقتها فيضمنه وليس من المتعدى ان يوفى المبيع لوقع  
 زياده منفق بخصر كذا اقيم المسجد في اشجاره • وعن ابي عاصم  
 العنابي انه لو توثق شولا الى الحاموقة ودفع حائمة اليه علامة وقال  
 رده علي اذا قبضه الماموقه قبضه فلم يرد الحائمة ووضع في حريمه  
 لم يضمن قال الرازي كان المعنى انه ليس عليه الرد ولا مونة له بل التخليفة  
 وفي فتاوى القاضى ان المودع لو قال لا مالك عصبية مني وديعة صير  
 صاحباً لا لا اغتصاب لا يرد حوالا عن امتناع وفيها ان المودع لو وضع  
 الودعة في صندوقه ثم ادعى ابن المالك دفعها منه ولم يدين مسيحا ان  
 لم يظهر انه لا يقبل قوله بخلاف ما لو ادعى الرد وحقق لم يقبل وفيها



ان المودع اذا اقرب الودعة لا تشان ثم تلفت في يوم فهو كالمودع  
لا تفرق اليه بالقرارة فان عثر من دها على المقرلة ولم يرد حتى تلفت  
ضمن وان لم يرد حتى لم يضمن وسيل الشيخ بن عبد السلام عما اذا كان تحت  
بدا تشان ودية مضت عليها مدة طويلة ولم يعرف صاحبها وايش  
من معرفته فقال اذا ائتم منه بعد البحث اتمام في مصرفها في المصالح  
المسلمة ومقدم اهلا الضرورة ومستيف الحاجة ولا يفتي بها مسجد او لا  
مصرفها الا فيما يجب على برامام العادل مصرفها فيه فان جهله فليشغل عنه  
اورع العلماء واعرفهم بالصالح الواجبة التقدم

### كتاب مصرف الغنيمة

قال بعضهم الغني والغنية اسمان يفتقان اذا جمعا وجمعا اذا  
افترقا فالغني يطلق لغة على ما يفتقر بالغني والغنية وكذلك اسم الغنية  
كالفقير والمستجير والآخر اسم الغني يقع على المالك واسم الغنية كسائر  
الغني وفيه باب **الاول** في الغني وهو كل مال كافر صار الى المسلمين  
غير قتال والغنية كاصار اليهم فقتل الكافر فدخل في الغني ما هو له الكفار  
عنه وتركوه فزعوا من المسلمين من غير قتال ولا صراصاهم وما يدور للفقير  
عن مالهم والجزية التي على قباهم والحراج الذي على راصهم وعشور  
حجازهم المشروطة عليهم اذا وخواوا دارا وما من نياتهم في دار  
لا سلام ولا دار ثلثة وما من غارت وقيل فرقتا والمذنب كجذبات  
هذا اظهلمن في القديم قولنا لا تحسن الامارتهم من عاين المسلمين  
او للفقير عن قباهم ومنهم من خصص في القول بالكرامة فقال لا تحسن  
ماله لجران احكام لا سلام عليه ومنهم من طرده من مال الفرج جميعه  
وستثنى على الحد يد من الجزية الضيافة فانها لا تحسن وفي المال الذك  
بدله الكفار فزعوا من المسلمين بعد حزمهم المسلمين وروى عنكم تلقا  
بلد الكفار وجه انه غنية لا في وهو يطرد فيها اذا لم يمان في هذه  
الحالة للفقير عن قباهم وهو بعيد حيث قلنا لا تحسن على القدم بل جميع

لما خسر لم يخسر من ربيعة فياخذ فيها ثم قال الدلالة الآية لرسالة الله تعالى  
اذا عرفت ان مال الغني يحسن اي يجعل خمسة اقسام فالنظر في امر من احكمها  
في مصرف الخمس والثاني في مصرفه لخمس من ربيعة **الطريق الاول**  
في مصرف الخمس والخمس ايضا يقسم خمسة اقسام مقسما وده متكون  
الغنيمة من خمسة وعشرين كذلك كان عليه الصلوة والسلام يقسم  
وكان له اربعة اقسام من الخمس الخمس المأخوذة من الخمسة والعشرين  
اخذ وعشرين من سبعة سفق منها على نفسه وعياله ويدخر مائة سنة  
وصرف المائتين في المصالح كذا قاله تركه من قال لجماعة منهم الغزال  
كان الغني حبيبه له عليه السلام الى ان مات وانما يحسن بعد موته  
وقال المامقدي وغيره اختصاصه عليه السلام بجميع الغني كان اول  
برسالة الله وسلم في حياته . السهم لاول المضاف الى الله تعالى  
ورسوله في قوله تعالى في الله وللرسول وحق سهم واحد ولو كان غير  
لهم ورسوله لكانا سهمين وكان سدسنا وانما اضيف اليه تعالى على  
وجه التبرك ولا سندنا باسمه واشارة الى ان مصرفه مصرف القرب لا  
مصرف قضا شموله كما يفعل الملوك ثم هذا السهم بعد عليه السلام  
مصرف الى مصالح المسلمين لفقيه يحتاج عاجز عن الاستيعاب ومن  
يفعل امر العود منفعته على المسلمين ولو استعمل بالاستيعاب لم يعطل  
عنه كالمات تحلين العلوم الشرعية من الثران والفسير والحديث والفقه  
والقيام بالامانة والقضاء والحسبة والاذان وامامة الصلوات  
والولاة ونياب القضاة والولاة وخوهم وسند النعم في احكام بنيانها  
وعان القضاة التي يحار عليها والحصول في المساجد وببدايتها  
المصالح بالاسم فالاسم قال بعضهم وللشافعي قول ان هذا السهم  
بعد عليه السلام يرد الى اصحاب الشهام الاوثة النافية منه  
ودون الغني لا بعد وجه انه مصرف بعد عليه الصلوة والسلام  
لا من مام فسفق منه على نفسه وعياله وقال برامام هذا لا يصح



علم اخذ من اصحابنا **فرع** لو لم يدفع السلطان الى التحقيق حقه من  
 بيت المال فهل اخذهم اخذ شي منه حتى الغزالي عن العلماء اربعة مرات  
 ولم ينسب منها شي الا احكاما اخذها لولا انه وهو غلو والتاخذ بوقت  
 يومه فقط والتاخذ بقاية سنة والاربع تاخذ ما يعطى وهو حصه  
 والباقون مظلومون في الاخذ والقياس لان المال ليس مستركا كما لم ير ذلك  
 لومات لا تصرف لغيره وهذا اذا صرف اليه ما يلقى صرقه اليه السهم  
**ثاني** لو دفع قذابه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنه هاتين وثلاثين  
 المطلب ومن غيرهم من قارب ان يتبادر في الدرجة حتى عبد شمس  
 وبنو نوفل اعني اسمهم وفقرهم ذلهم وانا نفهم ولا اعني اسمهم وجديعه  
 انه لا تصرف اليهم وسوى بين الغني والفقير وقال الامام هذا عند سعة  
 المال اما اذا كان المحاصل له اذا وزع عليهم لا يستد مسندا فيقدم لخراج  
 فالأحوج وهو الحاجة مرجحة ولا يفضل الا بالذكور منع على الذكر  
 مثل حظ الانثيين ويستوفى فيه الحاضر في ذلك لا قليم والغايه عنه قال  
 ابو اسحاق يدفع ما يحصل في كل اقليم من فيه منهم والحاصل من الترك  
 يدفع الى من خراسان منهم والحاصل من خراسان يدفع الى من بالشام  
 والعراق منهم للسفد واجبا له للسفد فصار امناه في كل  
 اقليم يضبط من فيه منهم ولا يلزم نقل ما يحصل في كل اقليم الى سائر اقاليم  
 بل ما يفرق في كل اقليم يفرق على ساكنيه منهم فان لم يحصل في بعضها شيء  
 حصل شيء لا معنى من فيه اذا وزع جميع الحاصل من السهم عليهم فنقل اليه  
 بقدر الحاجة ولا تصرف الى ولا البنات منه شيء ولو ادعى فاحدا انه  
 من ذوي القرية فالامام لا يعطيه بدعواه الا ان يعرف ذلك بالقطعة  
 او ببيت بيته وحق المائدة عن عمر بن الخطاب ان من ادعى انه من قرية فليس  
 يسمع دعواه ولا ينكرها او ادعى انه من بني هاشم وبني هاشم يسمعونه  
 ولا روثه انا حكم بنسبه منهم باقرارهم على دعوى بنسبهم ومثل هذا  
 ثبتت كثرة السواب العامة فان تجد من انكر نسبه دفعناه عنهم لم يقبل

وان شهد

ان شهد انه ليس منهم لان الشهاده على محرم المنفى لا تجوز ولو اعرض  
 ذوو القرية عن سهمهم فمضى سقوط حقه باعترافهم اخلا لا للامام  
 اعني الغزالي وجيه **فرع** الامام ان سمع الغرض الحاجة من مال  
 المنفى بالنقد من وعرفه اذا راي فيه مصلحة الا نصيب ذوي القرية فان  
 بيعه يتوقف على اذنه لا ينفق لهم على تبديل الميراث السهم الثالث  
 للثما في القيمة في اللغة لمن مات بوه من الادبير ومن ماتت امه من  
 البهايم واليه من افراد وحقوق هذا الا يتم ان يقع على الصغار والكبار  
 وهل هو لغوى وشرعى وينطبق في اللغة على من انفرد عن ابه وعقوبه  
 وان كان حيا ومواليا شرح كل طفل ما يات بوه ذكر اكان وانثى فمن  
 بلغ او كان بوه حيا فليس بغيرهم وان ماتت امه واخلفوا على صدقه  
 حل من مات بوه وحده حتى المشهور انه يقيم وقدر مريض كتاب الوصية  
 والخلاف مبنى على الخلاف في اطلاق اسم الزوج على الجد واما من لا اب  
 له من ولد من ذنا ففي صدق القيمة عليه فطر ولم اره منقولا وعبار  
 بعضهم بعضا ان لا يراد به قوله وهو طفل لا اب له ولا تحت هذا  
 السهم ايتام المستلزم ومن ينام الكفار ولا فرق بين اولاد المرتقة  
 وغيرهم وعن الفقهاء انه يختص باولاد المرتقة وحكي المائدة في  
 اختصاصه بالابناء الذين قيل ابائهم في الجهاد فبما على النجسين  
 الا سيرة اشتراط الفقر منهم وموافق من قول الفقهاء ان المال من  
 جهة ان الفقهاء خصه باولاد المرتقة سواء اباؤهم في الغزو وغيره  
 او ماتت بغيره فالا في اشتراط الفقر منهم وحيث ان قولنا اخذها  
 لا ويشترك فيه الفقير والغني قال القاصي والمذموم عند قامة  
 من اصحابنا واصحابنا وهو نية في كتاب البويطي انه يستترط والمذموم  
 انه يجب استيعابهم وقال ابو اسحاق يجب صرف ما حصل في كل اقليم الى من  
 فيه منهم كقوله لا يرد الى المائدة من ان قلنا لا معتبر في فقر  
 جانبهم هذا الخلاف لا مانع من استيعابهم والستون كذا في القرية وان



فلما لا يعتد بآيات فيهم لا تخرجوا لروايتهم كالفقر واللامام  
 ان يعتد في التسوية والفضل كالفقر او معنى قولهم التسوية  
 بينهم او ينفذ حوزهم وانما فيه نظره من ادعى انهم لم يعطوا  
 سهمه الرابع للساكنين والمراد به هنا الساكنين والفقراء معا  
 في كتاب قسمة الصدقات بينا حقيقة الفقير والمستكين والفرق بينهما  
 وذلك عند ذكرهما معا فاما اذا ذكر احدهما خاصة فتنا والفتنين  
 ولا فرق بين ان يكونوا من المرتبة وغيره على المقتضى  
 وفيه وجب ان يختص بالمساكين وامل الجهاد الذين يخرجون الجهاد والرفقة  
 او المستلثة وعلى المذهب يجوز ان يختص بعضهم كالزوجه ويختص بعضهم  
 زايه في التسوية والفضل بحسب الحاجة ويجوز ان يجمع بينهم من  
 الزوجه وسهمهم من الخمس وحقق من الكفارات فصرح بكونه اموال  
 وعلى التام يجب عليه استيعابهم وهل يصرف كل مال اقليم على من فيه منهم  
 فقط المزمع لا وقيل فيه قول الى استحاف المقدم ويجوز التسوية بينهم  
 حتى بين الذكر والنكر في اذ اجمع في واحد يتم ومستكنة اعطى باليسر  
 دور المستلثة ولا يجوز له ان يجمع بينهم من الخمس وسهمهم من الزكاة  
 لتمييز اهل الفي عن اهل الزوجه ومساكين الخمس عن مساكين الزكاة  
 ذلك يجوز ان يدفع اليه من الكفارات فصرح بهم فالان ونعوض ما لا  
 ولا يختص الكفارات باحد الفقير منهم بقوله على يرا ولا يجوز ان يختص به  
 بعضهم فيه وظر وسأني في كلامه الداعي الى مخالفة والشيخ ابو حامد  
 وجماعه من اصحابه لم يذكروا الا الوجه الاول وذكر اختلاف ابي اسحاق  
 عليه **السهم الخامس** لآباء السبيل وهم المشافرون وسبايق بيانهم في قسمة  
 الصدقات اشرى الله ورحمهم ورحمهم ورحمهم ورحمهم ورحمهم  
 من فيه منهم ودلهم من المرتبة ومقتضى كلام الجمهور اشتراط الحاجة  
 فيهم وفيه وجب ان لا يشترط وهو كالحذف في اشتراطه في الياقوت وخرج  
 الماقدسي عن اختصاصهم وعمومه كما خرج في المساكين الا انه قال هذا اذا

فلما

فلما هنا يختص بالمجاهدين وكان الشتر مجاهدا وان السبيل فيعطى بآيات  
 الشينين شأ وليس احد ما احضره من رخص ولا يجمع له بين الامرين  
 ويحتل ان يجمع فيهم وفيه المساكين خلاف فيها اذا اجمع فيه واحد من  
 مستحقى الزوجه صفات **هـ** ابيان اواباب السهام ووجب التسوية  
 بين رخصا والخسنة واما التسوية بين احاد الصنف فقدم انما يجب في  
 ذوي القربى الا انه فصل الذكور على من ناث واما من عدم من  
 الاصناف فمبني على ان ذلك يختص بالمجاهدين ام لا فلما نحن فيهم  
 وجبت التسوية حتى بين الذكر والنكر وان فلما لا يجمع المساكين  
 ويصرف اليهم على قدر حاجاتهم مع استيعابهم وهو ظاهر ما مر عن  
 الماقدسي واما اليتامى فان شرطنا فيهم الحاجة فالحكم فيهم كما في المساكين  
 وان لم يشترطها وجبت التسوية مطلقا حتى بين ذكرهم وانما فقروا  
 واما ابنا السبيل فان شرطنا فيهم الحاجة اعطى بقدرها وان لم يشترطها  
 فيه ظهر وجوب التسوية بينهم وعلى الاول لو فضل من كل حاجة ذوى  
 الحاجات رد الى سوية السهام وكذا اذا فقد احد من اصناف موزع  
 بينهم على باقية السهام لا سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه بعد  
 للمصالح على المذهب ويشترط في الكل سلام ومن ادعى ان مسكين  
 او ابن سبيل قبل قوله بغير تبعة **الطريق الثاني** في رخصا من  
 الادبعة وقد شرطها في حياته عليه الصلوة والسلام واما بعد  
 ففيها اربعة اقوال احدثها انما للمصالح الخمس الخمس المطاف الى الله  
 ورسوله واخوانه ابن عمر ومن لم يوافق للمصالح من مال الفي احد وعشر  
 منها من خمسة وعشرين تصرف في ثلثهم فالأهم منها ومن اهتمها  
 اعانة المرتزقة من الجند على القيام بديانتهم وما يحتاج اليه من قمار  
 في كفالة وكفالة عياله والمانع ونسبه القاضي ورسول الله  
 انما يقسم على الجهاد الخمس لخمسة اقسام وعلى هذا يقسم الفي كسلة  
 خمسة اقسام والثالث مراحح اما المرتزقة المرصدين للمجاهدين ولا غير







صلى الله عليه وسلم من لا يضر على ولا نصار رجل كلام الشافعي على ذلك  
وهو ظاهر كلام البندنجي وابن الصباغ وقال صاحب المحيط بمحمل تقدم  
المهاجرين على نصارى ايام المهاجرين من غير قريش وكلام صاحب النسب  
بعضيه وزيادة عليه لا يلا قبل ذلك الزيادة فتوالى على المنصوح  
بقدم بعد الاضمار سائر العرب قال الماقدسي مقدم بعد من نظر ثمة  
ربيعة ثم جميع ولد عدنان ثم ولد قحطان وولدهم على الساقفة كما في  
قريش وعدنان وخطا نا بنو العرب ولا نصار ومن ولد قحطان ثم من  
بعد العرب العجم قال صاحب المذهب والتهذيب ولا يقدم بهم بالنسب  
بل بالنسب اليهم وتوقف الرافعي فيه لان لنا في الكاح خلافا في مراعاة  
نسبهم ومتى نشأوا في النسب حيث يعتبر اديا عدسه حيث يعتبر  
قدم بالنسب ثم بالسوق لا من شلهم والمهجرة وعشقه الماقدسي فقدم  
بالساقفة لا من شلهم فان بقاد با فيه قدم بالدين فان بقاد با فيه قدم  
بالساقفة فان بقاد با قدم بالساقفة فان بقاد با فيها تحية لا امام بينا ث  
يرتهم بالقرعة او بالحناء هو ذابنه قال النوادي وهذا هو المختار قلت  
وقد فصل الشافعي في الام والختم على التقديم بالساقفة عند التساوي  
في النسب قال الماقدسي في العجم ان كانوا لا يجمعون في نسبهم بالاجار  
كالترك والمهند والبلدان ثم ان كانت لهم ساقفة في بلادهم لم يثبتوا  
عليها والا قبل القرب من ولي لا مر فان نشأوا وافيالت بولي طاعة فان  
النوادي وفيه اشار الى اعتبار السيرة العجم وفي هذا نظر قال  
الرافعي قد سبق في التقديم للصانع ذل خلافا في ان المتقدم من النسب  
والسنة كما ولم يذكره هنا بل اطلقوا التقديم بشر النسب على السن  
وجميع هذا الرتيب مستحب لا يتحقق **المرام** لا يثبت الذوات  
استد اسم صبي لا محذور ولا عبدة ولا صبيغ لا يثبت للفقهاء العجم او  
زمانية ونحوهما وانما يثبت اسمهم وصورهم اذ كانوا عيال المقابل  
يتبع له ولا اسر دمي في انما يثبت اسم الرضا العاقل لا يحرار ولا ثوبا

التبر

المشاهير المستعدين للغة وشرط الماقدسي ان يكون فيه اقدم على  
القبائل ومعرفته به وهذا قد دخل في قيد الاستعداد ونحو اثبات  
الا عرج ان كان فارسا لا واجلا ولا يترخص من ولا صم ومن اثبت نسبه  
فان لم يثبت نسبه اعدوا وصف وحلي يدر نسبه وقدره وحلا  
وجهه محبت يميز عن غير ولو جار رجل صالح اذ لك وطلب منزله  
في الدنوا ان احب ان كان في المال سعة ولو طر اعلى من اثبت نسبه  
مرض او جنون فان كان رجلا ذاك لم يثبت نسبه وان طارذ لكان  
لا رجلا سقط وادى اعطايه ما يعطاه لو كان من الدريرة الخلف  
الا يث على من يثبت نسبه اذ انما تهل يعطى عياله وهذا ادلى لان عطا  
فان قلنا لا يعطى فان فرضه لا يثبت لهما اذ اعطى من الصدقات  
وان كان بسببه فهل يعطى منها او من سهم الشياكين من خسر المحسن فيه  
وجها ن وعلى الوجهين بشرط فيه الفقراء المستدعية بخلافه على القول  
براول واذا اختلفت المقائل فهل يبقى لزوجته واولاده ما كان لهم في حياته  
فيه قولان اظهرهما انه سقى لهم متوا كانوا اغنياا وقراسا المرتزق  
وفيه وجه انه يعطى لذي النصب حتى يبلغ مبلغا يثبت نسبه دور السبب  
فان قلنا يبقى في نصيب الزوجة الى ان تزوج فان كان الزوج الثاني  
من المرتزقة ايضا قد رزقها كفايتها ببعاله وسقى حق اولاده والى الباقي  
فان بلغوا عما جاز من عمر الجهاد والاكسثار لمرض او جنون استمر عظامهم  
والماقدسي حتى يمتلئ من اولاد المرتزقة مطلقا لمنه او جرحا  
انهم يعطون متوا كانوا ذرية احياء اموات وثانيها لا يعطون من  
الغنى بل يعدلهم الى مال الصدقات ان كانوا من اهلها والثالث ان  
كانوا ذرية اموات لم يعطوا من مال الغنى وان كانوا ذرية احياء اعطوا  
منه وسقوا من مال الصدقات قالوا الصحيح عندى ان تنظر فان  
كان الذي اعجزهم عن القبائل موجبا لمفقتهم على من لا يبعد التساوي  
توجوهها عليهم في صغرهم كالجنون في الرضاة مفعول ختم الذراير



في قال الفقيه لم بعد انهم الى الصدقات سواء كانوا ذرية احياء او اموات  
 وان كان عجزهم لا يوجب نفقة لهم على اباؤهم لقدرهم على انفسهم  
 منع العجز عن شرا ككسب لم يعطوا منه وعذرهم في الصدقات ان كانوا  
 من اهلها سواء كانوا ذرية احياء او اموات انتهى في ان صاحب الفقه ان كان عجزوا  
 في الجهاد اعبت اسماءهم استقلالاً والا محبت فاللغايص ائبت اسماءهم  
 في الصدقات واما البنات فبرهنوا ان محبت كالمزوجة الخامسة ينبغي  
 للامام ان يفرق رزاق المجاهد من كل سنة مرة ويجعل له وقتاً معيناً  
 وحاشا ان يكون له المحرم وهو حفيظ واحفاد اباؤهم ومعرفة قدر  
 نفقاتهم قبله لكونه لا يعطى اوله ولوراء ان يفرق كل سنة استهراً و  
 اربعة اولاده قال الماقدسي او كل شهر جاز ولا يبيع الفقه فالفقيه كل  
 استبوع وفيه وجه انه لا يفرق لامر واحد في السنة كالركاة  
 وهو ظاهر كلام ابن الصباغ وعلق الماقدسي في جلة وقال لا يجعل العطا  
 اكثر من مرتبة في السنة ومنهم من قال اذا فرغ السنة مرة ففرق في  
 اخرها وهو احوط لا لا اخذ فدينوت ويتعدى ولا يسترجع وقار في  
 موضع اخر وقت العطا يختلف باختلاف القول في الفقه فان قيل انه  
 الجنس خاصة فوفقه الوقت الذي تكامل فيه حصول المال سواء بتمام  
 تاجرا لا ان مخرج جبايته بعد استحقاقه فله المطالبة بجبايته وان  
 قبل اربعة اخلاص الفقه فوفقه في المصلحة فالوقت معتبر بالوقت فان كان  
 مستحقا في دفعه جعل وقتاً العطا في دفعه من السنة فاذا حل وفاقهم  
 عطا السنة باسره وان كان مستحقا في اوقات حتى جعل له طارفاً في وقته  
 نصفي فاعطاهم بعد كل سنة اشهر نصفاً قال العطا لكونه عامراً  
 اذ انهم مجربون بحري الجعالة والوجوب فيسألونهم فلو امكن ان يستحق  
 في كل وقت وعلى ان لا يكون الوجوب والاذا منعت حصول المال  
 فاروجس المعطى فيفرع على القول ايضا وعلى ان لا يستحق لهم المال  
 الاخذ سواء كان دهن او ورق او حنطة الا ان يكون في حمله عروص

فبيع

فبيع وفتت ثمانية وعلى التايد لان يكون المعطى من حلة ما قدر من  
 طعام لا قوتهم وسعيهم وقيامهم وقيامهم وقيامهم وقيامهم وقيامهم  
 شي في مال الفقيه اعتبر قيمته ذهباً او ورقاً وسعر وقته والحد والحد  
 من الزميت فلا بعد له منه الى الذميب الا اذا كان في مال الفقيه او  
 كان لا على الغاملات ولا يعطى الفلوس وان راحته في اذامات  
 واحد من المرتبة بعد ان جمع المال بتمام ومضى السنة اسفل نصيبه  
 الى ورثته وان مات بعد الجمع وقبل مضي السنة فتقولات وقبل وجهان  
 اطهرهما انه يصرف الى ورثته فته طام من السنة لا جرة في  
 راحة قال الماقدسي وهو الذميب والتايد لا يستحقون شي  
 كالحمل وناهى بعضهم على ان الذميب اذا مات في السنة هل يلزم منه  
 قسط ما مضى قال الماقدسي في بعضها بعضهم منها وهو غير مرضي ولو مات  
 قبل جمع المال وبعد اقضاء السنة فظاهر النص واخذه جماعة منهم  
 القاضي المطري والبعوي انه ليس لورثته شي قال الشيخ ابو حامد  
 والقاضي حسين صرف نصيبه ما حصل اليه ورثته وقال الماقدسي في هذا الخطا  
 مع مخالفة وان مات قبل جمع المال وقبل تمام السنة فقد اطلق  
 القول في الماقدسي والامام والغنى الى انه لا شيء لورثته وهو ظاهر  
 النص وبناء الاكثر في على الصورة المنقذة فان قلنا لا شيء لهم للوثة  
 فلهذا او في ان قلنا يعطى نصيبه لو ارثته فيعطيه هذا فطامض  
 الخلافة المذكورة في اذامات بعد جمع المال وقبل تمام السنة قال الرافعي  
 وهذا جميعه مبني على ان لا كان الامام يعطى في الحول مرة واحدة وعين  
 له وقتاً فان راي العطا وقتين فصاعداً لا اعتبار معنى المدد الضرورية  
**قوله** اخذها قال الماقدسي اذا اخذ العطا من المستحق في الديوان  
 عند استحقاقهم فان كان المال خالصاً فله المطالبة به كالدون وان لم  
 يدر حاصله كانت ارضاهم وبناء على ان المال ليس لهم فطامه وفي الامر  
**بما الثاني** قال ايضا اذا زاد في الامر اسقاط بعضهم بسبب جوار



وبغير شئ لا يتخذ وان اذا وبعصم اخراج نفسه من الدواجر اذ ان  
 اسعنى عنه ولا يجوز مع الحاجة الا لغد رفا واذا جرد برامام الخيش  
 للفتار فامنعوا وسمي فلما جردتهم سقطت اذ راقم وان ضعفوا  
 عنهم لم يسقط عنهم واذا جرد احد سم لسفرا عطاءه فعلة شفره ان لم يرد  
 في تقدير عطايه فالقاضي واذا امرهم برامام بالغز ووجب **الماضي**  
 جميع ما تقدم في المنقول من اموال الغني في ما اذا كان فيها اراضي  
 اذا كان فيها اراض وورق لا الشافعي متى وقف على المسكن مستغلا  
 ويعتبر علمهم في كل عام ابتداء الكلام في حسمتها وبها ربعة اخماسها  
 فما خسمتها فقد اطلق جماعة منهم القاضي البغوي والخراساني  
 القول بانها لا اهل الخمس في الدافعي ذلك لا بد من وقف مبد  
 ستمامه فامسها المصالح فلا تبيل فيه الى القسمة بل الجرف وفيه اما  
 الوقف صرف الغلة الى المصالح والبيع وصرف الثمن اليها والوقف في  
 ربة مبيع وقفا يفتقر الحمول الى خلاف لا بد واما منهم من يرى القسمة  
 فعلى الخلاف لا في ربة خمس الا دفعة بفرعها على انها المرتزقة وشتم  
 اليها في المساكن في انا السبيل بترتيب على ستم ذري الغني وان قلنا  
 انه وقف في ربة او في ان لم يحمله وقفا فني هذه وجهان احدهما انها  
 كذلك واظهرهما انها وقف ايضا انتهى واما ربعة اخماسها فالمنصوص  
 انها وقف واختلفوا فيه فقال بعضهم هذا بفرع على ان ربعة اخماس  
 الغني للمصالح والمصلحة في الوقف فاما على القول بانها المرتزقة فنقسم  
 بينهم وقال الآخرون من وقف فطلقا بخلاف المنقولات وهو قول صحيح  
 وحيث قلنا بالوقف ما بفرعها على انها للمصالح او على القول بمعافي  
 المراد به طريقان احدهما المراد بالوقف الشريعة وعلى هذا وجهان  
 احدهما انما يصير وقفا بغير الحمول والخزانة المأذون واهمها ان لكن  
 الامام فقها ان ذاه مصلحة وان رأى قسمتها او بيعه وقسمته فله  
 ذلك وظلام المأذون في ربة الى وجه اخر وهو انه يجب على رامام ان  
 يقفها

يقفها والمحقق الثاني ان المراد الوقف على قسمتها من الوقف الشرعي  
 فنقسم الغلة ونوقف ربة الرقية الى ان تستقر لغرضها بغير ربة  
 غيره ويقفها كما وقع في ارض الشواء ويخرج من ذلك ان الظاهر ان ربة  
 الغني كلها الوقف فافرض عليه وظلام الشافعي موضع اخر يعني انما يكون  
 وفقا بل ما وكذا لاهلها **فان الاول** قال الشافعي موزق من مال  
 الغني الحكام وولاه برحداث والصلوة كل من قام بامر الغني من والركاب  
 وجند من لا غنى لاهل الغني عنه رزقته وولاه بالاحكام الذين  
 حكمون من اهل الغني في معسرتهم واخماؤا بولاه برحداث  
 فقيل هم الذين يعلمون احداث اهل الغني الفروسة والرمي جمع حدث  
 وهو الساب وقيل المراد ولله الحياه وقيل الذين يصومون في رطل ارب  
 لتولية الفساة وسعاه الصدقة وغيرهم وبهم الجيوش على التغور  
 وحفظ البلاد عن الدعار ومحورها من برحداث وولاه الصلوة المحطنا  
 الذين يعمون الجماعات والجماعات لم واختلفوا هل فاذ لك بغير ربة  
 على ربة خمس الا دفعة للمصالح اذ لا جناح من سلام والظاهر انه على  
 القول بمعاودة نفقه لا الاصل وجزم به المأذون في ربة خلا فانما انه  
 هل حرز في سنة قضاء غيرهم ولا هم مؤذونهم وبناه على القولين  
 ويرزق ايضا فقبا اهل الغني اذا وجد مستطوعا فلهذا الاما لم يرد  
 عليه ولو فضل عن طجات المرتزقة وحاجة من يحتاجون اليه شئ فان  
 فلما بالاصح ان بر خماس الا ربعة لم من جهات اخذها يرد الفاضل عليهم  
 ونوزع على قدر مواتهم وجزم به الغني لا واصحها ان رامام بصر في ربة  
 ما يرى صرفه في الكراع والسلاح واصلاح ما سعت من الخه ووزن التغور  
 فان حصل بعد ذلك من ربة ربة وهو ظاهر الصلوة الى ان الصباغ ولا  
 بعد في ذلك كونهما لاهل ربة وقود نفقه عليهم ولا تدلهم منه وان قلنا  
 انها للمصالح وانه سدا بالصرافهم صرف الفاضل للمصالح كاصلاح  
 الحصون والكراع والسلاح فان فضل شئ في جوار ربة اليهم وجهان في ربة



ولا خلافة في جواز صرفها اليهم عن السنة القليلة فان قلنا لا نرد عليهم  
سرك في بيت المال بعد المصلحة متوقع وان قلنا يرد ففي حقهم وخيان  
اخذها انه بقوته لهم لا بحسب علمهم السابقين سلفا معجلا من رزق  
العام المأنيذ قال لا يرد عام وظاهر النص والمسمى بحسبه ان الفاضل عن  
قدرا للحقابة ووجه المصالح شرح ولا يرد منه شي ما وجد مصرفا له فبدا  
من ارباطات ومساجد على حنوب الراي فيها ناسيا سيرة الشيخين فان  
المت مله وقعن القيام بها خاطت اصحاب الشريعة من السيرة وفيه وجهان  
اخران وهو قول المحققين العارفين بحكام الاقالمة ان له ان يعرض بين  
المال اذ خيرة وهو اول من فيه من الصالح ولا معترض عليه منه ان اذ فضل  
عن الوحي اللامحة في المصالح والتاثير انه بقدر القدر الذي امره بكونه  
فيه فاستفاد مساجد ورباطات فاما المصالح العامة فلا توجب سبب  
لرستعداد واعداد المال مساهمتها قال ولو راي ان مصرف منه شي  
للمتوقعة بالبقا فلا معترض عليه انه في اذ ارددنا الفاضل على المصلحة  
لا يعطي منه شي لمن قام ما يدعو احاسنهم اليه كالفاضي واما الصلوات  
والنواحي ثم فوضع على المصلحة على قدر حاجاتهم كالمعروف فاذا كانت  
لواحد نصف ما لا يرد ولا حركته اعطاهم من الفاضل هذه السنة خص  
عليه التساقي ودرجاته ودرامهم يوزع على قدر رتبة بالتسوية  
وهذا يظهر على التولية بان يرد حتما سن يرد وبعدها على التولية فيها  
للمصالح فيظهر رجوع ذلك الى راي امام على قولنا انه لا يصرف لهم لانهم  
فان قلنا تعجلا عن العام الاية فنبغي ان يكون على قدر رتبة فيهم **الثاني**  
بحجة ان يكون غايها في وهو الماظر فيه من اول الفرض قال الماظرين  
ومن وضع احوال الفري في تفسيرها يشترط ان يكون شيئا مجتهدا عارفا بالحسنة  
والمساحة ان في حياية اموالها بعد فقر رجاءها تناسق اعتبار المعرفه  
بالحساب والمساحة وان في حياية بفرع خاص من امواله فان لم يستغن  
فيه عن الاستسابة اعتبر فيه بالاستسلام والكرية ويراد على شرط ما ولي

من

حساب او مساحة وان استغنى عن الاستسابة خازان يكون عبد او ان  
كانت حيايته من اهل الذمة كالجزيه خازان يكون في ميا وان كانت  
من المسلمين كالحراج الموضوع على الاوقاف اصادق في ايدي المشركين  
ففي جواز حوته وفي وجهان قال لا يجوز احصاها المنع فان اذ افسدت  
ولاية التعامل وقبض الخازن الذي لا يقع له بقا لردن لكن يكون له امام  
عن القبض بعد فسادها لم ينزل الدافع بالدفع اليه ان علم بالتمني والا  
فوجهان كالوجه **الباب الثاني** في حصة الغنائم وهي كل مال  
اخذته مسلم من ما لا يربط بالغير فقولنا كل مال يخرج الكلب الذي  
يحوز اقتناؤه للصيد اذ جاز سقا زرع او غاشية فاما لا يجوز غنيمة  
نصر عليه الشافعي في العراقين وقالوا ان كان في الغنائم من محل له  
اقتناؤه لوجود سببه فيه اعطيه فان لم يدر في وقت من محله  
من اهل الجنس قال الشافعي فان لم يدره احد مثله او خلافه وليس له  
بيعه قال الفاضل ابو الطيب اما يحوز فليها اذا كانت مودعة فان لم  
يذكر فلا محل ومقتضى النص هو ما افرد الشافعي في الحج وما قاله ابو الطيب  
موافقا ذكره في امام كافر قالوا ومن اخذ الخراب لا يحسب عليه ولا  
يعوض الغائمية في اهل الجنس وقال لا امام الطل المسفع به ينبغي ان  
يكون حق اليد فيه لجميعهم كالمعروف وقال ابن الصياغ اذا نازع  
الغنائم فيها لم يدر اصابها الحكم وينبغي ان يقال متى امر كانت  
قسمتها عدد من غير تقوم فعل والا فروع بينهم وان لم يبينوا غواسلت  
الى من اجلهم اقتناؤه فانما يدره احدا لا من عنده نفسه والرافعي  
خفاة عن العراقين فطلقا واعرض به على ما حكاه لدرامهم وما  
ذكره لدرامهم من وجود في قبضهم وحل اليه عمل الحافه بالكل  
و بحمل الحاقه بالماله لا مكان نظمه وجواز استسائه على نفسه لكل احد  
و يدخل فيه النساء والصبيان فانهم يردون بنفس الاشراف الرجال  
بالغنيمة ان دقهم متوقف على ضرب الرق وقولنا اخذ مسلم يخرج به



ما اخذه المسلمون من الحرب بالقتال فان كان له عينية وجهين عن  
 اشتقاق اخدمه وحكاه الدار في عن المصل انه لا يحسن ذلك وهو  
 ما اورد في الربيع في الثاني انه رخص لهم وسرع الكسبة منهم قال  
 فان قلنا الرخص من شتم المصالح حسن الجميع فلا حق للذم في العينية  
 وهذا اذا دخلوا دار الحرب بغير اذن برامام فان دخلوا باذن ذلك  
 ابن الصباغ استحقوا الرضخ فقط كما لو دخلوا مع المسلمين في دارهم  
 لو غنم مسلّم وذم في كل خمس الجميع او في صيد السلم فيه وجهان ولا  
 فرق بين ان يكون المسلم الاخذ من عند العدو من الجهاد او لا ولو صادف  
 بعض المسلمين من التجار وغيرهم كفارا افقا قلوبهم واخذوا ما كان لهم عينية  
 ولا بين ان يكون الاخذ من من اهل الجهاد او غيرهم فلو غنم جماعة من العبيد  
 والصبيان والنساء فاقبلوا او اخذوا ما لا فهو عينية ويحسب في الاربعة  
 الاحتمالين طلبة او حة عن اي يتخاف صحتها عند القاضي الى الطيب ان  
 تقسم بينهم كما تقسم الرضخ على ما يعتد به الاجتهاد ومن تساو وقاضوا في  
 تقسم بينهم خمسة العينية للرجال شتم وللنساء والاهليان  
 وجزم في العبيد بان تساو انهم قال ولو سوا صبيان ومجانين صغار احكم  
 باسلامهم بتعاليمهم وفي اصل المسئلة وجه ان المال لا يحسب ونفوة وجه  
 ومن حكاه برامام وان كان ادعى في موضع في الخلاف فيه وقولنا من  
 ما اخرج من خارج ما اخذ المسلم من الحرب من اموال المسلمين الذين  
 استولوا عليها وانما يجد ردها الى اصحابها والمال الذي باخذه المسلم من  
 الذمى بالقتل وقولنا بالغير والغلبة يخرج به فان رجع فرعاه المسلمين  
 من غير قتال فاما رجع بعد القتال فله من اعمه فحق عينية ويخرج به  
 المال الماخوذ منهم على وجه السرقة ولو اخذ من ان المسلم يراه لا يحسب  
 ويحوز للاخذ وفيه وجه انه يحسب ويحوز عينية وسنة الرابع الى  
 الاكثر منه كانتا لغنايم محرمة على هذه الامة متفرقة الى الله تعالى

فرد

فيقول انما نأكلها اذا لم يكن فيها عاؤل وهو دليل قبولها ثم اعلنت  
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم واحصت به ثم صبح احصا صباه  
 ودفن جملها لامته وسمي عليه السلام خمسة اسهم وسمي خمسة  
 على خمسة كالف في جعل اربعة الخاسية للغنائم ولو شرط برامام  
 للغزاة ان لا يحسن عليهم بشرط باطل وفلان شرطه لغيره لم يحسب  
 ولا فرق بين ان يكون الغزو باذن الامام او دونه وفيه وجه انه اذا  
 كان بغير اذنه لا يحسن ويترتب الى العينية بلالة اموال وقع النظر في  
 النقل والرضخ والسلب **المظن الاول** في النقل وهو زيادة ما  
 على شتم العينية بشرطهما برامام او امير الجيش لمن فعل فعلا خطرا  
 يفضي الى الطفر بالعداوين كما اورد في شرا كما تقدم على طليعه  
 والهجوم على قلعه والدلالة عليها بالنقل وحفظه من وخص حاله  
 ونحوه وانما يفعل برامام ذلك اذا استباحه اليه العدو و  
 دقله المسلم في اقتضائه المصلحة ثم المظن في قدره ومجته والمنقل  
 اما محله فيكون من مال المصالح المرصدة في بيت المال او حينئذ  
 بشرط كونه مقاوم المقدرد لا يحسن بالحاصل بجيند بل يجوز ان  
 يعطى ما يجد وفيه ويجوز ان يكون ما يتوقع اخذ من مال الكفار في  
 هذا القتال فلا بشرط فيه معرفة قدره بل يجوز ان يعرف  
 بمقداره فيقول ذلك منه هذا ويجوز ان يعرفه بالجزء ان يقول  
 ذلك من العينية العشر ونحوه ومن يعطى النقل فيه بلالة اموال وفيه وجه  
 وقيل بولا وجه اطهر هو ان يبيد لرام والمختص وقطع به جماعة  
 انه يعطى من خمس الخمس وهو شتم الفاح والتايد انه من اصل العينية  
 ونسبه بعضهم الى القديم والمالك انه من اربعة الخاسية العينية ثم يسمي  
 الباقي من اصحاب النقل وشايد الغزاة وعلى الاول اذ لم يكن الخمس  
 احاصل بالمقدار المعز المذموم ككل من الخمس من غيره وعلى الثاني من كل  
 خمس ما اخذ من اقل النقل فيه القولان الاثبات في الرضخ والسلب



ولو قال برامام او امير الجيوش من اخذ شيئا من ثلثة نفقة ان احدهما انه  
مختار من دون الغائبين لئن ختمت في الثانية الصحيحة لا يصح ويقيم  
الماخوذ من الغائبين واما قدره فيرجع الى اجتهاد برامام فيجعله  
على قدر العمل وحطه واما المقل فبحوزان دون واحد اعيننا جماعة  
معينين بحجة الاطلاق بان يقول من فعل كذا **النظر الثاني** في الرضخ  
وهو قد روي عن الامام بانه لا يبلغ سهم واحد من الغائبين  
يصرف الى من حضر الوفاة وليس له ذنبه الا انما التي يحقها السهم من  
العبيد والصبيان المراهقين والنساء والحناش والكفار والذميين  
والسجود انه مستحق وقيل انه مستحق وتفضل الامام الحافل ومن  
فيما لا اثر على غيره والمرأة التي تسمى فداوي الحرا على التي يحفظ الرجل  
ولو كان المرصوخ له فارستاهل خبر ان يبلغ برضخه منهم الرجل  
فيه وجهان سليمان على الخلافة حوازان يبلغ سهم واحد العبيد  
والمنع اطهر عند المام قد روي قطع به في موضع قال الامام ولا يرضخ  
للجنود اتفاقا وقال المام قد روي رضخ كالمسح على برامام في الرضخ  
للمسح والمرأة الذميمة لا يقع منها تردد الا لصحاب وقال القياس المنع وشي  
يحل الرضخ طرف احدها ان فيه الاقوال المسفرة في العمل احدها  
اصل العينة فيبدا الامام به كالتسليم يقسم الثانية الحاشا والثاني  
من خمس الخمس والثالثة هو الرضخ والافضل له من حاشا من ربيعة  
الثانية ان الاقوال في رضخ الذميمة خاصة فاما غيرهم فليس فيها الا  
القول بركون والثالثة في الثالثة القطع بان رضخ الذميين من خمس  
الخمس وفي غيرهم من اقوال **فريع** ليس للكافر ان يحضر للقتال الا اذا كان  
الامام ولم يغزو او ان يكون على دين المحاربين او غيره فان فعله وكان  
الامام قد نهاه كان له تغزيره ان رآه ولا يرضخ له على الذم وان  
حضر بذنه فان كان احيرا او ذاهعا فلا رضخ له وللامام استبحار  
اهل الذمة على بعض الاعمال والجهاد من العينة وان لم يذكر ذلك ففي

استحقاقه

استحقاقه الرضخ بلسان اوجه المذموم نعم والثالث انه ان قال استحق  
والا فلا وفي الرضخ لثلاث اهل الذمة وصبيانهم بلذنا ووجه احدها لا  
والثاني انهم لثلاث المسلمين وصبيانهم اي اذا حضر واما ذن برامام  
او قلنا ان حضرة رجالة غير ذم الا امام يوجب الرضخ لهم والثالث  
ان الرضخ لثلاث كان فيهم منفعة وعنا ولا واما العبيد والنساء  
والصبيان فانهم يستحقون الرضخ سواء حاربوا او ذم السادة ولا رواج  
والاوليا والامام امرا وستواقا كانوا ام لا ولو عن جماعة من اهل الرضخ  
ومعهم واحد من اهل الكمال الرضخ لهم من الاربعة من حاشا من ربيعة  
الواحد ومن قال من اهل الكمال من عرف قال المستعودي والبعوث  
برضخ له مع سهمه قال الدافعي ومنهم من يزارع كلامه فيه ويقال يزار  
من سهم المصالح ما يليق بالحالة اي على قولنا الرضخ من عرف فاما على  
قولنا الرضخ منه فلا يزار **فريع** لو قال نقصان اهل الرضخ قبل القضا  
للجرب بان استلم كافر ببلغ الصبي وعقو العبد استهم له وان كان بعد  
قال المام قد روي لثلاث الا الرضخ وقال الدافعي ينبغي ان يحجب الزوال  
بعد نقصان الجرب وقبل حيا ان المالا خلا ولا يزار فمن حضر من اهل  
الكمال بينهما ولو بانث رحولية الخشي قال السند يرضخ له السهم من  
حين بانث **فريع** لو شهد الواقعة اعني او رمن او مقطوع اليد والرجل  
لم يسهم له على المذهب بل يرضخ وقبل يسهم له **النظر الثالث** في السلب  
وهو للمقاتل ستواقا برامام من قتل قتلا فله سلته ام لا والكلام فيه  
في امور **الاول** سببا لا مستحق وهو ذنوب الخردة فمركب  
مقبل على القتال بما يقتله بالخطية فله سلته شروط الاول ان يوف  
الغزو فلو روي من حضر او من ذنوب الصف او من الصف الى صف الكفار  
فاصاب واحدا فقتله لم يستحق سلته لا سلفا الخطر لئلا يغلبوا في القتال  
انه سئل عن مالوا غزى كلنا عتوقا على مشرك فقتله فقال استحق سلته  
لا نه خاطر بروحه حسه صرخه مقابلته حتى قتله ويحل له الهيل



وان كان لا يحب به قود وهذا المعنى موجود فيها اذا مر من الصفات  
صبر في مقابلته حتى اصابه شتمه وفيه تفرير لزم يوجد لاحد من  
لرجحان وما في ذلك القاضى قد يخالف فيه **الثاني** ففره بما في شرو  
بالكلية اما بالقتل او بالاجحان بالجرم ولو اشترك اثنان فيه ثا عدل في  
القتل او لراحتان ستر كاي السلب وفيه وجه انه لو وقع بين جماعة  
لا رجحان بينهم لا يختص قاتله بسلبه وقيل لو امتد واحد وقيله  
الاخر كان السلب بينهما لا كفاية شرو حصلت بينهما بخلاف القصاص  
قال الداعي وكان هذا التصور فما اذا امتد ان يذهب لوجهه ولم  
تضبطه واما لم يستاك في الضابط فانه ان يستر وقيل لا سبلا لا تحقق  
به السلب انتهى وهذا يوافق قول القاضى لو كفه واحد وقيله اخر  
كان السلب للاول وفي سلب الفتوى لا سبلا كلام سياسة ولو رجح  
واحد ثم قيله لراحتان السلب للراحتين الا ان يكون لراحتين  
فالسلب له وللاخرى بالاجحان اذ لا يمتنع اما الاما او تعظم الدين  
دون الرجلين والرجلين دون الرجلين او يدور رجل من جانب واحد ومن  
خائنين احاد في طرفين اشهر ما فيه قوله لا خدما على ما ذكره الواوي  
وهو براتبه عند الداعي نعم كما لو قضا عينية وتاينها لا وصحة جماعة  
والثانية تنزلها على حالتين حيث قال للسلب للا وللا اذ اراد اذ اراد  
حيث لم يبق فيه قتال وحيث قال ليس له اذ اراد اذ اراد اذ اراد  
في الامام وهذا الوجه الذي لا يجوز غيرها فان لا زمان يختلف  
باجلاد في استخاص وكذا قال الماقدسي قال لا عام ولا نية المقصود  
اي على هذه الطريقة لا يميز بين مقتول الكافر اذا اصابته ضربة فسقط  
ولم يبق فيه شتمه بدافعها ولو ترك عادف شتمه فان الذي اراه انه يخاف  
فلا يكون ذلك تخافا ولو جرحه جرحا لم يمنع من العتاة في الحال ولو لم  
ير لاهلته الجراحة بعد ايام فليس محقق في الحال في الماقدسي لو كان من  
الجراحة ما كفه عن القتل اعجزه عنه اذ لا طائل به الحياه بعد ففى

سلبه

سلبه قوله ان احدهما انما خارجة دون قاتله على قولنا الشيوخ والرهبان  
لا يقتلون في الثانية عكسه على قولنا انهم يعطون قتلا وان كانت حدة  
الحياة لا يطول بعد هلاكه قد مضى لمضاهيها قال السلب لقائله دون  
حاجه واما لو خاطر بنفسه واستر كما في استحقاق سلبه قوله ان  
احدهما انما يستحقه وتاينها لا ونسبته القاضى لا النص وعلى هذا قالوا  
قتله بعد استره قال الداعي لا يستحق سلبه وقال الماقدسي ان كانت  
الجرح فائمة قله سلبه وان انقضت فوجها ان وفي جوانا فقدر وقيله  
نظر فان الحية للامام وعلى الصحيح لو فاداه الامام او استرقه لئلا يكون  
مالا القذا او رتبته الذي استره فيه قوله ان وقيل وجها ان صحتها نعم ولا  
تستحقها على القول براجح ولو اطلقه لراحتان او فاضى به فستلا فلا يشي  
لذ قطع **المسألة الثالثة** لو قتل مقتولا على القتل والمراد ان  
قتله في حال قيام الحرب شوا فله فقبلا او مدبر استواقصه الكافر  
ام لا حتى لو قصد كافر مستل من خلفه وقتله استحق سلبه  
فاما اذا ائتم جيش الكفار فقتلهم ومنه حاد منهم لم يستحق  
سلبه بخلاف ما اذا هرب من قتله وحده فقتله المسلم في ادبار  
فانه يستحق سلبه ولو قتله وهو نايم او مشغولا بالاكل او زابل  
الا متناع لم يستحقه **المسألة الرابعة** ممن يستحق السلب بالقتل  
او الاغاث وهو كل من يستحق الشتم من الغنيمة واجلا كان وفارسا  
واما من لا يستحقه فمزيان ضرب لا يستحق الرضخ وهو المحذور  
فستحق السلب ضرب يستحقه وهو فستان كفار وعربهم فغير الكفار  
ومم العبد والصبي والمرأة فلي استحقاقهم السلب في جهان وقيل قوله ان  
وجرم العبادى يستحقان العبد وخص بخلاف الصبي والمرأة واخياد  
البروكاية لم يستحقاق فيها قال الداعي وهو في العبد والى قال القاضى  
الا طعن عندي انه مستحق ويكون شتمه وان غيره لا مستحق وبني  
الماقدسي القول على قول براجحها نية السلب بل هو عطية مستداه



منه عليه الصلوة والسلام اوسان عجل قوله تعالى علموا انما غنمتم  
من شيء الا به وعلى يدي يتحققه هولا وعلى الثاني لا فان قلنا لا  
يتحققون فكان الفاعل خنثى وقف السلب حتى بين حاله ولرجحان  
قلنا فيستهم له ساق السلب ان قلنا لا يستهم له فهو كالعبد واما الذي  
ففي استحقاقه السلب طر فغانا حدها كبر اقبح طر الخلافة والمباي  
قلنا من مال المذبح لم يمتحق هذا اذا حضر فاذن لرام فان حضر  
بدونه لم يمتحق فطعا فان قلنا يمتحق صاحب الرضخ السلب اذا قل  
لم يرضخ له وان قلنا لا ارضخ له وديدي رضح **مرع** لو كان الكافر  
المعول امرأة او صبيا نظر فان لم يدر فقل لم يمتحق فله سلب وان  
كان قاتل استحقه على راضح قال البغوي والعبد مملوك الصبي والمرأة  
قالا لرفعى وامتنع بعضهم من خلاف فيه واما الشيوخ والرهطان اذا حضر  
فان لا وبرام قال لا لا خلاف فيه فاذ كرناه فيما اذا كان  
الوقعة فان قالوا اجاز فلهم وكان سلبهم لقاتلهم وان لم يقاتلوا ففي حواد  
هناهم قولان فان اجراه فسلبهم لقاتلهم وان منعاه فلا وما عليهم عينة  
**المراتب** بيان السلب الذي يتحققه القاتل هو كلما على القاتل مما  
هو علة للقتل ودينه للقاتل فيندرج فيه ثياب بدنه كنفقه كانت  
او دينه فيها العامة والخف والرايات والمهاجر والاف المجر كالشيف  
والد رقة ستوا كان ذلك معلقا او بدنه الذي هو راجحه وفريته  
الذي يقاتل عليه ستوا كان راجحه او نزل عنه وهو سيرة الحاجة  
القبيل وكذا ما عليه من الشرح والحجام والمقود ومخوها ولا يندرج  
فيه ما خلفه في خيمته من ثياب وراعي وسلاح ولا له انما التي عليها بقاه  
مع علامه وما عليها وفيما عليه من الزينة كالحاتم والمنطقة  
والسوار والطوق قولان وقيل وحدها فاصحها انما من السلب قطع

يسالجه

ه الشرح ان محمد في المنطقة وقطع بعضهم به فيها وفي الحاتم وقال لرام  
ان كان الطوق سلبا مثل وقاية للرقيبه فهو من الاسلحة ولا  
نظر لا فونه من ذمها وفضة وان كان لا يتعمل الا للزينة ففيه  
وجها عند الجرايين كالحاتم وليس على وجهه فان الطوق لا  
بد ان يكون اقربا لما يستنزه واجرى الخلاف في العنينة المستدود  
عليه وما فيه من التقدير المعدن لانفاق الحقيقة المشدودة  
على فريته وفيها دافيه ودرامة ليست من السلب في شد بعضهم  
باجرا الخلاف فيها وفي الحاسبة العنينة بقا دمع طر فغانا شترهما  
فيه قولان اصحها انما منه قال لرام وعلى هذا ففي السلاح الذي  
عليها ترده ظاهر وان كان عليه مثل قال وان كان بجنا كثر من  
فرس لم يمتحق القاتل سوى حسبة واحدة ويعينه بالفرعه قال ولا  
يقدر فيه نفاذ القيم او يرجع فيه الى اجتهاد امير الجيش فعطية منها  
ما يراه او يخير القاتل فيه احتملا لا قواجهما او سخطها وقال القواوي  
المختار وبل الصواب ان يخار للقاتل واحدة منها والطريقة الثانية  
القطع بالاول قال لرام ولو كان غلامه حاملا لسلاحه ووطيه  
متم شفا فحجة ان يكون ذلك السلاح الذي معه اذا كان رائدا على العادة فهو محمول  
لا والراية على السلاح الذي معه اذا كان رائدا على العادة فهو محمول  
لا سلاح مستعمل وهو مقرب من الهيئات **الامر الرابع** وهو  
من اصل العنينة ولا يحتمل على الصحيح ويتحقق تحقه حشيش  
العنينة على المذهب وقيل لا الا ان يكون السلب قل من الشرف فيحصل  
ولو اعرض القاتل عن السلب ففي صحة اعراضه وجها كالوجهين  
اعراض الغامز عن العنينة ولو ادعى رجل انه قتل هذا القبيل وطلب  
سلبه لم يقبل الا بعينه **النظر الرابع** في قسمة العنينة والكلام فيه  
يتوعد على هذا الباب وعلى كتاب السيرة وفيه مسائل الاولى ان الراد  
لرام او امير الجيش قسمة العنينة بدأ بالسلب فاعطاه لمتحقه على



الصحيح انه لا يجنس ثم يخرج الموزن لانه كاجر الحالكين في الحفظ  
ثم جعل الباس خمسة اشتمام منسأونة وناخذ خسر وقايح  
ركب على احدها الله او المصالح وعلى ما فيها للغانيز ويدرجها في  
بنادق من طيز او شمع منسأونة ويخفيها ويخرج لكك قسم دفعه  
فان خرج اسم الله تعالى ولا اكتفى به وان خرج غيره فخرج  
الى الخرج فما عليه اسم الله تعالى ولم يبق الا من يقسم الباقي  
بين الغانيز ويقدم هذه القسمة على قسمة الخمس على اربابه ويستوي  
في القسمة بين الرجال وكذا بين الفريتان ان اختلفوا في النفع  
والعنا والقوة وكان الفتح على يد بعضهم وداى شي اخرج القرعة بخاذ  
وقد وى اخبرها ببيع الا بل والنوى لا فرق في وجود القسمة بين  
المقول والعقار ثم يعطى لكل من الرجال سهمها وللنساء من ثلثه سهم  
سهم له وسهمان لفرسته وبحوزة العسمة في دار الحرب ولا ذكره وقال  
جماعة يستحق في دار الحرب وذكروا خيرة لها الا لعدوان كافر اكثر  
العدوا ويصيق عليهم الطعام والعلف فتخرج الى دار الاسلام وهو  
ظاهر النحر وحتى يلام عن الاصحاب بها لو دفعه قبل نقض الحرب  
فيما جاوره لم يخرج حوزة هو على خلاف ما في من بعد  
العينة من شهيد الوقعة من اهل الكافر صده الجهاد ونصرة المسلمين  
او كان عونا للقائبة او مدد انا قل ولم يقابل فخرج بقولنا من شهيد  
الوقعة من لم يحضر في ابتد القتال والحق بعد نقض الحرب وحيات  
المال والعينة فلا يستحق شيئا وان لم يدخل المسلمون بعد دار السلام  
وان الحق قبل نقض الحرب يستحق ان الحق بعد نقض الحرب وحيات  
العينة بقولنا وقيل وحيات اصحابها ان لا يستحق والجدلا واجع على  
الخلاف لا في بابيه ان العينة تملك بانقضاء الحرب او حيات المال  
او موقوفه فان لم تعرض الغانيز عنها بان انهم ملوكها بانقضاء الحرب  
ذا عرضوا بان ان لم ملوكها بواحد منها او ملوكها بالقسمة فعلى

نورد

لداره يستحق وعلى الثاني لا وفي مثلنا وجه ثالث ان كانت  
لا يوم من وجهه الحوافر استحق الا حق والا فلا وعلى هذا اذا قاموا  
على حصن واشرفوا على فتحه فلعنهم الله وقبل الفتح شاركونهم في  
العينة وان فتحوا ودخلوا الحصن فمرحبا بهم الله لم يشاركونهم وان  
الحق بعد حيات بعض العينة وقبل نقض الحرب فاحصل بعد الحقوق  
شاركونهم فيه وما حصل قبله فوحدها حكمها عند تمام والغزاة ان  
لشاركونهم فيه قال تمام ولذلك لا يجوز القسمة قبل انقضاء الحرب  
ولا ابعد يخرج صحتها على هذا من القولين ولا بد منه وحفل القايح  
الخلاف هنا من بابا على الخلاف في الحالة التي قبلها وجعل المشاركة  
هنا ادلى ويخرج بقولنا بين اهل المال المرأة والصبي والمجنون وكذا  
الكافر الحسن الذي في المسلمين والعبد فانما يستحقان الرضخ دون  
السهم ويخرج بقولنا قاصد الجهاد ونصرة المسلمين لا شر اذا مر  
من الكفار الى المسلمين وحضر لم يقاتل والاجير والتاجر وفيهم  
خلاف سانية واذا مات واحد من المحسن فان كان بعد انقضاء  
القتال وحيات المال استحق واسبق سهمه الى وراثته وان لم يرجعوا  
الى دار الاسلام وهذا الوفاة فريسته في هذه الحالة استحق سهمهم  
الفرس وان كان بعد انقضاءه وقبل الحيات استحقه في اصل الوجهين  
وكذا الوفاة فريسته بحقوق سهمها في من صبح ويجريان فيما لو عاروا  
وهبه او باعه وان كان موته قبل نقض القتال فلا حق له وكذا لو  
ماتت فريسته فلا حق لها وان كان بعد دخولها فريسته ولو شرت فريسته  
او عاروا باعة او وهبته واقبضته فهو كالوفاة قال القاصي في هذا  
وهنا واحد المسترورة منه اورد محم ومحل بحقوق سهمها اذا عاروا وقال  
الماتر حتى ان لم يخرج بالعار عن موضع الوقعة وصف القتال اسهم  
له وان خرج فلا وان كان موت العار في اشتا القتال فانتقل  
لا حق لورثته ونقص فيما اذا ماتت الفرش في اثنايه على انه يستحق سهمه



والاصحاب طرف احدها ان فيها قول في اطهرها من النصير في الثالث  
عن الشيخ السيد الجبار ان حصلت بقنا احد يد فلا استحقاق  
فيها وان كانت بسبب ذلك القتال استحقاق فيها ونزل النصارى عليها حتى  
الامام عنهم القطع في انه اذا مات لا يستحق شيئا وانهم ذروا في  
موت الفرس ليه اموال الثالث ان نفق قتل حيا في المعتم فلا سهم له وان  
نفق بعده وقبل الجلاء للحرب استحق صاحبته سهمه وهو مستحق من  
القول بان المالك لا لاخوة في القتال بعد الحياة ان لا يستحق اراهم  
دا فصار القاض من نفق برحوا الى عدم استحقاق سهم الفرس  
ولو شهدا عند الوقعة صحيحا ثم مرض فان كان مرضا لا يرثا وواله  
كالوعى او فوج او زمن او تبرسم ومولا فاصحهما انه يستحق وان كان  
برحبا وواله قبل ان يقاتل الحرب كذا قال الامام لم يمنع المرض من استحقاق  
ولو مرض قبل القتال وخلى المامرد في المريض الذي لا يقدر  
على القتال فمطلقا بل انه اوجه احدها وهو طاهر النصير به سهم له  
والثاني لا يرث من فوج والثالث ان كان مرضا خرج به عن الجهاد كالعمى  
والزمانة وقطع اليد في الرجلين فلا يستهم له وان كان لا يخرج به  
للجهاد يرثا وواله كالحرس الشديد والرمح وانطلاق الجوف سهم له  
ولو كان المرض لا يمنع الجهاد كالحصى المطبقة والصداع لم يمنع مطلقا  
فقطعا ولو جرح في الحرب قال القاصي والمعوي وكاكر من كان لا  
يرجى برونه ففيه القولان ورتبه ابن الصباغ وعنه على المرض فقلنا  
يستحق المريض في المجروح اولى وان قلنا ان يستحق فيه الخلا ف  
ولو جرح فمطلقا بقا احدهما انه كالوفات فلا يستحق والثاني في القتال  
ويستحق فمطلقا عليه من فوج من القتال في اثنا القتال او جرح  
يستهم له مطلقا والثاني لا والثالث ان كان المرض غير مرض سهم له  
وان كان مرضا لم يستهم له الرابع ان كان المرض بسبب ذلك الحرب سهم  
له والا فلا الخامس ان لم يدر سلب الراى لهم له وان كان سلبه فلا

السادس

السادس ان كان برحبا وواله قبل ان يقاتل سهم له والا فلا ولا خلاف  
انه لو كان به مرض منع من القتال حصر الصنف لذلك لم يستهم له  
وان امكنه مع الرخوب والوقوف في الصف لقتل من يخط له والامام  
واذا كان المرض مرجوا للزوال فنفق فقاتل الى ان يقاتل الحرب ففيه  
تردد ظاهر يثبت على الرد في ان المرض المرجو اذا استأجر للمح  
ثم بان ان ذلك المرض من مرض لا يجبر عنه ولو طرأ المرض على  
حاصر الصنف بعد ان يقاتل الحرب وقبل الجلاء فلما منع لوطا قبل  
ان يقاتل سهمه فممنوعه هذا قولان ولو طرأ المرض على القتال ولم يبعث حتى  
انقضى الحرب لم يستهم له الا ان يهرب من قتال القتال او يمتنع في قتله  
وان عاد قبل ان يقاتل الحرب قال المعوي استحق السهم من المحور بعد  
عوده وروى المحور قبله ولو عاد وادعى انه كان سحر فاما مقتضى اقال  
القولان في الغزاة القول قوله يمينه وقال المعوي ان لم يبعث حتى  
انقضى القتال لم يصدق ان عاد قبله صدق فان حلف استحق وان  
دكل لم يستحق الا من المحور بعد عوده قال النوادي وموارج  
المخبر وهو الذي يصنع قلوب الجيش لا راجف والا حار بكثرة  
العدو وسدنه وسطا عن القتال يمنع من الخروج مع العسكر وحضره  
الصنف فان حصل لم يستهم له ولا رخصا ولا سلبا ان قل ولا يقاتل  
وفيه وجه انه ان حصر ولم يبعث له الامام يستحق السهم وان يبعث له  
بشخصه وقال الجرجاني ان حضرا من الامام ارسله والا فلا ولا  
يستحق الفاسق به يستهم له على الصحيح اذا بعث له الامام  
او اسير الجيش بئرته فاما ان يبعثها من دار الحرب او من دار السلام  
ان يبعثها من دار الحرب فادعيت شيئا شاركتها الجيش  
فيه وان غنم الجيش شيئا شاركته فيه ودفع في المشا وكذا اجتماعهم  
في دار الحرب عند لا كسيرة من اسير طائفة منهم ليرام ان يكونوا  
بالقرب منهم مرصدين لخصمهم وصنطوا القرب بان يلقوا الصنف



ويحكمهم الامداد قال سلام ولا يشترط ان يبلغهم في الحال لكن اذا كان  
 المستنجد في موضع لو استغلوا عطاء ردة العدو وادخلوا المستنجد  
 لهم في العزف قبل ان يخطبوا فلهذا معنى الخوف وقال لا يخرج اول  
 ينسب اليه القفال ولا يعد من المذبذب وذكر مسئلة كاشفة الى  
 الصبيد لا في المحققين وهو ان العسكر اذا دخلوا قطر ادى الى امام  
 ان يفرق سرايا في حفاق حتى يستغلوا اطراف القطر ويكون تبدا ممر  
 سبب تبدا دلا عدا شرا ون ومبعد من حيث لا يحقهم المزد لو خامل  
 عليهم العدو فلا يقول على الغوث في هذا الحالة فليس كذلك ولا جرح من  
 من السرايا والحسن فيما يعمونه ولو وقعت شريطين ان يعنى ارحمه واجد  
 اشركا والجيش فيما يعمونه كل منهم وكذا ان يعنى الى جهتين على المذهب  
 ومن اشراط القرب في الشربة اشترطه هذا ايضا في كل واحد من  
 قريبه والاخرى بعدة شراك الجيش القريبة دور المبعدة وفيه  
 وجه ان احديهما لا تشرك الاخرى وشارك الجيش كل منهما  
 ان ينزلها من دار السلام فاذا اعمت حيلهم لبشاه وها الامام ومن معه  
 من الجيش ان فربت دار الحرب وان تحت شريطين الى جهتين ليشرك  
 احديهما الاخرى واما ابن الصباغ في خلاف فيه ولو اوصلنا الى دار  
 الحرب والعتاة سكانا شريكتا كما يعمونه من جبر الاجتماع ولو اضم  
 نفر من احديهما الى الاخرى وعموا شريكتا في الشربة عنانها دون  
 نائبة الشربة وما احذ الشربة لشرهم فيه فبقيت الدبر من شريكتها وجهان  
 احدهما نعم وعلى هذا الوعنت بقية السراية شيئا في عيبه المبرسات قوم  
 فيه والثاني لا وعلى هذا الوعنت بقية السراية شيئا في عيبه المبرسات قوم  
 بعثها الى حمة واحدة من طرف واحد او طرفين فانما عليهم ان يشر  
 واحدا او اثنين وكانا احديهما قريبة من الاخرى بحيث يكون عونا للملاشرا  
 في المعركة والاملا وعين ابن داود لسلام اذا خرج ونزل مع بعض  
 سلام وفرق جيشه في قريتين فالفى سمعت صاحبنا انما جيشان لا

مسألة

مسلكان والاصح عنهما جيش واحد ولا فرق بين ان يزل سلك من بلد  
 سلام او من بلاد الحرب انما يفرق بين ان يكونوا جيشا واحدا  
 ثم يفرق بين ان يتخذ اسم الامام في الابتداء جيشين **مسألة** احديهما  
 لو بعث الامام جليقوشا ليطلعه على احوال الحفار فغنم الجيش  
 قبل رجوعه ففي مشاركتهم وجهان استنبه وهو قول الداركي  
 نعم ولو افرق الامير من الجيش فبينا فله حصرة والوقعة استهم لهم  
 وتحليلهم **مسألة** اذ الحق الشربة الخارجية من البلد مدد وكان في محلة  
 الغوث لم يغنم الشربة به حتى غنم قال الامام الذي رايت الاحباب  
 عليه ان المدد لا يشركهم **المسألة الرابعة** الذي يحضر في الوقعة  
 لا يقصد للجها واصناف **احدها** الاجير اذا شهد الوقعة مع المشرك  
 فان كانت الاحارة على عمل في الذمة لحياطة ثوب استحق السهم  
 قطعاً وان كانت على عينة مدة معينة حصلت الوقعة فيها كالمو  
 اسما جرحه بخدمة او شياسته دوابه شهراف في استحقاقه السهم  
 سلمة اقوال اطهرها انه يتحققه وثالثها انه يخبر بجز الاجرة والسهم  
 فاذا خاض السهم استحقه وسقطت الاجرة وان خاض الاجرة استحقها  
 ولا سهم له وخبر قبل المعركة او بعده اما قبله فيقال له ان اردت  
 الجهاد فاقصد واطرح الاجرة وان اردت الاجرة فاطرح السهم ويقال  
 له بعد ان كتب قصده للجها واستهم لك ونزلت الاجرة وان كتب  
 قصده الاجرة اعطيتهم دور السهم قيل وهو ضعيف وعن الشافعي  
 عنه انه يخبر من استهم له وي طرح لاجره واستشرك من حيث  
 ان لم يخار عقه لازم فله بخير لاجرها واجيب بوجوه احدها  
 ان المراد بالاحارة الاجرة وثانيها ان المراد بها الحالة كالمقاتلات  
 خدمتي شهر فلك اذا لا نائبة هذا القول في المحاربة اللازمة  
 وثالثها ان المراد بها الجعل المحمول للفرقة والمرزقة والصدقات  
 فقال له انت بالخيار من استهم لك او صرف لك من الصدقات



ولنا في الإجارة الحقيقية وضعف ودفعها من اللفظ على حقيقته  
 لكن محل هذا القول ما إذا استأجره الإمام لسقي الغراه وحفظ دوابهم  
 من سهم الغراه من الصدقات بخير فان اختار السهم توفرت الأجرة  
 على الغراه من أهل الصدقات وان اختار الأجرة توفرت السهم على الغراه  
 مطلقا فاما الاجرة فعين فلا يان في هذه القول والقول الرابع  
 في أصل المسئلة وهو يخرج من كلام بر أصحاب الله ان قائل استحق السهم  
 والافلا **الفرع** ان قلنا بالقولين الاولين استحق الاجرة الاخرة  
 بمقتضى الإجارة وان قلنا بالمالت فاختار السهم فترى وقت  
 سقط اجرة فيه اوجه احدهما من وقت حوله الى الجرب ولست به  
 القاصي الى ذلك كبرين وصحة واستبعد الإمام وأظهر ما عند الرافعي  
 من وقت شهد الوقعة والثالث واختاره لبرام من حين العقد  
 الى انقضاء القنال وحيث قلنا لا يستحق السهم ففي استحقاقه السلب  
 والرضخ وجهان اصحهما وهو نصد في الرضخ انه يستحق الماقدري  
 مسئلا اخر فقال اذا كانت الإجارة على العير فان لم يتعلق بجز من  
 معين كخياطة ثوب استحق السهم وان كانت مقدرة بجز من معين  
 فان كانت لازمة لا يقد رعا فيستحقا ففي استحقاقه السهم قولان  
 ان قلنا استحقاقه فان كان حصوه الوقعة لا يمنع من منافع اجارة كاجرة  
 حدم من حضر الوقعة فله الاجرة مع السهم وان كان بمنعه منها فان  
 دغاة المستأجر الى خدمته فاعليه وعليه رد من الاجرة ما قابل مدة  
 حضوره فان لم يدعه الى خدمته ففي استحقاقه الاجرة وجهان وان كان  
 يقد رعا فيستحق الاجارة فله اقوال ذكر الاقوال المتقدمة فان قلنا  
 يسهم له فستوا قائل ام لا كغيره وان قلنا لا يسهم له فهو اذ لم يقاتل  
 اما اذا قتل يستحق السلب وفي استحقاقه السهم وجهان احدهما  
 للمصيرين فانها قولان اي سبحان والاصح عندنا لا شيء في جميع  
 ما تقدم فمن استوجرا خراج الجهاد اما من استوجر للجهاد فقد تقدم في

باب

باب الإجارة الله ان استأجره الإمام صح على الصحيح وعلى هذا ففي  
 استحقاقه السهم طريقان احدهما انه على الاقوال المتقدمة فيها اذا  
 استوجر لغيره والثاني ان القطع بانه لا يستحقه وان استأجره واحد  
 من الناس فان كان لمجاهد عنه لم يصح قطعان كان لا فائمة  
 فهذا المشعا لم يصح على الصحيح فلو حضر الوقعة لم يستحق بدرجة  
 وفي استحقاقه السهم وجهان الذي ذكره المعول انه لا يستحقه شوا  
 قائل ام لا نعم بينان على ما اذا احرم الاجرة عن المستأجر ثم صرف  
 الحج الى نفسه هل يستحق بدرجة قال القاصي لبرام الوجهان هنا ضد  
 تمت ويشبهان الوجهين لبرام الواسطية في المادنية على الزم للمالت  
 هل يستحق الاجرة **الفصل الثاني** تجار العشرة واصحاب الحرف البرازين  
 والسراجين والجدادين والحيثا طين والبقالين والحبارين هل يسهم  
 لهم اذا استمروا والوقعة فيه طرف اظهرها انهم ان لم يقاتلوا لم يسهم  
 لهم وان قاتلوا فقولان قال قول في الاجرة والتأني وهو ما اورد  
 الماقدري انهم ان قاتلوا استحقوا قطعان لم يقاتلوا فقولان  
 والمالت ان فيهم وجهين سواء قاتلوا ام لا وصح الرد فانما ان يسهم  
 لهم فان قلنا لا يسهم لهم فكل من رضى لهم فيه وجهان اصحهما مع **المالت**  
 الاستيذان اقل من ايدي الكفار قبل ان يقض الجرب وحيارة الغيبة  
 وحضر الوقعة فان كان من هذا الجيش استحق السهم قائل ام لا ولا  
 فطريقان اظهرهما انه ان قاتل استحق كما لو احتلط المشركين فامل قرية  
 لا يسهم للمقيمين بها حتى يقاتلوا اليتمار المجاهد عن المقيم وان لم  
 يقاتل فقولان والثاني ان في استحقاقه السهم قولان قائل ام لا وقال  
 كذا قاله الرافعي ولبرام ذكر الطرمق الاول من غير فرق بين ان  
 يكون اسير من هذا الجيش او من غيره والقاصيان الماقدري والحنين  
 والبرامون جز مؤان لا استحقاق لم يتعرضوا للفرقة المذكورة ولا  
 للفرق بين ان يقاتل او لا ويختار فيه خمسة اقوال احدها يسهم له



مطلقا والثاني لا مطلقا الثالث من حضر الصفا سهم له وان لم  
يقابل والا فلا والرابع ان كان من هذا الجيش اسهم والا فلا والخامس  
ان قاتل اسهم له والا فلا ولو حضر بعد انقضاء الحرب وقبل الحيازة فلو كان  
ما تقدم في المدد وان انفلت بعد الحيازة قال ابن الصباغ ان قلنا  
يملك الغنمة بالحيازة لم يتحقق وان قلنا بالغنمة فهو كالواقد قبل  
الحيازة ولم يقابل وان قلنا لا يستمر له ففي الرضخ الوجهان المتقدمان  
**الرابع** لو اسلم الكافر والحق بجيش المسلمين استحقوا ان لا يشاركوا  
صاحب الجوارح في خلاف فيه اذ لم يقابل وحط بعضهم عليه وقال  
الرافعي يجوز ان يترك حاله لا يابا للحسن العبادي في ان اسلم كافر  
وحضر العسكر ان قاتل استحق الا فلا قال القاضى من ان يرجع القول  
في الناجد الاجير والاسير على اصل واحد وهو ان البينة هل يعتبر بها  
ام لا ان قلنا لا يعتبر اسهم لها ولا قاتلها ولا وان قلنا يعتبر اسهم له  
وهذا يوجب ان لا يفضل في مسئلة بين ان يقابل ام لا ابن عزيان الشافعي ريب  
في هذا فنحنم خالا في الاستحقاق الاجير ان العمل ثم يردسوا في محاربه  
ثم الكافر الذي اسلم **المسئلة الخامسة** لا يعطى منهم الفارس الا لراجل  
الفرس دون راكب البعير والفيال والبغل والجارح والفرسخ والراجل من  
ودون رضى صاحب الفيال اكثر من رضى صاحب البغل ورضى البغل اكثر  
من رضى الجارح ولا يبلغ شئ منها سهم الفرس ولا فذ من الفرس العتيق  
وهو الذي ابواه عربيان والبرذون وهو الذي ابواه عجميان والهجير  
والترف وفيه قولان لا يستهم للبرذون بل رضى له وعلى ترهما مر  
فبعد الخيل عند دخول الحرب ولا يدخلها الا فرسا سويده فيه عينا  
عكس القول عليه ولو دخل بعضهم عليه فز من ليس كذا فان  
كان لا حاتم قد نهي عن اخاله وبلغه الهوى لم يستهم لفرسه وان لم يكن  
نهي ونهي ولم يبلغه فنقول ان اصحابه لا يستهم له وقبل ان ادرك الفارس عليه  
اسهم له والا فلا ومنهم من يتركها على حالها لا يستهم الا لفرس واحد

ولو

ولو احضر لفرسه وفيه قولان وقبل وجه انه يستهم لفرسه ولا يشاركها  
**وقبان** لو كان الفارس في ما او حصن واستغنى عن الفرس ومعه فرس  
اسهم له نص عليه الشافعي وجعله القاضى من كح على ما اذا كانوا  
بالقرب من المشاجرة او احتمل ان يخرج ويركب والحق المائدة في مسئلة الفرس  
فاذا استخلف لا يبرق قوما في المعسكر لحفظه حاذرا من هجوم العدو  
عليه او فرد كميننا ليظهر من العدو وبغيره وقال اسهم لهم ولخيلائهم وان  
الامام ولو لم يوا عن الجبل في مضيق فان لم يبعدوا عنها استحقوا اسهم  
الجبل وان بعدوا فاعطى لصاحبهم سهمها وجهان **الثاني** لو حضر  
بفرس من مشاهير اسفار له اسهم له ويكون سهمه للمشتاجر  
والمستجير وفيه وجه انه لما له وان كان اشتاجر او استعان  
للرؤوب في غير الجهاد فحضر به فهو كالمعصوب ولو حضر بفرس معصوب  
اسهم له في اصح الوجهين وعلى هذا فستهم للغاصب وللمالك فيه  
وجهان وقيل قوله لا صاحبها للغاصب وعما فر بيان من القول فان  
رجح المال المعصوب للغاصب او للمالك ومنهم من ينادى عليها وشاها  
اخرى على ما اذا صاد بقتل معصوب بقتل الصبي للمالك و  
الغاصب ورجعه الى اصل واحد وقال ابن الصباغ عند بيعي من السهم  
للمعصوب قوله واحد او اخا راينا في عصره في المالك ولو حضر  
فارسا فصاع فرسه واحده رجل وقابل عليه فستهم الفرس لما له  
وهو معصوب حصي من خلاف في المعصوب بعينه المالك وقد صرح  
به القاضى والمافردى والطبري وقال ان المعصوب بعينه المالك منه الفرس  
اذا كان حاضرا بقتل سهمه له فطعا قال الطبري وقد ان حضر وقت  
القسمه **دوع مشوه** استحق الرضخ كالصبي والذمي رضى له اذا  
كان فارسا اكثر مما يرضخ له اذا كان واجلا ولو احضر اثنان فرسا  
مستركا فقتل يعطى كل سهم فرس او لا يعطيان سهمهما و  
يعطيان سهم فرس وكثير كان فيه بلمة وجهه قال النواوي على



الاصح المالك ولو لم يكن له من ثمنه شيء من ثمنه الوفاة فيما يستحق فيه  
 اربعة اوجه سنة استهم كفار يستبرأوا بها من ثمنه الوفاة  
 استهم منها ثمان لهما وثمان للفرس واربعا لله ان كان قولى الضم والفرس  
 منع ركبها استهم له فمكون لهما اربعة استهم والا فلا ولو دخل دار الحرب  
 راجلا فمحصى من ثمنه بيع او عادية او غيرها وحضره الحرب استهم له  
 ولو كان له فرس لم يركبه ولم يعلم به لم يستهم له ولو علم به ولم يركبه قال  
 ابن كنج قالوا لا يستهم له وعندي انه يستهم له اذا كان معه ركبته ولم يحضر  
 اليه ويضاهى في النور من السلطان اذا اعطى رجلا من الجند من المعقم  
 شيئا فان لم يدر من السلطان خمسة ولم يقسم المانية فتمت شراعية وجب  
 الخمس في الذي صار الى هذا ولا يحل له لا شفاع بالثانية حتى يعلم انه  
 حصل له من الغنائم قدر حصته من هذا فان فقد عليه مرفعا صاد  
 اليه المستحق له ثمنه ونفعه الى القاضي كسائر الاموال الضاربة هذا اذا لم  
 يعطه فلان على من سبل الغنم شرطه **باب فستهم القاف**  
 الواجبة وفيه بابان **الاول** في بيان اوصاف المانية **المنف**  
**الاول** المنف هو الذي لا مال له ولا نسب يقع موقعا من حاجته  
 كما اذا كان محتاجا كل يوم الى عشرة ولم تقدر له على شئ من ثمنه الوفاة  
 الا على اربعة غلات او الفسهاب وصنطه المانعة بان لا يجد مما لا  
 يحتاج اليه شيئا او يجد اقله والدار التي يستكنها والثوب الذي يلبسه  
 للتعبد للمنية استهم للفقير وهذا العبد الذي يحتاج الى خذمتيه  
 وقال الامام مالك المستقر والعبد منع من استحقاق سهم الفقير  
 ولو كان لا يملك شيئا لكنه يقدر على اكتساب قدر حاجته لم يحل  
 له الزكوة ولو لم يجد من يستعمله حلت له وهو بشرط ان يفي الفقير  
 الزماتة والتعفف عن السؤال منه طر يقات ظهرها فيه فولا ان  
 التلبم نعم والجيد يد الصالح لا والثانية القطع بالثانية ومما  
 من ثمنه الخلاف فقال في استشرط التعفف عن السؤال الفقير

فولان

فولان فان شرطناه في استشرط الزماتة معه وجهان قال سراج  
 فان شرطناه في استشرط العمى ترد دلالته وشرائط استحقاق  
 الفقير بما يستفسر به المستكبر فستهم المستكين ما فستهم فاجبه  
 الفقير ولو كان معه مال وعليه دين فستغرق قال البغوي  
 في صناويه لا يعطى من سهم الفقير حتى يصرف ما عنده الى الدين  
 قال الدافعي وممن انزى قال لا عبرة بهذا في منع من استحقاق كما  
 لا عبرة به في وجوب نفقة القريب ولذا في ذروة الفطر على  
 الوجه الذي مر في موضعنا قال البغوي قد وجد منصوصا في  
 الام قال البغوي ومحمد بن الحسن له مال على مساقاة القصر او دين  
 موحل ان ياخذ الزكوة الى ان يصل الى ماله ويحل دينه قال الدافعي  
 وقد مر رد الناظر في استشرط كونه على مساقاة القصر وحكي  
 الرواية عن ابن ابي اسحق انه لا يعطى من سهم الفقير بل من سهمه اينا  
 السبل والفقير القادر على اكتساب اذ لم يقدر عليه الا بالة  
 وليست عنده بمجوز ان يعطى من سهم الفقير ما يشترى به الالة  
 حتى لو لم يعرف الا التجارة واحناح الى الفخ وهم اداك  
 محله واسر حاله فيعطاه قال الماوردي فاذا كان على كسفي  
 خمسة دراهم او باقلا في عشرة او فاكها في عشرة او الحباد  
 بحسينه النقال الى المبيع عاياه والخطار بملاده والبنار بالفاين  
 والصيرة بخمسة آلاف والجرير بعشرة ولو كان الفقير يقدر  
 على اكتساب باله او بدونها لا يلقوا ذلك بحاله قال القاضي  
 والغزالي جاز القرض له الا ان لا يفتقر ان يكتسبه ويتفق  
 من كسبه واذا من من المكتسب او لم يجد من يستعمله قال البغوي  
 وكذا لو وجد له مال حرام وكذا لو كان في يده مال حرام  
 ومصرف فيه وهو في شقة منه مجوز له اخذ الزكوة اذا تقدر  
 وحده اجلا له عليه وقاب من ذلك ولو كان الفقير يقدر على اكتساب



الا انه يستغل تعلم الفرائد او بالفقه او غيره من العلوم الشرعية ولو  
استغل بالكتبة لبقاء العلم ففي اخذه من سهم الفقير لئلا واحده  
استمرها وجزم به الغرلا والقول في نعم والثالث ان كان حيا  
فقده واستفاد الناس به اعطى الاول اما المعتل في المدرسة  
ومن لا يتأيد منه التحصيل فلا يحل لهما الزوجه اذا قدر على الكسب  
قال الغزالي ولو كان الكسب بالورقة لا يمنع المفقده من فقده لم يجز  
الصرف اليه والمتعبد الذي يمنع الكسب عن موافق الحداد او امتناع  
الوقت بها لا يحل له الصدقة **موضع الاول** الفقير والمستكين  
اذا كان مكتفيا بنفقة قريبه الذي يلزمه نفقته بجواز الصرف  
اليه من الزكوة من سهم الفقرا ان كان فقيرا ومن سهم المساكين  
كان مستكينا وحققا بعينان على انه اذا وقف على الفقر او  
اوصى لهم ماله فكان منهم وهو مكف نفقة قريبه هل يصرف اليه  
وفيه وجهان فقد عاين قلنا لا يصرف اليه من الوثيق والوصية  
لم يصرف اليه من الزكوة وهو لا يصح وان قلنا يصرف اليه منها ففي  
الصرف من الزكوة وجهان احدهما يصرف اليه **الموضع** ان قلنا يعطى  
جاء لزمه نفقته ان يعطيه منها وليس لزمه نفقته  
ان يصرف اليه من سهم الفقرا ولا من سهم المساكين ان كان مستكينا  
كذا ذكره وفيه نظر وله ولغيره ان يعطيه من هذه السهمين فيعطيه  
من سهم الغايبين ومن سهم الغاملين لا البند بحجى وابو الفرج وهذا  
لبس صحيح اذا سمعوا ان يعطى رب المال لا بالعامل شيئا  
من زكوة ماله قال ابن الصبان المراد اذا كان الدافع الامام واستعمل  
والد ربت المال وله في صرف اليه انه وجوب ابقائه في الطلاق  
ويصرف اليه مونة التصرف على التحصيل التي يحتاج العاقل الى صرفها  
عند المفرقة فان ردت ماله فصرفها اذا فرق عند المهر ويعطى  
من سهم الغزاة ايضا لزمه نفقته لا يعطيه الا ما زاد عليه

من

من مؤن مركوب وملاح ونحوهما ومن سهم الكاتبين ومن سهم المؤلفين  
قال الماقدسي الا ان قريته يعطيه منه مع الغنا ومن الفقر ومن  
سهم ابن السبيل الا ان قريته يعطيه زايده كونه الشفردون ما  
حتاج اليه في الخطر خلاف غير القريب ولو ما ثبت الحار صرف  
الامام زكوة قال القفاخي لا يجوز ان يعطى قريبه الذي كانت نفقته  
لزمه من سهم الفقرا وقال الروانك لا يحل ان يجوز له والشيء  
استحقاق النفقة **الفرع الثاني** المرأة المكفية نفقة ودورها الفادر  
على نفقتها اذا تصرفت بالفقرا والمستكينة في حوارا الصرف اليها من  
الزكوة وحققا كالوصية المتقدم في حوارا الصرف الى المكف نفقة  
قريبه وهما مرتبان عليهما واولى طبعا بالبيع وبحجى هذا من الوجه المتقدم  
ان الزوجية مستحق ودون المكف نفقة ايده طر يقا لزمه عليه  
واو في الجوان هنا والامام فرض المستكينة المستكينة في  
الفقر والفقر عن الفقرا لانهما ان كانت لا تنفي ما اخذ من النفقة  
بان كان لهما من قلمها نفقته او كانت مريضة وقلنا لا تنفي المدراة  
على الزوج او كثيرة الاكل لا تنفي بالمتحق لهما فله ان يضع الزكاة  
فيها وهو معتضى وضع المستكينة في الصرف من سهم المساكين كقوله  
من يلزمها نفقته بطر وذا في قوله وقلنا لا تنفي المدراة على  
الزوج لانا لا نعرف احدا ذهب الى انها مستحقها عليه والغزالي في  
المستكينة الفقير والمستكينة فان قلنا يجوز الصرف اليها من سهم الفقرا  
او المساكين فلا فرق في حقها بين زوجها ولزوجته في اخذ من سهمها  
وان منعناه فلو كانت نفقتها غير واجبه له مغرا وشور من معدومة  
فيه لحجى حاد الصرف اليها وان كان لشور من ائمة به قال البيهقي  
يجوز ان يعطى من سهم الفقرا والمساكين في راسه ولا يعطى  
قال ابن قدام فلو كان الزوج غايبا وموقوف عودها الى الطاعة وبوت  
نفقتها عن علم بذلك ومنعت فله ان يكون عودها خارا في صرفها



وانه في احتمال ان كان سقوط نفقة عنها بسبب سفرها في حاجتها باكون  
 الزوج على اخذ العولن خازان تعطى ما هي مستحقه به من الفقر والسكنة  
 خلاف النافذة وان كان السفر بعينها خازان تعطى من احدى هذين  
 السهمين وفيه احتمال الامام ولولم يكن حقيقة سفقة الواجبة على الزوج  
 بان كان معسرا فالظاهر خازان الصرف اليها من سهم الفقر والمساكين  
 كما لو كان لها من مؤجل وعلى كل حال يجوز لزوجها ولغيره ان يعطيها  
 من غير هذا من السهمين اذا اتفقت بصفة أهله فيعطيها من سهم العارية  
 ومن سهم الكاتنين واما سهم المؤلفة فقلا الفاضل والمتولي يجوز ان  
 يصرفا اليها منه اذا كانت كذلك والمأفدي اذ اذاه احتمال وفاة الشيخ  
 ابو حنيفة والمأفدي المرأة لا يكون من المؤلفة ويحمل ان يترك الاول على  
 الضرب الاول من مؤلفة المستلمة وما قاله الشيخ على الثاني من سهم  
 ويؤيده ان لا يصح عند الشيخ ان الضرب الثاني لا يعطون من سهم  
 الزوجة واما سهم العاقل فقد جزموا انها بان المرأة لا تكون على ملة ومنهم  
 المأفدي لكونه قال في موضع اخر يجوز ان يكون على ملة لا يكون ولا  
 تعطى من سهم الغزاة وطعا واما سهم ابنا السبيل فان سافر مع الزوج  
 لم تعط منه شيئا ونقل صاحب البيان عن البعلوني فيما اذا سافر بغير  
 اذنه يجوز ان تعطى المحولة وان سافر وحدها فان كان باكونه فان  
 كانت في حاجة الزوج لم يعط وان كانت في حاجتها اعطيت منه على  
 قول وجوب نفقة عليها خلا اذ ايد السفر وعلى الترتيب بعدم وجوبها جميع  
 مؤنة السفر وان سافر باذنه لم تعط منه الا اذا رجعت **فروع** **فروع**  
 لو كانت في عدة زوجها فان وجبت نفقة عليها لكونها رجعية او  
 حاملا لم يعطها من سهم الفقر والمساكين ولا من سهم ابنا السبيل وان  
 كانت في عدة غيره ومن وطئ شبهه لم يحجب نفقة عليه ان كانت حاملا فيحجب  
 ان يعطى من سهم الفقر والمساكين واما ابنا السبيل وان كانت حاملا  
 ففي وجوب نفقة عليها قولان ان اوجبتاها لم تعط من احد منهما وان

انفصها

لم يوجبها خازان يعطى من سهم ما هي مستحقه به من الفقر او السكنة  
**الثاني** يجوز ان تصرف المرأة من سهم الفقر او المساكين في زوجها اذا  
 كان متصفا بتلك الصفة على الصحيح بل قال المأفدي فيجب ذلك  
**الثالث** سئل القاضي عن رجل احمق عليه زكوات ومات هل يجوز  
 صرفها اليه ودنسه الفقر **جواب** بانه ان كان مؤمنا بحجة صرفها اليهم  
 في حياته جاز والا فلا لا يحتمل ان يجوز وان كان مؤمنا بغيره ففقهم  
 في حياته لسقوطها بموته قال الشيخ يصح ذلك من المتع وكذا ذكر  
 الرضا في هذا الاحتمال قال القفال ويجوز صرفها اليه وجنبة بعد موته  
**الرابع** لا لحجة الزوجة في عيده ولا في سبغها في البغوي فان كان  
 يمينه وبين يده مما يراه يحتمل ان يجوز ان تصرف اليه من سهم الكاتنين  
 ومن سهم الفقر في نوبته ولا يصح فان كان محتاجا دفع الى وليته  
 وسبل النواوي عن جواز صرفها في فقير يترك الصلوة كسئل فقال ان  
 كان بلغ ثارا كالصلوة واستمر عليه لم يجوز دفعها اليه لسفقه ويجوز دفعها  
 الى وليته وان كان بلغ ثقلها وشيئا ثم تركها ولم يحجب القاضي عليه خاز  
 دفعها اليه كسئل يترفع في **الخامس** قال المأفدي في العناوي لو كان  
 له مال زايد على نفقات يومه وليته وعليه دين يستغرف فان كان  
 يفي بنفقته سنة ولو صرفه الى الدين قضاء لا يجوز ان يصرف اليه من  
 سهم الفقر ولا من سهم الغايبين فان صرفه بذمته الا اخذ من سهم  
 الفقر وان كان يفي بذمته ولا يبلغ نفقة سنة جاز ان يأخذ من سهم  
 الغايبين قدر ما يفي بذمته ولا يجوز من سهم الفقر **الصفة الثاني المسكن**  
 والمستدر من تلك من المال ما يقع موقعا من كفايته وكفاية من ثلثه  
 نفقة من نفقة وكسوف ومستكر ما لا بد له منه على ما يلي من محال من  
 غير اسراف ولا تقصير كما لو كان محتاج في كل يوم الى عشرة دراهم وهو  
 ملاك سبعه او ثمانية يجعل له ملكه او موقوف عليه لصعته او بخارجه  
 سواء كان مملوكا من الخال او نائبا او اقل او اكثر ولو قد راعى كسنا



منه كفايته لم يعطه وبذا اعتبار المنعطف عن السؤال على طريقه القولين  
 في اعتبار في الفقير طرفا فاحدهما طر والقولين الثاني القطع بعدم  
 اعتبار وقد تقدم تفسير الاستحقاق المردف للمسيكين فاستجابة الفقير  
 ولا فالا اذا ذكر الفقير لا يجوز الصرف الى المساكين منهم استراحا لا  
 منهم وبقية القاض لا تظفر بخلاف فافون في الزكوة انما تظهر في اذا  
 او في وقف او في الفقير او في المساكين او بالعتق وفيها اذا جعل لاجل  
 الصنفين كثر في الاجر واثار البند يجرى لا ظهور فائدة في الوقف  
 والوصية انه لا يجوز حرمان الصنف المذكور خلاف الاخر وهو حسن  
**فروع** فالصاحب لبيان ولو كانت له كتب فقه لم يخرج عن المسكنة ولا  
 يلزم منه زكوة الفطر وخجه حكم انا البيت كحجته اليها لخرجات  
 في الحاجة الى الكتاب والكتاب يحتاج اليه لثلاثة اعراض العلم والفرج  
 بالمطالعة ومن سقادة فالفرج لا يباع حاجة كسبب الشعر والنسيج  
 ما لا ينفع في آخره ولا وينا فحيرة تباع في الكفارة وزكوة الفطر  
 ومنع اسم المسكنة واما حاجة المعلم فان كان للتشبيب بالمؤدب  
 والمدرس باجرة فهذا التمهيد لا يباع كاله الحياطة وان كان مدرسا  
 للقيام بفرض الكفاية لم يتبع ولا يسلب المسكنة واما حاجة لزمسفاكة  
 والتعلم من الكتاب كادخاره كتاب طب لمعالج به نفسه او شئ  
 وعظا ليعطاه ويتعظ به فان كان في البلد طبيب وذات ظفر فهو مستغن  
 عنه والا فهو محتاج ثم ربما احتاج الى مطايعه الا بعدد ما في يده  
 ان يضبط مقدار الاحتياج اليه في السنة فهو مستغن عنه وثياب  
 البدن واثاث البيت قد ربالته فلا يباع ثياب الشتاء في الصيف  
 ولا ثياب الصيف في الشتاء الحزن بالثياب سبعة وقد كوز له من كل  
 فتحتان فلا حاجة لاحدهما وان كان له كان من علم واحد احدهما  
 ميسوط والاخر وحيث ان كان مقصوده الاستفاضة فليد بالسيوط  
 وان كان قصد التدريس احتاج اليها قال النواوي وهو حسن الا ان

قوله

قوله في كتاب الوعظ انه مكفي بالوعظ ليس بخمار فان كل احدا لا  
 تمتنع بالوعظ كما سماعه في خلوة محسب اذا نه وقال ابو عاصم  
 العياشي اذا كان له كتب علم وهو علم حاد الصرف اليه من سهم الفقير  
 ولا يباع كتبه في الدنيا **آخر** قد بحث الزكوة من حيث عليه الزكوة  
 ولو اخذ الامام من رجل زكوة ثم دفعها اليه من نصيبه من الزكوات  
 خازلان ذمته برئت بدفعها وملكها بسبب اخذ واعلم انه لا يشترط  
 النحر عن الحسب لانه الفقير المستحق ولا يتعين صرفها لما خود  
 بها الى حاجته وتجاوز ان يصرفه في قضاء دينه **الصنف الثالث**  
 الغايل على الزكوة ومنهم السعاة الذين يفتنون بيمان اربابها يجب  
 على اربابهم بعثا السعاة لاحد الصدقات ممن يحب دفعها اليه وذلك  
 في الاموال الظاهرة على التقديم ومن يرغب في دفعها اليه وذلك  
 في الاموال المأونة والظاهر على الجدي ومن يمنع من اجرائها او  
 تكاسل عنه او يحمل معرفة مصرفها ومنهم الحاسب وهو الذي يحسب  
 ما على كل واحد ويعرف مقدار وحمله الماخوذ وما ينوب كل صنف من  
 ذلك والكاية هو الذي يكتب الماخوذ ووقت احده وكيفية صرفه  
 ولمن صرف والقسمام وهو الذي يقرر الانصاف بعد معرفة الجملة  
 ويقرر لكل واحد ما يستحقه من اهل صنفه اذا عرف مقدار ما يستحقه  
 والمرجع في معرفة المقدار الى من يام او فابيه من سماع او غيره والحكا  
 وهو انما نأخذها الذي يرجع ارباب لزموا الى الشياخي ويحشر  
 الماشية الى الموضع الذي يورد بها التاجر فيه والثاني وهو الذي  
 يجمع اهل السهمان والعريف وهو انما نأخذها الذي يعرف الناس  
 اذا دخل البلد اهل الصدقات كالقريب للقبيلة والثاني الذي  
 يعرفه اهل السهمان وخافظ المال في المشعوبي وكذا من عي ان  
 احتج اليه فيعطى من سهم العامل لها ولا حق فيها الامام ولا للمضين  
 ولا وليه لا يلبس وان قولوا يفرقها بل سرز هو لا اذ لم يتطوعوا من



خمس الخمس المرصدة للمصالح العامة كما مر في القاضين والاطباء سمعت  
 الماشي حتى يقول والقضاء اذا اخذوا الجور لم يردن لهم ايات  
 يدخلوا ايديهم مع كل متول في كل وقت وهو منهم لو لم ياكلوا واشتاعوا  
 المحرم لم يقدروا ان يصرف اليهم من بينهم العاطلين قد راجعوا عليهم في  
 الزحف ويحمل بحرجه على الخلاف المتقدم في صرفه سهم الغزاة الى  
 المرتزقة عند عدم الفى اذا نهضوا للقتال وكلام الغزاة فيهم ايات  
 للقاضي فيض الزحف ونفقاتها وصرح به الهروي وقال الماقدسي ان  
 اقام لراما لها ناظر اخرجت عن ولايته والا فوجها ان وله صرف في حق  
 الايتام الذين تحت نظره وطعاما كالموصى وشرب عمره حتى الله عنه  
 من ابل الصدقة ولم يعلم فلما علم استغفاه فارتفع ابو حامد وبيع من  
 اكل خراما او شرب خمر ان سقيا به وفي اجرة الكتاب والوزان الذي  
 يوزن به في القفاز فيصيب المالك وعادة العتق قلة اوجه احدها انما  
 من منهم العامل واصحابها انما على المالك وثالثها ان ذلك من جميع السهام  
 وصحبه الرواية واما اجرة الكتاب والوزان الذي يوزن به في القفاز  
 فمن سهم العامل في قطعها واما اجرة الراعي والمحافظ بعد قبضها فله من  
 سهم العامل من جملته الصدقات فيه وحكما واصحابها الثاني واجريا  
 في اجرة النقل عند اخذ من ارباب الموال قال لراما فلو كان ارباب  
 الماله هو المرفق بنفسه فله من ثلث لو كان الشايع هو المرفق ولا لا  
 يد الشايع بابية عنهم بخلاف يده فيه تردد وقد اورد جري في اجرة  
 الدكا لا ايضا فيها يظهر واجرة الخرف الذي يحفظ فيه في جملته الصدقات  
 واما مونة احصاء الماشية لبعدها الشايع فعلى المالك اذا التزم فيقع  
 لراما شفاعا بشتا واحد وكان وعريف وغيرهم في مدحسها الحاجة  
**فروع** ما يستحقه العامل انما يستحقه بالعمل فلو عمل ارباب الموال كواثرهم  
 الى لراما او نايبه فيلزم بايهم العامل او فرقوها بانفسهم لم تستحق  
 العامل شيئا واذا كان لا يستحق فبالعمل فالمدفوع اليه اجرة مثل عمله

وخلاف

ومختلف اجرة مثله بفريق المسافة وبعدها وكثرة الصدقات وقلتها  
 وبحال الرجل في طهر امانته وكرمه لربه وغير ذلك ويرام بالخباء  
 عند بعث الشعاة بين ارضيهم من غير فقرير قد رغب فيهم يعطيهم  
 بعد رجوعهم اجرة لثقل ذلك فعمل عليه الصلوة والسلام ويمن ان  
 سئل له قد راجع عتبه على وجه من حارة او الحارة او بان من اجرة  
 على عمل معاوم مدق معلومة باجرة معلومة او مقولان علمت من اقلك  
 كذا ثم سوي ذلك من سهمه او من سهم المصالح فان زاد السهم على قدر اجرة  
 مثله فله سبيل العقد ومثل ذلك اجرة الثلث من الزحف او بصره والرايد  
 في ذمة الامام فيه وحماها واصحابها اولها ولو ارسل الساعي عن غير  
 اجارة ولا جمالة واستعمله استحقوا من الثلث قاله الماقدسي سمع من كان  
 الثلث قد راجع وان كان للمنفذ فضلا عن اجرة امثال العمال صرف الباقية  
 الى بقية الاصناف وان نقص عن قدر اجرة فالا شافعي قسم  
 له من سهم المصالح ولو تم له من حق سائر الاصناف لم يكره بان يترك  
 واحدا لا صاحب على طرف اظهرها ان في المسئلة قولها اصحابها انما  
 من مال الصدقة ثم يقسم الباقية وثانيها ان ذلك من خمس الخمس سهم  
 المصالح والثاني ان لراما من تخيير بين سهمه من سهم المصالح او من  
 الصدقات وينظر في ذلك الى سعة الصدقات وسعة بيت المال  
 ويقع لراما المالك ان المسئلة على خالين حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 المصالح اذا ادا كان قد فرغ ولا على اصناف ثم وجد سهم العامل  
 ناقصة وجب فالمن سهم الاصناف اذا ادا ابدانصيب العامل قال  
 الامام والراي لا يرفع لاحد شيئا حتى يعرف مقدار السهام والرفع  
 انما على خالين حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المصالح اذا ادا كانت  
 لا يفضل عن حاجات اهل السهام فضل حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 السهام اذا ادا كان فيها فضل خرج منه ذلك وفيه الحادي عشر من هذه  
 العبادات انه ان كان في اهل السهام ثمانك تقسم الباقية بعد اجرة



العاملين تحت اجورهم من مال الصدقات وان كانوا ذوي فاقة لا تملكوا  
سقى من سهامهم تحت من مال المصالح وهذا اذا يد على ما تقدم فيكون  
طريقا اخر للطريق الرابع وهو ما اوردته القاضى انه ان كان في بيت  
المال مال من المصالح يتم ذلك منه والافضل اهل الشبهان وقالة الجيز  
ان كان ناقصا لكل من بقية فالزكوة الا اذا كان في بيت المال سعة  
ورأى الامام التهمة منه فله ذلك وهو مخالف ما قاله القاضى من  
تغير المصالح من بيت المال عند اقتناعه وحكى الامام في اصل المسئلة  
قولا عن صاحب التفسير انه لا يكمل من موضع اخر وليس له الا الثمن  
فان لو صح هذا لزم ان يقول لو اذاد سهمه على اجرة مثله باخذ ولم  
يصر اليه احد من لا اصحاب والنواهي ادعى انه لا خلا وفي الحكمه  
وقال الطر في المذخرف انما هي في السهم من نصيب اهل الشبهان فاما بيت المال  
فبحر التتم منه بلا خلاف وقد قالوا انه ان رأى من جعل اجرة كلها  
من بيت المال ونصرف الزكوة كلها الى بقية الاصناف جاز بلا خلاف  
انتمى لمن الامام قال في حوى كلام الاصحاب ما يدل على منع المال  
منه بالاحكامية لا بحجة مستحقة للمداة في الشفقة بنصيب العامل  
**الصنف الرابع** المؤلفون منهم وممن فستمان مؤلفه الكفار ومنهم ضاران  
ضرب مملوك لا يرسلهم ولهم شرف وسود وفي قومهم ويرجوا ان  
يسلموا وان يتسلموا بسلامهم جماعة من قومهم فبرغبون فيه باعطاء مال  
وضرب لم قوة وشرفا في شرفهم بين العوز باعطاء مال لا يكثرهم ولا يكثر  
لا يعطى من الزكوة وفي اعطائه من خمس الخمس فولا واحد ما يعطون  
وهو المذكور في التنبية مؤلفه لا وقيل لا يعطون الا ان تترك الشبهان  
وعلى الحاجة اليه فيعطون فولا واحدا **المسألة الثانية** مؤلفه المشركين  
ومهم اربعة ضرب ضرب لهم شرف في قومهم ولهم رطل الكفار يرجوا  
تألفهم في العطار عنه فظا لهم في بسلامهم ومنهم سلموا وديتهم في  
لن سلام ضعيفه تحشى عليهم التغير فينا لثمن ليتبتوا وفي هذين

الضرب

120  
الصنف فولا في وقطع بعضهم في التزج الاول بانه يعطى وعلى الخلا  
في الصنف الثاني وقبل ان تترك المشركين فالا اعطوا فولا واحدا فان  
قلنا يعطون من ايز يعطون فيه ثلثة اقول احدها من سهم المصالح  
وثانيها من الزكوة وسهم المؤلفه وثالثها منها من سهم سبيل ومنهم من  
رواه في الصنف الثاني خاصة ويخلص فيها اقول احدها لا يعطون  
والثاني يعطى الصنف الاول دون الثاني والثالث يعطيان من خمس  
الخمس والرابع يعطيان من سهم المؤلفه والخامس يعطيان من سهم سبيل  
الله والثاني يعطى الصنف الثاني من سهم سبيل الله والاول من  
سهم المؤلفه او من خمس الخمس على اختلاف القولين **الصنف الثالث**  
قوم ليسوا بالغزاة وهم بالغزاة من كفار او مرتدين او بغزاة فانه  
اعطوا شيئا فانوا البغاة ودفعوا عن المسلمين زرد والمراد من  
لن سلام والبنغاة الى الطاعة فان لم يعطوا لم يفعلوا وقالوا فلو بهم  
بالاعطاء ليقولوا بذلك هون من يعطى جيش الملك الجبه **الصنف**  
**الرابع** قوم بينهم قوم عليهم زكوة لا يؤدونها فان اعطوا شيئا جيبوا  
الزكوة منهم وحملوها الى الامام ولو بعث الامام من جيبها بعظمت  
المونة والمشقة فهذا الصنف يعطيان قطعا لكر من ازين  
يعطون فيه شعبة اقوال وجهه وقيل عينية او جدها من خمس الخمس  
من سهم المصالح والثاني من سهم المؤلفه والثالث من سهم سبيل الله  
والرابع بخير بين ان يعطيهما من سهم المؤلفه وسهم سبيل الله ويجمع  
لهما بين الشبهان والكامن ان يعطيهما من ايت الشبهان او يعطى بعضهم  
من هذا وبعضهم من هذا ولا يعطيهما منها معا والساكن ان يعطيهما  
من الشبهان معا والسابع ان المؤلفان كان لبقا للكفار يعطون  
من سهم سبيل الله وان كان لبقا لاصحابي الزكوة يعطون من سهمهم  
المؤلفه والثاني ان كان المؤلف لبقا لاصحابي الزكوة وجعلها  
يعطون من سهم العامل في الرابع وارسلوا الخلاف في المسئلة ولم



يتبرعوا للاصم منه وقال الشيخ ابو حامد في طائفة قالوا الاظهر في  
 التبرع من الاكبر منهم لا يعطون في مقتضاها ان لا يعطى الضربان لخير ان  
 من الزكوة شي على هذا يستقطبهم المولفة من الزكوة وقد صار  
 اليه جماعة من المتأخرين منهم الرواية في لفظ ظاهر الامة وكلام السامعي  
 والاكثر من اثبات سهم المولفة وانه ثبت تحقه الضربان لا ولا  
 وانه يجوز صرفه الى الضربين الاخيرين وصحة الدافعي في المرد والنوع  
 ومثبه المحققين قول الدافعي ومقتضاها ان لا يعطى الضربان لخير ان  
 من الزكوة اول فيه نظر وقد قال الغزالي انه ليس للثاني في قولهم  
 لا يعطون مطلقا بل متى لم يعطوا عن قربوا بقتله لغيرهم والماخوذ  
 قوله في التبعين **الفصل الخامس** الرقاب وهو جمع دفعه والمراد  
 بها في الآية التكاثر بشرط جود الكاتب عما جازع في فاجبومه  
 فان كان يديه فابقي بها لم يعط شيئا وان لم تكن يديه شي اعطيا و  
 ما يتبرع منها للمستعينة على ابقائها اما بالاداء او بالاجارة والتفنية وليس  
 كان فيه ما يغني بعضها اعطى الباقي والمزبلة لا يشترط عجزه عمن  
 الكسب بل يعطى مع القدر عليه وقال ابن جاذ اذا كان له كسب قال  
 الموادي ولعله لو اراد اذا كان يقدر على كسب ما عليه في هذه الكتابة  
 ويشترط ان تكون الكتابة صحيحة فاما المكتبة فكتابة فاستدق فلا  
 تجوز الصرف اليه وان كان يعقوب بالاداء لا يدين عليه ولا يشترط كون  
 السيد مسلما فلو كان كافرا والمالك مستمرا حازا للصرف اليه خلاف  
 غلبته وليس للمزكي ان يصرف زكاته الى مكاتبه وعز ابن خيران ان له  
 ذلك كما يصرفها الى مدينه وهو مفرغ على ان المكاتب على النسبة لا يبدل  
 ويعطى المكاتب قبل خلوص النجم في اظهر الوجهين ليرى او معنى شوا النجم  
 الاخير وعنه ومنعني ان ما في فيه وجه فارق بين ان يحصل في هذه السنة  
 او بعد ها كما سيأتي في المدة من ان لا يرد ما لم ينفق على احد ويؤدى  
 النجوم من كسبه قال الدافعي ويجوز ان يكون الغارم كالكاتب انتهى

والذي

والذي ورد في القاضي الطبري قال الدافعي ان الصباغ انه ليس له صرف الماخوذ  
 في غير جهة الكتابة يعقوب عن التجارة قال الموادي وهو اقيس واصح ولو  
 اخذ الكاتب شيئا من الزكوة فاستغنى عن اياه بان تبرع السيد ما علقه  
 او ببله عن النجوم او تبرع متبرع باذنه عنه فان الماخوذ ذلك فلا فيه  
 او بغيره قبل العقب فلا عزم عليه وفيه وجه انه يعرفه اذ المولفة فان تلف  
 بعد العقب عزمه على المذهب وان كان باقيا في يد من استرده جاز كان  
 اخذها منه وجهان وقال الغزالي في قولنا ظاهرهما وجزم من جماعته انه  
 يسترد منه وثانيهما لا قال الدافعي انه اظهر عند التولية ومن قس في ذلك  
 فان الموجود في التهمة ارسل الى وجهين من غير ترجيح والظاهر القطع  
 بانه يسترد ويجوز الخلاف فيما اذا استغنى الغارم عما اخذ به ابراهيم  
 وهو باق في يده ومشار الخلاف توسط الكاتب بين الفقر والمساكين  
 وما اذا اخذ الايراد في زينة الغزاة وابنا السيل وما اذا احدث واستغنيا  
 برده ان وجب قلما يرد ما اخذ فرض الزكوة باق على الدافعي والامام  
 جمع بين الماخوذ وعزامة يده عند تلفه وقالهما طريقتان احدهما  
 برده ان كان باقية فان كان قال الدافعي عزمه وجهان وثانيهما ان يصبه  
 ان كان قالوا ويورده ان كان باقيا في يد السيد في صورة برضا  
 قال صاحب البيان الذي يقتضيه المذهب انه لا يسترد لاحتمال انه  
 انما اعتقه للذي فيه وقد صرح به الماقدسي وما ذكره له صحاح  
 فيما اذا اعتقه السيد فترجع على المذهب ان الكتابة لا تقس بالاعتبات  
 اما اذا قلنا تستغنى فمعنى ان يكون الحكم كما اذا منحه السيد بعين  
 وان عجز نفسه فان كان المدفوع باقيا في يده استرد وان كان قالوا  
 عزمه في اصح الوجهين قال السرخسي ومتعلق الصان بزمته لا برقبته  
 وقال الامام واخرون متعلق برقبته وقال الماقدسي ان تلفت ثمنه لانه  
 ضمنه وان تلفت بغير استهلاكه فان كان قبل امكان دفعه الى سيده لم  
 يضمنه هو ولا مسترد وان كان بعد امكانه وقد كان دفعه جاز لا



قبل حلول النجم أو قبله على أحد الوجهين منه صمان المصنوب في رقبته اما لو  
دفعه اليه قبل الحلول ولم يأت بالحقبة دفعه اليه ولا نصمته فان تلف في يد  
عبد التاجر فان كان بعد ادم كان رده على رب المال او العامل منه صمان  
المصنوب في رقبته دون ما في يده وان كان قبله فهو غير مصنوب على  
المالك وهو وجهه سيده فيه وجهان وهذا الكلام منه بعض ان  
المالك يلزمه دفع ما اخذه من الزحف الى سيده على المنه ولا يجوز له  
التأخير وهو ظاهر ان كان يعني بالخجوم فان لم يف بها فقد تقدم انه  
كيفية الاتجار فيه وان كان قد سلم ما اخذه الى السيد فجز عن  
ثابت الخجوم فان كان يقا في يد السيد فقي استرداده منه طرفة  
اخذها فيه قولان وقيل وجهان اصحهما نعم والثاني في القطع به والثالث  
القطع بعدم استرداده وسلك الماقد في طرعا ابا عاقلا ان كان  
المدفوع من النجم الاخير استرد قطعا وان كان من عمره فقي استرد  
وجهان وان كان قد خرج من طار السيد ببيع او غيره لم يسترد  
منه وهو كالتالي وان كان تلف في يد السيد بعد التجيز او  
قبله فعلى العتق ولو لم يفرم بدله والزحف باقمه فؤدته وبالمال  
وعلى الطر متواليات لا وعلى طر بقول المتولين بل يعزم بدله اذا كان التلف  
قبل التجيز على قولين مسترجاع فيه الوجهان المتقدمين فيما اذا تلفه  
العبد قبل العتق ولو استمر في الكفاية وتلف الماخوذ في يد العبد وقع  
الموقع ولو عتق العبد باذ الماخوذ من الزحف واحد او مع غيره  
ثم رجع اليه بمئة لم يرجع الدافع قطعا وكذا الودع الذي اخذ ثم  
دعبه منه رب الدار في **فروع** الاحب والاحوط ان يصب  
المالك في السيد باذنه كذا اطلقه جماعة وخصصة اخر من اذا  
كان العتق محض له بان كان كل الخجوم او اخرها وقالوا اذا كان لا محذور  
فالاذ في تسليمه الى المالك لم تجز فيه وهو ظاهر نصه في الامم ولو سلمه  
الى السيد بغير اذ المالك لم تجز له من سقط عن المالك بقدر

المدفوع

المدفوع من الخجوم اي اذا كان الدافع وبالمال لا الشايع وفيه مع  
ذلك نظر اخر وقال الماقد في لا يتوقف على كذا المالك هو ظاهر  
النص وعبارة البند في تسليمه تحت ازيد دفع ذلك الى سيده عنه  
بأذنه ومن يحمل ما قاله الماقد في يحمل ما قاله غيره ولو سلم المالك او  
العامل الزحف الى المالك جاز استواذ السيد في تسليمه اليه **لا**  
**الصفة** **ادرس** العار من وهو جمع غارم والغارم من عليه دين  
والدور بلائ لا نه اما ان يستدين لمصلحة نفسه او لمصلحة غيره وصحة  
غيره اما ان يكون كسبية فاذا استدان له طفيه سنة تأييد او جربة  
كما اذا ضمن دينا عن غيره **الدين الاول** ومن لم يمه لمصلحة نفسه فمقتضى  
من الزحف سنة شروطة ان يكون حالا وان يكون الشئ الذي  
استدان من اجله ليس خرا ما كالا استدان له لفقة نفسه او عياله او  
الح او جهاد وان يكون معتمرا عن ذبه فان كان قادرا على ما يقضيه به  
لم يفرق او عروضا او غيرهما لم يعط على احدى الصحتين وفيه قولان  
وحكاية برما من رجها انه يعطى وشهد سلم في قصصه له في مجزئة  
وخصص الماقد في المتولين ما اذا كان قبضه باله ووردا الصباغ وقال ان  
كان بالتقدا والغرض لم يعط قطعا وقطع بعضهم بانه لا يعطى  
وحمل القديم على ما استدان له لمصلحة غيره وعلى الصحيح لو وجد ما  
مقتضى به بعض الدين لم يعط الا ما يقتضى به الثاني ولو كان فقيرا  
يقدر على قضاء دينه من تنبيه فوجهان احكاما انه يعطى اما لا يشار  
المعتبر هنا قال الدافع ظاهر كلام الاكثر من مقتضى كونه فقيرا لا  
يملك شيئا وبما صرحوا به وفي بعض شروح المفاتيح انه لا يعتبر المستثنى  
والملبس والفراس والابنة وكذا الخادم والمرتب اذا اقتضاها حاله  
قبل يقتضى قبيته وان ملكها ويقرب منه قول بعض المتأخرين ان لا يعتبر  
الفقر والشحنة هنا بل لو ملك قدر كافيتها ولو قضى دينه لم يقتضى ما له من نفسه  
ترك له ما دفعه ولا يدخل في اعتبار رده وهذا اقربا من الامام حكى



عن المداينة انه لشدة طلبة اعطاه الفقر عن كل ما يتصور صرفه الى الدين  
 قال وفيه نظر فانه اذا لم يملك شيئا لم يدرى طلبة من جهة عرق الصدقة انما تصرف  
 لسده حاجة ادقايه اذا او مستحق الدين لا يفتقر الى تحصيله من معسر لا معنى  
 لا سراط من عسنا ربح قضا الدين بقول لا يمنع ان يكون لا ضمان  
 ما لا يتصور صرفه الى دينه يعني انه يسهى صرفه الى احد نحو ان  
 تصرف اليه بسببه الصدقة فاذا انهم هذا النقد وراه وجوه اخدها  
 ان يقال انه اذا كان لا يملك شيئا اضلا مودى دينه لانه لا يملكه بعينه  
 وهو يستب في الصوم الكفاف وقد ينارح في قدره الكفاية  
 وتجرب المحاكاة والتايد ان يقال مودى دين من هو مستكين ولا مودى  
 دين من هو ذكفاف والتايد ان يقال ان كان ذكفاف كان يفتقر  
 باذامعة في دينه الى الحد المشددة مودى دينه من الصدقة والا فلا  
 انتهى وهذا الاخير هو ما نسبته الدافعي الى بعض المباحين ومعناه  
 انه لو كان في طلبه ما يباع في الدين لكان يبيع لاحتمال دفعه له  
 في شتم الفقر او المشاكسة لا يمنع وجوده ان يصرف اليه من شتم الغايرين  
 لا بالوقف لئلا ذلك لصر فيا اليه بدل من الزكوة فلا فائدة فيه ومقتضا  
 انه اذا كان له عسارا وصيبا وعادته استغلا لثقا او راسا مال تجرفيه  
 والربيع والحسب لا يزدان على كفايته لا يمنع ذلك من اعطائه من شتمهم  
 الغايرين وقد تقرر في المفليش قول ان المستكر والحاكم الا فقر حاله لا يمان  
 في الدين قول انه يباع الحادوم دون المستكر وان كان الدين موصلا في  
 جوار اعطائه وحيث ان كالحسين المتقدم في اذا عجز الحكام قبل طولها  
 ومما مر بها ان عليها فالتمس هنا وفي وقال الغزالي ان كان له وقف عليه  
 حصل منه خا رجاء عن كفايته وكفايته عايلته الى ان يحل الدين قدر الدين  
 لم يعط فان لم يزل له شيء يوف منه عند الحاول في جوار اعطائه الرجاء ان  
 وفيه وجه ثالث وهو ان الدين كان يحل قبل مضي سنة يعطى والا فلا  
 وحزم صاحب البيان باليمن وصحة المودى وان كان شيبا لدين معصية

كاد

كما لو اسند ان صرف المال في الخبز والزنا واسرقت في الفاق لا يتوب  
 لا وحسب حلال في العاقل ولا اجرا في الاجل او اسرقت في الفاق لا يتوب  
 فان كان فمتر على ذلك لم يعط على الدين بوجه وجه وكلام القائلين  
 هذا مقتضى ان لا يشراف في الا مفاق الذي لا يلبق بمحرمان وهو ظاهر  
 القرآن وحكي له امام عن الصبي لا يذ ان من استقرض من حمة يشراف  
 كمن استقرض من جهة العصية فالهون حسن ولو صح قضا ولو صح قضا  
 ديون المترف مستحق اهل السفة قال ويد طرق اليه احتمال من حمة ان  
 فاستثنى منها ليعتبر بحما والفقه ما ذكره الصبي لا يذ ان من هذا صريح  
 في ان لا يشراف ليعتبر بحما ليعتبر فيه ويخرج منه خلاف في حمة  
 وهو مرجع الى الخلاف المتقدم في كتاب الحرة لا يحجر عليه بذلك انه لا  
 ولو اسند ان المعصية ثم صرفه في طاعة قال من امام يعطى وان اسند ان  
 لا المعصية ثم صرفه في معصية اعطى ان عرف صدقة ولا يقبل قوله فيه  
 ويحتمل ان لا يعطى وان عرف صدقة وان كان من جهة ان اخدها يعطى  
 ربه اجاب ابو علي الطبري والجرحا في وصحة الوعظ السام والمحاملي  
 في المصحح ابو اسحاق الروياني والمودى وهو قول ابن اسحاق والماثل  
 لا يعطى وهو قول ابن الهريسة وصحة ابن الصباغ والمغزى والدافعي  
 وحزم به في المجرى في العاصي مما سبنا ان على الوجهين بمن امكنت  
 رحله في معصية اى بالقائضه من شانهن عد وانا في قاعد اهل  
 نقض اذ ابرئ وعلى الوجه الاول قال الدافعي لم يتعرضوا للاستبراء  
 ومضى مدة وظهر فيها صلاح الحال لدر الروياني في حصة بحالة غلبة الظن  
 بصدقه في توبته وان قدر المدة قال الما في والبيد بنجي وتسلم  
 فلا يعطى مع الفناء في هذه الحالة قولا واجد اخلاف الاستدانة  
 في غير المعصية ولا يشراف **الدين الثاني** دين لزمه لا صلاح ذات  
 الدين بان دفع شرا او فتنه من محض او سلب في طرا او غيره  
 فاستدان واعطى الدين او لراش او عملها الا والفسه فاصد الاصلاح



فان كان القابل مغروفا لم يعط هذا الدين من المحتل الا مع الفقر وان لم  
 يعرف فمعطى من سهم الغارمير فقيرا كانا وعينا كذا قاله الصمري  
 قال النودي وهو ضعيف ولا تأثير لعرفته وعدمها وذكر الرافي فيما اذا  
 ضمن عن قتل معروف وجهه ولو ادعى المال من مال نفسه لم يجعل له  
 الاخذ من سهم الغارمير فان كان المحتل مؤشرا فان كان بالعقار والعرض  
 دون النقد وظل بقيان اشهرهما انه كالعشر وقابها بما قد فباينة  
 فيها الوجهان الاثبات وان كان عينا باحد المقدنين فوجهها ان  
 اصحها انه يعطى به وقطع العراقيون ان كانت العشرة غمارا كالورود  
 ممية مقنولة تخيف وتوع بنبهها فتحتل رجل قيمتها لربها واسدلتها  
 واعطاها فان كان معسرا اخذت بالسند بنحو قول واحد وكلام ابن  
 الصباغ وغيره يقتضي باطلا فثبت خلاف فيه وان كان مؤشرا فبقي  
 اعطائه وجهان اصحهما انه يعطى وبناهما التوثيق على الوجهين ان  
 من فصد مال انسان هل يباح له دفعه بالقتل ان قلنا يباح جعلنا  
 المار كالنفس وقال الامام ان كان عينا بالنقد لم يعط وان كان عينا  
 بالعقار فوجهان قال السرخسي ما اسدلته لغارم السجدة وقبرا  
 الضيف كما اسدلته لنفقته وقال الماتردي يجوز ان يعطى مع الفقر  
 والغنا بالعقار دون النقد لانه في النفع متردد بين ما اسدلته  
 لنفسه وبين ما اسدلته لاصلاح ذات البين فثبت ان يكون متوسطا  
 بين الحكيم وجعل منه اسدلتا له لئلا يحسن او يقطع او فلك اسير  
 واختاره الرواية **الثاني** لو مات رجل عليه دين ولا مال له لم يعط من  
 سهم الغارمير في اصح الوجهين **المالك** لو غلبت دية قتيل فاعطيت له  
 مات القاتل ضمن استرد للغارم القاص من الماتردي وصرف في الغارم اخر  
 فان كان سلة المستحق الدية لم يرجع اليه ولا يبطا القاتل من الدية  
 لسقوطها عنه بالدفع ولو لم ياول لنا القاتل من دية قبل قبضته من  
 المحتل استرد منه **الدين الثالث** دين لزمه بطرق الضمان عن معين لا

في تسليز فتنة فالضامن والمضمون عنه ان يكونا مؤشرا في معسرين  
 او احدهما مؤشرا والاخر معسرا **الحال الاول** ان يكونا معسرين في معطى  
 الضامن ما يقتضي به الدين على المضمون قال الامام وذلك كلام بعضهم  
 على انه لا يعطى ولا يصح ويجوز صرف ذلك الى المضمون عنه قال النودي  
 وهو الاول اذا كان الضمان بالادوية لان الضامن اذا اخذ وقضى الدين  
 بالماخوذ ثم رجع على المضمون اخراج الامام الى ان يعطيه ثانيا قال  
 الرافي وهذا ممنوع بل اذا اعطيت له فلا يرجع وانما يرجع الضامن اذا  
 عزم من عينه قال النودي وفي هذا نظر وما قاله النودي محتمل ايضا  
 اذا كان الدين بحوزة ضامه من الزكوة فان لم يجز بان كان سببه معصية  
 ولم يقب منها لم يقض عن المضمون عنه ومطهر ان لا يقض عن الضامن  
 لانه يرجع به على المضمون اذا اسر كما قاله المتون وقد قال يقتضي على  
 راي الرافي في انه لا يرجع **الرابعة** ان يكونا مؤشرا في ضمن ياديه  
 لم يعط وان ضمن بخرا دية يعطى اعطاه الوجهان الاثبات في الراجحة  
**المالك** ان يكون المضمون عنه معسرا والضامن مؤشرا فان ضمن ياديه  
 لم يعط على الصحيح وان ضمن بخرا دية اعطى كذا اطلقوه والطاهر انه  
 منوع على الصحيح في ان متحمل المال عند وقوع فتنة في المال يعطى اما  
 اذا قلنا لا يعطى ثبت فوجهها **اول الرابعة** ان يكون الضامن معسرا والمضمون  
 عنه مؤشرا فوجهان ان يعطى المضمون عنه والضامن وجهان سواء كان  
 الضامن بالادوية او دونه لانه لا شبهة عند الرافي انه لا يعطى وبناهما المتون  
 على الوجهين في ان من تحمل دية متلف من الاموال لم يعطى من الزكوة  
 وقال البغوي هو دين لزمه بسبب غيره وفي قضائه مع السارق والوجهان  
 وللرافي في ذلك كلام من التخيير اعراض وجهت وحكي الامام في المسئلة  
 ثلاث طرق احدها انه يلحق بحال الدم والثاني انه يلحق بحال الادوية  
 المار والثالث انه يتحقق باسدلته الاشياء لغرض نفسه والطريق  
 الاول يقتضي التفصيل في السداد بين مال او مال شرط البعوى في حواد



الاعطاء الى القاتل و اعلم ان الغارم انما يعطى اذا كان الدين عليه عالما و لو  
او غرم من ماله فلا يعطى الا المار في طاهر كلام الفقهاء ولا اعطاء عليه ولا  
فرق في صرف المار الى الدين ميزان و هو الماخوذ من حقت الدين او لا ف اذا  
كان من غير و اشترى بالخمس و وفاه او عصى عنه او كان بحجة الايمان  
ولا يميز ان يكون دين فقير او غنيا **قوله** الاول بحوزة صرف سهم  
الغارم المدبوع غير اذن رب الدين لا يجوز صرفه الى رب الدين بغير  
اذن المدبوع لكن يستقط من الدين بقدر ولا يبرأ المذنب كما تقدم  
في المكاتب ووافق المأفدي هذا على هذا و فرق بينه وبين المكاتب  
بقدم المحرور في الزكاة بحوزة اعليه بفلس فاعطى غرماه بقدر حصصهم  
بغير اذنه اجزا المكاتب قال الرواية وهو عزب و لزم عنده المنع  
و بحوزة الصرف اليه باذن المدبوع و هو اولا الا اذا كان ذافيا بالدين  
و اذا اذن المدبوع ان يتصرف به كما تقدم في المكاتب و للغارم ان يتصرف  
بالمأخوذ ولا يجوز ان يصرفه الا بحجة الدين في المأفدي لا قوة  
في بومه لا انه غير متحقق في دينه و قال بعضهم بحوزة المكاتب  
ان سقطت الخثرة و بوجوب النجم من كسبه على ابي القاسم و الامام و نحوه  
صرفه الى من عزب به شافيا للمأفدي الا ان يكون عزبا في حماله  
و دين معامله و هو عنى فاعطى من اجل حماله و عليه صرفه في دينها و لا  
بحوزة دين المعاملة و لو كان احد من الفقير في دين المعاملة كان له صرفه  
فيه و في دين حماله و قد بينه القول المتقدم ان من  
انضا الحبير ايضا **قوله** الثاني استغنى عما اخذ باء او ابراف عن حال  
الزكاة او باء اخذه و طر يقا ان اخذها القطع باسترجاعه منه و الثاني  
انه على الخلاف في المكاتب الا ان يقضيه من وصي فلا يرجع و لو لم يرد  
المأخوذ مع انه استغنى عن الزكاة و من اخذ في استرجاعه منه و جمان  
و خذ المكاتب في يده كما تقدم في المكاتب **قوله** الثالث من ثواب المعزى  
اذا المكاتب لم يستدان و ادى النجوم يعطى من سهم الغارم من سهم

الرفار

الرفار كما لو قال ليعبدني استخر على الف فقبل يعطى من سهم الغارم من  
الرفار **قوله** الرابع من عليه و لو لم يكن ان فضا فظ من عليه دين من رفته  
و فيه وجه انه يجوز و قيل ان لا يجوز انما يضر احسان في المعتمد و لو اعطاه  
شيئا من سهم الغارم من سهم اعطاه الاخذ له من دينه و لم يشرط ذلك  
عند اعطائه اجزاء و له منط البتة فان كان شرطه عليه لم يجر و لا يصح  
القضا كذا قالوا و مقتضى ما تقدم من تعيين الصرف الى الدين اذ  
يقال اذا لم يقبل عليه دين بغيره لا بحوزة الدفع و يكون له لو شرط رده  
عليه او يحمل ما قالوا على ما اذا اعطاه من غير سهم الغارم من قالوا  
و لو قال رب الدين للمدين اعطه هذا الدين الذي معك في ديني  
حتى ارده عليك من طائفة فاداه اليه و وقع عن الدين قطعا و لا يخذ  
بغير اذنه رده عليه في الزكاة ام لا **قوله** الخامس لو اعطى مستكسبا و كساة  
و واعد ان يرد له عليه ببيع ارضه او ان يصرفها المزكك كسوة كس  
و مضالحه قال الرواية في فقي كونه قبضه صاحبها احتمالا لان النواص  
الاصح انه لا يجري كما لو شرط ان يرد من دينه قال الفقهاء لو كانت  
للحظطة عند فقير دينه فقال قل من هذا احد و نوى به الزكاة  
ففي اجزائه و حبان و لو كان و كله في شرايه فاشتره و قبضه ثم  
قال حزنه لنفسك و نوى اجزاء لا لا يحتاج الى كسبه لنفسه **قوله**  
**الصف السابع** المجاهد و المجاهد و من صفان صنف رتبوا  
انفسهم للمجاهد و يستوفون المدا بطين و هم المرتفعة الذين يستحقون  
اربعة الخاشن النفي كما مر **قوله** الثاني المذطوعين بالغزو و هم الذين يغزون  
اذا استطوا و هم مستغولون بحرفهم و صبا بعم ولا يشر لهم في الديوان  
و هم المراد و من صفان في اية الصدقات و لا يعطى المرتفعة من هذا السهم  
قطعا و ان كان فيهم و صف اخر يستحقون الزكاة كما اذا كان المشرق  
قاربا او ابن السبيل الا ان لا يكون المرتفعة شي او لهم من لا يصحهم  
و يحتاج المسجون من ينفهم شر الحصار في جوار الصراي لهم من



سهم سبيل الله قولا في اصحابه لا ويجب على المسلمين انما المرفقة ليكفوا  
 المستلزم الشر ويصرف هذا السهم الى الغزاة وان كانوا عتيا فبهم  
 اليهم فاجزا اليهم من نفقة وعن سلاح وحمله وفرض للقارن  
 ولا يعطى ولا دهم منه وقال الغزاة اذا قاتل المرفقة ما بقي الزكوة  
 لا سجدان يعطوا من سهم العام وعن الصد لا ينفذ فيها اذا لم يرد المرفقة  
 شي انه يجوز ان يصرف اليهم سهم سبيل الله اذا قاتلوا ما بقي الزكوة ولو  
 اراد واحد من المخطوعين بالغز والمقتحمين لهذا السهم ان يرد المرفقة  
 جاز ان يذاه الامام وسقط سهمه وهذا الوار اذا اخذ المرفقة ان  
 يترك سهمه ويصير من اهل الصدقة **الفصل الثاني** من السبيل  
 ونطاق على الذكر والامر ويطلق على اثنين على من انشأ سفر من قبل  
 كان به سوا كان وطنه ام لا والثاني المحاذ بالبلد فيصرف اليه ابن  
 السبيل ان كان معسرا في الحال ما يبلغ به مقصده من نفقة واخره  
 فمردوب وغيرهما وان كان له مال سبله اخر ما يبلغه مقصده او بلد ماله  
 ان ماله في بلد غير مقصده مشروط ان لا يكون متفقا بغيره فلا يصرف  
 الى المستأجر لقطع الطريق ولا هارب من حق لزمه وهو قادر عليه  
 ويصرف الى المستأجر في طاعة واجبه كانت كالجند وحجة لرسالة  
 او مستحبة كبرائة قبور الانبياء عليهم السلام والصالحين والديونيين  
 وطلب العلم فله وكون واجبا وقد تقرر تحبوا الى المسافر في مباح  
 في اصح الوجهين وهو ظاهر النص وعلى هذا في المسافر للترهة والتفرج  
 ودوية البلا وحياتان اخذهما لانه في ماله من ماله والسفر لغير  
 عرض مكره عند كثير من المتأخرين اطهر ما نعم وقال الماوردي ان كان  
 السفر لغير حاجة سفر الترهة والتفرج لا يملك اعطا وانما يباح  
 النجس لكونه مستأفرا لهما ماله فاعطى به النفقة لقوده جاز ان  
 يعطى لغيره ولو انشأ سفر بعضه ثم قطع وقصد الرجوع اعطى في  
 اصح الوجهين ولو استمر في سفره لكثر ثاب في الماد ودرى يصرف له مصرف

لا في سفره

باني سفره بعد ثبوته كسفر السفرة والحق الامام بسفر المعصية السفر  
 لا لمقتصد صحيح كالفارم على وجهه وعن ابن اسحق ان القاضى بسفره  
 يعطى ما سبله به الرمي في الحال لا ما يستأف به **فصل** الاول في جواز  
 نقل الصدقة من بلد الى خلاف بانيه فان حوزناه اعطى المسافر المحاذ  
 بالبلد والشاخص منها وان منعناه وهو من صح اعطى الشاخص  
 وفي المسافر وجه واحد هما وبه جزم الفقيه لا واصحابه **الفصل الثاني**  
 لو كان ماله ببلد واحد من فقره الى بلد ماله كان له اخذ الزكوة  
 ولم يجب عليه الا قراضا لذاتين كذا في حق بعض الفقهاء عن النضر  
 في مختصر التويطى خلافة **الفصل الثالث** قال الماوردي في سفره بالبحار  
 بين ان اخذ من سهم الفقراء وسهم المشاكسين ان كان منهم ومن سهمهم  
 ابنا السبيل اما الجند فليس له اخذ من سهم الفقراء ولا المشاكسين  
 وهو تفرع على منع نقل الصدقة **فصل** في حرم ما تقدم وان من اخذ  
 الزكوة مع الفقر دون الغنى خمسة الفقير والميت والمكاتب  
 والغارم لمصلحة نفسه وابن السبيل المشى السفر من اخذها مع الفقر  
 والغنى خمسة الغافل والمثالث والغارم لمصلحة ذات البين  
 والغايب وابن السبيل الجبار وانما صاروا عشرة لانفسهم كل واحد  
 من الغارم وابن السبيل مستمير **الفصل الثاني في مواضع الصرف** من ثمانية  
 احد الاصناف الثمانية ومن سته تقدم ذكرها الشرفاء ولها الكفر  
 فلا يجوز صرف الزكوة الى كافران كان فقيرا او مستكينا او ابن  
 سبيل او غير ذلك من نايبة الصنفات وان كان الذي يؤول المالا بته  
 مستكيا بان كان رب الدين سيد المكاتب مستكيا والمدين والعبد  
 كافرين يجوز الصرف اليه المدينون المكاتب المستكين المستدرون  
 الذين كفارون وسبيل من ذلك الكيال والوزان ونحوهم اذا كانوا  
 كفارا فانه يجوز الصرف اليهم من سهم الغافل لا من اجرة وما سبله **فصل** في  
 المطالب يستحق النفقة على الدافع كالفرع مع اصله وهذا محض موه

الاصناف



بالاعطاء من سهم الفقراء والمساكين اما اعطاه من غيرهما فيجوز كما تقدم  
 وفيه جواز الصرف من اخذ هذه من الشبه من يستحق النفقة على ربه  
 او الزوج وان كان في المخرج عن عليه النفقة خلاف تقدم وثالثها  
 ان يكون الطالب من غير ملك المال الذي يخرج وكان ولا يقيما به  
 على قول منع الصدقة وان كان مستافرا على وجه متر الرابع ان يكون  
 من المرتزقة الثابت لا سهم في الديوان فان لم يحصل ما يفيهم والسعة  
 الصدقات والاحتياج كفاية سدا لكفار ففي جواز الصرف اليهم من  
 سهم سبيل الله قوله ان تقدم ما اصحابه المنع وفيه نظر وعز ابن الوكيل انه  
 يجوز صرف زكاة الركا والاهل للفقير وخامسها ان يكون من من  
 هاشم او بني المطلب فالزكاة تجرم على عذير المرتزقين لولا استعمال  
 واحد منها هل يجوز ان تصرف اليه من سهم العالمين فيه وجهان  
 احدهما نعم ويرى ان الفقهاء اختلفوا وصححه الامام والعباسي واصحابها  
 عند الجمهور وهو المصوب لا فعلى هذا ان لم يتبرع اعطى من خمس  
 الخمس وما زاد احسانا الى ان المذهب على ما اخذته العامة الاجرة او  
 الصدقة وحزم المأورد في فانه صدقة وحكام عن المصنف واستدل له  
 وصحح بعضهم انه اجرة ويجوز ان يكون كحافظ المال الزكوة والمأقر له  
 منها ولا اخذ اجرة منه قطعا ويجوز الوجهان فيما اذا استعمل على  
 الزكوة واحدا من المرتزقة هل تصرف اليه منها وهل تصرف الى موكل  
 الهاشميين الطالبين اذا اتوا بصفة نفقته صرف لوجده  
 في غير فيه وجهان احدهما نعم وقال القاضي انه المذهب واصحابها لا  
 وهو خلاف الا انه في انهم بالحقوق في الفقهاء ولو انقطع خمس مال  
 الف والقيمة عن من هاشم وبني المطلب لا الاصططري يجوز صرف  
 الزكوة الى من هو منه بصفة الاستحقاق منهم واخذ ان المردن  
 واقرب به الامام محمد بن يحيى في المصوب وبه قال الاكثر من المنع  
 وسادسها ان يجوز اخذ الزكوة بصفة وهو منه بباخرى

نفق

نفق الاخذ واصله انه اذا اجتمع في شخص شيئا استحقاقا لولا  
 فقيرا وغارما هل يعطى بكل منهما نصا في رضى الله عنه على  
 انه لا يعطى بهما ونص في المولفة انهم يعطون من سهم المولفة  
 ومن سهم سبيل الله وللاصحاب ثلاث طرق احدها انه لا يأخذ بهما  
 بل يقال له خذ بايها شئت وهو الذي اوردوه القاضي ابو حامد  
 والفقهاء في وجهه البصريين ولواضحه في المولفة والثاني  
 وهو الاظهر وبه قال الشيخ ابو حامد وكثير من الفقهاء الذين ان  
 فيه قولين اظهرهما المنع والثالث انه ان يجانس الشبان لم يأخذ  
 بهما وان اختلفا اخذ بهما وللاصحاب جليسان ما هو كالحائنا اليه  
 وهو العالم والغائب والغارم لا صلاح ذات البين ومنها ما هو كالحاجة  
 نفسه وهو الفقير المستكين والغارم له صلحة نفسه ولبن السبيل  
 والكاتب فان كان فقيرا ومستجيئا وغارما صلحة نفسه لم يعط بهما  
 وان كان غارما وغارما لا صلاح ذات البين ان كان فقرا ومستجيئا  
 وغارما لا صلاح ذات البين وغارما او غارما اعطى بهما والنسبان  
 منزلا على هذين حيث قلنا لا يعطى سبيلين بخير من الاخذ بهذا  
 وهذا قد يكون نصيبه من اخذهما اكثر من لرجد وسفر بالنفيس  
 ودر الاخر ولو انصف العالم بصفة اخرى كما لو كان فقرا وغارما  
 ففي اعطايه بها وجهان شاذان على من يأخذ العالم اجرة او  
 صدقة ان قلنا اجرة جاز والاقلا ولو اخذ الفقير الغارم لفقير  
 كان لغريمه ان يطالبه بذي به وبأخذ ما حقه له وذلك ان اخذ لكونه  
 غارما فاذا بقي بعد اخذه منه فقيرا فلا بد من اعطايه من سهم الفقرا  
 قال الشيخ نصر وتبعه النوادي وان قلنا يعطى سبيلين جاز ان يعطى  
 باسبابا ايضا وعز الحناطى انه لا يحتمل ان لا يعطى لا سبيلين والجمع بين  
 سهمي الفقر والمستكينة محال للتضاد **المعنى الثالث** فيما يعطى عليه  
 في وجود الصفات المفوضية لا يستحق اخذ الزكوة من عرف صرف



الزكوة من الامام وغيره ان يلبس بصفة لراستحقاق لم يحز له ضربا اليه  
ومن عرف انه بصفة لراستحقاق جاز له صرفها اليه قال الراجح وهو  
يجزوه على خلاف في القضاء بالعلم وقد اختلفوا في بینهما الصكر قد  
ذكر لراغام في بعض لراصناف فقال من ادعى حاله ليعلم صدقه  
بها فلما لك زيد فع اليه وكان احكامه ان قلنا يقضى بعله وان منعناه  
في العلم المستند المتواتر قولنا ان لا نمنعه فيه ومن لم يعرف حاله  
فان صفات منقسته الى حقيقته وجلبه فالحق فيه كالفقر والسكنة لا  
فقط بل مدعيه بینه وان لراغام ولذا الوادعي انه غير مستوجب يقبل  
قوله وان كانت بینه مخالفة الا ان يكون عهده له ما زاد على هلاكه  
فانه يطالب بالبينة قال الراجح ولم يعرفوا من ادعى الجهل ان سبب  
ظاهر كالحرق وخفي كالسرقة فصنعهم في الودعة ثم البينة ان  
قامت بهذا المال لم يشترط فيها ان يكون من اصل الجنة الناطنة وان  
قامت باعتمار اشترط فيها ذلك ويقتضي ان يكون على اليد قبل لا قبل  
من يلائمه وسبيله سبيل الشهادة او لراحيار في ادعى وصفه من العدل  
فيه وجهان ولوا دعي الفقير او المستكين عيالا لا في حقيقته وكفايتهم  
في مظالمه بالبينة وجهان ظاهر هاتين وقيل يقبل قوله مع بینه والمرد  
بالعبارة من يلائمه منقسته وفيه نظر وعلم فلا مرد صاحب جواز الصرف  
كحاجة العيال وان لم يكونوا بصفة لراستحقاق بان دخول الزوجه  
ها بسمية او مطلقا او بغيره ولا كذلك ومهم في بينة اهم كالجواز  
الصرف الى العبد في القتال وان لم يحز اليه استقلال وقد قال لراغام  
يجوز الى العبد بتعليك بتمده اذا كان بصفة لراستحقاق باذنه وبغير  
اذنه وجهان معنى العبد الذي يجوز الصرف اليه بتمده ولو اهتم الراجح  
من قال لا مال له لا سبب بان تراه قويا مستويا ينبغي ان يقال له على  
سبيل الوعظ والرحمة بان تبحر من محل الصدقة فان قال انه  
يستحقها اعطاه وفي تخليفه وجهان اصحهما صحيح البغوي لا خلاف ان

قلنا

قلنا يخلف فقل ذلك مستحب ومستحب فيه وجهان فان جعلناها  
واجبة فله كل لم يعط وان جعلناها مستحبة جاز ان يعطى لراغام  
ولا يتجه التخلف الا لاولاه فاما المال فمحتمل ان يخلف فان لا خلاف  
وان كان حاله من ادعى الحسب بصدقه بان كان شجاعا او زنا  
لم يحلف قطعا واما السبب الجلي فينقسم الى مرتبة الى موجود في  
الجار فالمرتب لغزو السفر فيصدن مدعيها ولا يحتاج الى كسب  
لانما ظاهر ان بعد الاخذ فان لم يقع استرد الماخوذ لذا قال الجمهور  
ونسبته الماندة الى ابن ابي مرة في المسافر وحكي عن ابنه اشحوا فيه  
لا يعطى الا بعد بینه وحكاها لراغام فيها عن خرج ابي علي وحكي خلاف  
في ان اليمين مستحقة او مستحبة فان لم يقع استرد منها ما اخذاه  
ولما متى يحتمل التأخير قال الراجح لم يتعرضوا لراغام الى دفع الفوج  
الشرخشي انه يجوز تأخير يومين او ثلاثة فان انقضت لم يحرج  
استرد ونسبته ان يجوز هذا بقرينا وان يعتبر بصدقه للخرج  
وكوز التأخير لا سبب لرافقة واعدا لاهته وغيرها وكلام  
الماندة من يقضي اعتبار السنة فانه قال ان كان عام الزوجه باقيا  
تخير الاخذ بيزر وما اخذ ويزر السفر والغزو وان كان نقض  
استرد بتمته فان لم يرد حتى يتاخر في العام الثاني فان كان  
اخذا ايضا من زوج الثالث استرجع منه ما اخذ في الاول وان لم  
رد اخذ منه شيئا لم يسترجع قال المعوي والصرف اليه حاله  
ما يريد الخروج واشتغل بالسبابة فان دعه فله وقال من خرجت  
فاسق لا يجوز كسبها لو صرف اليه من سهم الفقراء فاذا افترقت  
فهذا زكاه واما الموجود في الحارز بینه يقع بنية لراصناف  
فالكاتب والغلام فيطالبان بالبينة والحوال الراجح بهما العادل  
والذي ورد في القاض ان لا يطالب بینه وهو الطاهر وحل  
بعضهم على ما اذا جعل له لراغام احرق من بيت المال وادعى انه قبض



الزكوة وتلف في يدهم وطلبه بدرجة ولو صدق رب الدين المديون  
 السيد الكاتب اعطيانا اظهر الوجهين وقال القاضى في الكتاب  
 انه المذهب وصح الجرجاني في مقابله فيها على سوا ظهوره لواقع الغائب  
 بدين فهل يصرف اليه فيه وجهان فرقان بين الوجهين فيها اذا اعتد  
 فصد بقوله في اقرار المرأة بالنكاح فكانت بما هل يقبل قولها  
 قال الما قد جرى يقبل البينة اذا التوافق اذا التفتيناه على ما بقي من الحكم  
 ولوا استفاض الدين والكتابة فهو بمنزلة البينة ولا يثبت الدين  
 بالاستفاضة قطعا وقال الشيخ ابو علي ان بلغت الاستفاضة حد  
 التواتر اعتمد عليها والا فلا والامام فرض المسئلة في الغارم في الحال  
 لا شتمها رها فرجع الى الخلاف في ان ما تتوفر الدواعي على عقله ويمكن  
 العلم به بروية او سماع من جهة الشهادة بالاستفاضة كالنكاح والوفاء  
 والعقود والاولاد والابنة القضا فان قلنا كفى بالاستفاضة فقد قيل  
 المحتر غلبة ظن المصدق حتى لو اخرج الحال واحد يقع لاعتاده على قوله  
 كفى وقال الامام زائبا للامحاج ومثلها الرد عليه انه اذا حصل الوقوف  
 بقول من يدعى الغرم وعلم على الظن صدقه هل يجوز الاعتداد عليه قال  
 الراعي وعنه في الوجهين يقتضي ان المحاج هو استفاضة بالبينة مختص  
 بالمكاتب والغارم والوجه تعميم ذلك في كل مطالبة بدينه من اوصاف  
 واما المؤلف فان دعاه في شريف استطاع طولب بالبينة وان ادعى  
 ضعف بينة في برهانه لم يصدق في بريء على حوا صرف الزكوة الى هذا  
 واطلق جماعة منهم ابن الصباغ والعراشي القول انه بطل بالبينة  
 من غير تفصيل وحكي الراعي عن بعض المتأخرين انه لا يعتبر بالبينة  
 في الباب بسماع القاضى وبعدم الدعوى والاذكار ولو استشهدوا  
 بل المراد اخبار عدل بدينه بسماع الشهود انتهى وقد اشار الامام عليه  
 فيوقوف في تحليفه بالماله وقال يجوز ان يقال يحلف كما يسمع قوله  
 الساب في الغارم وان كان سماع البينة محتملا بالقفاة

السلام الى

## الباب الثاني في كيفية الصرف المستحق

وفيه اربعة فصول. الاول في القدر الموصوف الى كل واحد وفيه  
 مشاييل **الاولى** استيعاب الاصناف الثمانية واجب عند وجودهم  
 وامكان الصرف اليهم اذا فرق الامام الزكوة اوجباها وجعل له  
 الامانة وتوجب للعامل جعلها من بيت المالك الموصوف له باب الاموال  
 الزكوة بانفسهم فسقط نصيب العامل وصار في القسمة على سبعة  
 على المشهور في بقا سهم المؤلف فيجب لتسوية بينهم وروى الحناطى  
 عن النضر بن ربه الما اذا فرق سقط نصيب المؤلف ايضا ونسب  
 على سبعة ولذا هو في فنا بين الفقهاء والمشهور المنصوص الا ذلك  
 وذلك ما في بر اصناف ومتى فقد بعضها قسم الزكوة على ما صا  
 الموجودة بالتسوية قال الما قد جرى كوقال ربنا لما اخذ منهم  
 لقيام بالفرقة مقام العامل لم يخرروا في الحناطى عن صاحب طريده  
 يجوز صرف الزكوة الى ملائمة من الفقر ولا يجب استيعاب الثمانية  
 اذا شتم المالك وهو خير به المشهور عنه القول بذلك في زكوة الفطر  
 خاصة وعن لا حفص بن الوكيل انه صرف خمس الزكوة الى من صرف  
 اليه خمس الغنمة والغنى في المشهور عنه القول بذلك في الزكوة خاصة  
 ولو اخل المالك بصنف موجود ضمن نصيبه في ماله قال الما قد روى ولو  
 اخل به بر عام ضمنه في ماله الصافات وروى ما لنفسه واما اتحاد  
 الصنف فاطلاق الغنى في القول بانه لا يجب استيعابهم وهو مقتضى كلام  
 الفقيه وقال الجمهور ومنهم الامام ان فرق المال لزمه الصرف  
 الى ملائمة من كل صنف وحده ولا يجب له استيعاب بل ولا يستحب اذا  
 كان اهل الشهران في البلد غير محصورين في تحصيل الزكاة على  
 الثلاثة وفيه سهم ابن السبيل وجهها عراه القاضى ابو الطيب ان  
 الما شريعتي وقال انه ان فرد به انه يجوز له ان يصر فيه على احد وان  
 كان اهل الشهران في البلد محصورين في ماله فيسد حاجاتهم



وجب وان لم ينف به فالذرا او زدة الفوقاني والغزالي انه مستحب ولا  
يجب واطلق الفقهاء المتواضعون القول بوجوبه وقال البيهقي ان منعنا  
نقل الصدقة وجب وان حوزناه استحب قال الشيخ ابو محمد اذا منعنا  
نقلها وان حصر الفقراء زادوا على مائة وجب الصنف لغيرهم والسنوية بينهم  
وانما يجوز الاقتضا على مائة في المفاضلة عند حوزتهم من الضبط  
للمدرس وقال الامام هو حسن منفا من فيهم فيقسم بينهم على قدر حاجاتهم  
وبين الغارمين على قدر حاجتهم فيفعل في مال العاشر وان كان الموقوف  
الامام فعليه استيعاب احاد كل صنف ولبس له لافصا رعاي بعضهم ولبس  
المراد استيعابهم بزكوة كل شخص في كل الزكوات المجمعة عنده وله ان  
يخص احد برصان بزكوة زيدة واخر بزكوة عنده ويخص هذا بنوع وهذا  
بنوع اخر والا عام في خمسة جميع الصدقات كبر مال لا قسمة صدره نفسه  
واطلاق برصان ذلك يفهم انه لا فرق بل ان يجوز نقل الصدقة او  
يمنعه من قال الامام لو جمع الامام الزكوات فعليه ان يوزعها  
ما يرغاه في حشر العبيد اي في الصرف الى جميع المستحقين  
فاللكن يرض هذا قول منع النقل **المادة** يجب القسمة بين ستم  
لرصانف المائنة وان كانت حاجة بعضهم شديدا لا ان العامل لا يتراد  
على اجرة مثله ويرد مافعل على الباقيين خام فان عدم بعض الرصانف  
ودع المال على الرصانف المائنة بالسبوبة فان عدم صنف قسم على  
سبعة او صنفان فعلى شدة ادلة فعلى خمسة او اربعة فعلى اربعة  
وهو الواقع في عصرنا في الزكوة المرفقة بغير عامل وفيه ما تقدم من  
خلاف لاصح طريقتي وغيره هذا في حق المالك وكذا في حق الامام بالنسبة  
الى زكوة كل شخص في الحق القاضى والسند بنحو الغزالي المستأمن الذي  
جعل له الامام النفقة فالامام في ذلك الحق المأوردي في المال لا يور  
عنه وبين الامام بخصوصه وموقع عزله قبل برصانف واما  
احاد الصنف فان قسم المالك لم يجب السنوية بينهم سواء منى الحالك

استيعابهم

استيعابهم او جواز لرافضه على بعضهم لشر تحت عند تشاؤني  
حاجاتهم فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرتها بخلاف الوصية  
لفقر اميل وفيها وجه انها تجب ان قسم لرامام قال الماوردي والسند بنحو  
وابن الصبان يجب التسوية بينهم على قدر حاجاتهم فان استوا فيهم  
سوى منهم في القدرة وان تفاوتوا في طاوت بينهما بحسبها فان  
صااق عن كفايتهم فرقه بالنسبة وعن ابن اودانه حكى عن النضر ان  
عليه التسوية مستحبه وله حرمان بعض ونفيل بعض وهو يوافق قوله  
السند بنحو الفوقاني ولرامام والغزالي ان لرامام في زكاة جميع  
الناشر اذا نفعها كالحل في زكوة نفسه وقد صرح الموراني فانه لو  
اوصل من كل صنف الى مائة فضا عدا اجزا وابصالة الى الجميع مستحب  
قال الموراني والاوليات كان قولنا في الدليل ففعل في اطلاق الجمهور  
استحياب السنوية انتهى وعلى الاول بخلاف الامام المالك في دلالة  
احكام وجوب برصانف والقسمة على قدر الحاجات ويؤيد انه لا يقدم  
اقارب رب المال وحرانه ولو صرف رب المال سهم صنف الى اثنين  
مع قد ينف على الثالث عزمه قطعا وفيما عزمه تغيرا على الصحيح  
في السنوية لا يجب قولان وبطل وجهان اصحهما في قبسهما انه قال  
ما يتولوا نانية وهو نص في المحضر وصحة ابن اودانه لا يكتفي  
وبراعي السنوية بغير الملائمة وهو خلاف فيما اذا دخل الشاخي صحنه  
المنطوع كم يضمن فيها اذا باع الوكيل ثوبا فاشترى به ثوبا لم يضمن  
يضمن جميع القيمة او ما يفتقر عن المقدار الذي يتغابرن به وبطل  
ان اصل الخلاف مسئلة الوكيل وعلى الثاني ان صاحب العدة  
فيه وجهان اصحهما انه يضمن المثل مطلقا والثاني انه انما يضمنه  
اذا استوف حاجاتهم فلو كانت حاجة الثالث من استحقاق لا يخذ  
مثل حاجة الاخر من جميعا عزم له فنفى السهم لمكون منعه  
مثلهما وفي المستحب قال الموراني ومراة اذا كان الملائمة متعبد



ولو صرفه الى واحد عزم لا يشترط فعل بل ولا بغرم لكل منهما اقل ما يتصور  
 وعلى الثاني يغرم الممسك ولو لم يجد من الصنف الا ذواته فلا بد له من صرف  
 نصيب من وجده اليه والناية فلا بد له ان يبيع الممسك في اليه  
 حاجته او ينقله الى بلد اخر هو على الخلاف لا بد فيها اذا لم يوجد بعض  
 الاصناف في البلد ولا يصح المصوص منها ان يصر في اليه وروى  
 القاضي وجهان ان يصر في الموجود اذا كان واحدا لم يثبت نصيب  
 الصنف وهو تفرع على وجوب التسوية اما على مقابلته فينبغي  
 ان يعطى ذلك الشهم اذا احتاج اليه الا اقل ما حرى ان يدفعه لا سابق  
 ولو صرف الامام الى بعض المسحوقين الشهم في الاما ورد من بعض الناقير  
 قدر حاجاتهم قدر حاجاتهم وهذا لو كان اهل الصنف محصورين وجه منهم  
 ففي قدر حاجاتهم من غيرة زيادة ولا نقص فندفع جميع الشهم الى غيرهم  
 ضمن قدر حاجتهم الثالث سواء منعنا العقل ام لا فاننا وجبنا التسوية عزم  
 بالقسمة فولا واحدا وقد تقدم عن الماقدسي اما اذا لم يصر اصناف  
 كان الغرم في مالاته مدقات وهو ما يشهدنا **الثالث** في بيان ما يعطاه  
 كل واحد من احاد الصنف فاما المكاتب والغارم فمعطيان قد ر  
 ما عليهما ان احتمله المال ولا معطيان في زيادة عليه من هذا من السهمين  
 فان كانا فقيرين ففي اعطائهما من سهم الفقير الخلاف السابق وانما  
 الفقير والمستلزم معطيان ما ينزل حاجتهما ووجه لكفايتهما ووجهها  
 من اسم الفقر والمسكنة الى قوله وكما ان الغني يختلف ذلك باختلاف  
 الاحوال في البلاد فالكسب الذي لا يجد له الحرفة في بعض بلادها  
 به فليت قسمتها او كثر فمعطى التجار والحداد ما يشترطه الله النجان  
 والمحدادة والتاجر ما يشترط به فاشعار من النوع الذي يحسن التجار  
 فيه بحيث يكون مقدار ربحه معلوم وكفايته غالبا وقد تقدم في الباب  
 الاول ان بعض اصحاب قرب ذلك وانتهى الى ان الجوهر يعطى  
 عشرة للاف يتجر فيها ومن كان لا يحسن الحرفة ولا التجار فان كان

من

من اهل الصنف اعطى ما يشترطه ضيعه او بعضه بما يقوم به كفايته  
 وان لم يكن من اهلها فكم يعطى فيه وجهان احدهما وهو احتسابه من  
 القاص في المقناج والغزالي والمعنى ووجهه لراما والرافعي في المجرى  
 انه يعطى كفايته سنة بغير زيادة والثاني وبه اجاب العراقي وطائفة  
 من غيرهم والمصنف في برقم وقال الشيخ فصر هو المرمي وقوله عامة  
 اصحابنا ونسبوا العرايش الى الجمهور وصححه النووي انه يعطى كفاية العمر  
 الغالب ولا سدد ما للشبهة قال الامام والقريب من الفقه ان يقال  
 يعطى ما عجز عن ان ينصب به عابلا بحسن التجار يحصل له كفايته فان عجز  
 هذا فاطاهر انه لا يزداد على نفقة سنة وانما زاد المتولى لا يترمل كلام  
 القريب على حاله فيقال ان ادرك ان يعطى ما يحصل له كفاية العمر اعطى  
 والا اعطى كفاية سنة فالرافعي وهو غير متجه لانا وان لم يقدر على  
 ان يعطيه كفاية سنة فلا بد ان يعطيه ما زاد منها حينئذ فلا معنى  
 للضبط بالسنة فان قلنا يعطى كفاية العمر لا المتولى غيره يعطى ما  
 يشترط به عفا ما يحصل من اخره كفايته وكلام جماعة منهم القاضي  
 يقتضي ان يعطى ما ينفع عليه مدة حياته قال الرافعي والادراقر وفان  
 النووي هو الصحيح بل الصواب وقال برهام هل يحوز ان يعطى من ركة  
 واحدة بل دفعة واحدة ما يخرج الى سهم العين ولا يدفع اليه الا ما يخرج  
 عن سهم الفقر لا المسكنة فيرد عندى وهذا له والمنظر منه ولد اتفاق  
 على اكل المسكنة هل يرد الى المتدبر من وجهه عندى بالقول بعد حوا  
 الصرف الى الكفاية ولا استقلال ولو صرف الى محض شيئا من ركاية  
 يخرج به الى حد المسكنة ثم اذا ان يريد من سهم الفقر من تلك السنة  
 فمدايته يرد وللمنظر في تعدد الدفع والحد الرابع واما اعطاه من  
 ركة سنة اخرى وقد بقي في يد الفقير شيئا كان احده فلا يعطيه هذا  
 الدافع الا من سهم المسكنة وقد اذا اعطى واحدا الفقير ما يخرج الى حد المسكنة  
 وازاد غير ان يعطيه من ركة ذلك السنة فيعطيه من سهم المسكنة



دومن سهم الفقرة واما المشافرا والمريد للسفر معطى ما يبلغه مقصود  
او موضع ماله ان كان له مال في طريقه مقصود يبلغه به من النفقة  
ولذا الكسوة ان احتاج اليها كسبها بنفسه في الحال صرفا ومشترا  
ويعطى له الموقوف ان كان شيخا او ضعيفا لا يقدر على المشي او كانت  
السفر طويلا فيصرف فيه الضلوق ويعطى ما سقاه زاده وحده الا ان  
يكون قد راعى ما مثل حمله قال الشيخ ابو الفرج السرخسي ان كان في  
المال موقوف يعطى كل الموقوف وان كان فيه سعة اشترى له فاذا تم سفره  
استرد منه على الصحيح وفي اعطائه مونة الرجوع ان كان يريد  
ولسفر مقصود ما اطلعه او حجه اصحها وهو المنصوص نعم وقاله الثامن  
الشيخ زيارته ان كان على عزم ان يصر الرجوع بالذهاب اعطى للرجوع  
وان كان على عزم الإقامة هناك مدة فلا يعطى نفقة مدة الإقامة  
هناك الا مدة إقامة المسافرين ومنه ومن اراد بوجه ايام غير تومي الدخول  
والخروج اذا لم يدر هناك في خلاف الغائب يعطى مونة مدة اقامته  
في السفر وان طال ولم يصاحب القريب ان قام كحاجة يوقع قضائها  
انعطى وان اذنت قامت على إقامة المسافرين وهذا المسافر كل مونة  
او ما زاد بسبب السفر فيه وجهان صحيحان وما كالوجهين ان كامل  
القراض يعطى نفقة السفر والزيادة فيها اذا حج الوكيل بالصبي من مال  
الصبي فهل يضمن كل النفقة او الزيادة ولو فتر على نفسه فانه قد  
بقيت معه نفقة اشتردت منه وصرفت الى غيره بخلاف العاري  
لا يسترد منه البلية وفيه وجه وقيل قولنا لا يسترد ولو اخذ ثمنه  
لمستأجره فلما قطع وكان قد استوفى جميع ما اخذه فان كان لا ارتفاع  
لرأسه لم يطالب بشيء وان كان لا تراف طولت رد نصف ما اخذه واما  
العاري معطى ما اشترى به البتة والاقبال الفشار وفريما ان كان يقاتل  
فارسا ويلا وجوز ان يعطى ما يشتتاجه ذلك ان لم يدر في المال بالامان  
واما ما يحمل عليه زاده وقاشته ان احتاج الى ذلك في الطريق فعلى ما تقدم

في ابن السبيل وجوز ان يشترى الامام في ذلك من سهم الغزاة ويوجه اياه  
وان استأجره منه ويعطيه وله الامام ان يشترى من الغزاة من سائمة  
والخيل ويقفها في شبل الله ويعطيه الغزاة عند الحاجة ويشتردها عند  
انقضاء الحاجة قاله الخراسانيون وعن ابن علقمة انه لا يجوز ان يشترى  
ذلك الا بقاء الغزاة له ودون ذلك للغائب قال النووي وهذا قطع جماعة  
من العراقيين وهو ظاهر عما في اخر من سهم واطلوا البند في بيع المولات  
لا يجوز ان يشترى ذلك لهم وانه يبيع ان يدفع اليهم المال الماخوذ  
واما رب المال فليس له الشراء ولا يستجار وسعير من المال الى العاني  
او الامام ويعطيه نفقة وتسوية مدة دهايه ومقامه بالنفقة وعونه  
وهو يعطيه ذلك كله او ما زاد من السرف فيه وجهان كالوجهين المتقدمين  
في ابن السبيل واولى هذا بان لا يعطى الا الزيادة الاطموه وهو  
ظاهر في الغني اما الفقير فظهر ان يخرج ذلك في الخلاف في ان من  
انصف به فقير هل له ان يأخذ بها فان قلنا لا ينبغي ان يعطى الجمع  
وان قلنا نعم فيدعي ان يخرج على الخلاف وفي خرج القاضي عليه السلام  
خلافه في نفقة مدة مقامه بالنفقة وان حرم غزه باعطائه كما تقدم  
وهو المنصوص ولا يخفى ما قاله القاضي ان اذا كان العرف بظاهر الذي  
اعطى فيه وهو يعطى نفقة عياله مدة سفره ومقامه مدة رجوعه فان  
الرافعي سلك المظهر عنه وفي بعض شروح المفتاح انه يعطى لها  
وليس يبيعه وقال الامام لا نفقة لادامهم من هذه الشبه خلاف  
المرتزقة وهو ظاهر في انه لا يعطى نفقة العساق في اسما يعطى الغائب  
اذا خان دقت خروجه لسبب منه استجاب للسفر فان لم يخرج اشتر  
منه قال الماوردي ويستقر له ما اخذه بجزءه ووصوله الى  
دار الحرب لو حارب العدو ولو خرج مات في الدنيا اطرقوا واعطى  
الغن وبسبب اخر استرد منه ما بقي في يده الماوردي في اذ المبيت  
بدار الحرب او اضل سها وقائل غره ولم يقابل هو وان رجع ومعه



بقيه من الفقة فقد اطلق جماعة من العراقيين القول بأنه لا يستر  
منه وقالوا ان افعى اخرجت بغيره على نفسه وكان الباقي مقدارا  
صالحا استرد وان قتراد لم يقتل من الباقي يسير لم يستر بخلاف  
ابن السبيل وقد تقدم ولم يرد جمع العاين وقد اعطاه له امام السراج  
والفرش في الجملة عاربه استرد ذلك ان كان باقيا وان قل في  
يد من غير شرط لم يضمنه وهذا اذا اشتراه ثم دام ووقفه على  
ذلك بخلاف ما اذا اعطاه نقدا او عرضا اشتريه فلا وفاء  
لا يستر دونه بعد ارجوعه واذا من نال قلبه فبعضه بدماء ما  
يراه وعن المسعودي انه يعطيه قد دكفائه وكلفته وقال المامق  
يعطيه ما بالغبية فان من اعطاه وحسن اعتقاده وحسن اعتقاده  
المولقة وان لم يورثه ما يحكي منع وان ارثا فثرا لم يملك معه  
حسن اعتقاده زبد حتى وكل حسن اعتقاده واذا العاقل فيعطى احو  
مثله **خاتمة** تقدمت اذا كثرها منفرقا لا الما من المصنفين  
بلية اذ شام فسر باخذ ونزح يحقون بسبب مسكلم ومهر الفقرا  
والتساكن والعرايا ذاقته وادلا فلا يستر منهم وان زال سبب  
استحقاقهم وقسم باخذها واستحقاقها بسبب من اخذهم بنوا  
الشيل والغزاة فلا يستر ملهم على الما خور الاستحقاق السبيل  
وجها والغزاة فان لم يغير استرد منه وقسم باخذ ونزح متقدم  
واستحقاق متقدم ومنه بلاته المؤلف يعطون بصحة نيته المتقد  
لتحسن نيته المتحدده والكاتبون باخذ من لباثة عليهم من الكتابة  
وبت تحقون ما بعد ثوبه من اذامها والغارمون باخذ ونزح متقدم  
القرم ويستحقون صرفها ويوقضوا ويونهم فان حبست منه  
المولف وقضا الكاتب والغارم ما عليه استقر ولم يرجع له وان لم  
يوجد ذلك فان كان سببا لاخذ باقيا لم يستر جمع منهم وان كان  
قد زال مع بقا الما خور بايديهم فعقوا او امر استرجع **فروع** فاك المامق

بدا

بدا بالصرف الى من حضر او لا فان حضر واجمعا قبل بدها اناسهم حة  
وقيل عن اذ امرت اليهم سبهم بقيت منه بغيره بعض على الما في  
وقيل من يهدا الله في الآية على ترستهم وبدا في احاد الصنفين  
فان جادوا معا بدها سبهم حاجة وباي الاضاف او الاحاد بدها اخرا  
والشهود الهداة بالعاملة وقريب من الوجه **الفصل الثاني** في  
جواز نقل الصدقات من بلد الى بلد في وجبت فيه الزكاة مع وجود  
المستحقين بها الى بلد اخر وفيه طرق واشهرها ان فيه قولين  
المنع وعلى هذا ففي سقوط الغرض به اذا نقل من بلد الى بلد  
وشبهان وامامهما القطع بانه لا يستقطط والطريق الثاني القطع بحرقه  
وايثاق القول بانه اذا نقل من بلد الى بلد مع المنع وهذا الطريق  
اصح والطريق الثالث القطع بحرقه وحمل المنع على المستحق الرابع  
القطع به وايضا القول بانه لا يهية النقل ولا يصح ان هذا الخلاف  
مطلقا سواء كان البلد المتقولا اليها بعيدا او قريبا وقيل هو محتمل  
اذا كانت بعيدة على مسافة القصر فافترضا دحوة في القربة فولا  
واجادوا وتحرر منه اربعة اوجه الجواز والمنع والرجوع مع المنع الجواز  
فيما دون مسافة القصر وعدم الجواز والرجوع فيها فان منعنا ان نقل  
مطلقا فلا فرق بين نقلها الى بلدة او قرية قديمة او بعيدة فانه صاحب  
العدو وقال ابن الصباغ في احكام الجرم الذي لا يورث جوارحه  
الى من بينه وبين موضع ما لا يقترب منه الموت فالكذا البلد اذا  
كان في سواده موضع لا يقترب منه الموت فالكذا البلد اذا  
من موضع الجرم على مسافة لا يقترب منها الموت فاما اذا كان بالبدن  
بينهما مسافة لا يقترب منها الموت فلا نقل من احدهما الى الاخر لانه لا  
معنا في حددهما الى الاخر وطاهر مخالف ما قاله صاحب العدة ويشتر  
الفرق بين البلد والقرية بل تعليله الفرق بين القرية والمدينة الى بلدة  
المال وعمر وهذا بعد ان ذكر قبله ان لا يصح منع النقل لادوية



القصر قال النووي وكراد من الشيخ ابو حامد وقال المازني بعد ان  
 ذكر الوجهين في جواز النقل الى ما دون مسافة القصر الذي اراه مذموا  
 وهو اصح عندي من هذين الخارج عن المصنوع كان ممن يترجمه عن  
 صلاة الجمعة كان مع نافي الى اهله في استحقاق صدقاتهم كما جئني  
 اليهم في وجوب الجمعة في بيوتهم وان كان لا يترجمه حضور الجمعة لم  
 يصرف اليه وقال الامام جواز النقل الى القرية القريبة رقع للقول  
 الذي عليه التبرع من منعه في المازني وجب في صرف اهل التهمة  
 الذين احاط بهم سكان بلد المال لا يخرج عنه ولو كان البلد كالبصرة  
 وبغداد كان جواز المال من هذا البلد احسن به وهل ذلك على وجه اولونه  
 او برسخاق فيه وجهان اصحهما اولهما والثاني قول المصنفين  
 وعلى هذا الخبر من اصح ما كان من البلد وقيل انهم الى ان يجرى  
 في صرف الى من بعد اسم في البلد كان لا فلا المرحوم وان كان البلد صغيرا  
 فجميع اهله جاز في ذلك لو كان الفرق الامام او نائبه فكان في البلد  
 الجبر والصغير في ذلك سواء انتهى وهذا التفرع منه في الخلاف  
 في المصلح اذا سوا كان اهل التهمة محصورين لم لا يوافق قول الامام  
 في ثبات لزوم في جواز المال عن البيوت امتنعنا النقل وكان  
 مستحقوها محصورين في البقعة فقد قال كثير من اصحابنا في اليقين  
 على التحقيق وجهه بين على قول منع النقل وجوب صرف اليهم  
 ومنع حرمانهم وقوله بعد وصحت حتى يقول اذا امتنع النقل وانفرد  
 التفراد وادوا على ثلاثة وجب صرف اليهم والتسوية بينهم انتهى  
 وشيئا من كلام غيره ما يوافق صاحبا الشافعي في الخلاف في  
 النقل انما هو عند عدم اخذ ما اهل التهمة فاما اذا اخذوا من اهل  
 السنة الى اخرها فقد ملحوق وجب صرفها اليهم ولو مات واحد منهم  
 استلحقه الى دونه وان لم تكن الوارد مستحقا للزجر ولو نقل  
 البلد من اهل التهمة اخذ قبل القسم لم يستحق شيئا وهل يجزى الخلاف

في جواز

في جواز النقل فيما اذا فرق الامام او الشافعي ربما افترض كلام من صاحب  
 طرد الخلاف فيه وربما دل على انه يجوز له النقل والفرقة حيث شانه  
 استند الى التواضع في صاحب المذهب ومن صاحب جيب على الشافعي  
 نقل الصدقة الى ما دام اذا المريد ان له في فقرتها وهذا نقل والرجح  
 القطع به وهو ظاهر من خاتمة انتهى وكلام الامام والغالب يقتضي  
 طرد الخلاف فيه ولو ادعى للفقر او المشاكين او غيرهما من حوائج  
 في جواز نقل الوصية في بلد اخر طريقات تقدم ما في الوصية وذلك  
 نقل الكفارات والنذور والظاهر في الدلالة الجواز ومنهم من حرجه  
 في المنذر وعلى انه يملك به مستلك حايث الشروع او واجبه وقال القاسم  
 لو كان موضع وماله باخر محل الشفقة بلد المال اذا كان زرع او ثمارا  
 اما اذا كان غير ذلك فانه يخرج زكاة في الموضع الذي تحول عليه الخول  
 وهذا يقتضي الشفقة بين الاموال الظاهرة والباطنة وهو قياس  
 تغليب في مسألة الوصية وختم صدقة القطر حتم زكاة المال منع  
 النقل وجوب استيعاب برصناف السبعة اذا حله وااو من وجد  
 منهم وهو المنصوص فان شئت فسمه الصاع فالطريق ان يجمع جماعة  
 وطريقتهم ونفسهم فيها وقال من صطخر في حوزة صنفها الى بلية من الفقرا  
 او المشاكين واخراجه الى بلية وقال في كثير من اصحابنا وقال الحلي  
 والقاسم في التوقيل لا يجوز عنده صرفها الى غير الصنفين وروى  
 النووي في المازني في ابو الطيب والشرخسي وغيرهم انه يجزى صرف  
 الى ملائمة من اي صنف كان قال الشرخسي او لا بد له من اثنان  
 مختلفين وقال النووي لو صرفها الى ملائمة من اي صنف فكل يجوز على  
 رايه ان نظرا الى الكثرة لم يجز لانه مخصص على المشاكين والفقرا في  
 معنائهم وان نظرا الى العلة فيجوز وروى ابن يونس عنه انه يجوز صرفها  
 الى واحد وهذا احكامه الرواية عن ابن حنيفة وقال القاسم في وعن  
 الشيخ ابي اسحاق المروزي انه قال في الاختيار انه يجوز صرفها الى



واحد وقد مر ان الحياطي حتى عن بر صطحي جواز صرف زكوة المال  
 الى بلده وهو غير ثبت عنه قال السرخسي بشرط ان لا يصرط في صرفها  
 جواز صرف الى بلدان بغيرها المزمي فان وقفها الى بر صطحي او المسمى  
 لزوم تعين بر صطحي للمودع ولا خلاف فيه في هذه الزكوة المال لكن  
 بجواز صرف زكوة واحد الى واحد وزكوة اثنين فاكثرا الى واحد وركاة  
 اثنين فاكثرا الى واحد بشرط ان لا يصرط ولا يصرح صنف **وسفر** على  
 منع النقل مستثايل **للدولي** لو كان ببلده والمالك ببلده اخر فلا اعتبار  
 ببلد المال فصرف عشر الزكوة والتمار الى المستحقين بالبلد الذي  
 بها زكوة الواشي واموال التجارة والنفقة من المصنفات الذين  
 بالبلد الذي يترفيه الخول وادار زكوة العطر ولو وجبت عليه وهو ببلد  
 وليس معه ما يخرج به وقاله ببلد اخر فاصح الوجهين او القول بان  
 لا اعتبار ببلده ولو وجبت عليه صدقة العطر عن غيره وهو ببلد اخر  
 قال العمراني احتمل ان يصر على الوجهين فيهما وجبت عليه ثم تجلبا عنه  
 المودي او وجبت على المودي فعلى الاول يفرق بينه وعلى الثاني في بلد المودي  
 قال التوابع والظاهر اعتبار ببلد المودي عنه ولو كان المال الذي وجبت  
 الزكوة فيه ببلد المودي او اخر فالنظر الى البلد الذي وجبت فيه  
 قال بر صطحي والرجل الذي لا سوط من موصوفه ولا يفر ما له لا يواخذ بمنع  
 النقل وركوة لرد من حقه كالمبلد في حق المستحق ولو كان يرد  
 في اقليم فليس لا بعدوه فالراي الظاهر عندنا ان لادان سقلا ردة  
 في ذلك بل يجرى وان كان لا يخرج منه وفيه احتمال ولو وجبت الزكاة  
 وهو ببعض التواحي فقد قال بعضهم يرد الى من خرجها في محل زكوةها ولم  
 يوجب احد منهم ان يرد لو كانت ما اشتهت يرد وفيه فرقتين شتا وصيفا  
 لا تتعداها فان لم يصر بينهما مستثناة القصر فالذي اراه على منع النقل  
 القطع بانه لا يجوز اخراج الزكوة الى غير القصر وان كان بينهما  
 مستثناة القصر ففيه بر صطحي الذي كراهه ابو الزناد وفيه من قليم

(د)

وفيها اذا كان بينهما ومن مستثناة القصر واستثنى جوب الزكوة والماشية  
 باحد من القريتين لظاهر عندنا ان الزكوة التي وجبت الزكوة فيها  
 لتعين لغيرها وجزم به الغزالي ولو كان ماله في مواضع متفرقة وقعت  
 الوجوب فزكوة كل مال على اهل بلده مالم يقع شقيقا او وقع  
 في اهل ملك عشر من شاة ببلده وعشر من اخر في شاة في اهل البلد  
 قال المشافعي كرهته واجراه واختلف بر صطحي فقال ابن التوكل  
 يرد على جواز نقل الصدقة فاما على القول بعنه فلا يجزى قطعا وعليه  
 اخراج نصف شاة بالبلد من جردان لم يرد في غيرها لا لاهل الشاهان  
 على الصحيح بشرطه بعضهم وليس بصحيح ويجوز التشقيق للمصروف  
 قال بر صطحي والامة وان اختلفوا ان يصر في مصفى عند من يجرى  
 عن الكفاية لم يخلووا ان اخراج مصفى شاة لا يجزى عن شاة في الزكاة  
 وقال بر صطحي في جري على القولين لا يجزى اخراج مصفى شاة في  
 البلد من دهاقه بمعنى ان اخذها من شاة في كل شاة لا يصرح من امهيا  
 شاة مثلا لهما متر ببلده واحد وتانيهما من الواجب لا يقبل التشقيق  
 ويخرج عليهما ما لو تلك مائة شاة ببلده ومائة اخرى ببلد اخر فعلى  
 الاول اخراج شاتين من اتهما شاة على الثاني لا يجزى وهو من صحيح  
 ويخرج في كل منهما واحد **وقال** بر صطحي في استحقاق اهل التهم  
 الزكوة من المشافعي يصر الله عنه على انهم يستحقونها يوم الغيبة  
 الا الغايمة لا يستحقون العمل ونه في كتاب الزكوة وقسم العراة فصر  
 يستحقونها يوم الوجوب قال بر صطحي وليس فيها خلاف وهذه الثاني  
 محمول على ما اذا كان في قرية ليست فيها من كل صنف الاملاة او اقل  
 وفرعنا منع النقل فانهم يستحقونها باعيانهم يوم وجوبها حتى لو  
 مات بعضهم كان نصيبه لو ارثه وان لم يرد من اهل بلده مستحقا وان  
 غاب واستلم بسقط حقه ولو حصر بعد عزيب لم يصر فيها اليه والقصر  
 من دول محمول على ما اذا لم يردوا محصورين بان كان ببلد غير فيه من كل



صنف فله كثير فعليه اعطاء دلالة من كل صنف وله منع المائنة وان  
اصح حصرهم على المذنب فلا يعينون في حوزة استحقاقهم يوم القسمة  
لا يوم الوجوب فالومات واحدة او غايبا وايضا بعد الوجوب وقبل القسمة  
فلا قسمة ولو قدم غريبا وامر من كان غنيا يوم الوجوب جازا الصنف  
اليه قال الخراساني هو كذا اذا كانوا محصورين وجوزوا فقل الصدقة  
كذا ذكره الرافعي وغيره وفي الغاية اختصار النهاية اما اذا امتنع  
الغني وكان اهل كل صنف غير محصورين في دياره فشا فز بعضهم واقام من  
فيه الشفاعة جازا الصنف المستأجرين في موضع فان فارقوا البلد جميع  
الشنة فوجهان وان فارقوها في اخرها وقد حضروا في اولها  
فوجهان ربنا وان فارقوا اولها وحضر اخرها جازا الصنف اليهم  
اتفاقا وهذا ان سافر بعد الحول وان سافر والا مشيطان موضع  
اخر فان كان قبل الحول لم يفلهم اتفاقا وان سافر بعد مكان  
الصنف اليهم على وجه **السابع** قال في ما اذا امتنع الغني فكل  
المستحقون محصورون حتى ذكر رب المال وجوب الرجوع وعرضت اليهم  
عليه فكل نقد القيمة من امتناعه واليه يرجع المستحق وهو امر  
الصدقة في وجوب الصنف اليهم وقال الغراموني وبعض المارة يعني  
الغني في لا يرد عليهم قال في القول يرد عليها اسماءها اذا ادعوا  
وعند ان دعواهم انما تنفع او اقلنا ترد عليهم واذا اقلنا تنفع وترد  
اليهم عليهم في جميع ان سقطت طلبه السلطان عن رب المال  
وهو الامر موقوف على رفعه الى السلطان ودعواهم لانهم اهل شدة  
ومقدح فيه شي اخر وهو ان ترد حقا وانما منظرهم وممثلة  
فرب المال ان يفاضل بينهم ويجوز ان يقال لا يسقط نظر السلطان  
وقال شيخنا اذا امتنع الغني واخصر وادوا على الدولة بحال  
اليهم والسوية بينهم وانما يجوز الانتصار على ثلاثة والفاضل عند  
خروجهم عن الضبط وهو حسن منقاس اقلنا رد اليهم عليهم ومن تقدم

هذا

هذا قالوا لو اعنا صواعا وجب لهم من المغنم مثلا وراهم فالقبائل  
جوان ولا يظهرون على قاعدة المذنب منه رعاية للبعيد ولو  
امر وارث المال عن الرجوع فاصل المعبد بناء ذلك ولا نقل عن  
الامة في هذه المسئلة استحقاق هذا الحق لمستحقين لا يصح لغيرهم  
ولا من غنيان وهو غريب قال في قولهم **الصنف الى المعينين**  
حتى يصنف طائفة بصفات بر مستحقا ونحوه ان يقال يختص  
بالرجوع المعينون عند الوجوب والاختصاص **للحق والعدل**  
العدل واحدا من المقم ومطهر ان يقال لا الصنف الى الاحقين وجران  
**الاولى المسئلة السابعة** ادنايت برمو الصنفان احدهما المقمومين ذلك  
او قرية او موضع من النادية لا يطعنون عنه في فصل من الفصول  
الا الحاجة فعليه صرف صدقهم الا من في ذلك الموضع من  
بر صنف على ما يقتضيه الحال من استيعاب احد بر صنف  
وعدمه على ما تقدم ويستوى فيه القاطنون في الدار الحاضرة  
وقد لوجوب واهل محلبة وغيرهم من اهل البلاد ولو طال البسلة  
فربها وقد تقدم عن البصرين ان لا يستحق في البلد الجبيل  
يختص بحبان المال من بر صنف وانه على هذا اهل صرفه الى الغني  
وارام مختص من حوله بين وجهان وهو يفرع على منع النقل  
الى ارباب الموصوفين بصفة بر مستحقا الذي لا يتركهم نفقة  
اولى بر اولي تقديم في الرحم المحرم كالاخوة والبرخوان والعمام  
والعمات والبرخوان الى الخالات والحق بعضهم الزوج والزوجة  
حتى يجوز اعطائهم من ذي الرحم عن المحرم كما ولا برعمام والبرخوان  
ثم المحرم بالرضا عن المصاهرة ثم المولى الاعلى بر مستحق وحكي المأمور  
وحكي ان بر فضل ان حصر في ربه بها او دخل معهم غيرهم ثم  
بعد المذبح من الحيان وضابطه اربعون ارباب كل ما يثرب  
الشيخ الاطباء ان كل من في البلد جاز ومقدم لا قرب لا قرب



والقرب بالذي ليس له مجاورا ولى من الجار غير القربى واطلوا المأوى  
 القولا من جيرانه لرجائيه او لى تركاة من قاربه الا ناعد وفيه نظر  
 ولعله فرعه على الوجه المتقدم ان الجيران في الدلالة الضيقة مخصوصون  
 بالزوجة او اربابا لا باعدا كما راجع عن هذه المسئلة وهذه المقررة  
 بالقرابة وغيرها يخرج صدقة التطوع وفيه الحفادات **الصف**  
**النافي** اهل الحجام فان لم يولد لهم من قبل كانوا يتجهون مواضع  
 الخصب فصرفوا صدقاتهم الى من يطوف خاصة من صنوف  
 والبرامم وفيه بعدد احتمال في كلام العرافين شارة اليه  
 وظاهر كلام الغزالي وغيره انه لا فرق بين القربى والمعيدين في  
 المنزلة وعن الشيخ الشيخ انما هو محصية بمن يحميه ودمه ودمه  
 القصر وحكاة بعضه عن النحر ولو كانوا حلالا وكل حلة قتتقل  
 بالزول والرجيل لا تحالط غيرهما فوجها من احدهما وجبة كل حلة  
 بنفسهما فالقربة والثانية انما كالمخلطة وقيل انه ظاهر النص  
 وقيل ان لهما ولا فليس وهو قول صاحب التفرير وبه احاب المأوى  
 وان لم يمتع هؤلاء المستقرين واهل السبل فيقولوا الزوجه  
 لا افرق بينهم وقت تمام الحول فان كانوا مستقرين مجتمعين على الثواب  
 ورجلها ارتخاوا مستجعين ثم عادوا فان لم يبق المعسر عن البعض  
 ولم يتفردوا بما ومرعى صرنا صدقاتهم الى من هو من مسافة القصر  
 من موضع المال والصرف الى الذين يطعمون مطعمهم ويغفون غفوتهم  
 او في العبدات كل حلة عن بر آخرى وانزوت بالمال والمرعى بعدد  
 عنها فوجها ان استهما ان كل حلة فقربه فلا يجوز السبل غفها وبها  
 انما كالحجام المتواصله فصرف الى من هو من مسافة القصر وذكر  
 هذا التقسيم الغزالي والرافعي ورواه اطلق حكاية الخلاف عن  
 العرافين في المستقرين مجتمعين وجميع صاحب الدخاير من التلخيص  
 وحكي في الصعودتين سلة او جدارها ان كل حلة كالبلاء والثاني

ان محل الصدقة لا مسافة القصر والثالث ان كان البيوت مجتمعة  
 متقاربة فالاعتبار بمسافة القصر من كل جانب وان كانت  
 متفرقة متباعدة وكل حلة فالقربة المفردة **حيثما نقل**  
 الزوجه او وجب فالموتة على رب المال قال الرافعي وذكر ان يخرج  
 فيه الخلاف المذكور في اجرة الكار قال النووي وهذا احتمال  
 او وجب النقل اما اذا لم يجب منبغى الحرم بانها عليه انتمى وقد  
 حكى برهام يرد ذلك صحاب فيها اذا عدت برصان في البلاء  
 وصحاحها لا يحس عليه ودر مقدم ان الساعي الى الجاه الى موته نقل  
 وهو في مال الزوجه والمالك لا يثبيل له اليه فاما ان يلزمها او  
 يتوقف على وجوب المسمى **المسئلة الثالثة** اذا عدت الاصفاف  
 ببلد المال بعزقة الزوجه على القول الذي عليه المتفرع بنقل  
 الى قرب البلاء واليه وان عدم بعضها فان كان العامل بان فرقها  
 او ثاب الاموال ومضاهيها برامم بنفسه وقرنها او القاصي او  
 كان قد جعل للعامل اجرة من بيت المال سقط سهمه ووزع المال  
 على الباقيين ولا يسقط سهمه على عامل ببلد اخر بعد سهمه عن الجرح  
 مثله فقلنا دخل من الزوجه وان كان غيره فان عدم من الباقيين  
 فتمت المال على من يمتن من صنف وان وجد سلة اخره انفرقع  
 على الجميع فوجها ان وقيل بولا ان احدهما سفل ولا يرد الى الموحدين  
 وصحاح صاحب المهدب والبيان واصحابها عند القاضي والرافعي  
 انه يرد الى الباقيين وخصص المأوى في الخلاف كما عدا الغزاه وقال  
 ان نصيب الغزاه ينقل بولا واحدا ويجري الوجهان فيما لو نقص  
 نصيب بعض الاصناف عن حاجاتهم وزاد نصيب بعضهم هل يرد  
 الزايد الى من نقص سهمه او ينقل الى ذلك الصنف ببلد اخر ان  
 قلنا ينقل مسفل الى اقرب البلاد فان نقله الى غيره او ردة على  
 الباقيين بالسبوة فانما كفى بعضهم بعض المرد ودرستم من الباقيين



ولو قل من غن حاجته الكل مثل الفاضل وطعاما لو عديم من صنف ولو كان  
 سهم بعض المصنف فدد كفايته وسهم بعضهم فوف كفايته نقل  
 وطعاما للمانة في كل حصص الفاضل عنه او ولو كان كفايته  
 المسئلة ففستهم في جميع المصنفات فيه وحيث ان بناء على الوحيين  
 الشايقين ولو لم يوجد من المصنف الا واحد فان كان السهم الاثر  
 من كفايته اعطى فله وفيه السابقة الوحيان وان كان قد كفايته  
 فالمصنوع منه يعطاه وولو عديم من اثنين لعدم التفرع جوار  
 له ففصار على الموجود وفيه وجه انه لا يعطى الا لانه وسبق كفايته  
 الى قريب ليله وسوا كان المنقول اليه ففصار اذ قرية فان استوى بلديان  
 او قريتان في القرب فان كان الفرق المالك احزهما فيهما سائر وان  
 كان المالك فعليه احزهما منها معا الا ان وحيها حدها في ولايته  
 والاحز ليست في ولايته من كون التي في ولايته اول النفل التها  
 ولو استوى في القرب قرية وبادته ففما كالمبلد من ولايته في سائر وكوفا  
 من حصة واحدة او من حصة في عمل واحد او عملين ومن له بفرقة ذكوات  
 له موال الظاهر والباطن وهو اولى منها من المالك او من ماله  
 او الشاعري والفرق بين ان يكون الامام والشاعري وان يكون احدهما بين  
 كلام طوق بل تقدم في كتاب الزروع **الحاشية** في صفة الشاعري  
 وقد مر انه يجب على الامام بعض السعة لحياة الزكاة وصرفها  
 او لحبايتها ومن صرفها اذا دعت لذلك حاجة اذ لم يستعثر ذلك  
 يحمل ارباب له موال اليه او منقوبين حيايته ذلك وصرفه لقاضي  
 البلد ان لم يدخل في مطلق ولايته او لوليه فتوفر نصيبه على ياق  
 التهام فان نصيب شاعريا اشترط فيه ان يكون من ماله مطلقا جتريا  
 عدلا فيقيها باحكام الزروع وهو ما يجب فيه الزروع وقدرها ومن يجب  
 عليه ومن يجب له وقد رعايت تحفة ولا يجوز استعمال الكافر ولا  
 الصبي والمجنون ولا الرقيق ولا المعصن ولا الفاسق ولا الجاهل

بطله  
 بطله

الرابعة

باحكم

باحكام الزروع وان عرف غيرها وحيث تولية من عرفها وان جمل غيرها  
 قال المانة في وحيها شتم المانة للزروع ولا اشتراط ان لا  
 يكون هاشميا ولا مطليبا ولا من موالهم ولا من المرفقة خلاف  
 تقدم وحيها ان يكون منهم اذا كان متبرعا او جعل رقة من سهم  
 المصالح وانما اشترط الفقه فيها في الموقوف العام اما اذا عين  
 له امام ما ياتخذ فلا يشترط الفقه في المانة في ذلك ان لا يعتبر  
 فيه من سلام ولا الحرية لانه وماله لا ولايه قال النوادي وعديم  
 اشتراط من سلام مشكل والقياس اشتراطه قال ومن قبله الاخذ  
 وحده والقسمة وحده لم يتولا الا ما قلده وان اطاق التقليد ولي  
 له امرين في المال الماخوذ امانة في يده لا يمنعه بلفه فان كان احد  
 سهمه فليست عليه رده الا ان يكون احد احوق الموقوف في ماله  
 منه ولو تلف قبل اخذ سهمه اعطى من سهم المصالح وخمس الخسر  
 وكذا لو تلف في يد الامام وبيد ارباب المار بالدفع اليها وفيه وجه  
 انه لا يبرر بالدفع الى الشاعري وتلف من ضمانه وقيل له امام بما اذا  
 كان المالك مدابلا اعطاه من غرطه منه وحكاة ايضا ما اذا تلفه  
 الا حائرا او اكسبه او الشاعري وقد كان عادلا عند مصنة ولم يبق  
 بما قبله به الا قوله وقد مر في كتاب الزروع انه ينبغي للامام ان يعين  
 الشاعري شيئا ياتخذ فيه زروع له موال التي يجب الزروع فيها بالجواب  
 وان ذلك مستحب غير واجب على الصحيح وانه ينبغي ان يكون  
 المحرم واما الزروع والشايقين ففوقها معروف لا يحتاج الى تعيين  
 يخرج فيه ويبدأ اول حصوه بمعرفة اهل السهمان وقد جازا بينهم  
 في مدح حرج الزروع ومن باخر رجوع زكاته عن وقت حصوه  
 الشاعري قال ابن الصباغ عمن عليه من تليفه في لم يفعل وقضى  
 عدلا فيقيها منه عند حلولها وفرضها وان راى ان حجبها عليه  
 دينها لما خذها من قبل فعل وان راى ان يصعبها عند حلولها ففعل



تألم محتج ان سقوط عوده من مال الصدقات وان رأى من وجبت عليه  
دينا وعمل الحافيه من تأخير اخراج الزكوة عن وقتها وقد تقدم انه اذا  
تأخر مجي الشئ على عمدنا سخطا منها فليس منه كان لرب المال يفرقها  
على القولين معا في وجوب الرفع وعدمه عند الاكثر من وجوب رعيته  
بان ذلك عند اهل الشئ **فرع** وسم البهايم شباح في الحلة وهو  
ان الكي وسم نعيم الصدقة والى مسنون الى ان يعرف وليد الوسم  
على نعم الصدقة لله او صدقة او ركة وعلى نعم العي خربا وصغار  
ولكن في موضع خله طاهر قبل الشعر ولاولى ان يكون في الغنم  
اذانها وفي الابل والفر والخيول في اذانها وفي الفواقي وحبان يسميه  
في قوى موضع واضليه واعراه من السعري اذا اراده وهو يقتضى  
بحرمه في غيره ويجعل ميسم الغنم الطيف من ميسم البقر وميسم البقر  
الطيف من ميسم الابل والوسم في الوجه فالجماعة منهم المرافعى هو مكره  
وقال الامام والمغوى هو حرام واخبار النووي **فرع ثان** هل يجوز  
حصى البهايم فالامام حنبل وجهه في ارجح عليها تخفيفا في  
في الشمس حتى يموت الدود الذي فيه وقال البيهقي والرافعى يجوز  
احصا ما يוכל في الصغر دون الجرد ومن لا يוכל كحه **فرع ثالث**  
قال النووي ان لم تدع اليه حاجة حرام سوى ذى نفسه او غيره  
ادميا او غيره وان دعيت اليه حاجة بقول اهل الخبز جاز **فرع رابع**  
قال بيكره انما الخمر على الخيل ويجرم التمر بشر البهايم **الفصل الثالث**  
في صدقة التطوع صدقة التطوع من المستحبات المشارة اذا التمر  
يعلم ان اخذ يجر فيها في معصية وفيه مستايل **الاول** في جزيه  
صدقة التطوع على من يشاء ومن المطلب طريقا ناصحها القطع  
بانها لا يحرم والسائبة فيه قولان ونبيل وجهها ناصحها لا يحرم فان  
فلما لا يحرم ففي المسدد وجهان وان فلما يحرم ففي تحريمها على موالهم  
الوجهان في الصدقة المفروضة وقد تقدم في النكاح ان الصدقة

كانت

كانت حراما عليه صلى الله عليه وسلم وعز ابن عمر في هريرة ان صدقة  
لراعيان كانت حراما عليه ومن العامة كالساجد ومياه لرجاء  
وهو وجه ثالث فابدى المأذون وجهها رابعا اخبر ان ما كان منها  
اموالا مسومة كانت محرمة ودون ما كان منها غير متقوم بخرج صلته  
في الساجد وشربه ما زمرم وبيار ومئة ويجعل صدقة التطوع  
للاعتيا في المأذون وانما يجوز لغير شرطين احدهما ان يقصد من فحشا  
وجه الله تعالى وايضا ثوابه فان قصد برامتان والملاطفة حرجية  
عن الصدقة الى الهبة وتايبها ان تؤثر في حالها ليعظم نفعها  
فان لم تؤثر لم يكرهها نفع واذ لم يكرهها نفع فلا ثواب لها وما  
لا يتحقق ثواب لا يكون صدقة وتبعه الراد في ذلك والفايى  
واللفا راد لم يبين والخبرين تحت ان تحت عن اهل الخبر ولا  
يجعل للعتي اخذها باظهار الفاقة وتستحب له الشزى عنها ويكره  
له التعرض لاخذها والاسوال لها فقلا المأذون في اخره وهو حرام  
سواء كان غنيا بالمال او بصنعة وما باخذ حرام على الصحيح وقيل  
مكره في الامام والسوال مع الاذا حرام مطلقا مع الحاجة  
جائز والتعفف اولى في غير حاجة ضرورية واجب عند الضرورة  
قال ابن الصلاح هو حرام مع النذل والاحاج وابد السوال وان  
كان محتاجا دبره تعد الصدقة بالردى وسحب تعد اجوده **المانيه**  
صدقة التطوع سرا افضل فان اظهرها لا يقصد ربا وسعد لكن  
لنقدى به وهو من نقدى به فالاطهار افضل وبرا فضل في الزكاة  
اطهارها كالصلة فان المأذون في هذا في الاموال الطاهرة فانما  
الباطنة بالاحقافية اولى واما الامام فالاطهار في حقه افضل  
والصدقة على برى راب المحتاجين افضل فيسبى الذي الرحم المحرم ثم الزوج  
ثم بذي الرحم غير المحرم ثم المحارم بالرضاع والمصاهرة ثم بالمولى وقد مر  
الاقرب فالاقرب والقرىب الذي بينه وبينه عداوة ولا ردها فان



اكد ويستحب التسعة فيه على العيال سيما في العشر بخر من  
 ذلك في اوقات الفاضلة لعشر ذي الحجة ويومي العيد وعاشوراء  
 وكذا في ايام ما كن الشربة تحفة والمرسة والاكتار منها  
 اقام الحاجات المهمة وعند المسكوف والمرضى والسفر وفي الغزو والحج  
**الباب الثاني** من له مال وهو محتاج اليه لفقة نفسه وعياله الذين يلزمه  
 نفقتهم في ذلك اليوم هل له ان يتصدق تطوعا فيه ثلثة ادرحه  
 احدها وهو ما اوردته الماسة في الغزيلة والمتولي واخرون له لا يتصدق  
 ولا يبره وافتى البغوي بانه خلاف لروى في التائيد بكرة والتايد وهو  
 ما اوردته القاضى الطبري والمادة روى الشيخ ابو اسحاق وابو الصباغ  
 والمعوى في العمر الى وغيرهم وصححه الترمذي ولم يذكره الراعي غيره انه  
 لا يجوز وفرو في الروضة بن ما يحتاج اليه لنفسه فقال لا يتحب  
 ولا يحرم ويبر ما يحتاج اليه لعياله فحرم بخرجه قال البراقبي  
 والبغوي واخرون لا يجوز الصدقة لمن هو محتاج اليها يتصدق  
 في قضاء دينه وفي المتولي واخرون حرم وقال الكافري والغزيلي  
 لا تحت قال السواد والمحسار انه ان علم على ظنه حصول النكاح  
 من حقة اخرى فلا باس وقد استحب الا فلا وعلى هذا القول المطلق  
 انتهى والظاهر انه لا فرق بين من الزوجة وفرق وان هذا فيما اذا  
 كان الدين حال فان كان موجلا فينبغي ان يتحقق اذا كان محتاج اليه  
 في نفقة عياله في المستقبل وحيث قلنا بخرتها فهل عليهما المصروف  
 عليه نسبه ان يكون على الزوجين فيما اذا اوجب المالك محتاج اليه بعد  
 دخولا الوقت فان فضل عن حاجته وحاجة عياله شي عن نفقة يومه  
 وما يحتاج اليه فهل يتصدق بجميعه فيه بلية اوجه احدها ان تحتجب  
 بالتايد لا ومنهم من يقول لا واصحها انه ان كان قويا شق من نفسه  
 بالصبر على برضاة استحب الا فلا وقيل بخره **وختام الباب**  
 سلمه فصول **الاول** فيما اذا اخذ الزوجة من طهر مستحبا لما وبان

خلافة

خلافة فاما ان دحر المعطي المالك او لم يأم او الشاعى فان كان له مال  
 او الشاعى في ظاهر المذهب ان المالك يبر بال دفع اليه ثم ان سلب  
 عنا الاخذ فيما تعتبر فيه اعتفا العنا فالمستحب ان لا ضمان عليهما  
 ويشترط المعطي منه يتوا علم انه زكاة ام لا ومن تركه ان مات فان  
 كان قد تلف عزمه وصرف الغرم الى المستحقين وقيل انه على القولين  
 الا يبين فيما اذا عطي رب المال قيد الماسة في عدم الضمان بما اذا  
 ادعى الاحتياج قال فان ادعى من غير احتياج وصحت قطعا وان بان  
 الاخذ كافر او عبدا ومردا وورقا مثلا في طرق صحها ان فيه  
 قول راصحها انه لا يضمن والتايد القطع بال ضمان والتايد القطع  
 بعدمه وعلى القولين يتصدق الماخوذ من الاخذ فان قلنا بضمن عام  
 ففي نزاهة المالك وحيث ان كالمجبر في برائه اذا اكل من عام الزكاة  
 وقلنا لا ينعزل فالظاهر البراءة وحيث وجبنا غلظة لراحيها باقامة  
 اليه اذ بالصدقة على اخذ الزوجين في المكاتب والغارم فزله وادي  
 من قطعها ولواعطى لمن ادعى انه يريد سفر او عز او لم يضمن قطعا  
 وان كان المعطي المالك فان بان عنى الاخذ حيث يعتبر عدمه فعلا ان  
 اصحها ونسب الى الحجة يدان لا تسقط وقيل القولان في زكاة  
 لا موال اليك طنة اما زكاة النظاره فلا تسقط وجهها المارة في  
 بما اذا جتمه وقال فان ادعى من غير احتياج لم يسقط وجهها  
 الامام بما اذا تعد واسترد المدفوع فان ام لم يسقط قطعا وان  
 بان انه رد بها او رقيقا او كافرا او مراه او كرتا او خشي وقد اعطى  
 من ستم الغزاة او ستم المؤلفه على المستمور ان المراه لا دحر من المؤلفه  
 لم يسقط الفرض على المذهب ومنهم من طرد القولين في الغنى ومنهم  
 من مرتبه على ضمان برامام وادى هذا بالسقوط ولواعطى المستعير بخر  
 يميزه وادى التحليل لم يبر ولو دفع الى من لا يجوز دفع اليه الا يبينه  
 يشهد بسبب اسحقا في كالفارم والمكاتب بغير بينه وقصد يوجب



الدين في الشك ثم بان عدم استحقاقه لم يبر ويسترد المرفوع قال  
لرمام ورايت للاصحاب من المالا انه لو وقف يقول مدعي الغرم وظن  
صدقه فغنى اعتماد تزداد فان قال له اعتماد في لظواهر المحرم  
لا بعد به ايضا لا مكان اقامة البيعة وان اعطاه بيعة وان كان  
قال لرمام هو كما لو اعطى فقيرا فبان غنيا وقال الما في دبره ورجع  
على البيعة قال فان كان الدافع الامام لم يضمن البيعة لاهل  
السهمان وحيث قلنا لا يتقط فان كان قد ذكرنا الما فروع ذكاه  
استرده ان كان باقيا وان كان قال لفا لعل في صورة العبد برقبته  
وان لم يدره لم يسترده ولا بد الا ان يصدقه بخلاف لرمام فانه  
يسترد مطلقا وكذا حكم الكفاية اذ بان كون الاحد غير  
مستحق وحيث قلنا يستقط فهو بمنزلة ثلث الما بعد الحول وقبل  
التمسك على القول بان مستشرط في الضمان قال لرمام وينشأ منه  
لا يستدعي اليه وهو ان الماخوذ يتخير في ذمة الاحد لرب المالا ولا هله  
دخل هذا اجر اليه عدم تضمينه قال ابن الحرة على استحكام ان يقال  
استرده رب المالا المستلم لا بد لاولا به بعد اذ ذمة التمسك وهذا  
فيه ود على الما في فانه قال اذا اعطى رب المالا لرمام لم يزرع  
انه يريد عزه او شرفا فلم يبق لاهل السهمان عليه وللدافع وطالبة المرفوع  
فان كان عام الزكاة باقيا خيره بين الرد والشفر والفرق ويزيد في  
منه فان تعذر ردا استرد اذ كان قال لفا لعل اهل السهمان وقال القاضي  
تفرع على القول بان رب المالا لا يبر بالرفع الى لرمام ان قد رعى  
لرسترجاع استرجع والافقولا ان احدهما سلف على مال المتساكين  
والتاليه سلف من جهته فلزمه لراخا حثاياتهم وذلك مخصوص  
بما اذا قال انه ذكاه او صدقه لراحد عليه وحيث امتن من الماخوذ  
ذكاه فله للمعطي بحلفه فيه وجهان ولو كان لراحد لا يبر لراطر  
كان له تحليفه قطعا **المصنف الثاني** في اختلاف رب المالا والشايعي

فان كان

141  
فان كان دعوى رب المالا لا يخالف الطاهر قال لو قال الشايعي حال الحول  
على المالا وكلنت الماشية فله ما باثم قال في حقه الاولا ذكاه  
الامهات او هب من السخا لثواله من نفس النصاب قبل الحول  
فان كان المالك وقال لم يحل بعد ولم يكن مالا وانما غنت فله ما با  
بالاولا ذكاه قال الجواز حين التوالد او قال ثواله بعد الحول  
او من غير النصاب قال في قول المالك مع غنته فان لم يبر  
ملاك ولا شى عليه وان خالف قوله الطاهر بان يقول الشايعي مضى  
عليه حوله يقول كنت بعه في انشائه ثم اشترى منه او يقول اخرجه  
الزكوة وقلنا لا اخراجها وقد تقدمت هذه قال في قول من مع غنته  
لكن المير مستحقة او واجبة فيه وجهان احدهما واجبة فان  
حلفت ستقط عنه وان لم يزل اخذت منه مؤجرون لصل لا يكره  
واصحبها مستحقة فان لم يحلف فلا شى عليه ولو قال الشايعي هذا المالا  
له فقال بل وديعة فله من الضرب لراول او الزاينة وجهان  
اصحهما انه من التاينة والحكم انه على الوجهين **المصنف الثالث**  
في مسائل متفرقة **الاولى** قال الصيرفي كان الشايعي يبيع ما يوحده  
من الماشية صدقة ومن المقدن ذكاه ومن المعسران عشر فقط  
ثم وجع عنه وقال يسمى بالجمع ذكاه وصدقة **الثانية** لا يجوز للامام  
ولا للشايعي ولا لرب المالا ان يبيع ما يجمع عنده من اموال الرقوة  
ويقتسم اموالها على المستحقين وعليه ان يوصلها لمخا لها المهتم فان  
تعذر رافد كل واحد شى كما لو وجبت ناقة او بقرة او شاة او  
عدد من عدد المستحقين شر لرب جماعة فله الا اذا وقعت  
هزيمة بان اشرف بعض المواشي في الطريق على الهلاك او كان فيه  
خطر او احتاج الى دجيران او لا مؤنة النقل او قبض بعض شاه فبيع  
حيث يدرى ما والشايعي ووزر رب المالا فان باع الامام او الشايعي  
بغير عذر لم يصح ويسترد المبيع هذا قال لرسترد وروى البغوي



للاطعام الببيع وتفرقة الثمن ان رآه **المال** تقدم ان على برمام البادق  
الفرقة الزكوة فلو اخر بغير غدر حتى تلف ضمن وهذا اخر مال  
الغنى وكذا لو اخر كالحرام الوصي بفرقة الثلث الموصى بفرقة حتى  
تلف من غير غدر بخلاف الوكيل بالفرقة او بتسليم مال لا يدفاه  
بسلامه حتى تلف فانه لا يضمن وحكى الرواية وجهه انه يضمن  
وصححه ولو امكنه تفرقة نصيب الفقراء ومن غيرهم فآخرو حتى تلف  
ضمن نصيب الفقراء ومن غيرهم ولو تلفت الزكوة في يد الساعي فذلك  
وضولها الى برامام استحق اجرة من بيت المال **الرابعة** قال الرضا في  
لو دفع المالك الزكوة الى مستكر وهو غير غافل المدفوع بان كان في  
خرقة او كاغدة لا يعرف حبسته وقدره فذلك في سقوط الزكاة لاحتلال  
قال النوادي لا روح السقوط **الحامسة** قال النوادي لو دفع المالك الزكاة  
غيره الزكاة الى المستحق ولم يفرم زكاة ولا تكلم بشي اجزاء على  
الذي يملك الذي قطع به الجمهور وعز ابن ابي هريرة انه لا بد ان يقول  
بلسانه كالحقبة وليس بشي وهذا الوجه قد تقدم في الهبة انه  
قولا العراقيين فيها وان الصدقة ملحقة بما لا يراه من هذا ان  
المراد صدقة التطوع **السادسة** قال الغزالي ينبغي ان يسئل اخذ  
الزكوة الدافع عن قدرها فباخذ بعض الثمن يبق منه ما يدفع  
الى انيز من شفه فوان دفع اليه الثمن بكماله لم يحل له اخذ ومدا  
السؤال واجبة اكثر الناس فيهم لا يرعون هذا الجهد او تساهل  
وانما حجة تركه اذا لم يغلب على الظن احتمال التجريم وقوله المنع يسئل  
فان ستم الغافل بسقوط اذا فروا المالك والموجود من كرمه صان في  
عصرنا هذا اربعة **السابعة** قال ايضا اخلف الشافعي ان يرافقه  
للحجاج ان ياخذ من الزكوة او من صدقة التطوع فاختر الجليل والخاص  
وجماعة الاخذ من صدقة التطوع وقالوا هو افضل واختر اخر دون  
الاخذ من الزكوة وقضاه قال السوابك انه مخاف فان عرض له بشفه

ن

في استحقاقه لم ياخذ من الزكوة وان قطع باستحقاقه فظان كان المقصد  
ان لم ياخذها لا يتصدق فليأخذها لسراذمه وان كان محرما ولا  
يدوم بصيق الزكوة بخير واخذ الزكوة استدل في سر الفسق وذكر  
ايضا اخلا في المشاف في اخفا اخذ الصدقة واظهار ايتها افضل  
وفي كل واحدة فضيلة وفعلية واخارا لاخذ في الملا وترك الاخذ في  
اخلا **الثامنة** ينبغي ان لا يجتمع من الصدقة بالقليل احقار له **الثانية**  
لو دفع الى غلامه او ولد او غيرهما شيئا يعطيه السائل لم يزل ملاه  
حتى يقبضه السائل فان لم يسقط دفعه اليه كان له النصف فيه لكن  
فستحب ان لا يغور فيه ويصدق به عليه او على غيره **الثانية عشر** من  
صدقة شي صدقة او اخرجه في كفارة او نذر كره له ان يملكه من  
حسبه من دفعه اليه بمعاوضة او هبة فان تملكه صح التملك فلا تصرفه  
فيه ولا يات بملكه منه بالادب ولا يملكه من ملكه منه **الحادية عشرة**  
تستحب دفع الصدقة مطيبة بنشر وشامسة وجه ويحرم المنعها في  
من بها بطل ثوابها **الثانية عشرة** قال الجرجاني لو نذر صلاة او صوما  
في وقت معين لم يجز فعله قبله ولو نذر الصدقة في وقت بعينه جاز  
فعله كما لو نذر الزكوة فله **الثالثة** وفي الاول وجه ما تاتي به **الثالثة**  
**عشر** من الدارمي انه لو اخر تفرقة الزكوة الى السنة الثانية لم يقان  
فيتم او مستحبا او غارما او مكاتب في السنة من صدقة السنة  
الماضية وسائر كواجرهم في زكاة الثانية ومن كان غاربا او ابن يسئل  
او مولاهم محض شي **الرابعة عشر** يسئل الشيخ في الدين من الصلح  
عن رجل كان يفرق ثلثه في الجامع فمضى الفقراء ومكاتبه  
فدفع منها شيئا الى رجل استبنت حاله عليه وهو عنى في الماطن هل يحل  
لاخذ ما اخذ فاجاب بانه يحل له ظاهر ولا يحل عليه رده الى  
الدافع لانه قد مضى العنى او اهل المتجد مطلقا واما في الماطن فان  
عمل على ظنية ان الدافع اذا اذ الفقراء في شتم فليده اليه ولا مصرفه



الى فقير لا اذا تعدد داره وان شك في الورع ان يفعل ذلك ايضا  
**الحاشية عشر** قال الغزالي في حجب الخبز ومضى ان يكون له ناقة او  
 بقرة او شاة ذات لبن فيدفعها الى من يشرب لها صدقة ثم يرد مالها  
**الحاشية عشرة** بحمد المرأة ان تصدق من بيت زوجها استبايل  
 وحره اذا اذن فيه ضربها وبالم باذن فيه ولم ينفه عنه اذا علم رضاه  
 به فان لم يعلم يحرم وكذا اذ لم يعلم بالزوج **الحاشية عشرة** فيمنع  
 من سائر الله تعالى ونشفع به **الحاشية عشرة** فيمنع من سائر الله تعالى  
**الحاشية عشرة** قال الغزالي قد يعطى الانسان المال غيره بغير عا اليه  
 حاجته اليه او للتسبيبه او له بلا حجة وبحقه فان علم ان عا اعطاه  
 اياه حاجته لم يحل له سر خذ الا ان يكون محتاجا وان علم انه يعطيه  
 لسر ففسبه لم يحل له سر خذ ان كان كاذبا فيه وان علم ان قد  
 اعطاه لعله لم يحل له الا ان يكون في العلم ما يعقد المعطي وان  
 اعطاه لغيره وصلا حله لم يحل له سر خذ ان كان فاسقا في الباطن  
 فسقا لوعلم المعطي به لما اعطاه **الحاشية عشرة** في لايه سا اذا  
 اعطى السلطان شيئا من خزائنه اسنانا مستحق في سائر ما رتب  
 وعلم ان في الخزانة الحلال والحرام فاموال الغالب في هذه الاماكن  
 واحتمل ان يكون المعطي من كل واحد منهما فقال فزوم حوز اخذ ما لم  
 يتبين انه حرام وقد روي عن جماعة من السلف انهم اخذوا منها منهم  
 الشافعي وقال اخر في حوز حتى يتحقق انه حلال وحل اخذ من اخذ  
 من ذلك على انهم علموا انه من الحلال او على انه لم اخذوه وصرفوه في قصاصه  
 وقد نقل لان غير الشافعي ادعى انه كان في الغالب حينئذ الحلال فان  
 وكل القولين اسراف والاعدل ان كان لاكثر حراما حرم الاجازة  
 منه باسراع وعنه قلت وقد تقدم في البيع ان المشهور انه مكره  
 لاجرام **الحاشية عشرة** في لايضا لو بعث السلطان الى انسان لا يفقه  
 على المشاكفة ان عرف ذلك المال معصوب من انسان بعينه لم يحل له

احزه

اخذ الا يوصله الى صاحبه وان لم يعرفه جاز اخذه وتفرقه لكن كره  
 ان يارثه من نفسه نحيث تغربه جهال وتعتد من ابيهم موال  
 السلطان وينبغي ان تحجب معاملة السلطان وعلمانه واعوانه  
 وعلمانه قال ولولم يدفع السلطان لاي كل المستحقين حقوقهم من  
 بيت المال فعمل بحقه لا احد منهم اخذ شيئا منه او نعمة من اهل بيته  
 لا بحقه اخذ شيئا منه ولو حبه وهذا غلو والمال ياخذ كل يوم قوت  
 يومه والثالث ياخذ ثلثه سنة والرابع ياخذ ما يعطى وهو حقه قال  
 وهو القياس في النوازل **الحاشية عشرة** في النوازل فيستحب  
 استخفافا مأكلا مأكلا براحام وبرحمتان لا لراى والتماني  
 والارامل والحيران ولراى مأكلا براحام وبرحمتان لا لراى والتماني  
 وبرحمتان البهائم اذا عرض عليه ما رطل على وجهه بحوز اخذه ولم  
 يتر من منه مسئلة ولا استشراف ولا فطع اليه جاز له اخذه بلا  
 كراهة ولا يجب **الحاشية عشرة** في لايضا اذا مضى النسيان  
 بصدقة فينبغي للاخذ ان ينظر فان كان السائل كسبا لشكر عليها  
 ونفرتها فيبغى للاخذ ان يحفيها وان علم منه انه لا يحب الشكر ولا  
 يقصد منه ان يشركه ومطهر صدقته **الحاشية عشرة** في لايضا  
 في لايضا وروى السؤال عنه وروى غايد على الرخصة فيه  
 ولراى ان السؤال حرام وانما يباح لصدقة او حاجة منه قربة منها  
 فاستبايل ان كان مضطرا الى مثل الحاجة الخارج الى التوب والنجاة  
 الى الطعام ايح له ذلك اذا كان عاجزا عن الشتم الا ان يكون  
 مستغفرا لا وقتا يطلب العلم وكان الباذل اصنافا اليابطن  
 وان كان له حاجة منه لراى حجة وقيم في البستان وهو شاذ  
 بالبر ناديا لا ينهي الحالة الصلوة وهذا من سائر احوال الجرا  
 وهو قاذر على المشي لكن عسقه فقد اباح وترد او لا يستحي  
 وحرها وان كانت حاجته خفيفة كالوسيلة لصباء لبسته فوترها

الحاشية عشرة



عنه حرجه او سال من اجل الادم وهو واحد للجيز او سال الجيز المحرك  
فاد على الراحلة فان كان بلبس بان اظهر حاجه الى هذه فهو حرام وان  
لم يكن فان اقترن به شئ من المحرمات الملائمة وهو شئوا الله والذل  
وانه السؤل بالكرامه بالبدل حيا فهو حرام ايضا فان لم يقترن به  
شئ من ذلك فهي حرة وفيه فان قيل كيف يمكن اخلا السؤل عن  
هذه المحرمات فاعلم ان السؤل يندفع بان يظهر من الله تعالى  
وتدفع ما عن المحرمات لا تسئل سؤل يحتاج بان يقول انما تسئل عن اكله  
لان بطالبه بنوعه الفسق شوب نوح ثمانية وهو فضله على الحاجة  
وفضول من التقير واما الذي يندفع بسؤل قريبه او صديق الذي  
يعلم انه لا ينقصه ذلك في عينه والرجل السخي واما الاذا فيحتاج  
منه بان لا يعين بالسؤل الحد فان ذلك في الغرم شخص موقوف  
بالاعين لو لم يبدل فهو اذ الحق اخذ شتا مع العام بان باعته المعطى  
الحرام منه اذ من الحاضر في لولا له لما استده به فهو حرام احكاما وبلومه  
رده فان استحقاقه ان رده فعله ان عينه على ذلك بما يستوجب  
فيمته في معوض القيمة لحمل المقابلة فان لم يقبله فعليه رده الى امره  
واما ان كان داعيا فسؤل حرام وهو الذي يجد ما ياكله وهو من كفالته  
في يومه وليلته ولستهم من ثوب وسراويل ومنديل ما يلبسهم وما  
يحتاج اليه من الاثنية ومنه ان يكون من الحرف وهو ان سئل  
ما يحتاج اليه بعد يومه وليلته منظر فان كان السؤل متبسطا عند ذاك  
فكان لم يجزله وان لم يكن متبسطا اجاز له ان يطلب ما يحتاج اليه لسته  
ورنا في ذلك كالمفقات من سئل الله تعالى في ذلك فيها **د**  
**الحامسة والعشرون** فواب الواجب سائر العناكات التي من ثواب  
النفل منها عند تسأل المقدار **الشادية والعشرون** اخلف العلماء  
الماجر من المقدور في ان العبة الشاكر افضل ام الفقير المصاب  
على اقوال اخرها قول لا كثير من الفقير افضل ووجه الغزالي

والثاني

والثاني ان الغني افضل والمثالث الذي اعطى الكفاية بل وقبل انه  
الذي يوفق عليه عليه الصلوة والسلام قال الغزالي ايضا موضع  
اخر عن شاكرا في من يقرب صابره وهو الغني الذي يفسد نفسه  
الفقير ولا يصرف لنفسه والمال الا قد والضرورة وصر في  
المال في وجوه الخيرات او مستكدة معقدا انه مسد حار بالمحرم  
منه طرأ حه تسبح حتى يصرفه فيها لله تعالى اشار الى الخلاف  
في الفقير الذي يجد مزاره الفقر ويصبر عليها فلا يستد امرامه وذلك  
ادنى درجات الصبر واما الفقير الراضي الذي لا يجد مزاره العسر الشاكر  
الذي يحلوا له الفقر فهو افضل قطعاً **الشادية والعشرون** قال في  
الا حيا اخلف العلماء ان لا فضل للاسنان من محسب المال  
وبصرفه الى المستحقين ومن شغل بالعبادات وهذا حق من ارباب  
الدنيا اما من تعرض كعابذة لك فالغفارة له لفضل وطعامه ينبغي  
له ان يحمله في ذلك ويرى الخير بالبشر ويغفل ما يحل عليه نور العالم  
دور طبعه وما يجد اخذ على قلبه فهو في الغالب ابر عليه **هـ**

**كان الشكاح**

اخلف هل اللغة في ان لفظ النكاح حقيقة في العقد حار  
في الرطب وقطع به الما فدي والمتوسط واثبتها انه حقيقة في الرطب  
مجازية العقد وقالها انه مشترك بينهما والزوج العقد والزوج  
وطلق على كل من الرجل والمرأة **د** والنكاح اركان وسر وط لا بد من  
اجتماعها وموافق لا بد من ارتقاءها ليصح واذا صح فقد تعرض له  
ما يقتضي الحيا وجعل الغزالي كلام الركاك في خمسة اقسام في  
مقدمة وقسم في اركانها وشرايطه وقسم في موانعها وقسم في  
موجبات الحيا وقسم في بيان فصولها بالكتاب سدد في عن  
التقسيم المذكور **الفصل الاول** في المقدارات وهو خمس **د**  
في بيان خصائص سؤل الله صلى الله عليه وسلم فان له خصائص كثيرة



ظاهرة في النظر واستطرد في ذكر خصائصه في غيره وهو عليه الصلوة  
والسلام اختص بواجبات ومهمات ومباحات وفضائل فبعد اربعة  
النوع **الاول** الواجبات وهي منقسمه الى متعلفه بفعل النكاح والى  
متعلفه به **الضرب الاول** المتعلفه بغيره وجوب صلوة الصلح  
والوتر على الصحيح ولولا صحته وفيه المصلحة وجهان احدهما انه لا يشرع  
فيه حق فان شئ في حرامته وكلامه هنا يقتضي ان النكاح غير الموثق  
وهو الظاهر وقد مر الكلام فيه وان بعضهم هو ومنه مسأله ذوات  
لولا حكم في لزامه وهو واجب عليه في اظهر الوجهين وقيل مستحب  
كأنه حق غيره وحكي عن النبي في المأفد من اختلف فيها شافعي  
فيه فقبل في الحرب ومكايده العدو وخاصة وقبل في امور الدنيا  
دون الدين وقيل في امور الدين ومنه السواك وكان واجبا عليه  
في اظهر الوجهين ومنه انه كان يجب عليه مصابرة العدو وان كان  
عازما وكان يجب عليه اذا رأى منكرا ان ينكره ويخبره وعندها  
يجب عليه عند تركه مكان **ومنه** انه كان يجب عليه قضاء من فاته  
من المستلزمين محضرا عند استماع المأفد على الصحيح وفيه وجوبه على  
غيره من الامم بعد من مال المصالح وجهان وقال في المأفد من استدان  
وبقي فمضرا الى الزمان لم يقض دينه من بيت المال وان ظلم بالطار  
ففيه احتملا ولولا ان لا يقضي في اوجبه فشرط استماع المأفد  
وتصلته عن مصالح بر حيا **ومنه** ان بعضهم كان يجب عليه اذ رآه  
شيا يعجبه ان يقول لبيك ان العيش عيش من اخرج **ومنه** ان  
المأفد في سلمه او اقرض الصلاة كالملة لا يخلل فيها **ومنه** ان  
نعصم بليز منه اتمام كل شئ ببدء به **الضرب الثاني** الواجبات  
المتعلفه بالنكاح منها انه يجب عليه سبر زوجاته بين اختيار  
رغبة الدنيا ومنازقته وبين اختيار رقة والنكاح صحته وقيل  
كان مستحباه ومن اختار من الحياة الدنيا لا يقع الفترقة

بنفس

بنفس بر اختيار في اصح الوجهين لا شوق على امتثالها وقال المأفد  
هل كان التحريم من الرضا والرضا او من المأفد والمأفد فيه وجهان  
اظهرهما الثاني فعلى لولا لا سبر حتى يطلو وعلى الثاني فيه وجهان  
احدهما ان يختبر تحريم غيره يرجع فيه الى نية والتمس في  
الطلاق فان قلنا بجهل الفرقة بالاختيار او بالطلاق وظاهرهما  
دور البلاغ ففي قولنا رجعتا وبما بينهما وجهان وفي قوله تجزأ مؤبدا  
وجهان وهل يشرط في الجواب الفورية فيه وجهان احدهما لا  
وبماهما الرافعي على الوجهين حصول لزاما واختيارا فان قلنا  
به كان على الفور والاخر فيه التراخي وكلام المأفد في بقية سوتها  
على القول بجهل قوله بالاختيار وهذا كله على المشهور ان جوار نفوس  
غيره الى زوجته ولو كان على الفور وفيه وجه فان جعلناه على الفور  
فمتدا مستلذا المجازم يعتبر فيه الفورية للعبرة بين لزاما بحجاب  
والقبول فيه وجهان وهل كان يحرم عليه طلاق من اجابته فيه  
وجهان احدهما وقطع به المأفد في نعم واظهرهما عند من قام لا  
دخه بهما فنعصم بالطلاق عقب الاختيار وقطع بعدم تجزئ  
الطلاق المترخي عن بر اختيار وكان عليه السلام حرم عليه الزوج  
على المختارات ولما سبدا اليهن سم سمح ذلك واما بجماله فله  
لزاما عامة في جميع النساء فيه وجهان اظهرهما نعم وتابهما  
ومحضر بنات برعام والعمات ولراخوان والمخالات المتأجرات معه  
**النوع الثاني** ما اختص به من المحرمات فله وهو صراف احدهما  
المحرمات في غير النكاح فلهما الزوجة فانما حرام عليه فان قدم وشاركه  
في ذلك ذوو القربى واختلف العلماء في ان الانبياء ساركون في  
ذلك ام غيبين واما صدقة التطوع ففي تجزئها عليه وعلى آله  
اربعة اقوال تقدمت في قسم الصدقات ومنها كان عليه الصلاة والسلام  
لا يأكل ماله راحة كرهية من القول بالبطل والنوم والاراء وهل



وهل كان ذلك خرا ما عليه فيه وجهاً من أحد هذين زعم به المأزور في نعم  
واستبهم لا لانه كان في ربه ومنها اية عليه الصلوة والسلام كان  
لا باطل متكاملاً هل كان ذلك خرا ما عليه او قد رويها كانه حق لانه  
فيه وجهان استبهم الثالث وجزم صاحب التحفين بالاولى والخطا  
والمراد بالمتكى هنا المتكسر في جلوبه من التراجع وبشبه المعتمد على  
الوطا وكل من يستوى في عدل على وطا فهو متكى ومعناه لا اجلس للوط  
جلوس من يريد لمرور من الطعام بل اجلس له مستوفزاً اذا  
قايلاً ومنها الخط والسحر حرمان عليه وكان عليه السلام لا يحسبها  
قال الرابع في انها بجهة القول بغيرهما من قولانه كان بحسبها وكفى  
المراد بحرم التوصل اليها واما ما روي عنه من الترخي في ان حش  
الرجز ليس بشعر وقيل انه صلى الله عليه وسلم شعر له عليه الصلاة  
والسلام لم يقصد الرجز واما وقع الكلام مرجحاً والحق المأزور في قوله  
أشعر وقايتة وبالكابة القراءة من الكتاب ومنها كان يحرم عليه  
الصلاة والسلام اذا لبس لامة ان ينزعها حتى يلقى العدو ويقاوم  
وفيه وجه انه في حرم ومنها خاينة الاعين محرمة عليه وهي  
الايمان الى صباح من ظهر له وفلس على خلاف ما يظن ويشعر به الا لا  
يحرم على غيره الا في محظورة والحق فيه صاحب التلخيص الخداع في الحرب  
وخالفوه ومنها كان يحرم عليه مد العين الا ما منع منه الناس ومنها  
اختلفوا انه هل كان يحرم عليه ان يصلي على من عليه دين في دين  
وفي جوازها منع وجود الصائم على طريقه في النوازل الصواب الحزم  
بالجواز مع الصائم ثم نستخرج فكان عليه السلام يصلي على من عليه دين  
ولا صائم في حرمه من عنده ومنها كان يحرم عليه ان يمس لسانه في  
يعطي شيئاً لآخر منه وذلك خاص في **الضرب الثاني** المحرمات العقلية  
بالنكاح منها استبان من حرمت نكاحه كان خرا ما عليه على الصحيح ومنها  
نكاح الحرة الكاكية حرام عليه على الصحيح وقبل لا يحرم فعلى هذا

عليه

عليه بخيرها من ان يسلم فمستلها او نعيم على ومنها فنفاقها فيه  
وجهان وجهاً من في الشرب بالامة الكاكية لانه يرد طهرها الخ  
ومنها يحرم عليه نكاح الامة المستقلة على الصحيح الذي قطع به كثير  
وادعى المأزور انه لا خلاف فيه وقيل لا يحرم وعلى هذا في قوله  
على واحدة وجهان ولواش بولده لم يرد في نكاحه على الصحيح وان  
قلنا بجريان ان في المقر وفيه قولان وعلى هذا قال ابو غصم  
العباس عليه قبة السيد عا وخالفه القاضي في الرفع ووافق  
ما حكاه ابن مام انه لو قد نكاح غرة في حقه صلى الله عليه وسلم  
لم يلزمه قبة الولد لانه مع العلم بالحال لا منع رقيقاً من مام  
والوجه في انعقاده رقيقاً هديان لا يحل انعقاده وطرد الحياطي  
الوجوه في انه هل يجوز له نكاح لامة الكاكية **فائدة** منع ابن  
خير ان من الكلام في خصايحه صلى الله عليه وسلم في النكاح  
ولامة لانه امر يقضي في معنى الكلام فيه واما يشع برجتها  
في النوازل التي يقع او توقع وما رايه الغزالي ونسبه الى المحققين  
واستحسنه ابن الصباغ وقال الجمهور بجوازها من العلم في  
النوازل والصواب الحزم بجوازها بل باستحبابه وقيل بوجوبه لم يكن  
بجواز **القول الثالث** ما اختص به من المباحات والتخصيصات  
توسعه عليه وهو صريح ان ايضا ضرب لا يخلو له بالنكاح وضرب  
متعاقبه فمن روى الوضوء في الصوم ايح له صلى الله عليه وسلم  
وهو مرام على غيره في نكاحه ورواه في قوله في يوم مام هو قوله  
في حقه ومنه امطفا ما حكاه من الغنية قبل قسمتها من جارية  
وغيرها كما اصطفى صفيه وذو الفقار ومنه لم يستد احسن خمس  
الفي في الغنية واربعة الخمار التي لم يرد في ايضاً مع خمس الغنية شتم  
شتمهم الغنائز ومنه دخولهم بغير اجرام كان فيها حاله وفي جواز  
اغيره من غير عذر خلاف تقدم في الحج ومنه ان قاله لا يورث عنه



وفيه وجهان أحدهما انه صدقة وعلى هذا ففي قوله وقفا على ورثته  
وجهاً فان جعلناه وقفاً فهل هو للواقف فيه وجهان وأصحهما  
عند إمامنا انه بات على ملته مستوفى منته على أهله كما كان عليه السلام  
سقطه في حياته قال المناوي وكل هذا صعب والصوائف الحزم  
بانه زال ملته عليه السلام وان ما تركه صدقة على المسلمين لا يخص به  
الورثة وهذا جعله إمامنا والغرض من التحقيقات قال الرازي وكان  
الغرض فيه ان جعلناه صدقة فتورث زيادة القرية ورفع الدرجات  
ولما كثرت وزعموا من الدرامات ومنهم من قال قوله صلى الله عليه  
وسلم طاعة صدقة جميع المال فتكون الحصة موصية في ان كان يجعل  
جميع ماله صدقة ومنه كان له ان يوصي بعضه وفي ذلك لغرض قبل ان  
وكان له ان يحكم نفسه ولولم على الصحيح وان قيل شهادة من شهد له  
ومنه انه كان لمصلي الله عليه وسلم ان يأخذ الطعام والشراب من  
مالكم اذا احتاج اليها وان احتاج اليها مالكمما وعليه بذلك ويؤدي  
محبته صلى الله عليه وسلم محبته وهذا الوجه ظاهراً وجب على من  
حضره ان يبدل نفسه فدية ومنه انه كان صلى الله عليه وسلم ان  
يحكم نفسه ولست لامة بعده ولا لعنه ان يحول لا تقسم كما ومنه  
انه كان لا ينفق وصوم بالنوم بخلاف غيره وفيه وجه والصحيح انما  
وضعه باليمن ومنه قال ابن القاصر كان بخوة لانه يدخل المسجد جنباً  
ورده عليه الفقهاء إمامنا ورحم النور قول ابن القاصر ومنه قال ابن  
القاصر كان بخوة له العقل بعد الرجمان وعلم طوع فيه قال وكان يحرم  
له الفعل في الحرم ومنه قال ايضا كان بخوة صلى الله عليه وسلم ان يلعن  
من شتمه بغير سبب بفضيلة لا لعنه وحده للمؤمنين وروى عليه واعلم  
انه لست المراد بالمباح هنا ما استوى طوافه بل ما لا يخرج في فعله ولا  
في مدله **الضرب الثاني** المحققان المتعلقان بالنكاح فانه ابيح  
له الجميع بين الحزم من اربع نسوة ما في عليه السلام عن سبع زوجات

كان

وكان بخوة الزيادة علمهم على الصحيح ولا ينقص ذلك في عدد الزوجات  
شحنة السراية في حق امته وفي اعضا اطلاقه في الدلائل في  
أحدهما فيه الوجهان في اخصار الزوجات لكن يرد على هذا ما  
والثاني القطع به وعلى هذا الوطو في أحد بلا فاعني طهاره قبل  
ان تزوج بغيره وجهان ومنه في انعقاد نكاحه بلفظ المسبة وجهان  
أصحهما وبه قطع إمامنا والغرض في انه ينعقد ولا يجب من الزنا  
ولا بالرجوع من شرط لفظ النكاح من جهة صلى الله عليه وسلم  
او لفظ برهما فيه وجهان أرجحهما عندنا خامد الثاني في ذلك  
العلماء كان عندنا صلى الله عليه وسلم امرأة توهونه والقابلون  
به اختلفوا فيقبل خوله بنت خنيس وقيل بميمونة وقيل بغيره فانه نارية  
وقيل ام شريك بنت جابر ولوتر وج امرأة من لم يسم لها مهراً فهل يجب  
لها مهر بالخول فيه وجهان استمرهما لا وثانيهما نعم والذي خص به  
العقار نكاحه بلفظ العبة ومن معناه ومنه انه صلى الله عليه  
وسلم كان اذا رغب في نكاح امرأة فان كانت خلية فعليها الاحاقية  
ويحرم على غيره خطبتها وان كانت مزرقة وجب على زوجها اطلاقها  
لبناتها وفيه وجه انه لا يجب عليها لزوجها ولا على زوجها اطلاقها  
ومنه في انعقاد نكاحه في حالة الحرمان وجهان قال الرازي اميل  
الى بر انعقاد ومنه في وجوب القسم عليه من زواجه وجهان أصحهما  
انه يجب واخلاقه في هذا كله راجع الى الجواز وجاؤه بالسراية  
ام لا ومنها في وجوب بقاءه عليه الوجهان المتقدمان في  
المهر والوجه الوجوب ومنه كان له عليه السلام ان يزوجه المهر من  
بغير ادنها واذن ولها قال الحافظي يحل ان يفار كان لا تحية الا باذنها  
ومنه ان المرأة تحل له تزويج الله على الصحيح ومنه قال بعضهم كان يحل له  
نكاح المعتدة من غيره ومما طوع ومنه عن ابن القطار انه كان يحل  
له الجميع بين المرأة وخالها وان كان لا تحية له الجميع بين الاخيرة وفيه



وجه انه يجوز له الجمع بين زوجتين ومن الامم وانتمها **النوع الرابع**  
 ما اخص به صلى الله عليه وسلم من الفضائل والكرامات وموانضا  
 ضربان ضرب يتعلق بالنكاح وضرب لا يتعلق به **الصلوات** المتعلقة بالنكاح  
 من الاول ان اذواجه التي توضع عنهن محرمات على غير ابدا وفي  
 جوار النظر وجهان اشهرهما المنع ويثبت لهن حكم من مومنة في  
 احرامهن وطاعتهم وتحريم نكاحهن لا في جوار الخلو والمشا فرق  
 والنفقة والميراث ولا يتعلق ذلك الى غير من فلا يقال انهن اخوات  
 المومنين ولا اخواتهم واخواتهم اخوات المومنين ولا اخواتهم  
 ابائهم وامهاتهم اخوات المومنين وجماعتهم وفيه وجه ان اسمهم يطلق  
 على بنات من اسم الحولة يطلق على اخواتهم واخواتهم وان لم يوجب ذلك  
 حریم النكاح وعلل طحاوية قال لا يتعوي وكان النبي صلى الله عليه وسلم  
 ابا الرجال والنساء جميعا وقبل لا يجزي ان يقال انه صلى الله عليه وسلم  
 ابو المومنين لا يرضى الشافعي على انه يقال له ابو المومنين في الحرمه  
 وعن براسنا داوي انما قاله لا يقال له ابونا وانما يقال له ابونا لما روي  
 انه صلى الله عليه وسلم قال لا يما بالكم كقول الله وفي خوف العرة على  
 اذواجه اللاتية فوضع عنهن وجهان واما اذواجه اللاتية فادهر الاستقذ  
 والشر وجه يستحب بياضا وفي نجر عنهن على غير ثلاثة اوجه احدها يخرج من  
 ايضا وجه النواوي ثابها لا يخرج من واثابها وهو براسنا عن الشيخ  
 ابي حامد وجهه انه ان كان دخل بها بجرمت والا فلا وهذا في غير  
 المخيرات اما المخيرات فمن اخذت منهن الدنيا ففي جوارها لا راج طريقتان  
 اخدهما طرد من وجهه والتاليه القطع بالحل فان قلنا لا محل في وجوب  
 نفقتها من خمس الخمس وجهان وسواء حل امته الموطوع اذا فارقتها  
 بالموت اذ عتق او بيع وجهان كذلك الرافعي وقال لما قد روي ان  
 مات عنها كارية حرم نكاحها وان لم نصر اما المومنين وان باعها فحرمها  
 على من شرها وعلى بنات المسلمين وجهان وسواء عن صلى الله عليه وسلم

لنكاحه هذه الرواية  
 من الصلوات

وجوه

وجعل عنهما صداقها وفيه اربعة اوجه احدها انه اغتفها على شرط  
 ان يتزوجها فوجب له عليها قيمتها يتزوجها وهي محمولة وليس لغوي  
 ان قيمته يدق الا في وجه وثابها تحت عليها الوفا بالنكاح بعد  
 لزوما في الوفاء واحد من الامم لفته على ذلك لا يانزها الوفاء  
 وهذا يقتضي انشاء عقد بعد ذلك وثابها انه جعل نفس عنهما  
 صداقها وليس في ذلك لغو ورايها اصحابها انه روجها ولم يجعل لها  
 مهر او على الوجه الاول ليس في ذلك من حرارة الا على وجه ياتي  
**المصنف الثاني** كراماته في غير النكاح منه انه خاتم المسلمين واسمه  
 خيرا لام لا يجمع على صلاله واجمعا على وجهه على الصحيح واجماع غيرهم من  
 براسنا ليس بوجه عند براسنا من وفتحت الشرايع شريعتة وجعلته  
 شريعتة مودة وجعل كتابه معجزا وحفوظا عن التحريف والتبدل  
 وتقي بعده حجة على الناس ومعجزات غيره انقضت باقرضه ونفسه  
 بالرعب مستقر شهره وفضلته وزجانه على سائر النسا ومنه ان عمل  
 فتناحزه لدمه او على النسا طهر منه قولان وافضل من خديجة وعائشة  
 وفي ايها افضل وجهان ومنه عائشة افضل ام فاطمة وفيه وجهان فاطمة  
 افضل من اخواتها وجعل ثواب وزجانه وعفا من عفا ولا محل  
 لاحد ان تسأل من شيئا الا من راجح اب وسألته كاهل الله عليه وسلم  
 عامة الى براسنا والخبر وكانت رسالته غير خاصة واما نوح فنه تارت  
 رسالته عامة بعد الطوفان لا حصا لا لاقير فمن كان معه واخبر  
 فيها قبله وجعلته ولا مته الا من مستحدا في رايها طهور او احل له  
 الغايه ولم يزل ذلك لغوهم وجعلته الله سبحانه يوم القيمة على يد الله  
 بتبليغ الرسل المهد وسالته من اصحابه صلى الله عليه وسلم حرم الامه  
 وكل من افضل من كل من بعده وان رقا في العلم والعمل يخالف بعض  
 العلماء فيه وقال قد ياتي بعد من هو افضل من احدهم وافضلهم عند  
 اهل السنة الخلفاء اربعة على ترتيبهم في الخلافة ثم بقية العشرة







مستغلا بالعبادة لم يستحب له ولم يجره وان كان مستغلا بها فوجها  
 احدها مستحب له تركه لئلا يخل للعبادة واصحابها انه مستحب وقاسمها  
 قال الماير من ان كان معك لالحال ان صبر نفسه صبرت وان حدها  
 به قد وفان كان مستغلا بالطاعة كعبادة وعلم فاستغاله بها وترك  
 النكاح اولي وان كان مستغلا بالدينيا فالكناح اولي وسادستها وهو  
 اورد في الراجع انه ان كان نايقا فان لم يجد موثقا ولا وليا لا يستزوج  
 وحسب شهوة بالصوم فان لم ينسرك الصوم ثم دسرها بالكافور وكحو  
 ولان تزوج وان وجدها مستغلا بزوج سوا كان مقبلا على  
 العبادة او لا ولا بعضهم ان خاف ان يزوج عليه ان تزوج قال التواري  
 وقاله لاحتهم الشيوخ بل يوجبوا الفسري وغير الباقي ان لم يجد مؤثقا  
 وكان به فرض او يجرى عنه او يجرى عنه له النكاح وان وجد  
 مؤثقا ولم يزوج به عليه لم يجره له النكاح لان كان مستغلا بالعبادة  
 فالعلمي لهما افضل على الصحيح وان لم يكن مستغلا بالعبادة فزوجها ان  
 اصحابها ان النكاح افضل طلبا للولد وفان بها ان تركه افضل وقال الغزالي  
 في من جيا في النكاح فوايد وافات . فوايد خمس . السبل والتحصن  
 فحسب الشهوة وتدبير امر المنزل مع براعة ياد بصيرة الزوج وترويح القلب  
 بالمعاشرة والمحادثة ونحوها ومجاهدة النفس ورياضتها برعاية تراهل  
 والقيام بها . وافاة ثلاثة . التحليط في الاحكاما وبسبب العجز  
 عن الحلال والقعود عن القيام بحقوقهم واحتمال الاخلاق فمن لم يستغال  
 عن وفاء بهن ويا ولا وهن لمن زوج في حقه هذه الفوايد او بعضها واستغنى  
 عنه الافات كلها فالنكاح له افضل وان فاعلمت الفوايد ومن فاق على  
 ما هو الغالب فلهن الامر بالمران فان غلبت على طنه رجحان اخلاصه كما حكم  
 بموجب الشرح هذا كله في حق الرجل وامام المرأة فالنكاح المقدم به على  
 استحباب الشرح اذا ما لم يبدو الحق به بعضهم اذا احتاج اليه للقيام  
 بواجباتها وحفظ نفسها فان لم يحج اليه شيء من ذلك قال صاحب التبيين

نحو

دره لهما ان تزوج وقال الركاين لم ينكر من حبسها باللسان واليد  
 نظير على الظن ان النكاح امر او لا مطلقا وفي المسئلة وجه ان النكاح  
 فرض حقا في نواشع منه اهل قطر احيوا عليه **فروع** نص المشافيع على ان  
 النكاح من السموات لا من الارض واليه اشار الشافيع في كلامه وقال التواري  
 ان قصد به طاعة كاشاع السنة ان يحصل ولد صالح او عفة من جهة او قبلاد  
 عينه بفقر من اهل بيته يثاب عليه **فصل** تدب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في المذوحة الى امور اخذها ان يكون حسبها فحكم بقت  
 الزنا وبنت القاسم وتابها ان يكون زوجها لغيره او من الثيب متى  
 وجد بها غير ولد فابكر او في وقتي حجه بيضا غير ولد وثيبا ولو دقا لولد  
 او في ذابها التي ليست لها قرابة فربها او في من في القرابة القريبة وذات  
 القرابة غير القريبة او من رحيمة وخامستها ذات الدن او في من غير  
 وسادستها لزوج حميلة عاقله وسادستها ان لا يكون معها ولد من غير  
 الا ان يكون في نفسه ملحمة وقاسمها سكت ان لا تزوج الصبية حتى تبلغ الا  
 ان يكون في ذلك الحاجة او مصلحة وقاسمها سكت ان لا تزوج على امرأة  
 واحدة الا ان يحتاج الى الزيادة فريددة والحاجة وعما شرها مستحب  
 ان يتردج في شوال وحادي عشرها مستحب ان يكون من طويرة كالميتات  
 وثانية عشرها مستحب ان يكون حصة المهر **المعدة الثالثة** في النظر  
 اليها اذا رغب في نكاح امرأة استحب ان ينظر اليها ويكثر النظر  
 احتياجا وقيل النظر مناج لا مستحب والمرة ايضا ينظر الى الرجل ثم  
 ينظر منها الوجه والخصير ظهر او بطن فان قيل هذا اسباح في اء احد  
 الوجهين اخير عرض الزوج فلعله لا يحضر بهذا السبب قلنا هو من غير  
 حاجة يحرام عند خوف الفسنة وهنا ينظر الى عرض الفتنة ولا ينظر الى غير  
 هذه براء على المذهب وقيل له النظر الى المفضل الذي من الدين والمعصم  
 وقيل له ان ينظر اليها نظر الرجل الى الرجل وقيل له النظر الى احص قدسها  
 بناء على القول بان للسن نعمة في الصلاة فارتفعهم في محو حوازل النظر



الوجه ما اذا كانت شائرة ما عداه فلو كانت خاسرة الرأس لم يجز النظر اليها  
ومقتضى كلامهم جواز النظر في الامة المحطوبه اليها ليس يعوم فيها وفي  
وقر النظر اليها الوجه اصحبه انه بعد الغرم على خطتها وقائما انه عند  
اذنها في الشروع وتاليها عند ذهاب كل منها الى صاحبه باجاء الخطبة  
ثم اذا اهلها لم يجبه فلا فطره ذلك ولا يستلزامها في هذا النظر وان  
لم يستلزمه اليها فبعضها لهما امرأة منظرها وقصبتها له فالمرام  
ولو امر بمحوه بالنظر الى متجدها فلا بأس **فصل** حجب العادة بذكرها  
بجل النظر اليه هنا والنظر اما ان لا تمس الحاجة اليه او تمس اليه **الحالة**  
**فصل** اولي اذا لم تمس الحاجة اليه وهو اربعة اقسام اوله نظر الرجل الى الرجل  
وهو مباح الا العورة وهي ما بين الشرة والركبة على الذنوب وقيل ان الشرة  
والركبة منها وقيل منها الشرة دون الركبة وقيل عكسه وقيل هي العورة والبر  
خاصة كما تقدم في كتاب الصلاة وسواء في ذلك الحر والعبد وحرم النظر  
اليه مشهوره كالمراة وفي حرم النظر اليه عند خوف العنة الوجهان  
برأيتان وحرم المس كانه طر واولي فليس للذكر ان يتركها ان يتركها  
الشرة والركبة من غير ما زار من غير خيط ولا حرم نظره فستان الى وجه  
مغسته لشيء من غير حاجة واما كونه مرد فبحرم النظر اليه مشهوره  
كالمراة واما غير مشهوره فان من العنة جاز وان خالفا فوجهان اصحهما انه  
بحرم كالمراة وقائما للمواز واختلاف برامام قال المستوفى وقيل ان تركه  
**قال** الشيخ بن الصراح واللبس المعنى الخوف العنة عليه النظر فوقها  
ودفعي ان لا تقوم في ذلك بانك را فتكون النظر اليه بغير شرمه على خلاف  
**مرايتا** حديهما ان ناس العنة محجوز الثانية ان يغلب على ظنه وقوعها ولا يجوز  
المالكة ان تخاف من غير ظهوره وعليه وفرغ فهو محل الوجهين **افتنى**  
النوف بحرم النظر اليه فطلقا مشهوره وبغير شرمه سواء ان العنة ام لا  
غير حاجة كنعلمه ويصح وحاشا عن البصر وان الفاضل وصاحب التتبع  
وعنه اطلق النول به **فصل** لا يجوز ان يضاح الرجل الرجل والمرأة في

نور

ثوب واحد متجربين وان كان كل منهما على جانب من الغرائس وعبر امام  
والعزلة والمنزلة عنه بالكرامة واذا بلغ العتي او القصبه عشر سنين  
وحب السفر منه وبنائه وابيه واخيه واخيه في المصاحح قال البغوي  
وقر العتافقة والفتيل الا بقبيل الولد المشقة وهذا قاله الفاضل  
في المعافقة وقال لا يفتل لشيء في ذلك وقال الشيخ ابو عمر ومذهب  
الشافعي اتيها حديث المأثبات وقد است المعافقة فبحر اذا لم يود الي  
تجربك سهو وعمن التفتي انه لا بأس ان يقبل الرجل راس الرجل وما  
من عتيه عند قدومه من عتيه او بناء عتيه وقال النووي السنة  
معا فقه القادم ويقبله ويستصاحبه الرجل الرجل والمرأة  
قال النووي واما بقبيل بدعيه فالمحسار انه ان كان لزهده او صلاحه  
او علمه وشرفه وصيانه ونحوها من لم يؤد الدين استحب ان كان  
لغنايه ودينه وشوكه وخاهه فله وقيل المستوفى لا يجوز ولا يقبل  
الصغار سنة سواء ولدك ولديك او الم ومن شهوه لا بأس  
بقبيل وجه الميت الصالح وقوله حتى الظهر في كل حال لكل احد  
وقر ان قيام لاجل الفضل للاحتزام لا للرياء والاعظام **العسى**  
**فصل** في النظر الى المرأة وقية وجهان اصحهما انه في نظر الرجل الى  
الرجل فمطرها ما عدا بين الشرة والركبة وفيه فطرها الى الشرة والركبة  
الاختلاف المتقدم فيه وقائما انها تنظر منها ما ينظر الرجل من مجاربه  
على ما سياتي وذلك اذا لم ينظر مشهوره ولم يحجب منه فان كانت مشهورة  
بحرم وان خافت العنة ففيه الوجهان الشافعيان وهل يعرف في  
ذلك بين المسئلة والكافرة دمية ثابتة وغير دمية فيه وجهان اصحهما  
عند الغلبة وهو فتية كلام الحافظ في لا فرق في الرجل في الرجل  
واصحهما عند البغوي المواز ان الكافرة لا ترى من المسئلة ما تراه المسئلة  
فعلى هذا لا يدخل الزنا في الحرام مع المسلمات وقا الدس يراه منها فيمن  
وحشها واحدا لا يري منها الا ما يراه الرجل لرجلها واشبهها لا يري

سنة



فمنها الاثنا عشر واثني الممثلة ولو كانت الكافرة ولو كانت النظار لها اليها ولا  
تدفع من ان يكون المانان حرمين او رقيقين او احدهما خرة ولو لم يكن خرة رقيقه  
كانت الرجل وحده المستحرم النظار لجميع ذلك . القسم الثالث في نظار  
المرأة والسنا اثنان الاول المساجد للنظار من كاح او ملك فله  
النظار لجميع بدنها حتى الفرج على الصحيح والى الخبايا الملقب  
معين اهل البيت على اليمنى عن السبيل في راحة الفخذ المتاخمين اليمن  
لحميص الحلا في غير حالة الجماع والقطع بالجوارحين الجماع وهو غريب  
وعلى المزمع ذكره النظر اليه والراية في النظر للباطنة اشد  
واشد ذلك بعضهم فاستثنى النظر للاحقة الدبر وقال للاحقة النظر  
اليه فقط لا لانه ليس محررا استتاع له وحكاة عن النبي وهو ظاهر ولا  
فرق في لامة بين الفنة والمدره وام الولد الذي عمر من الشايع من الوطى  
قربا الى الام لا كالحاص والمعرفة فان كانت محرمة عليه فستبأه و  
رضاع او فضايرة او تحسن او توشى الردة او كتابة او تزوج او عده او  
شركه فم كامة غيره والزوج المصدق عن التهمة كالامة الكاتبة ونظر  
الزوجة الى الزوج ولامة الى السيد كنظره اليها وقطع بعضه للجواز  
فقطها لا ذكر الزوج والسيد المستمتع **القسم الثاني** المحرم للنظار  
في حجة نظره لا غايبا بدوام محرمه في حالة الممثلة وهو الوجه والراش  
والاكت والشافق والتعاقد والعتق كذا قاله لامة وقيل فصفى الساق  
ونصف الشايع ولا ينظر لما بين السرة والركبة قطعا وفيما هو ذلك  
وحدها ان اظهر ما انه حجة كالرجلين والراش الذي في عدة الرضاع منها  
بدوان الممثلة او يخرج على الوجهين فيه طرفان وامانة غير مدرة  
الرضاع فهو على الوجهين قطعا ولا في من المحرم بالسبي المصاهرة  
والرضاع وفيه وجه ان المحرم بالمصاهرة لا ينظر منها الا ما يبدوا في الممثلة  
والمحرم المخلوق منها والمستأفقه قال القاضى وما حوزنا للمحرم النظر اليه لا  
يحجز له منه واللاتيها لا يحجز للرجل من طهره او بطنه ولا ان يغمر

ساق

شافها ووجانها ولا ان يقبل وجهها ولا يحجز له ان يامر اسنه من الخيفة **القسم الثاني**  
بان يغمر رجله اي من غير خايل واذا كان بعضهم اهل من شهوة **القسم الثاني**  
لرحمينة فيحرم على الرجل النظر لما هو عورة منها قطعا حتى العتة  
او انما ولا الوجه والافران فان فيشه وان لم يحجزها ولم تكن بسبب  
مسح من معاملة وشهادة وحظنة فوحدها ان احدها انه يحرم وجترم به  
الشكر اني في الرواية واذا كان السخا بوجهه وذلك والغرض ان  
الدار التي في واه من النسر والظهر وما وهو قول من يرى سببا المستفدين  
انه لا يحرم من دارة فعل هذا يحجز نظر اللحن من وش لا صاع الى العتق  
وفي وجهه ان الجواز يختص بنظر في النظر الى الحصى البعيد وجهه انه يحجز  
وقد نفي الخلاف في انه عورة في كمال الصلوة وصورتها ليس يعوق على  
الصحيح فمخوضا غايبه الا ان يحذف الفنة فيحرم واذا اقرع عليها الباب  
فلا يعتنى ان يغيب بطوق رديم بل يعطى من قفا وطريقا ان يخذ ظهر  
كتفها بغيره ويجب ذلك هذا كله اذا كان الناظر فلا بالغا والمنظورة  
اليها حرة خيرة فان كان مسنوعا فوجهان اصحهما ان ينظر اليها كنظر النخل  
الى محاربه وتا منها انه كونه وهو الذي قطع ذله وخصه به قال القاضى  
والا خلافا انه يحجز له الدخول عليه من غير حجاب ومثله انه يحجز له  
النظر الى الوجه والكف وقطعا والخلاف في غيرهما واما المحجوب وهو  
الذي حجب ذكره وبقي انثياه والعينين والشيخ المحرم فمخوضا غايبه واما  
الخصي الذي قطع انثياه وفي ذكره والمختن فغيرها وحدها والذي  
اورده الجمهور انها كالنخل والثاني انها كالمسنوح وقال القاضى انو  
الطبيبة ابن الصباغ لا يحل لهما النظر الا ان دجرا او ممرها ومزمن  
شهوةها وحكي الما من في المحجوب والخصي بلية او جدها انها ينظر اليها  
في ما عدا بين السرة والركبة وثانيها المنع وقالها جواز المحجوب دون  
الخصي قال ابن الصلاح ولا يحق بالخصي المسأول وهو الذي سئل بخصناه  
وقال المولى المحجوب والمسنوح ان كان فيها شهوة وميل فلا يباح لها



النظر البصر والافهام كالشيء البصر والصبي ذكركم المحارم واما  
 الصبي يقال لا يحجب النظر الا ان لم يظهر على عورت النساء وهو الذي  
 لم يبلغ ان يفسد المرأة فلا يحجب منه وان كان مراهقا فوجهه ان  
 اخذه وهو قول الزبير والقفا لا ينظر كالة الدخول من غير  
 اسيد ان الاية لا تروى قال الله المذمومة في قوله تعالى والذين لم  
 يبلغوا الحنث عليكم وعلى هذا هو كالحرم واصحهما ان ينظر في المانع  
 لظهوره على العورات وعلى هذا على التواتر ان يمنع النظر كالحرم  
 وجعل برهانا من الصبي على ثلاث مراتب الاولى ان يبلغ قبلها  
 يحكي ما يرى فلا يحجب نظر حجاب منه في العورة ولا غيرها البانة  
 ان يبلغه ولا ومن فيه قودان شهوة وتنشوق ذلك قبل سن التمييز  
 فيجب ستر العورة منه ومن غيرها كالحرام . المالة ان يبلغ حجاب  
 الحكاية والنشوق وذلك بعد سن التمييز بحيث لا يحجب من سنه  
 قال البايع بر جيني قال ابن الصلاح الذي فهمته من كلام برهام والغزالي  
 ان الذي بلغ حد الحكاية والنشوق ان يظهر منه النشوق فهو كالحرج  
 قاطعا وان لم يظهر منه نشوق فهو محل الخلاف واستثنى عن خبرهم  
 النظر لاسر حبيبة سنان اخذه نظر العبد البايع الى سيدة وفيه  
 وحفاها حجابها وهو النشوق وان لم يحرم منها فينظر فيها ما يريد وايضا  
 المهنة وكذا ما رواه ما عدا بين السرة والركبة في اظهر الوجهين وبانها  
 انه كالجني في صحة السبع انوحايد ولا فرق بين الفرج والمدر والمعاق  
 عتقه بصفة ياما الكاتب فقال لا يفاضل بشر محرم لها وفل العتق  
 انه كالتق . والبعض كالحرق طعا . قال الما فري ولا خلا وان عتقها لا  
 يلزمه لا مستيدين عليها الا في ترواقيات الملاية المذمومة في سرة  
**المالة** الاما وفي النظر لامة غير وجهان سواء كانت قنة او اذام  
 في احد هما كنظر الرجل اليها كظفر الى محاربه فنظر منها الى ما يريد  
 في المهنة وفيها عدا ما بين السرة والركبة الوجهان وعلى القول بالجواز في صحة

البغوي

البغوي والرواية يذكر وثانيها انها كالحرم قال الغزالي وهو القياس وروح  
 النووي في ليله وقال المتولي لا خلا فان وجهها وراسها ويداها واطراف  
 شاعرها وقدمها ليست بعورة **مرعاة** اخذها فالأخوة النظر اليه  
 وهو من كل كستر راس الخرق ودمعها وظفرها وذكر الرجل وشعر  
 العانة في استقرار جريم النظر اليه بعد انفضاله وجهان احدهما لا  
 يستمر واصحهما انه يستمر وقد سبل بعض برهنة المتقدم عن النظر  
 الى قلامه ظفر المرأة فقال ان كانت قلامه اظفارا ليد جاز وان  
 كانت قلامه اظفارا للرجل لم يحرم وهو بناء منه على اخذ الوجه من المقلد  
 في جواز النظر الى كف بر حبيبة واستشكله برهام وقال ينبغي ان  
 يقال ان لم يميز الجبان من المرأة مشكله عما للرجل كالملاية لم يحرم وان  
 تميز كالعقصة حرم وصنعته غيره وقال المغوي لو ابين ستر ملاية او  
 فلم يفرها ثم عتقت ينبغي ان يحوز النظر اليه وان جعلنا العتق  
 المبان كالملاية لانه انفصل عن لم يفر عورة والعورة لا تنظر اليه  
 قال القاضي دم العتق والحجامة من المرأة عورة قال بعض اصحابنا  
 المتقدمين لو وصلت لامة شعرها شعر خرم وجب ستر شعر الخرم  
**المالي** في جواز النظر الى فرج الصغرة التي لا تستر وجهان احدهما  
 المنع وبه جزم النووي والغزالي والواقعي وادعى صاحب العدة بلامفاق  
 عليه وثانيها الجواز وقطع به القاضي فيه وفي فرج الصغرة الما فري  
 واربهم المراه في فرج الصغرة وصحة المتولي قال في ستمر الجواز  
 في سن التمييز وقصيره تحت مله ستر عورة عن الناس في الما فري  
 ومن حل النظر الى غيره الى ان يبلغ الصبي شرطين والجارية تسع مشين  
 وعلى القول بتجريم النظر لا فرجها ففي النظر لا ما عداه من جسدتها  
 وجهان اصحهما الجواز وثانيها المنع وهو ضعيف والوجهان مذموران  
 في ان حكمها حكم المحارم وعن الصيرفي ان عورة الصبي والمهنة  
 قبل التسع القبل والبرقمة تغلظ بعد التسع في الصبي وبعد العتق



الصبي يعرف بالكثير من الغريزة واما الصبية اهون من امر العجوز وعن  
 الرد فانها ان المراه اذا بلغت مبلغا من سن لم يمان بالنظر اليها جاز النظر  
 الى وجهها وكفها وهو تفرج على تحريم النظر الى وجه السباية وكفها  
 قال القاضي ولا يجوز مسها لان النظر اخف **القسم الرابع** **نظر**  
 المرأة الى الرجل فاما نظرها الى وجهها وسيدتها فكذلك اليها في الفرج  
 وغيره وقد مر ان بعض من منع من نظرها الى فرجها احاد ونظرها الى ذكره  
 ونظرها الى ارجلها حرام بلية وجه اخذها انه كنظر لرجليها وقطع  
 به جماعة وصححه اخرون وقالوا انها منظر الى ما بهد واجبة المهنة ومن  
 غيره واصحابه عند الغزالي والرافعي انها منظر منه فاعدا العورة والامراني  
 ودرج لهما النظر الى وجهيه ويديه واما نظرها الى محرمها فهو كزهرها  
 وفيه وجهان اخذهما انه يجوز ما بهد واجبة المهنة خاصة والناسي الى  
 عند العورة واحتثاه المحققون واعلم ان جميع ما تقدم من جواز النظر  
 الرجل الى المحارم والرجليات ونظر المرأة الى محارمها وعدلها ورجليها  
 ويجوز ذلك مخصوص بالامن من الفتنة ويجوز النظر عن السهوه فاما مع  
 اخذهما فيحرم قطعا **فروع** في نظر الحشيش المشكل وفي النظر اليه وجهان  
 اخذهما لم يرد ما لا حشيشا فيجعل بالاضافة الى الرضا لمرأه وبالاضافة  
 الى المشا وجلا وتابها وبه قال الفقهاء الخواذ استصحا بالحكم الصغير  
 وبه قطع القاضي في الفتوى في التولية والمردود وعلى هذا النظر  
 الى بدو الرضا وبه المرأة ولهما النظر الى بدنه ويعتبر برأيه عن الوجه  
 الاول بانه كالحمل **الحسنة الثانية** والنظر والاستحاجة وذلك من  
 وجوب منها ان تريد نكاحها وقد تقدم انه منظر وجهها وكفها ومنها  
 ان يريد شرا جارية وقد تقدم في البيع بيان ما يجوز له النظر اليه  
 ومنها ان يتحمل شهاده على امرأه او يعاملها ببيع او غيره فله ان ينظر  
 الى وجهها خاصة لمعرفة عند الحاجة واذا نظر اليها عند الحمل كلفت  
 ان تكشف عن وجهها عند الولادة فان استعملت مرف امرأة بالكشف

وعبر

عنه

عنه وفي جواز النظر لا كفها مع الوجه وجهان اصحهما وهو مفرع على انه  
 لا يجوز النظر الى الوجه والتفكير من غير حاجة وحيث جاز النظر اليه  
 لبيع او يحل في جواز النظر لا خميعة او اعرفها ببعضه وجهان اصحهما  
 المنع قال الحافظ في دار ولا يزيد على مرة واحدة الا ان يتحقق معزفتها  
 الا ثمانية فان خاف الفتنة لم يجوز نظر لذلك الا ان كانت شهادة  
 تعينت فنظره وصديقه نفسه فالمرأه لا يجوز النظر الى الوجه  
 والتفكير بطل حاجة تشا من حاجة النظر لا المحطونة والحجوة النظر الى  
 العورة ومسها بحاجة مؤكدة فالغصه والحجامة والمعاكح بشرط ان  
 لا تكون هناك محرم ولا امرأة تعالج على الصحيح وعما بن القاصر انه لا  
 يشترط واشترط القاضي والتولي ان لا يكون في سماع وجوده مستلزم  
 وهذه الشرط ايضا معتبر في جواز معالجة المرأة الرجل برجلتيها  
 ومنشط الحاجة المؤقتة بما يجوز العدول من المال الرب تشبيها  
 وفاقا خلافا قال برامام ويحتمل ان رتب الخلاف فيها تحت برار على  
 الخلاف فيها فوهة فاذا كان في المرض المصنفا خوف برار قوله لا  
 فيها عنه قوله ان مرتبان ويحتمل ان لا يرتب وفي النفس منه شيء فينبغي  
 ان لا يجوز الكشف بالمرض المصنفا قطعا وان كان في التيم من اجله  
 فولا ينفع في هذا يباح الكشف حيث يباح التيم اتفاقا وحيث  
 وهو ابا عنه قوله ان ظاهر ان يعتبر في النظر الى السوتين مبرا ياله  
 بار يكون المحاحة حيث لا بعد الكشف تشبيها هناك للمره وبعد  
 في العادة وفي جواز نظر الرجل الى الفرج لتحمل الشهادة ولا ثبوت المصعد  
 للشهادة على الرضا اربعة اوجه اصحها يجوز مطلقا والتالي لا يجوز  
 مطلقا والثالث يجوز في الزنا ومن غيره ورايها لا يجوز في الزنا ويجوز  
 في غيره ويجرم النظر بشهوة عند الحاجة مطلقا **المعدة الرابعة** في  
 الحظية بكسر الخاء وفي التماس النكاح قال في الوجيز وهو مستحب  
 قال الرافعي ولا ذكره للاستحباب في كلام برصحاب وانما قد كملوا في

المحرم



الجواز ومن ان يحتج لا بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وما جرى عليه  
الناس وقد تقدم انه ينبغي ان يقدم النظر عليها والمرأة ان كانت خلية  
عن النكاح والعقد نجاذت خطبتها نصبر محاذ وتبرعنا وان كانت  
معتدة ولو من طريقتيه جزم التصريح بخطبتها مطلقا واما التبرع  
بها فان كانت بعد عقد وفاة جاز وكبر ان كانت حاملا لا يجوز التبرع  
فان كانت بعد طلاق رجعي جزم وان كانت بعد طلاق بائن  
فان كانت محل لصاحب العقد كالمخلعة والتي انفتحت نكاحها بردة او  
فتخ بغيرها او عيبه ففي حوار التبرع من خطبتها قولان وقيل وجها  
اصحها الجواز وان كانت لا محل لمسه العقد كالمطلقة بلا ما والفارقة  
باللعان والرضاء والمصاهرة او كانت معتدة عن طريقتيه ففيها  
طريقتان اصحهما القطع بالجواز وعلى هذا ففي كراهيته قولان والمالة  
اجز القولين وفرد بعضهم في المنسوخ نكاحها بن زوجه الزوج  
الفاصح فتكون التبرع بخطبتها على القولين ودون الفاسحة  
فلا حرج في التبرع بغير قطع وقيل يجوز التبرع بخطبة الموطوءة بالسبئية  
قطعا كالمعتدة عنها وبني بعضهم هذه الصورة كلها وقفا وحلا وعلى  
معنيين ذراعي المنع في الرجعية احدهما انها تصد وان راجع فقد  
عملها الرجعية في الخطبة على ان تكذب في براءتها وفي الرجعية  
وقاينها انهما محضه بالطلاق فقد يكره من سدا عنه المهر مقام  
من الزوج وكلاما مستنفذ في المتونة عنها والبابية والملاعة والتي فسخ  
الزوج نكاحها وحذفها المعنى الماخذ خاصة في القولان والخلع في  
محل القولين حيث بنينا على طريقتهما انهما مطلقا استوا كانت لعقد  
بالا فز او لا استر وثانها انهما فيها اذا كانت بالاشهر فان كانت لا قرا  
لم يجر قطعا والتصريح بالخطبة مثلا ان يقول انه ان تزوج بك  
واذا انقضت عدتك تخلت واذا اخلت فلا نفوم على نفسك والتبرع  
ما يحمل الرجعية في نكاحها وعبره لحر كان في براءه لا طهر كقولك

الخنز

واعب منك ومطلع اليك واذا اخلت فاذ ينسب الي اعلمين ومن حجب  
مشك وان كانت جميلة ولست برعوب عنك ولا سقي انتما وان الله  
سائق اليك حرا وانك على كبرية والى فيك لراغب واذا اده يد  
الزوج ووددت لو تيسر لي امرأة صالحة وما عليك امه والى عليك  
لجريس وختم جواب المرأة في المتدايل عليها نصبر محاذ وتبرعنا خسر  
الخطبة في جميع ما تقدم وهذا كله اذا كان المحاطب غير من العقد  
اما صاحب العقد الذي يجوز له نكاحها فجوز له التبرع والتصريح  
قطعا ولا يجوز الخطبة على خطبة الغير بعد ان صرح له بالاجابة  
اذا علم الثاني ذلك الا اذا اذن له او اعرض عنها اذا عرضت في عنده  
ولا فرق فيها اذا كانت المحطوبة ذميمة من ان تزوج المحاطب براء ولا  
مستلما او ذميا وقالا ابو عبيد بن جرمويه يجوز الخطبة على خطبة  
الذمي والسوم على شومه وصريح برجابه ان تقول اجبتك الى ذلك  
او تاذن لوليها في الزوج منه اذا كان معتبرا وان لم يوجد صريح  
برجابه فان وجد ما يسعها الرضى والرجابة كما لو قالت وعبيتي  
عنك فتولا في القديم ان الخطبة تحرم ايضا والحد من المنع وان ردت  
خطبته كان لعقد خطبتها قطعا ولو سلمت ولم يقل شيئا فطريقان  
احدهما ان فيها القولين من القاضى جعل القديم هذا الجواز والحد منه  
المنع وهو خلاف ما قاله غيره والثاني القطع بالجواز والمعتبر رد المرأة  
والجابية ان كان مجرا ورد السيد في لامة والسلطان في المجنونة  
ورد المرأة واجابته ان كانت حرة عاقلة والولي غير مجبر ولا اثر لاجابة  
المرأة ودها في براءه ولا لاجابة الولي وده في الثاني قال الراعي  
والسائق في الغم من كلام بر كثر من ان يكون من كونه الواسع  
الجواب على الخلاف الذي في رد ذكر بعضهم ان سكونه لا مع الخطبة  
قطعا كما في السوم خلا فبقا فلذلك اقاله المولى في الروايات  
فاحسن نظر فوجها بن وعن الدار في ان الخلاف في سكونه ليس فاقا



اليبيب فتسكتونها لا يمنع الخطبة قطعا **فروع** **الاول** قال الصيرفي  
لو خطب خمس نكحة دفعة واحدة فاجب لم يحل لواحد خطبة واحدة  
منهن حتى يترجعا لاولها او يعقد على اربع يحل الخامسة وان خطب  
فلا واحد وحدها فاجب حلتا الخامسة دون غيرها قال النواوي والمختار  
لترجم الجميع انه مدرع في الخامسة ودرع التبرع بالخارج للخطبة  
ولا درع التبرع بغيره ولا التصريح للمنفوخة **الثاني** لو خطب حين  
الحجزة للخطبة ثم تزوج افرق العقد وحوز ان يحط من لم يعلم  
هل خطب ام لا ومن لم يعلم هل اوجب خطبها ام لا **الثالث** لو خطب  
المحرم امرأة فاجابته واذنت لوليها تزوجها بعد حله قال الروياني  
يجب ان لا تحجز لغيره خطبتها لان الخطبة صحيحة واليهي الوارد فيها  
للتزويج بخلاف ما اذا خطب عنه صريحا فاجابته واذنت لوليها ان  
بانكاحها بعد اذنتها عدتها ولغيره ان خطبها بعد اذنتها عدتها  
لان تلك الخطبة فاسدة لانها حرام وفي المحرم وجه انه يحرم عليه  
الخطبة فعلى هذا يحل لغيره خطبتها **العدد الخامسة** الخطبة بغير  
التحسين يجب لمن خطب امرأة ان يقدم بين يدي خطبته خطبة مستملة  
على حمد الله تعالى والثناء عليه والتمسلة على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
والوصية بالسيرة والاية بين القران وسرور وان يكون محبة بذكر  
المكاح كقوله وانكحوا الا ما منكم الا فيه وكقوله وهو الذي خلق  
بيننا وبينكم الا فيه ثم يقول حلتكم خا طبا كرمتمكم او فانا قد جرم فلا فيه  
ويخطب الولي كذلك ثم يقول لست بمرغوب عنك او فاني قد جرمته  
والخطبة قد نكحت والولي كل امرئ بالارادة في النكاح الحرقا  
الرافعي وسوا خطب الويل او الزوج او اجبى يحصل المستحب قال  
الماقري في ان خطب غير المتعاقدين كانت خطبة بناية عنهما والخطب  
احدهما اسما ان خطب بغيره ولو ان ابدا الزوج بالخطبة  
ثم خطب الولي لم يكون الزوج طابها والولي محبها فان عقد الولي لا جاد

ويجب

ويجب ان يكون الخطبتان معا قبل العقد فان خطب الويل وقال  
زوجتك فلا مة لخطب الزوج وقال قلت او خطب الزوج وقال  
زوجتك فلا مة وخطب الويل وقال زوجتك فمضى صحة النكاح وجهها  
احدهما لا يصح ونسبته الما في ذلك من محاب وصحة ونسب  
مقابلته الى ابي حامد وخطاه فيه واصحها وهو جواب الجمهور  
من البراءة بغيره غير من انه يصح وتحملا اذا لم يظلم الخطبة فان طالت  
بطل قطعا وصحة العقد كالمالك لو كانت قد راولا فاشاكر فيه لم يخرج  
الجواب عن ان يكون جوابا وظاهر كلامه غير مخالفه وقال الرازي  
لحجوز ان يقال اذا كانت مقدمة القبول لم تضرا لا طالة لا سيما لا شعر  
بالاعراض ولو حلل من لا يحاب والقبول لا يعلمون بعد نظرهما  
احدهما فيه وجهان والثاني القطع بالباطل لان قال السافعي رضي  
الله عنه واختار ان يقول الويل فاقاله ابن عمر اي حين زوج ابنته  
الكنان على ما امر الله تعالى من استنكاح بمعدود وشرع باحسان  
قال ابن من محاب وروى في ذلك قبل العقد فان خطب الويل  
قبل الزوج بطلت او دبره فوجهان احدهما يصح واختران  
الشيخ ابو محمد واصحها انه يصح وقال برهان ان اجرة شرطان لوجه  
القطع بالباطل من ان قصد الوعد ومن لا يخطب الا استأط  
صح وان طلقا ففيه احتمال والاولى حمل على الوعد والاولى ان  
يكون الخطبة خطبة رسول الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله  
ولستعينه ولستغفره ونعوذ بالله من شره وانفسنا وشيا  
اعمالنا من محمد الله لا مصل له ومن يصل فلا مادي له واشهد ان لا  
اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله يا ايها الذين امنوا اتقوا الله حق  
تقائه الائمة واتقوا الله الذي تسمون فيه الاية يا ايها الذين امنوا  
اتقوا الله وقولوا ما لا يهذي به الاية وبما رآه بعد قوله ورسوله  
ارسله بالحق تسبرا ونذرا من يدعي الشاعة من يطع الله ورسوله فقد







اخرى قال كان كذلك فقله العون عن عرف الغيبة وعلى المائل لو كان  
 الوكيل والزوج غريبان لم ينفق الا بعرضه ولو كانا عجميين لم ينفق الا  
 بالعجمية ان باشارة بانفسهما وان كانا خدما غريبين والاحد عجميا لم  
 ينفق الا بالعجمية ولا بالعجمية فاما ان يوكلا احدهما من عرف  
 لسان بلخ او من علم الاصحى الغيبة ويعداه بها ولو علم الغيبة العجمية  
 وعقداهما لم يصح ولا بشرط انعاق للمقطن من اهل بلخ ولو قال الوكيل  
 زوجت فقال الزوج كذا او قال الوكيل كذا فقال الزوج زوجت او  
 قبلت تزوجها صح قال الغزالي ولو قال تزوجت منك او لك او الباك  
 صح ولا يضر الخطا في الصلوات كما في المائدة وسعقد باشارته من اخرس  
 اذا نيت **المائة** لا ينفق بالكتابة مع الغيبة ولو قال الوكيل زوجتكما  
 او اكلتكمما وكذا ينبغي ان يقول الزوج قبلت بكاهما او تزوجها او هذا  
 النكاح او هذا الزوج بهذا الصداق فنصح النكاح بذلك الصداق  
 فانما يصح على قبول النكاح صحيح النكاح ووزر الصداق على الصحيح وفيه  
 وجه جزم به العبادي انه لا يصح ووجهه ان خلاف ما اذا قال  
 بعقد بالف فقال شريته فانه يصح بالاول وان قصر على قوله  
 قبلت فهل يصح فيه مضان وفيها ظرافة صحيحة ان فيه قولين اظهرهما  
 انه لا يصح والثاني في القطع به والثالث في القطع بانه يصح ولو قال  
 قبلتكم ولم يذ في النكاح او قبلت النكاح ولم يصفقه المأثر جهات  
 مرتبان واولي بالصحة فان قلنا يصح في قوله قبلت قال المائتة في قوله  
 قبول النكاح والصداق معا خلاف ما اذا قال قبلت نكاحا ولو قال  
 زوجتي او اكلتني فقال الوكيل قد فعلت ونعم او قال الوكيل زوجتكمما  
 او اكلتكمما اقبلت فقال نعم او لم يقول له اقبلت فقال نعم فطريقان  
 اقيسهما انه على الخلاف في قوله قبلت والثاني في نفسه العزم الى ان  
 حاكمه والا فليس من القطع بالمنع قالوا لا تزوجن منك فقال قصير  
 ولو قال المتوسط للوكيل زوجت فلا تأمن فلا نفي فقال نعم وقال الخاطب

زوجتي

تزوجتها فقال نعم لم يصح قطعا ولو ثبت الغائب بالنكاح فطريقان  
 انه لا يصح والثاني انه على الخلاف في البيع وغيره ولو كانا  
 خدما لم يصح قطعا وقال المعوي لو خاطب غائبا بلسانه فقال  
 زوجتك فبقي ثم كتب قبله الكتاب او لم يبلغه وبلغه الخار ففان  
 قبلت بكاهما ففي صحته وجهان ولو قال زوجت بنتي من قبل زوجي  
 ان قلنا على هذا الخلاف وقد مر في نظير في البيع انه يصح فان  
 قلنا يصح بحد الكاينة او عند التلغظ بشرط ان يقع القول بعين  
 بلوغ الخبر وان يكون محققا شاهد من اهل الجاه فان حضر عرسها لم  
 يصح **فروع** الاول لو قال الخاطب للوكيل زوجت نفسي من بينك  
 فقال الوكيل قبلت النكاح او قال الوكيل الطيفل زوجت نفسي من بينك  
 فقال قبلت بغير علم ان الزوج هل هو معقود عليه وفيه قولان  
 قلنا لا يصح معقودا عليه لم يصح وان قلنا انه معقودا عليه قال  
 في العبادي يصح وقال الفاضل **الثاني** يعتبر الموالاة من احوال  
 القبول كما في البيع وعن المروزي من العراقيين كانوا يوقعون  
 القبول في مجلس احوال حرماتها المجاز حرم ابنتها قال المروزي  
 والصحيح اشراط القبول على المورث ولا يصح الفصل اليسير ويصير  
 الطويل وهو ما اشعر بالاعراض عن القبول هذا المعروف في الطريق  
 وما بعده لا يسمع ولو وقع في زمن السكوت اليسير لم يسمع فان لم  
 يكن متعلقا بالعقد فطريقان وان كان متعلقا به كما في قوله فان  
 نفذ ما قال المائتة في بصر السكوت اليسير الا ان يكون لنفس  
 او لبلوغ ريق ونحو **الثالث** اذا وجد حديث العقد من احد المتعاقدين  
 بشرط اصراره عليه وبقا اهل بيته وعزم ايمانه عنه حتى يوجبه  
 الشئ ثم اصره فلو رجع عنه او ذا العقله يجوز ادائها او مات قبل وجود  
 الشئ الاجر او تكلم باحدهما عن العقد لغا ومنه ما لو قال الوكيل زوجتك  
 اني واستوصيها خيرا بخلاف ما لو قال زوجتكما فقبل النكاح مني او

بيان



قال زوجتكم فقال لا قبلت بكاحها فانه لا يضر لانه لمصلحة العقد وكذا لو  
 قال العقل صاحب الشوق لخر محمدا وانما في المقدمة بل ينعقد ولو لم ينعقد  
 القبول ولو قالوا اذ نتا امرأة في تزويجها حيث يعتبر لم قال عقلها  
 قبل تمام العقد لم يصح **الرابع** قال الرواية اذا استخلف القاضي فبقها  
 في تزويج امرأة لم ينعقد الكتاب فلا بد من اللفظ وحكي انما جاز في  
 وجهها بخلاف من الخلاف في براءتها وعلى مشهور قوليه القاضي **الخامس**  
 لو قال الخاطب زوجني ابنتك بالث فقال له زوجتكما الخمس مائة صح النكاح  
 وفسد الصداق وجب مهر المثل **المسألة الثالثة** اذا قال الزوج للزوجة  
 زوجني بهذا المسحاب في معناه انه طلب منه ان يزوج له العقد  
 فان قال الولي زوجتك قال الزوج بعده قبلت صح النكاح وطعنا وان  
 لم يقل الزوج شيئا لم ينعقد الذي قطع به المهر بانه يزوج ومنهم من اجرى  
 فيه العولين اللذين في بطنه من البع ولم يحد وما في الخلع والعنف وال  
 والصلح عن ماله العقد فاذا قال الزوج طلقني او خالعتني على الف فاحلها  
 او قال لعبد لتسده اعفني على الف فاحلها او قال من عليه القضا ص  
 صالحني على الف فقال المستحق صالحات عليه وجب اللفظ النكاح  
 ولا يحل الخ الى قبول بعده وقبل بطله فيها وقد مر في البيع فان قلنا يصح  
 فقال زوجني ابنتك ومن بنت فقال زوجت فقال لم يزوجها  
 فزوجها ان احدهما يصح وثانيهما لا حتى يقول الخاطب بعده قبلت ولو  
 كانت صبيغة الاستدعاء ووجهه منك قال الشيخ لا يجوز ليس ذلك في  
 معنى الاستدعاء فاذا اللفظ بتعين القول وللإمام فيه احكام ولو  
 استدعا الولي فقال تزوج ببنتي فقال الزوج تزوجت قال في التهمة  
 هو كاستدعاء الزوج في الراعي وقد تقدم في نظيره في البيع خلاف  
 وعن ابن ابي عمير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في تزويج  
 استجاب الرفح واستجاب الولي فيه قال في البيع انما قال لو قال  
 تزوج منك ابنتك او تزوج ابنتك فقال الولي ازوجها فهو وعد لا

سرد

من رب عليه بني لوقا لعدت بزوجها فلا بد من قبول بعد وكذا لو قال  
 الولي ان زوج ابنتي بها تزوجت لم ينعقد الا ان يقول الولي بعد  
 زوجت وكذا لو قال ازوجك ابنتي ولو قال الخاطب بعد ذلك ان زوجها  
 فهو وعد ايضا ولو قال المتوكل للولي زوجت ابنتك من فلان  
 فقال له زوجت ثم اقبل على الخاطبة قال قبلت بكاحها فقال اقبلت فوجها  
 احدهما وهو جواب الف قال انه لا يصح لعدم المحاطبة واما محتمل انه  
 يصح وقد مر فطرح ما في البيع **الرابع** النكاح لا يقبل المعلق مثل  
 ان يقول اذ اجازت الشهدا او اذ اقدم فلان فقد زوجتك اما لو قال  
 ان كان قد ولد لي بنت فقد زوجتك او قال قد اخرجت عولودا ان  
 كانت بنتا فقد زوجتك او كانت بنتي فوطئتها زوجها او مات عنها  
 او انقضت عدتها فقد زوجتك او قال ان كانت مريضة او  
 من نسايتك الا بوع فقد زوجتك يعني ان كان اي مات وورثت  
 حاربه فلا نه فقد زوجتك ثم بان ان الامر كما قدر فقد روي برام  
 غير له محاب انه لا يصح وان لم يحقق استدركا وخرجوه على الخ  
 فيمن زوج امه ابنته او ناعها ظانها حرة فبان موته فان قلنا لا يصح  
 هناك فحسنا اولى وان قلنا يصح هناك فحسنا ووجهه ان لا يصح  
 يصح وقال البيهقي اذا سرت بنتك فقال ان صدق الخبر فقد زوجتك  
 صح وليس ذلك بعلينا بل هو محقق لو قال ان كنت زوجتي فانت  
 طالق وان سمعتي اذ كان في قوله تعالى وخافوا ان هم مومنين وروى  
 لو اخبر عمو واحد من بني ابي الاربع فقال الرجل ان صدق الخبر فقد كنت  
 ابنتك فقال الرجل زوجتك صح وهذا الجواب مفرد صها واخفوق  
 منه في المحنة **الخامسة** نكاح الشغار باطل وهو ان يزوجه الرجل ابنته  
 من رجل على ان يزوجه ابنته وليس بينهما صداق وفيه ظهور **سادس**  
 اذا قال رجل لرجل ازوجك ابنتي او بنت اخي او بنت عمي او بنت عمتي  
 على ان تزوجني ابنتك او اخذك او بنت اخذك او بنت عمتك على



ان يكون مضع كل منهما صداقا للآخرى فاما الخاطبة وزوجها  
فما ذكرنا فهو باطل وكان من المحنة الجاهلية وقد اسفل على اشتراط  
عقد في عقد وعلى الترتيب في البضع والاول لا يقتضي الاستناد  
الصداق في الثاني يقتضي اشتداد النكاح وقيل هو ايضا وجوه عن ايجاب  
قبل القول وقال القفال لا يبطل لتعلق كل من النكاح بالآخر ونفك  
الموتيل عنه انه فان قصد بذلك تعلق العقد بالاول فعقد  
ووجد ما يدر عليه صريح او كانه بطل وان قصد كل منهما مواصلة  
صاحبه واحلا النكاح من المهر حتى لا يلزم تدله قال فالنكاح صحيح  
ويجب مهر المثل ولو صدقته الكاملة الناطلة ان يقول زوجتك  
ابنتي على ان تزوجني ابنتك على ان يكون بضع كل واحدة منهما صداقا  
لاخرى ومهما انعقد نكاح ابنتي لك انعقد لك نكاح ابنتك **الثانية**  
لو قال كل واحد زوجتك ابنتي على ان تزوجني ابنتك وقيل الاخر  
ولم يجعل البضع صداقا فوجهان احدهما بطلان التعلق باصحبهما  
الصحة قال الامام وعلما اذ لم يكن كرامتهما في ذكراه بان قال زوجتك  
ابنتي باللف على ان تزوجني ابنتك باللف فيصح قطعاً عن القفال  
المفصل المتقدم فعلى الاول يصح النكاحان ويجب لكل منهما مهر المثل  
ولو جعل مع ذلك بضع احدهما صداقا للآخرى بان قال زوجتك ابنتي  
على ان تزوجني ابنتك وبضع ابنتك صداقا ابنتي بقبول الخاطبة واجب  
صح الاول وبطل الثاني ولو قال بضع ابنتي صداقا ابنتك بطل الاول  
وضح الثاني ولو سمى لهما اولا حدهما مهرام مع جعل المضع صداقا بان  
قال زوجتك ابنتي باللف على ان تزوجني ابنتك باللف وبضع كل منهما  
صداقا للآخرى وزوجتك ابنتي على ان تزوجني ابنتك وبضع كل منهما  
واللف ورمي صداقا للآخرى فوجهان اظهرهما انه باطل وعن القفال  
التفصيل المتقدم **الثالثة** لو قال زوجتك ابنتي بشفعة جارياتك صح  
النكاح وسند الصداق ولو قال زوجتك جارياتك على ان تزوجني ابنتك

وتنجز

ودوم رتبة خادمتها صداقا لابنتك وهو محل نكاح الاما فقبل  
واجب صح النكاحان اذ لا تشريك قال الرباعي ويجز على معنى التعلق  
والثوبت ان يحكم بطلان النكاحين على الاول قال ابن الصباع ففسد  
الصداقان ولا يلزم منها مهر المثل وقال المتنبي ملك المثل الجارية على  
لرب مهر مثلها سيد الجارية هذا اذا تقدم نكاح الجارية اما لو تقدم  
نكاح البنت بان قال تزوجني ابنتك على رتبة جارياتك وزوجت جارياتك  
منك فقال زوجتك ابنتي وتزوجت جارياتك لم يصح نكاح الجارية  
وصح نكاح البنت قال وكذا لو وقع العقدان معا ببيع البع دون  
النكاح **الرابعة** لو قال زوجتك ابنتي على ان تضعها صداقا لكها فبقي  
صحة وجهان **الاول** قال في الشبهة رجلان لكل منهما ام ولد  
محرمة عليه بمصاهرة وله نكاح تامة فقال كل منهما للآخر زوجتك  
ام وليدي على ان تزوجني ام ولدك وبضع كل منهما صداقا للآخر فوجهان  
احدهما يصح العقدان وثانيهما لا قاله على طريقة القفال ان قصد  
تعلقين لا انعقادا بالانفعقاد لم يصح والاصح ووجب مهر المثل **الثاني**  
لو قال زوجتك ابنتي على ان تضعك صداقا لكها فوجهان احدهما  
يصح النكاح ويجب مهر المثل وثانيهما لا يصح **الثالث** لو طلق امراته  
على ان تزوجه صاحبه ابنته وتزوج بضع امراته صداقا لهما فوجه  
على ذلك فوجهان احدهما يفسد النكاح وثانيهما يصح وفسد الصداق  
قال النووي وهذا افقه ولو طلق امراته على ان يعق فلا يزعم  
وتزوج طلاق امراته بدلا عن عتق عبده قال الخاطبي يقع الطلاق  
ولا يرجع بالمهر على احد وفي عتق العبد وجهان ان قلنا يعق لم يرجع  
بقيمتها قال ابن حزم عتق العبد وترجع المطلقة على العتق بمهر  
امراته والمعتق على المطلق بقيمة عبده **الرابعة** النكاح الموقوف باطل  
سواء كان المدة معلومة بان نكحها الى شهر او سنة او بمجنولة بان  
نكحها الى قدوم زوجته وهو نكاح المنة وكانت المنة حلالا لا اول



الا سلام ثم حرمت يوم جبرتم ثم سحر ثم عظمها ولو وطئ في نكاح المتعة  
فان كان جاهلا بفنائه فلا خد وان كان عالما به بنى الحد على ما روي  
عن ابن عباس انه كان يحيزه ثم رجع عنه فان صح رجوعه وجب الحاء  
وان لم يصح العنى على انه اذا اختلف اهل العصر في مسئلة ثم انفق من  
بعدهم على اخذ التوليز فيها هل يصير مجعها عليها وفيه خلاف لا يحابنا  
وللاصوليين اصحابها لا تغلي هذا لا يحد وان قلنا يصير مجعها عليه حله  
وقال الرازي فيمنع ان لا يحد وان صح رجوع ابن عباس فان زفر لجيره  
وحيث لا يجب الحد بجنب المهر والعدك ويثبت النسيب ولو فارذ تحتها  
فوجبها ان اصحابها انه لا يصح **الركن الثالث** المحل وهي المتكوجة وقد مر ان  
الزوج ليس موقوف عليه على الصحيح وفيه مشايل **الراوى** يعتبر  
خاوها من الموانع وهي احد وعشرون شيئا في الكراهية في باب الموانع  
وذروا بعضها كلها **سها** ان يكون معتدك من غير او مستبهاه فلا يس  
له نكاحها اما النجاسة فله نكاحها اذا كانت باينا غير اليثونة الكبرى  
فان كانت عليها عدة وطئ شبهه من معتدة عن طلاق باين الحمل فيبقى  
حوار العقد عليها وحكمه باين في العدة ومنها ان يكون مرقوم  
او محوشية او دندمقة لا يبرئها وظهر الدين او كتابه وان او اخل  
من اياها في ذلك الدين بعد المبعث وبعد ما بد لواو حروفه اظهر  
القول في المارد بالمبعث مبعث محمد عليه الصلاة والسلام فيه قولان  
اصحابها الثانية وسبائيه ومنها ان يكون في قبعة والنكاح حرمه او  
فاد على طوارحه او غير طارف من العتف ومنها ان يكون طارفا او بعتها  
ملوكة للنكاح ومنها ان يكون محرما له بنسبها ودضاع او مضاهرة او  
عتر له المحرم في التجرم موطن الشبهة فان من طبت منها او عتفها شبيهة  
محرمه وطحا والصحيح انها ليست من المحارم ومنها ان يكون خامسة فان  
ولون خاتم النكاح او في عدة طلاق الرجعي اربعة غيرها ان كان جارا فلا فان  
كان عبدا ومنها ان يكون من اجل الجمع بينها وبينها بنسبها او

دضاع

دضاع كاختها وعمتها وخالتها ونبت اختها ومنها ان يكون النكاح طلقا  
ولا ان كان جارا واسمين ان كان عبدا ولم يظاها بعدد زوج اخر فيه  
نكاح صحيح ومنها ان يكون قد لا عن عنها في نكاح صحيح وامالتي لا عن  
عنما في نكاح فاستد او وطئ شبهه لمع الولد في حرمها عليه خلاف  
فان في نكاحه وهذا المانع محو ان يكون مرقوم طلاق ويجعل لعاقه  
وصفا ما بعالة من تزوجها ومنها ان يكون محرمه مح او عمره وهذا  
المانع قد تقدم بالزوج ايضا ومنها ان يكون نكاحا صغيره ومنها ان  
يكون بجنا صغيره لان الاو لا خد ومنها ان يكون من ارجه عليه  
الصلاة والسلام اللائحة دخل فممن وقوفه عن ذلك لا يوجد  
في دمايتها ومنها ان يكون امه ولده او امه كتابيه او يكون نكاحا وللش  
من الموانع الزنا بالمرة فلهن زنا بالمرة ان تزوجها وان لم يتوبا ويكن  
للعتيق ان يتزوج بزاينة وللعتيق ان يتزوج بزان وحكى  
الشيخ ابو الحسن علي بن محمد الطبري الحكا المراس عن بعض اصحابنا  
الماخر من اهل الجوار المصالحه في الزنا ان تزوج الا بما ذكره مثله  
فان تزوج بغيرها فزنت بينهما وهو غير نكاح **فروع** عن الشيخ  
ابن حامد بن بونش الموصلي احد الفضلاء الماخرين انه كان يجعل  
من الموانع اخلافا للجنس ويقول لا يجوز للادمي ان يتزوج بالجنسية  
**المانية** شرط في كل واحد من الزوجين المتعدين فاوفاك زوجتك  
احدى بنتي او زوجت بنتي من اخدك او من اخد ابنتك لم يصح فلا  
يبد من تعين الزوج والزوجة باشارة اليها او باسماها مع نصب او  
صفة لقوله فلا تبت فلان من فلاق او فلا تبت فلان الطويل  
او بنسب وصفة كقوله بنتي الكبرى فلو كانت له بنت واحدة فقال  
زوجك بنتي صح وان لم يسمها فلو كانت خاتمة فقال زوجك هذه  
كقوله كذا الوفاك زوجتك بنتي التي في هذه الدار والسرة فيها غير  
كذا قاله الرازي وغيره وقال المتولا لو فارذ تحت هذه ومن منقبه



ادخلت منه والزوج لا يعرفها بوجهها لم يجمع بينهما اسم ولا مكان  
كان ناكحاً وهذا الوفاكرد وجنتك بنى هبة او بنى ولاية وليس له غيرها  
ولو قال من له بنت واحدة وجنتك بنى فلا فيه وسمها بغير اسمها  
فوجبها بن احدهما وبه وطاع العرايقون ان يصح وفاسم على ما لو  
اسمها البنت وسمها بغير اسمها فانه يصح وبلغوا التسمية قال الراغب  
دشبه ان يمنع صاحب الوجه الاخر هذه الصورة ايضا فانهم شبهوا  
الوجه بنى لوجهين فما اذا قال بعنك فزنى هذا وهو يغفل والاشكال خلاف  
في لسانه والظاهر الصحة في الصورة حتى لو قال له وجنتك  
هذا الغلام واسمها ابنته قالوا يصح فتعبد على لسانه قال  
الغزالي وهذا الوفاكرد وجنتك بنى او وجنتك واسمها ابنته ولا يصح  
الخطاب في الثاني ولو قال بعنك دارى هذه وحدها وغلط في حدودها  
صح خلاف ما اذا قال بعنك الدار التي في محلة هذا وحدها وغلط ولو قال  
بعنك دارى وحدها وغلط في حدودها ولم يدرك دار غيرها وجنتك  
يصح فزنى على من صح فيها اذا قال وجنتك بنى ولاية وذر غير اسمها  
اسمها وقال الفقهاء ان يوسر الحلبى الخوي ان اذا البذل لم منعقد  
لوقوع الخطا في غير المعقود عليه وان قصد عطف البيان انعقد  
لان الخطا فيه بعد تمام المعقود بلفظة آتية فلم يوتر وقد صرح  
المستوفى والعرا في خلاف فيما اذا قال وجنتك هذه فلاه وغلط  
في لسانه ولو اسما رايها ونسبها الي غيرها او وصفها بغير صفتها  
قالوا انه وجنتك هذه حصصة بنت زيد ومن عرفت بنت بكر او  
هذه الطويلة وهي قبيصة ففاجزى العرايقون في المافرد والروبا في  
وغيرهم بالصحة ولو قال وجنتك فاطمة وهو اسم بنته ولم يقل بنتي  
لم يصح لكن لو قال فاطمة العرايقون في المغوى يصح واسمها ابنت  
الصباغ وحتى الرواية عن بعضهم انه لا يصح ولو كانت له اثنتان  
فصاعدا فلا بد من تسمية المنفردة بالتسمية ولا سائر او لوصفها بان

يقول بعني فلاه او هبة او الصغرى او الجرا او السطحي ومن لا ف  
او خمس وخمسة او السوداء او البيضاء او الطويلة او القصيرة او بان بنوا  
واحدة معينه عند العرايقون في المغوى قال المافرد في الوفاكرد وجنتك  
فلاه بنت فلاه فان تميزت بالسبب عن غيرها صح وان لم يميز به لوجود  
مشاؤك لها فان بنوا فاصح قال على هذا الشرع عقود المناكح والا فلا  
انتهى قال المستوفى ولو قال وجنتك بنى البكر واسمها ابنته الصغرى  
ففي صحة النكاح على الجرا الوجهان فما اذا اسما رايها وسمها بغير اسمها  
فلا يصح وهو ما اورد في المافرد في الرواية في الرابع في الصحة ولو لم  
يصفها ولم يقل وجنتك بنى فلاه فان قصد اسمها صح عليها وان  
قصده غيرها فلا اذا الكثرة والمذكورة اسم الصغرى او بالغزالي صح  
النكاح على التي قصدتها ومن اسمها ولغت التسمية وفيه اعتراض  
ابن الصباغ المتقدم ويظهر من الخلاف فيه ولو قال الزوجه قصدا  
السماء والنكاح في الظاهر منعقد عليها ولو صدق الولي على انه  
اراد غيرها لم يصح النكاح لانه قبل غير ما اوجب له قال الراغب في هذا  
قاله العرايقون في المغوى المعبر من التسمية وهو مخالف الجواب المنقول  
في فزع اخر وهو ان زيد اخطبت لي قوم وعمري الى اخر من ثم جئنا  
زيد بنى لزيد بن وعمري لزيد بن وروح كل فردقة من حاه فعن  
ابن القبطان انه دفع في ايام ابيه الشبايب بمقداد ففتى الفقهاء  
بصحة النكاحين ومعلوم ان كل ذي اوجبت لغير من قبل اسمي بنت  
الزوجه ظاهر ولو قال وجنتك فاطمة وكان اسمها فاطمة فقال  
روحتكما قال الغزالي لا يصح الا ان يشير اليها فيقول هذه فتكون  
على الوجهين قياسا بقدم الصحة ولو ميز المنفردة من بناته عقيب  
احدها مؤامقة ولا خلاف في مخالفة كالموافق وجنتك بنتي الصغرى  
الطويلة والصغرى غير الطويلة قال المافرد في غير بطل ولو كانت  
له اثنتان احدها محرمة على مخاطبة برضاها او مصاهره والحاطة لا يفرق



عسما فقال له روحك متى تخرج لك لم يصح النكاح فانه المأذون قال  
ولست شرط ان يكون الزوج عالما بان المتكلمة تخرج له حتى لو قال ابري  
في هذه الصورة ن وحكك نكح هذه او قلانه والحاطط يعلم انما التي  
تخرج له فقبل لم يصح النكاح **الرجل الثالث** حضور الشاهد من  
وهو شرط فتشاهل بسببه وكذا ولا منعقد النكاح الا بحضور شاهدين  
ولست شرط فيها ان يكونا عدلين مقبولي الشهادة ذكر من فلا منعقد بحضور  
ذكر وامرأين ولا باربع نسوة ولا حضور دينيين ولو كانا عدلين  
وسما وان كانتا زوجة ذميمة ولا حضور صبيين ولا محبوسين ولا عديدين  
ولا اصميين وهو الذي لا يسمع اصلا وان كان يسمع بصياح فان سمع  
العقد به والا فلا ولا حضور فاسق في العقد فانه لا ينعقد  
وحكم ان حدها ينعقد ولست بالزوج فليكن الى اخره وصحة الفارسية  
وقيل بما اذا كان يعرف الزوج ويجوز في العقد كونه حضورا من غير  
بغنى على الخلاف في قبول شهادته بالاشارة ان قبلنا هذا العقد  
وان لم يقبلها فوحدها كالا على كذا في القاضى والمتولى وحكم  
الرافعي بعدم من انعقاد على المتولى بعدم القبول في العقد  
محصور وفي الحرف الدثية وجهان مبنيان على الخلاف في قبول  
شهادتهم قال الرافعي وذكر ابن حزم الخلاف في الصياح والصواعق  
كانه الحق في الحرف الدثية واما المعقل فان كان لا يفهم ما يقال له  
لم ينعقد وان كان يفهم لم ينعقد به ولا ينعقد بحضور من لا  
يعرف لسان المتعاقدين لو فسر اهله في الحاشي فان كان مضبوط  
اللفظ فوجهان في القاضى والمتولى لا انعقاد وجزم العراقيون  
بالمنع وفي العقد كونه حضورا من الزوجين اني احدهما او ابن هذا  
وابن هذا اربعة اوجه يصحها ينعقد وهو نص في كلامه فانها  
واختار الغزالي والفارسي لا وثاقتها لا منعقد ان كانتا اثنتين  
احدهما ابن هذا والاخر ابن هذا وان كانا ابني احد من العقد ولقاه

الوافي

العراقين قطع به المأذون في واحد من ذابغها انما ان كانا اثنتين انعقد  
وان كانا ابني الزوج فلا ويجوز هذه لوجه في العقد كونه بحضور من  
بينه وبين الزوجين واحدهما عدل او ومنهم من قطع بالانعقاد في العدلين  
وتجوز ايضا فيها اذا حضر خد الزوجين احد هاتين عن اواب الزوج  
وحده او خد هاتين او ابنيها فويل غاف فلو وكل وكيل فنعقد لم ينعقد  
به ايضا خلافت ما لو حضر مستبد الزوج وولي الشفعه وقد ادنا في الزوجين  
ولو حضر اسنان للزوج واسنان للزوجة انعقد بهم ونقل برهام الاتفاق  
عليه وكذا النواوي في كسكي المتولى وخها انه لا ينعقد له الحكم اذا  
حضر عدو الزوجين وعدو المرأة قال المتولى في الفتاوى ولو كان لها  
اخر فزوجها احدهم وحضر اخر ان شاهدها ان تقع صحة النكاح حتى بان  
ورحم النواوي منها الصحة ويعتبر تمام الشاهد من الاجاب والمتولى  
وان لم يسمعها الصداق لا ينعقد له بالصدقات ولو سمع اخذها  
الاختاب والاخر القبول لم ينعقد ولو كانا كافرا من عدلين من غير  
مسلمين وخبر من عند المتولى ولا ينعقد احدهما ولا في حضورهما  
ولو انعقد بشهادة خنثيين فنانا دخل في القاضى او الفتوى فخطان  
متولى في انعقاده وجهان في ما قبل ما يوصل رجل خلفه فنانا رجل  
النواوي لا انعقاد وذكر في المباني ان دام اشكالكما لم يحكم بصحة  
ولو غفل الاب من روح الحاكم مع زوج مع اخر فليكن الفصل من لا يفسق  
مستغنى ان يخرج العقد والنكاح به على المحل في الا في الحاكم اذا زوج  
عند غفل المتولى او عيبه يزوج بالولاية او بالنيابة فعلى من ادرك  
دعوى حضور من اخ الاخر وعلى الثالث لا يصح والقبول يمنع  
انعقاده بحضور اربعة ولرب من فرغ على المدعي احدى ان شاهده  
براصل والفرع لا يقبل واما على القديم انما يقبل منعقد قطعان  
**فصل** منعقد النكاح بشهادة المستور من عند الزوجين المذهب  
المحصور والمستور الذي عرف من العدة طاهر لا باطلا وقيل



من جهل حاله في الفسق والعدالة الناطقة دور الظاهر وفيه وجه من  
لما صير في جماعة أنه لا ينعقد بينهما المستور ولا يد من العدالة  
الباطنة كانت الحكم بينهما ولحقنا في القاضي في الصورة انعقاد  
بالمستور في التي إذا ما الشافعي ما إذا المروءة عن نفسها مرة ومضى عليها فمدح  
ولم يعلم هل مما علم ما كانا عليه أو تغير حالها قال ابن مام وهو القياس  
وقال النووي هو الخوف في المأنة في الشاهد من الدعوة لحوال احدهما  
ان دوننا عدلنا طاهر او باطنا اي يثبت ذلك فنعقد النكاح بجهلها  
لعدايتها الظاهر ويثبت بها لعدايتها الباطنة الباطنة ان تكونا عدلتين  
طاهرا وباطنا اي لم يثبت ذلك فنعقد بهما ويثقفان بانهما على  
اثبات العدالة باطنا وقت الاوقات العقد فان عصب حكمهما  
والا فالنكاح على الصحة ما لم يثبت فسقهما المأنة ان تكونا سقيتين  
اي ظاهرا فلا ينعقد بهما الرابعة ان تكونا مجهول الحال فنعقد بهما  
ولا ينعقد عن جهل اسلامه وحرية بان يكون موضع الحمل طويلا للموت  
بالافقار وليس حرارا بالازقة ولا غالب لا بمن هو ظاهر من ذلك مر  
والحرية بالداد حتى يعرف سلامه وحرية باطنا وزد الشئ  
ابن محمد في العقاقير المستورة في الحارة الحرة والرق ولم يتردد في  
مجهول من سلام فان قلنا باعتبار العدالة الباطنة فاحذر عدل الزوجين  
او احدهما عن فسق المستور فهل يزيل اجاره المسترح حتى لا ينعقد بخصوه  
فان زال المجرى بغير اجبار او مجرى المشرك فان حذر لا ينعقد في اعتبارها  
اذا كان الحاحم العاقد وحفان صح المتولي عدم اعتباره في حقه  
لغير وجه لا يعتبر العدالة الباطنة فان لم يثبت فسقهما ولا عدايتهما  
باطنا فشهد على اقرار الزوجين بانهما ان العقد وقع لشهادته  
المستور من حرم الحاحم ثبوت العقد بالشهادة بالافقار ووجهه محض  
مستور وان كان فسقهما عند العقد في تبيين البطلان طريقا اخر  
وهو جنم المأنة في نعم والتأني في قوله فاحذر ما بين البطلان

ومها

164  
ومها كالطريق فما اذا حرم الحاحم بشفادة شاهدة فينا فاستقر بهل  
تقتض الحكم وانما يبين فسقهما بينة عما دله فيقوم عليه او يتوافق  
الزوج عليه قال ابن مام والخلاف فقادرهما فيما اذا لم يعرف عن  
الشاهد من عند العقد فلما عرفناهما عرفنا انهما كانا فاسقين قال الرافعي  
وفي معناه ان يكونا ناسين لفسقهما عنده ثم يذرا ما اذا كانا عالين  
لفسقهما حينئذ او اعرفا فلم اخدما به معطع سدين البطلان  
لان برأهما وعلى علم الزوجين في التحليل والتحريم قال الغزالي ولو كانا  
لغرف فسقهما لشرائسنا اعتبارنا حاله العقد فمحتمل بحجة على الخلق  
وحمول خلافة انتهى ينبغي ان لا يقبل موافقة الزوجية السفينة  
قبل الدخول او بعده والسمي الشئ من مهر المثل لانه استقاطا للمأنة وكذا  
لوقار اعلى وقوع العقد حالة لبرأهم او المدة والرده بسبب البطلان  
ولا مهر الا ان يكون بعد الدخول بحجب مهر المثل الموطى بشبهه  
العقد فان لحما بعد ذلك ملك عليها فلا طلاقات وارتفاع  
النكاح مقادير المرد حتى لا يملك شرط او وجودا كان اذ الموقوف  
حواله تعالى فان تعلقه به حقه بان كان طلقها فلا ما وثقا وعل ذلك  
لم يقبل فلا يحل له حتى ينكح غيره ولو اذ اقامة البينة عليه لم يسمع  
عنهما ايضا ولا التفات الى قول الشاهد من كانا فاسقين يومئذ ولو  
قال الزوج لست اعرف فسقهما يومئذ وانكح المرأة لم يقبل قوله عليها في  
المهر فوجب نصفه قبل الدخول وله بعده وفيه وجه انه يقبل وهو  
نظير الخلاف المتقدم في البيع فيما اذا ادعى اخذها الصحة والبرخس  
الفسقة فان قلنا يقبل فلا شيء عليه ان لم يكن دخل بها وان دخل  
فقلبه اقل برأ من من المسمى ومهر المثل ينبغي القطع بعدم الفسوق  
بعد الدخول كالوادع بعد ان ينفقها وبطلان الزوج رضاها محرما وانما  
لم يادن في تركها لا يقبل قولها لان ممكنها وكذا في غيرها وعلى  
الوجهين في حكم بينهما قال الفقهاء واصحابه المراد من هذه الفرقة



طلقه بانه في الظاهر حتى لو نكحها يوما غدا قلبه وطلعت وهو مأخوذ  
من بضعه فيما اذا نكح ثم قال حلت واحد الطول او غيرهما فتن العتد لم  
يصدقها اسدا انها سبب بطلقة وله ان يجلف المرأة على فقي العتد لا  
وان كان قبل الدخول كذا ان كان بعد وزاد المسمى على مهر المزدك  
العراقون في حرقه فسمع لا يفسد بها عدد الطلاق وما الى الله برامام  
والغزالي وهو الصحيح وقوله المتون على سائر الاحكام واذن وادخله  
في نكاح برامة والاكرا في ذلك ان يسهلها على وجهين فقدمها اذ ابرك  
بينها بيع ثم ادعى احداهما افتران ففسد فان صدقنا مدعى الفساد لم يحل  
هذه طلاقا ولا جعلنا لها طلاقا وفيه نظر ولا خلافا فيها اذا ماتت  
لا رثتها وان مات فلها فان قلنا القول قوله ولم يصرح بخلافه اذ  
انه لا يعلم من وجهها بشهادة عدلين فلا ارث لها وان قلنا القول قولها  
خلفنا انه عقد عدلين ودثت ولو قال العقد نافعا سبقين فماتت  
بل بعدلين فوجهان احدهما القول قولها ومحنة الفارسي واصحهما  
ان القول قوله بيمينه انه لا يعلم فسقها وبسبب النكاح فان ذكر دون  
اليمين عليها فان حلفت فرفق بينهما فان غاب لم يرد وان مات وطلقها  
قبل الدخول فلا مهر ودفع لها فللمرء من المسمى ومهر المزدك  
الخلاف فيما اذا ادعى الزوج انه تزوجها في خالة احرامها او  
احرام الوفا او في عدتها او فسق الوفا وقلنا لا يلى الفاسق ولو راع  
الزوجان في حاكم وافرا بنكاح عدل فمستور من احتمال خفي  
زوجيه لم يفسد حكم بينهما ولا ينظر في حال الشاهد لئلا ان يعلم  
فسقهما فان اضر اخذها فاقام الدعي المستور من لم علم بفسقته ولا  
فساده بل يتوقف حتى تثبت عنده عدلتها باحتمال **قواعد** الاول اذا  
تأين المحاكم بالفسق في محاسن العقد هل يلحقه بوسه المستور فيه  
تردد الشيخ ابن كابد ولم يطرأ انه لا يلحق به فان قلنا لا يلحق به فمات  
الى الفسق عن قرب فالمرام الظاهر ان تلك التوبة نصير مساوطة

المرء

المرء و **سبب** استنابة المستورين عند العقد احيا طار وكان الشيخ  
ابو محمد يفعل **قواعد** لا يشترط لمرأته دعوى من المرأة حيث يعتبر  
اذن الدعي حيث قال الشيخ عز الدين من عهد السلام وليس للحاكم ان  
يزوج امرأة حتى تثبت عنده اذنها فلو اصراف بها فزوجها معتد عليه لم  
يصح ولو ثبت من بعد انما كانت اذنت له ومقتضاها ان لا يجوز لمرأته ان  
على اخبار عدلين ولا على شهادتهما من غير تقدم دعوى بل يتوقف على  
دعوى الخاطب لا اذن ومطالبة الحاكم بتزويجه واقامة البينة عليه  
تحسينه ثبت عند الحاكم فزوجوه وهو قباشر والعمل على خلافة واقفت  
البعوث بان رجلا لوقا للحاكم اذنت له فلا تدرى منى فان  
وقع في بضعه صدقه جاز تزويجها به والا فلا ولا يعتمد عليه **قواعد**  
**الزوج** العاقدان ومما الزوج القاطن من نوب عنه من وذا او ذلك  
فالزوج عاقد قطعا وليس معقودا عليه على الصحيح كما مر في التولية  
الموجبة وفكيله وفيه مسائل **الاولى** لا يصح عبا في المرأة في النكاح  
ايجابا ولا قبول ولا تزوج نفسها بعين اذن التولية ولا باذنه ولا غيرهما  
بوكالة ولا وكالة ولا ملك ولا يقبل النكاح لغرض ولا يبه ولا وكالة  
ولا فدية من الزوج نفسها من كفها وعجزه ولا تبين الشريعة والدينه  
ولا تبين البهر والبيد لو وكل الوفا موليته في ان فوطر رجلا في تزويجها  
فوكالت نظرات كان قال وكل من فستك لم يصح وان قال ويلي  
عني او اطلق فوجهان وما خذها في صورة بطلاق ان ذكر الزوج  
تأيب عنه او عن المولى وما فيها اذا قال وكل من فوطر فمات اذ قال  
لمرام لامرأة وتلقا القضا قال السعوى صحيح وقال الما ودي  
ولسبب لما في في التولية المنع الى المنزل والخواص الى الشافعي وجزم  
به ابن الصباغ قال الما في في على هذا الوجها سفقة وقال قولي  
لغلان روجك مني فوجهان وقال القاض على وجه المنع لو قال فوطر  
لغلان فانا امر ان تزوج الله من فلان او يقبل له كاح فلا تـ



في صحته وجهاً وقال القاضي على وجه المتع لوقال قولاً لفلان فلا  
 امر ان شرج ابنته من فلان وقيل له كالح فلا في صحته وجهاً  
 ومقتضى البناء المذكور في صورة الاطلاق بحج الخلاف فيما اذا قال او على عن  
 نفسك ايضاً لانه من في الوكالة انه اذا قال او كل عن نفسك وجهاً  
 الوكيل وكيل الوكيل والموكل فيه خلاف فان قلنا وكيل الموكل صحيح واما  
 جعل الخلاف فيما اذا قال او كل عن مينا على برحق المدعي وهو **معاذ**  
**الاول** روي بونس عن الشافعي رضي الله عنه انه قال لا اجمع في الرقعة  
 امرأة لا ولي لها فلو تملك رجلها فزوجها بغيرها لا صحاح فيهم  
 من اضرها وقال في المختصر على خلافه ومنهم من ابنتها وقال هذا التحكيم  
 وهو كاي على المذهب والمحكم في حكم المأنة في ما اذا كانت المرأة بيلة  
 لا حاكم فيه ولا ولي لها واذا زاد الزوج طلبة او جدها بغيرها ان  
 تزوج حتى تجدد وليا نسباً او حاكماً بشرط ان يزوج اذا لم يجد شهوداً  
 والثاني تزوج نفسها والثالث موثلاً امر رجل او زوجة لا من ولها وحكي  
 الشافعي عن الشيخ استحقاقه ان يقول بحكم فقها بحكمه قال في البولي  
 وهذا صحيح بناء على ان ظاهره في جواز نكاحه ولو شرط المحرم ان  
 يكون صالحاً للقضاء وهذا عسر في هذه الحالة والذي يفتننا به صحته اذا  
 ولنا امره عندنا وان لم يدرى بمحمد او هو ظاهره نقل مونس وهو ثقة قال  
 برهما ولا يصح بنا هذا على جواز الحكم في النكاح **الثاني** لا يشترط في  
 القادر علم بحقه الولاية فلو اذنت حاكم في تزويجها من نفوسه وجهاً  
 طائفاً ان لا ولي لها غير الحاكم فبانت ابنته او اخته صم وكذا لو كان زيد  
 عمراً في تزويج هذه وقال في مونس في تزويجها عمراً طائفاً ذلك ثم بانها  
 انما عمر او اخته صم وقال الغزالي يخرج على الخلاف فيما اذا وكله  
 في عتق عبيد فاعتقه فبان ملك الوكيل او في طلاق عتقه فبانت زوجته  
 الوكيل ثم قال في الرضى بغيره انه لا ينفذ في هذه الصورة لان الرضى شرط  
 فيها **الثاني** في قبول اقرار المرأة الحرة المأنة في النكاح فلو ان الجدي

ان يقبل

انه يقبل شواكات فيما او ذكرنا فاصدقها الزوج عليه مدعي عن  
 عن البينة شواكاتا ليد من او عن سيره القديم ان كانا غير من  
 ثبت النكاح وان كانا ليد بين طولي لبا بالبدن ومنهم من لم يثبتها  
 اثباتها الشافعي عن غيره على المنع في قبول اقرار الدكر اذا كان  
 معها من محرمها وجهان وحيث قلنا يقبل اقرارها فذكرها التي لم يثبت  
 اوجه احدها وهو قول الفقهاء لا يقبل وثانيها وهو جواب ابن الجداد  
 ووافقه جماعة يقبل والثاني وهو قول القاضي ان كانت عفيفة  
 قيل فان كانت فاسقة فلا وقطع المهر في عدم القول اذا كان في  
 ثقل على الطن كثرها وحقى الوحي في غيرها حيث قبلناه فلو كان  
 المقر غير كفوفك المعوى في فناء به يقبل في ثبوت العزلة لا  
 يقبل قال لا يقبل اقرار واحد من وليا القادرين على الرضا على الباقين في  
 غير القادر وحكي المهر في فيه وجهين لا فرق على روجه بين ان  
 يفصل الاقرار او يطلقه اذا قبلنا لقرار المطبق ولو كانت عذبة  
 الشاهد في اقرارها فكل ما جازى الوجهان والظاهر انه لا يقدح  
 وجهاً فيما اذا قالت زوجني وكيل الوكيل فاذر الولي التوكيل  
 فانما عتبه في صحة اقرارها عدم توكيل الوكيل فكان غايها لم ينظر  
 حضوره بل بسام في الخل إلى الزوج فلو حضر وادركها فقبل بحال  
 بينها او مستند ام الحار فيه وجهان اصحهما عند الجمهور الثاني وعند  
 الغزالي الاول ان فرغنا على القديم في اقراره في العربية ثم  
 رجعا الى الوطن ففي الحيولة بينهما ثلث الوجهان ولو قضى في صحة  
 اقراره لا سقط قضاءه وصحة اقرارها ان نقول زوجني ولم يثبت  
 حضور شاهدي عدل لم يصح ان كان معباً ان اطلق في يوم بذكر  
 الولي في الشهود وصحتها في قبول اقرارها وجهان بناء على الخلاف في  
 قبول دعوى النكاح مطلقاً من غير تقييد بشرائطه وصحح الامام  
 القول الرابع في المنع **الثالث** اقرار الوكيل بالنكاح هل يقبل

ما روي



فان كان له احبار هذا على النكاح الذي اقره حين الاقرار قبل عمل الصبي  
 وفيه وجه انه يقف على صدق النكاح وان كان لا يعلمه اما لانه  
 غير مجبر ولا في الحال غير حال الاحبار ولا في الزوج ليس كقولهم  
 يقبل اقراره فلو كانت بيما فقال زوجها لما كانت مجرما لم يقبل  
 الرافع ومن ان يجعل على الخلاف في العبد اذا اقر بعد الحربيين  
 اسند الى حال اقراره فيها اذا اقر المصراة وهب من دارته في  
 الصحة ولو اقرت لزوج واقر الوطى المعتبر الاقرار لاخر فقبل  
 اقرارها او اقراره فيه وجهان قال من عام ومحمل ان يقال الحكم  
 للاقرار السابق **الرابعة** اذا اقر المصراة نفسها فان لم يدخلها  
 حتى اقرت فلا عدة ولا مهر وان ماتت حيا لم يتوارثا وان دخلها  
 وجب مهر المثل ولو لم يجز احد سوا اعتقد بخرميه او باجته باجتها  
 او فقليل او ظن بحد الا ان معتقدا بخرميه يبرء وقال جماعة بحد  
 والقول بعدم وجوبه مختص بما اذ حضر شأها ان او حصل اعلان  
 فانما شقها وجب قطعاً وان وجد لولا علة واحدة فان لم يكن دين  
 وجب والا فلا ولو زنا فعلى قاض شقها في ابطاله وفروق بينهما فان وطئها  
 بعد التفرق جحد او ان قضى حتى يصحبه ثم وقع الى شقها في ابطاله  
 حله على المذنب وقال من لا يصطري معتقدا لو وطئها فيه فني وقوع  
 الطلاق بوجوبه الى الخلل في الثلاث وجهان واحدهما لا وعلى هذا  
 في قولها المطلقة له فانه هو الزوج وجهان قال الراجح وهو كونه  
 ذراية انه هل للوطى ان زوجها قبل فخرميه القاضى بينهما في الموطى  
 ولا خلاف في انقطاع ختم العقد باطلا فخرميه لو وطئها بعد  
 وجب الحد وعلى الاول لا حلها هذا الوطى لمطلقا لا با وعلى الثاني  
 فيه وجهان ويثبت بهذا النكاح ختم المصاهرة وفيه ثبوت المحرمية  
 وجهان **فرع** هل يجوز للزوج الاستبداد بعقد محلف فيه قال العامة  
 ان كانا من اهل دين جهماء واداهما الى ذلك جاز ولا فوجها من احدهما ثم

واما

وثانيها لا يجوز الا بافتا من رخص حاكم ولو اقرت عليه اعتقادا  
 على توافقه ثم اتفقا على رفعه فان لم يكونا من اهل دين جهماء لم يرتفع  
 وان كانا من اهل دين فله يرتفع او يتوقف على حكم الحاكم فيه وجهان  
 ولو كان الحاكم متوليه فلا يرتفع الا بحكمه وكذا لو كانا من اهل  
 الاحتماد واختلفا لم يرتفع الا بحكمه وقال الاما اذا اقر رجل  
 امرأة ثم استغنيا معا ففانها نفسها والنكاح والمكحلة  
 محلت فيها فهل يبين المرأة بالفقهاء فيه **احد** ههنا  
 وان وقع الرضى بالفتيا وانما يرتفع بقضاء القاضى فانها لا وبالكفا  
 انه ان صح النكاح فاض له رفعه الفتوى وان لم يصح فاض ارتفع  
 بالفتوى **و** فيصيل احكام الولاية يقع في الولاية في المولى عليه

**الباب الاول في الولاية**

وللولاية اسباب وموانع والذين يقوم بهم اسبابها من غير مانع  
 تارة يرتفع تارة يستوفى وقد عرض لهم تراجم عند من استعمل  
 ثم الكلام في الواجب عليهم وبيان التفاه التي هي حقهم وما يجب على  
 الوطى اما ان يباشره او فكل فيه ثم قد يعرض للوطى ان يكون  
 وليا للزوجين معا ولا هذه عنيه فصول **فصل** في اسباب الولاية  
**فصل** في ترتيب الولاية **فصل** في سلب الولاية **فصل** في الواجب  
 من الجاهل **فصل** في نكاح الوطى **فصل** في ما يحل عليه **فصل**  
 في الافاه **فصل** في اجتماع الولاية **فصل** في الولاية **فصل** في الولاية  
 اقوى من اسباب بعد الملك والاب والجد وان علا عند عدم من  
 هو اقرب منه زوج الفتى الصغيرة كانت او كبيرة من غير رضاها  
 للزوجين **فصل** في اسناد الولاية قال من لا يرام وفرد ان تزوجها من  
 شره ولو كان بين الاب وبه بعد اوفى ما لا يزوج وابن الميراثان  
 ليس له احبارها وقال الخياط ومحمل حوازه وبهذا اخزم الما فذي  
 والرواية واما الدليل لانه وجهان لرب والحد الا باذنها وان كانت







سنان **الرابع** قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام لو خط من نكاح  
احدى ابنتيه فان استأرنا في الصلاح والتوفيق خير بينهما وان  
استوفيا في الصلاح واختلفا في التوفيق قدم ابنتها الا ان يخاف  
توفيق الصالحة وتزويجها فان الصالحة مقدم الصالحة حد راس  
لحم **السبب الثالث** قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام لو خطبت  
من لرب احدى ابنتيه فان استأرنا في الصلاح والعصوبة من جهة  
حد امي النسب فلا خوف ومنهم من يراعي عدم الولادة عند فقد ريب  
والحد على ترديد سنان في ذلك لهم ترجيح بحال ولا تردج الصغرة  
مكر اكانت او ثيبا فانما لهم الزوج بعد البلوغ برضى المرأة للرب  
شترط صريح اذ هنا ولا تسترط التصريح في الكرخ وتكفي الشكوك  
على نردجهم وكذلك ان كانا الويل الحاضر على وقطع المحلل في المقنع  
مقابله وقال الشيخ ابو حامد الغزالي جماعة هو القياس ومنه وجه  
بالثانية لا حاجة الى استنباطها وفي عدم انكادها اذا جرى العقد  
بخصومة واذا التفتينا بالشكوك فتسواء قائم به في محك او بكالا ان  
تكون مع البكا صياح ومنه بخد وخوف فانه يد على عدم الرضى  
ولو كان المحاطب غير كفوف في اشراط التصريح بالاذن وحفظان  
صحة التويل عدم اشراطه وافنى ما القاصي في صاحب البيا في ذلك  
اكتابنا المأخر ومن اذا استأرنا في الويل البكر في ان زوجهما بغير  
نقد البلياد بدون مهر المثل لم يفسد نكاحهما اذنا في ذلك ولو قال  
اذ وجب من شخص فثبت عند الرافعي عن بعض المساهرين هذا  
لليرضى عند ابل حليفة وانه عند هينا التوفيق للرافعي وان يقول  
هذا يخرج على انه لا بد من رضى من يعتبر الزوج ونردجها لا حاجة  
اليه **الاول** لو قال لا يجوز ان ازوجها او انا اذني فيه فقالت  
لم لا يجوز اذ لم لا اذن حتى الرافعي عن بعضهم انه لا يجوز اذنا توقف  
فيه قال النووي والحنابلة اذ قال الرافعي لو قال لا ازوجك فقالت

سنان

سنانك وحد ان يكون اذنا **الثاني** لو قال لا كملكك به في حق الرافعي  
الذي لقيطهم من الامة لا بعدد ومنه اذنا وحده ان بعدد فيه  
قال النووي وقد مضى الشافعي على انه اذن وهو الصواب انتهى  
وغادر الرافعي افسى به البغوي **الثالث** لو اذنت في رجعت قبل  
الزوج لم يصح وان زوجها بعد ذلك قبل العلم في صحة وحده ان  
كظيحه في التوكيل **الرابع** لو قال لا توليها وهي في نكاح او عده اذنت  
للشتر ورجي اذ اطلقت وامضت عدليه وحده ان يصح الا اذن  
كما يصح التوكيل كما على الصحيح **الخامس** لو قيل للمكرضة  
بما تقول امك وهي تقول انهم يريدون الشروع فقالت رضى لا يجوز  
اذنا بخلاف ما اذا قالت رضىت بما يفعل ولا يبرى قهرها انهم  
يريدون النكاح ولو قالت رضىت بالشروع من خزانة امرج اذ ولو  
قالت رضىت ان ختيما من لا حجة ولو قالت رضىت ان رضى لي  
فان اراد ان يطلق لم يفسد وان اراد ان يملكها رضىت بما يفعل من غير  
فعلتوه **السبب الرابع** الويل والمولى المعتود عصيانه زوجون  
البائعات بالاذن كما زوج الاخ والعلم **السبب الرابع** الامانة  
ولم يرام يزوج بالولاية العامة البائعات للعائلات باذنهم وذلك  
في اربعة مواضع عند عدم الويل الخاص وعند عدته وان حضر  
من بعده في الرتبة على الصحيح على سبيل ذلك قالها عند عدله  
فاذا عطل الويل القريب او المولى واحدا كان او جماعة زوجها الحاكم  
سواء اشنع من تزويجها مطلقا او من هذا المحاطب المكا في رغبة في  
تزوجها استقامته وحكي برمام خلافا لانا الحاكم يزوج هنا  
بالولاية او بالنيابة عن الويل وحكي برصحاتهم قالوا انه عند  
نقد براد لياتن زوج نيابة عن المستلزم وطرد الخلاف في جميع صور  
تزوج الحاكم مع وجود الويل الخاص واهلية وحكاه غيره في  
صحة فقد براد لينا ايضا وبني عليه زوجها من غير كف عن برضاها



ملكون الخلاف في الصور يرد في دأبها بحمل العضل اذا دعت العاقلة  
النالعة الى تزويجها من كفو فامتنع ولو دعت الى غير ذلك لم يمتنع  
وليس له تراضا من الزوج لنفسه ان مهرها ولا بد من تزويج  
العضل عند الحاكم حتى يزوجهها قال البغوي ولا يحق الا ان يحضر  
المرأة والولي والخاطب من يديه وبطالها لوليها تزويجها فياثره  
القاضي به فان قال لا افعل او شئت زوجها القاضي قال الما يفي  
وكان هذا فيما اذا تيسر احصاؤها اما اذا تعددت زوجاتها وجب  
ان تنبت بالبينه لغيره وفيه تعليل الشيخ الحاكم ما ركب عليه **قلت**  
وفي صواب القاضي انه اذا دعت الى تزويجها فامتنع لم يمتنع  
فشهدت عليه البينة عند الحاكم انحرانه امتنع بشئ لك بالبينه  
واذا احتمل الرجوع كل شدة فانما يستأف بالبينة فقامت به فزوج  
الحاكم ثم قامت بينة على رجوعه قبل الشرح وتحمّل ان يخرج على الخلاف  
في ان تزويجها بالنيابة ملوّن على خلاف في قصره لو كمل بعد الغزل  
او بطريق الولاية ملوّن على الخلاف في انقضائه القاضي قبل علمه بغزله  
وذا بعد اذ اذاد الولي ان تزويجها ولا تنفي درخته احد فرجها  
الحاكم على الصحيح على ما ساق واسترطاب من عام واحد وان لا تزويج  
المرأة محرمية وقالوا بالنسبة الى كتم تزويج محرمات بسنة اذ  
ترافعا اليه وليس له الا تزويج امرأته المحرمات كالحواك فان بعضهم  
يبيد ابعد على ما طبع الشافعي وعلى اصله نحو ان تزويجها كالنظر اليه  
**قوله** في فتاوى القاضي لو ادعت المرأة ان زوجها الغائب طهرها وامتنعت  
عدها منه وطابت من ولها تزويجها فانكر الولي الطلاق صدق  
بمينه فان وكل حلفت وعليه تزويجها فانابى زوجها الحاكم وكذا لو قال  
الاب زوجتي من فلان وقد مات فخطبها ابو الزوج الميّد وانكسر  
عقد الولي مع ابنه وصدقت المرأة وطلبها الزوج من قال البغوي  
فيلبغى ان تزويجها الحاكم لا الولي لانه بن عمها ووجه **الفصل الثاني**

نارس

في ترتيب الاولاد لاجتماع الولاية لانه قرابة وولا وسلطته وحقة  
القرابة مقدمه على الولا والولا مقدم على السلطنة والسياسة تقدم  
فيه الاب على غيره ثم اخذ ثم ابوه لانه شبيه بربك في العصا  
ثم بعده في الميراث تقدم برأيه ثم ابنه وان سقط ثم العم ثم ابنة  
وان سقط ثم عمه ثم ابنته ثم عمه ثم ابنته ثم عمه ثم ابنته  
**الاول** الجد مقدم على عمه هذا وان استنوبا في استحقاق الارث  
على المذهب كما تقدم في الميراث **الثانية** الابن في الميراث اقوى  
العصيات ولا ولاية له في الشرح بالسنة لانه من جهة باربعة  
اسباب ان يكون حاكما ولا ولي لها حاضر **وقال** ان يكون له عليها  
ولا بان اعتقها او اعتقها من هو عصته **وقال** ان يكون عصبة لها  
بالسبب ان يكون ابن عمها وليس لها اقرب منه ونحوه ودون  
بعضها قرابة اخرى تولد من وطئ شبهة او نكاح محرم كما لو كان ابنها  
اخاها او ابن اخها او ابن عمها **الرابع** ان يكون له ولها **الثالثة**  
الاخ من الابن مقدم على الاخ من الاب في الميراث وهذا قول  
قديم ائمتنا سواء اجد ولد الصحيح تقدم السبق طهرت في بحر النول  
في ان يكون له خور او سقاوا في الغم وفي ابن العم اذا كان احدا  
من الامور والآخر من لرب وقد اختلف ائمتنا في ما يرد رجاءه ومنهم  
قال لا يرد ما والغير لا ولا يردان فيما اذا كان لها ابن عم اخوها  
من امها وابنا ابن عم اخوها امها او ابنا معق اخوها انما لم يقطع هذا  
بالسنة والجهل طردوما في التقديم بزيادة القرابة المعهنة  
وبزيادة الشفقة وقالوا بتقديم الذي هو ابن عم اخوها او ابن عمها  
ابن الجدة في ان المعقود احداهما منها لونه ذكرا في التفرع انه لو  
اراد المعقود نكاح عميقه وله ابن منها وابن من غيرها زوجها منه ابنه  
منها ودون له خور وعطف فيه قال ابن المعقود لا يزوج في حياة المعقود  
نقل بعضهم عنه انه اذا اراد المعقود ان يزوج عتيقه دون الولاية



لم يبعد ذلك احد من هذا لو كان لها اسم احد من ابوين  
والاخر من الاب وهو اخ من ام فالتاثير اولى ولو كان لها ابنا  
ابن عم احد من ابينها وبر اخا خوها من لام فالابن اولى ولو كان لها  
هما واحد هما حالهما سواء ولو كان لها ابنا عم احد من ابوين  
القولين لا الوسط ولو اجتمع اخ لاب وابن اخ للابوين فالمنزلة  
مقدم برزخ وقد تقدم في الميراث طريقه ان ابن الاخ للابوين  
مقدم فعلى هذا في مقدم ولائذ النكاح قوله ان ومنهم من اقر القولين  
في صانع الحضرة وفي الوصية للاقرب وهو بعيد وبجران في  
حمل العقد وفي جريانها لا في الولاية لانها لا تعلقها  
رجل اذا لم يولد لها عصبة من النسب ولا به من وجهه فان لم يوجد  
لم يولد لها عصبة من النسب من بعدهم لم يلقه ثم لعصبة من بعدهم  
ثم لعصبة من بعدهم ثم لعصبة من بعدهم ثم لعصبة من بعدهم  
باب الولاية عن القاضي ما يخالفه وترتيب عصبات المعنوية الزوج  
ترتيب عصبات النسب لا في مثايل **احدها** اذا اجتمع ولد المرأة  
واخرها فالاولى للجد كما مر ولو اجتمع جد المعنوي واخره كقولان  
اصحهما ان يراد به وتاثيرهما سواء وفل الماتة من بدلان الحاء  
مقدم عليه فخصير لا قول لادله واحدها اذا اجتمع لراعيها مع  
ابن الجدة **الثاني** من المرأة لا من زوجها وابن المعنوي من زوج معتقة ابنة  
وقدم على الجد المعنوي **الثالث** اذا اجتمع جد المعنوي ابن اخيه  
مقرع على ما اذا اجتمع الجدة مع برزخ فان قلناهما سواء لم يولد  
من ابن برزخ وان كان مقدم الاخ على الجد بل منه احد من ابينها  
بمثايلان وتاثيرهما مقدم الجدة وتاثيرها مقدم ابن الاخ وحكي الماتة  
بجران لا قول فيها اذا اجتمع ابنا الجدة مع النعم وتاثير **الرابع**  
اذا اجتمع اخو المعنوي للابوين مع اخيه من برزخ وطرف واحد منهما  
بمثايلان وتاثيرها طرف القولين المتقدمين في اجتماعهما من جهة

النسب

النسب واطرها القطع بمقدم برزخ للابوين **فرد** الاول اذا  
اجتمع جماعة في عصبات المعنوي ليس من زوجة فهو كاجتماع برزخ  
في النسب لا في وجهها احد من برزخا فاصح ولا يشترط برزخ  
الباقي بخلاف ما لو اعتقوا ابنا امه فابنهم لا يراد به الا برزخا فاصح  
فانما ان يباشر العقد او يولد له او يولد له او يولد له او يولد له  
ولو زوجها احد الابوين ولا يراد به غير المعنوي ولو لم يولد له  
ولو مات احد المعنوي لم يراد به احد من ابوينها ولو مات  
الحاكم مع المعنوي لا يراد به لو مات احد من ابوينها ولو مات  
من موافقة لبرزخ ولو مات احد من ابوينها ولو مات  
موافقة احد من ابوينها ولو مات احد من ابوينها ولو مات  
احد من ابوينها ولو مات احد من ابوينها ولو مات  
ولو مات احد من ابوينها ولو مات احد من ابوينها ولو مات  
معنوي امه امرأة فلا ولاية لها وان كانا لولا لها وقمن من وجهها  
في حياتهما وحيات احدتهما الحاكم واصحهما انه يراد به من زوج  
المعتقة يراد به وجهها ابوها ثم جدك ثم اخوها كما مر في ترتيب النسب  
برضى العقيقة صريحان ان كانت ثيبا وان كانت ذرا فترتيبها  
بسلطانها الوجهان واضح الوجهان لا يشترط اذن المعتقة  
وثاينها يشترط فعلى هذا ان عضلت ثيبا الحاكم عليها في برزخ  
لعصبتها في الترتيب ومنه وجه ثالث انه يراد به ابن المعتقة  
واذا ماتت المعتقة وزوج العقيقة من لولا عليها فاذا اجتمع برزخ  
مع برزخ وجهها الابن لا يولد له ولا يولد له ولا يولد له  
المعنوي لولا يعود الصور المستترة في مقارقه عصبات الولا  
عصبات النسب في وجه ان ابنا المعتقة مقدم عليها سند امه  
لما كان في حياتها ولو كان المعنوي حتى مستتلا في الارتفاع ينبغي  
ان يراد بها النوع باذنه ليكون في وجهها ولها بتقدير النكاح

كيلة



وولها سقير لولا مؤثته و...  
 يجوز وعلى هذا ان بعض الرق على زوجة ماله ومن زوجة معه  
 البعض الحر وجهان بنفيان على القولين ان البعض يورث على  
 الجذ يدان بعدت وجهان اصحهما وهو حر وان كان له امة  
 زوجها معه عصبتها بن النسيب ومن الولا عند بعد فان كانت  
 دكر او ولها ابوها او جدوها زوجها هو ومالك بعضها دون  
 رضاها وان كان ولها غيرها او كانت بها لم يزوج الارضاها  
 فان لم تكن لها عصبه فالقاضي في الثاني ان القريب لا يزوجها ولي  
 هذا فوجهان اظهرهما عند برام من وجهها معه معق البعض  
 وثانيهما انهما وان قلنا لا يورث بن على الوجهين ان ما يملكه  
 بعضه الحر يورث اذا مات لما لك البعض او لست المالك فعلى الاول  
 وجهان احدهما يستقل المالك بزوجها وثانيهما من وجهها معه معق  
 البعض وعلى الثاني من وجهها معه الحاكم في الاول لا يورث الزوج  
 رضى الجميع والوجه الثاني في اصل المسئلة انها لا تزوج وهو كقول  
 في ان ام الولد لا تزوج وعن القاضي انه ظاهر المذهب ولا يورثها  
 خمسة اوجه لا تزوج واصحهما من وجهها المالك مع القريب  
 وبالنسبة ان المالك مع المعق ورايها المالك مع القاضي وخامسها يستقل  
 المالك بزوجها فالقاضي لو ان المعق يورث لكانت بعضا  
 كانه او حر كله فيه وجهان **الفصل الثالث** في فوائد الولاية وهي ستة  
**الاول** الرق وهو مانع من الولاية وفيه توكيله في طر في النكاح  
 اربعة اوجه احدها انه يصح شوا اذن سيد ام لا ورثه القدر في  
 والثاني انما انها لا يصح فيها وبالنسبة يصح في القولين  
 برام كاي وهو برام ورايها انه يصح باذن السيد ولا يصح بعد  
 اذنه **الثاني** كما قد رج في النظر والبحث عن حاله رواه  
 واخبارهم فستلب الولاية في ذلك الصبي فاذا كان لا قرب حبسها

كما رد عليه ما أورده  
 الرافعي في آخره  
 حقه قال الاول  
 على الاول لا يورث  
 قال والرد على الثاني

زوجها

زوجها الميراث بعد وذلك غير متصور في نكاح واحد هذا في النسيب  
 واما في الولاية فاذا مات المعق وترك ولدا صغيرا او ابا فقن  
 القاضي برام والغاية ان يزوج لا يزوجه ولا يحمل العقل ولا  
 رقا في الولاية للابن وعن العراقي ان الحكم كما في النسيب من وجهها  
 لا يزوج والولاية يستقل بها بعد وهذا يحمل العقل ومثلي في ذلك  
 في الولا ومنه الحنفية فاذا كان لا قرب حرمه مطبق  
 فلا ولاية له وثبت للاب بعد وان كان من جنس منقطع فوجهان  
 احدهما وهو برام عند ابن كج ولامام انه يزوجه لا بعد  
 فيزوجها في وقت من جنس وثانيهما وصحبه المعق بها لا يستقل عنه  
 وعلى هذا فوجهان احدهما تزوجه الحاكم واستمرهما انه منظر فاقته  
 وقال برام هو كالسفران طال مدة الرق منقطع في مثلها  
 مسافة المقصر ذهابا وايابا على برام لا يزوجه الحاكم وان  
 بلغ مسافة العدم في النظر فاقته وفيما بينهما وجهان ويرجع  
 في ذلك الى برام طافا الوجهان جاريان في النسيب المقطع حرمها  
 هاتين زوجة من الحيوان من ينظر افاقتها لما ذن ولو كان هذا الوجه  
 في الزوج في زمان فاقته اسطران يقع عقد الوكيل قبل معاودة  
 الجنون في برام واذا قصرت نوبة لرافقة حرام دون النكاح  
 كما ينقطع الجنون في المأفود ولو كان زمان لافاقه اقل من زمن  
 الجنون في عود الولاية اليه في زمن لرافقة وجهان فالبرام  
 ولو افاق وقيت فيه انا يحمل بحمل مثلها من لا يعثر به الجنون  
 على حرم في الحاق عود الولا ما واستدام سلبها الى ان يفسخوا  
 حاله عن الخلل فيه وجهان قال النواوي لعقل الثاني اصح منه ومنه  
 الاغما فان كان ما لا يدوم فوجهان المدة الصفر او الصرخ لم يستقل  
 الولاية الى بعد بل ينظر افاقته كالبرام وان كان مما يدوم  
 يوما ومرة في شرف وجهان احدهما يستقل الولاية اليه لا بعد اظهر



لا وعلى هذا الوجه ان احدهما وجزم به الموقوف انه ينظر افاقتة  
وتابها وجزم به الموقوف في المتون في زوجها الحاكم نيابة عنه  
وقال برهان بن بديع ان يعتبر مدقة بالتعرفان كانت مكرمة معاوية  
ينظر طرفها من اربعة الوصل الغايك وقطع المستافة ذهابا وانا بابا  
انظر طرفا فاقته وان كانت مدقة لا يوجر الشروع فيها للمراجعة الغايك  
زوجها الحاكم في الحال يرجع في معرفة مدقة الى هو الحنفية وهو في  
قاله في المتون المنقطع في الغايك عند من ينظر مدقة انام بعد  
عن ومن يرد غايك ومنه الغايك وهو اختلال العقل والنظر وهو  
يسمع بثبوت الولاية وسفلها الى بر بعد الحق من امام به الثقيل وهو  
الذي يحمي صاحبه وان كان صحيح البذر خافط المار ومنه السفه  
في المار الموجب للحجر فان كان سفهه لكونه لا يعرف موضع الخط  
لنفسه فلا ولاية له وان كان لكونه مبدرا مع معرفته موضع  
الخط لنفسه سلب الولاية في اشهر الوجوه في كل الرافعي فيه فقال  
الحجر على السفه متعلق بالفسق كما يتعلق بالفساد حتى لو بلغ ان  
مفسده الماله ودينه وام الحرج ولو بلغ مصلحا لما تم غايك الفسق و  
البتا يعرف في اعكاده الحرج خلافت فاذا حصل الفسق فقلنا انه سلب  
الولاية فلا اثر للتبدير ولا الحرج فانما يظهر اثر اذا لم يوجد الفسق  
او لم يجعله سلبا للولاية واذا وجع التبدير المقضي للحجر لم يحجر  
عليه بعد فانما ينبغي ان يزول الولاية انتهى هذا حجة برهان على  
الحجر كل يعود بنفسه التبدير او بصرف الحاكم وعلى برهان الولاية له  
وكان على الثاني عند الشيخ ان لا محذور ان يعد مدقة في نفسه  
وعلى قول بعضهم له الولاية وجعل برهان هذا محل الخلاف وقطع  
بان من سلب سفهها لا ولاية له وجزم المتون بانه لا ولاية للمجور  
عليه بالفسق ويتلخص في بوث ولاية السفه بله واجبه اصحابها  
انه لا يثبت وبالتالي ان لم يحجر عليه ثبت وان حجب فلا ريب جواز بوكيل

ص  
كالسقف

السفيه

السفيه في اعجاب النكاح وجهان كالوجهين في بوكيل العبد وجهه بوكله  
في قوله قطعاً للشر في افساقه الى اذ قال الوصل وجهان اصحاب المنع  
واما المجور عليه بالفسق فالوجهان ولا يثبت تأقيمه وفيها وجهان  
لا ولاية له كما يحجر عليه بالسفه وبناها بعضهم على ان حجب حجر المضر  
مكون وليا او حجر السفيه يكون فيه وجهان ومنه المرض الشديد  
الذي يمنع صاحبه من الكفر ولهيه عن النكاح المصالح والمصوم  
المرجح اضطراب العقل بسلب الولاية ويصح ان يكون حجباً في  
لراعيه من معنى **المالك** العمى وسلب الولاية وجهان احدهما  
فعم وعلم هذا مطلق ان بوكيل فيه وجهان اظهرهما الا الثاني  
وهو الصريح انه لا يستلها وعلى هذا ان كان الصداق في الذقة ثبت  
وان كان معينا خرج بثبوتها على قول يبيع الغايك سنوا وضيمت ام لا  
وله ان بوكيل دخيل في الفايضة الخلاف بما اذا المر المرأة الزوج وكان  
ان رانه ورضاه بها زوجها واحدا كان في قصة شعيب وهو قريب  
ولا خلاف في جواز قبوله النكاح لنفسه ولغيره وفي منع المهر  
الولاية اذا كان لصاحبه كابة والاشارة مغبهة طريفا واحدا مما طرد  
الوجهين في العمى في الثاني القطع بانه لا يمنع فان قلنا يمنع فليس له ان  
بوكيل قطعاً وان لم يزل له اشارة مغبهة لم يزل قطعاً **الرابع** الفسق  
اختلف في صور الشافعي رضي الله عنه فيها بغير ذلك ولا يصحاح  
طرد احداهما القطع بان القاسق طرد **والثاني** القطع بانه لا  
يلي **والثالث** فيه الوجهين وهو المشهور **والرابع** ان كان فسفه  
شعب مشروفاً لم يزل وان كان بسبب اخر **والخامس** ان  
العشق يمنع ولاية برهان رددت غيرها **السادس** برهان وقبائشه ان  
يردح القاسق انتم البحر رضاها وقد رواة ابن الصباغ عن ابن اسحق  
والسادس عشر عشته ان يردح الحد بليان مع الفسق دون غيرها ولا فرق  
هنا بين الذكر واليئيب **والسابع** ان كان معلنا بفسقه



اصل  
وان كان مستترا اولي

الداسه والاول غير اولي

لم يل ذلك لم يكن محجور عليه ولا في طراف لم يكن غيبا لم يل والناسع ان  
كان محجور عليه لم يل وان لم يكن محجورا عليه ولا في كل من فعل حمله  
المض على ما فصله العباس انه تزوج ابنته ولا قبل النكاح لا بنه  
والعقل في ذلك مع فصيح الجمهور من العرايين انه لا يل في تبعهم الرافعي  
واقى اثر المأخر من كمال الخراسانيين في مله وصححه واقى بين  
عبد السلام واقى الغزالي بان كان بحيث لو سلمناه الولايه لا  
تعلق الى الخارج فيركب ما نفقه به ولا الاطلاق في النوازل وهذا  
حسن وينبغي ان يكون العقل به واجبا عامة منهم صاحب الفقه القاسي  
والشيخ ابو علي في ولايه الفاسق تكاح ابنته في ولايته على ما اولاده  
وتسبه ثم اقام الى المحققين فطع جماعة منهم الماقد في المنع فيه  
قال الرافعي في الظاهر منها المنع وان ثبت الخلاف ولا خلاف في ان المستور  
يل في الماقد بوقد اطلق الحق على معامله من اولها الاطلاق وان لم  
نظير عند التهم عند احكام ولا يخرجوه على الخلاف في انعقاده  
بالمستورين **وتفريع** على اثر الفاسق لا يل في **فروع** **اول** لو كان  
العدو فاستقام في صحة تزوجه ببلته اوجه احدها يصح وانها لا  
كالوحيه في وكيل العبد واولاها بالصحة وقالها انه ان كان كالا  
لمجرم لم يصح وان كان بوحده لغز في **الماضي** ينقل الولايه لا  
ولا بعد عن المذهب وقيل في الحاح فان كان فستق غاد في الولايه اليه  
فان رويها بعد بعد عدائه لا قرب فان علم او الزوج او الزوجه  
يعودها والعقد باطل وان لم يعلم به واحد منهم فوجهات بتاعلي  
الوحيه في تصرف وكيل بعد الغز في وقبل العلم في الماقد في وعنه  
وقطع بعضهم بالبطالان وقال الماقد في في موضع اخر فلو اذا  
والباطلان في الولايه بان اسلم الكافر او غنق العبد او افا في  
الحق في وشد السفه في زوج العبد بعد ذلك بطلت اعلم انما  
ان لا خلاف في وكيل بعد غز في وقبل علمه فان فيه قولين فيز في بينهما

دور

وارجع لاول الامر

ولو قال زوجتها قبل افا فذلك والعقد صحيح وقال براتب بل بعده  
فهو باطل رجوع الى قول الرافعي ومنها **الماضي** قال القاسي في  
باب الفاسق زوج في الحاح ولا يستترط مسمى من لا يستبرأ وهو  
معصى كلام القاسي في التوقيف انه قال اذا عصلها الرطب وقلنا  
نفسق بالعضل فاذا زوجها فلا نفسقه والرافعي قال  
القاسي في يقبل شهادته ثم قال اذا كان له بنتان واحسان فعزل  
عن تزوجه احداهما فقل له زوج لراحمه على قولنا الفاسق لا يل فيه  
وجها من حيث ان الفاسق يخرج عن الولايه لانه فسق فمخصوص  
ولا يمتحن بهذا المسئلة فعلا لرحل اثنتان اداها من جرتان  
بالعتان مسلمان متفقان في جميع الصفات التي تختلف بها  
احكام النكاح ملك تزوجه احداهما ووزن اخر في شهي ومنهم من قال  
العضل ليس من الكاين وانما فسق به اذا عصل مرات فلها ثلاث  
وهو الطاهر في الرافعي في القياس الطاهر وهو المذموم في الشهاده  
انه يعتبر لاستبراء العود والولايه لانه معتبر لقبول الشهاده ذات  
يعني على القول بان العضل يفسق **الرابع** فقدم في الوصايا ان  
في انزاله برامام بالفسق وجهين في قولنا بالاصح انه لا ينعزل  
ففي تزوجه ببناته وبنات غير ملته اوجه احدى في لا ومن وجهين  
من ووجه من احكام واصحهما انه زوج وبالنسب اوجه قطع المتولي  
انه لا يزوجه ببناته ومن بنات غير **الخامس** في بثوث الولايه  
لا رباب الحرف الدنيه كالكتاب والحجام وجهان بناء على الوجهين  
في قبول شهادتهم في النوازل والمذهب القطع بثبوت ولايته يصح  
قاله البغوي وغيره **السادس** حتى الرافعي عن الجمهور وجها اما اذا لم  
تثبت الولايه للفاسق ثم ذكر في ان تزوجه والصحيح خلافه **السادس**  
الشكرات ان كان طائفا شافط الميتر فكلما له لغو وان كان  
له عيتر في وجهه في بسبب يفسق به لم يصح تزوجه ان فلما القاسي



لا يعلو وان قلنا بلى او حصل بسبب لا فستقبح بان شرب دكره او  
غالب ما يميني من وجهه على انه يستلزم تصرفه تصرف المباحرام  
لا فان قلنا لا لم يصح وان قلنا نعم صح وقال الشيخ ابو محمد والبغوي  
لا يصح لاحترامه نظره واستحسنه لردامه وقال هو يفتي  
فوز بعضهم لا يقبل عود المرتد الى الاسلام واحال سكره  
**السبب الخامس** اخلاف الدين واخلاف الدين من الولي والمراة يسلب  
الولاية الخاصة فلا من وجع المسلم فربما الكافر والكافرة بعبته المسلم  
بل سزوجها لرد بعد الوفاق والدين من السبب ثم من الولاية المباحرام  
والكافر ان زوج موليته الكافر واختر ابنته الكافر الكافرة وان  
كانت صغيرة سوا زوجها من مسلم او كافر فان كان ركنك محظورة  
دينه فزوج موليته كزوج الفاسق المسلم موليته فكون فيه  
الخلافا السابق لا يعرف ذلك الا ان يكون في المستلزم فطلوع  
على شرعهم او كان قد اسلم منهم من هو عدل لان سنا وهو خير  
فشرعهم ولا يرجع الى احبهم عن حاله وقال ابو عبيد الله الحلبي الكافر  
لا زوج على قولنا لا زوج الفاسق كذا فبذلك الغر لا عنه والرافعي  
اطلق شيخه بقل المنع عنه ومفهوم اطلاقها عنه انه لا زوجها  
الكافرة انه قال اذا زاد من زوج فببينة زوجها منه الفاسق  
وان لم يثبت فسفه في دينه فهو كالمسلم المستور من زوج بلا خلاف  
واذا لم يثبت للزنية والى ذلك كان وغابا وعصاها لزوجها من المسلم فاحس  
المسلم وله زوجها من الزنية انه ما حبت بحجة فزوج المسلم ووجوب  
زوجها عليه اذا طلعت تزوجها من في ديني على وجوب الحكم بينهما فان  
ارجسناه وجبت ولا فلا فان لم يزوجها كم مسلم فقد اشياء وصاحب المقرب  
الى انه بحجة لمسلم فنكاحها بين قاضيهم وهو يقتضي ان لولايت  
وقعا وقد نقل لردامه عنه انه قال اذا حكم بصحة ووقف على نكاحه  
لا مقص قصناه لان المنع من الممنوع واما التي ليس لها ذمة فله ان

لا زوجها

المنع

زوجها وان يعرض عنها وهل يزوج اليهودي فربما المضاربة والعس  
قال الرافعي عن ان يلحق بالميراث وممن من يسمع لا فاختلاف الميراث  
العداوة وقال لردامه والمافدي والرواية اليهودية والمضاربة  
سنة واحدة فزوج قال ابو حنيفة ولو كان للمضاربة اخ يهودي واخ  
يضرابي واخ يوحسي استودا في الولاية عليها وقال السويدي ينفذ  
عليه من الميراث سنة واحدة او مطلقا فان قلنا بلى زوج وان قلنا مطلقا  
**وقال** لا للغير لمسلم تزوج كافر الا ان يكون في كفا حيث تجوز  
للمحرم التزوج او يكون امته وامته موليته على الصحيح ولا تزوج كافر  
مسئلة الا امته على وجه سبابة ولا ولاية للمرقة على مسئلة ولا كافر  
ولا مرتدة وهذا لا يثبت الولاية على مرتدة لمسلم ولا كافر ولا مرتدة  
**الثاني** هل المحرم ان تزوج الجوسية المحرم حتى العبادي عن ابي بكر  
العاصمي الخوارزمي انكر المروزي المنع **السبب السادس** من حرام  
واحرام النكاح او الزوج او المرأة يمنع انعقاد النكاح في المحرم  
من سلب العتابة في عقد النكاح استقلا لا ولاية ووكاله في كل  
من طرفي النكاح والقبول وذكره ان يخطب من الخطبة بغير  
الحا ومن الخطبة بغيرها هذا في الزوج بما لولاية الخاصة واما الزوج  
بالولاية العامة ففي تزوج لردامه والقاضي المحرم زوجها واصحابها  
المنع وجزم به المافدي وسوا ذلك فله ان لا يحرام نكاح او  
صحها او فاسدها وفي الفاسده وجه وفي منع الرجعة وجهان  
اصحهما لا وبناهما بعضهم على الوجهين فيفقارها الى نكاحها وينعقد  
فيهما ذمة المحرم على الصحيح لان له في النكاح حضور ومصحح النكاح  
ولا يرفع هذه المحرمات بالتحلل بدولة في النكاح اطهر الوجهين وهو المنع  
وهل يسلب الاحرام اهلية الولاية فيه وجهان احدهما نعم فينقل  
الولاية الى المريد ولا ينظر بحلله ولو بقيت له شاعة فلا لا ينظر  
بلوغه الصبي باسمه كما لا ينظر في غنى العبد في وجود الصفة وادان

المنع



بقيت له سقاعة واطهرهما وجزم به الماوردى لا فلي هذا زوج المحاكم  
 في العيبة وقال الماوردى هذه اذا بقي من طهر لزوجها لم يقطع  
 فيه مسافة القصر فان كان قد مسافة القدر في قلا وسنظر فيها  
 بينهما الزوجان وينتهي على الوجهين ما لو وكل احلا لا في الزوج  
 ثم احرم احدهما اذا حرمت المرأة بعد تراءى فان قلنا من حرام يستلب  
 الولاية انغزال الوكيل واستاء لهما ما لا يخرج على الخلاف في  
 انغزال الوكيل بالجنون والبرأغ وان قلنا لا يستلبها فلا يجوز للزوج  
 بعد تحلل المحرم منها لو كاله الساقية وهو الظاهر وهل ان  
 الزوج قبل تحلل المؤكل استاء في الزوجين خلاف فيه قال الرافعي ولم  
 ادله ذكره في عن المدونة في الهامة والبسط عن الصند لا انه  
 يصبر لا تحلل المؤكل ولا صاحب جاز مؤمن به واعترض عليه دار المعاني  
 استاء في الخلاف فقال اذا وكل وهو حلال ثم احرم لم يجر للوكيل ان  
 يزوجهما بالوكالة السابقة في طاهر المذهب فهل له تزويجهما اذا عا  
 حلا لا فيه وجهان وفرد في صاحب بئر ويكيل المحرم ويكيل المصل  
 حيث يجوز له الزوج حالة صلاة مؤكلة ولو جرت في حال احرام الوخل  
 او الوكيل والمرأة فان كان وكله لزوج في حالة لغيره وان وكله  
 لزوج بعد التحلل ابني على الوجهين فان قلنا لغيره لا يسلط الولاية  
 صح وان قلنا يستلبها لم يصح ولو اطلق الوكيل فهو كالقيد بما بعد التحلل  
 ولو لا اذا حصل التحلل فقد وكلت في هذا الموكلة وقد مر  
 الخلاف فيه واذا المرأة في حال احرامها على هذا التفصيل ولو وكل حلال  
 محرما في ان موكل حلالا بالزوج صح على الصحيح هل لمزق في المحرم  
 قبل التحلل يعم فيه وجهان صاحب المنع وفيه نارا ان كبر حرام  
 ليس ما ناعا على الصحيح **السبب الثاني** في التوبة المستحقة فيمن هو في  
 درجة برد ولبا كالا ولا خوف والعلم فان الاستكالة باجبان عن نفسه  
 عليه لا الرجال لم يل وان زال عينها فاما ان لا رباب فيها ولي اما عينه

الولي

الولي فلا سلب الولاية بل ان كان غائبا لا يعرف مكانه ولا موته ولا حياته ووجها  
 الحاكم بالنسبة عنه لا الولاية على الصحيح واذا انتهى لمرأته غايه بحكم  
 فيها موته وقسم ميراثه كما في الفرائض سلب الولاية لا بعد وان  
 كان يعرف مكانه فان كان في مسافة بقصر فيها الصلوة فله ان يزوجها  
 يزوجهما انما بينهما يزوجهما من بعد من يزوج وليا بالهاتين التقاضين  
 انه خامد انه ان كان من الملوك والبركا براعتيرت مراجعته وان كان  
 من العامة فادستط الناس فلا يزوجه الحاكم وان كان في مسافة دونها  
 فليقر احداهما للبرافير فيه وجهان احدهما وهو ظاهر نصه في  
 المختصر ان الحكم كما في مسافة القصر وفي بعضهم هو المزمع في الظاهر  
 وهو المخصوص في برد لا يزوجه حتى تراجع ويحضر او موكل الثانية  
 للمراذنه انه ان كان في مسافة القدر في طاهر المذهب وهل ان يملك  
 اليها الرجوع لا منزله قبل الميراث فلا بد من مراجعته وان كان فيما بين  
 المسابين فقيه الزوجان ويملك منهن ثلثه او وجه احداهما يزوجهما  
 الحاكم في غيبة مطلقا وانها لا يزوجهما فيها دون مسافة القصر وانها  
 ان كان في مسافة القدر ولم يزوجهما الحاكم وان كان فيها فوجهما زوجها  
 وصنط الماوردى في المسافة البعيدة بيوم وليلة وجعل ناد فيها محل التحلل  
**فروع** في الشافعي ولا يزوجهما ما لم يشهد عدلان انه ليس لها ولي حاضر  
 وليست في زوجية ولا عدة قال صاحب كتاب اذا اراد الحاكم تزويج امرأة  
 فان كان يعلم انه ليس لها ولي وانها خلية من الزواني وجهان ان لم يعلم  
 ذلك طلب منها من يشهد بذلك وهو ذلك واجبا من مستحب في  
 وجهان قال الرواية والنود احدهما الثاني وقطع بغير يمين المراد  
 وبنائها لهما على القول في ان دعوى النكاح هل تسمع من خلقه ام  
 لا بد من شرط رابط وهذا المصنف يصح لراى ان لا تسمع ولو اشرف  
 ما لا غايب على الصباغ وعشرت مراجعته باعه الحاكم قطعا وان احتمل  
 ان يجوز ناعه وقال المعوى ان لا يملك كانت زوجة ولا ان وطلقها او



ما ت عنها فلا بد من المينة بذلك ومنع هذا الفرق بين يدعي  
غيبه وليها او ان لا ولي لها في ادب القضاء للمدعي ان يقبل قولها من  
غير يمينه ولا يميز قال فان قدم الزوج وادعى نكاحها وحلفا فانه لم  
يطلعها ففتح نكاح الثاني هذا ان كان غائبا فان كان في الملاء ولم  
يقم يمينه على الطلاق والموت فلا مزوج حتى يضح ذلك ولا يقبل الا  
شهادة من هو من اهل الخبرة الباطنة بحالها فان قلنا انه مستحب فطلبت  
المبادرة بذلك في الامام عند الا يمتنع اليه كلام الفقهاء في المبادرة  
خلاف للاصوليين قال القاضي ابو زرعة لا يحل ان يزوجها في ذلك قال الامام  
ولو طالت الغيبة وعسر البحث فالظاهر وجوب خابتها ولو كان الولي  
المدعي غيبته مجبرا او قد ادعت في الزوج حلقها المحاكم على انه لم  
مزوجها في غيبته وان كان لا مزوجها الا بالاذن فقد اذنت له  
صدقت المحاكم بخليفها وظل يحاط بها المحاكم ولا يتعلق بالدعوى بل بحيا و  
يستحب فيه وجها وولد ولي المحاكم اذا اراد مزوجها ان تستحضر ولي  
الراي من اقامتها لولا البعد او غيرهم كالاخوال ويستشترط في  
امرهما ويتعرف احوال المحاطب وهمه وان سئاد في الولي براقب بعد  
الغائب او مفوض الامر اليه خروجا من الخلاف **فرع ثالث** قال القاضين  
ولو قدم الولي عقب العقد بحيث يعلم انه كان قريبا من الملاء عند  
قال العقد باطل **ثالث** قال الزوج امرأة محمولة الشك في حصرها وقال  
انه اموها وكنيت في البلد ثبت النكاح باطلا في اذ صدقته  
في برهونه **الفصل الرابع** في تولي طرف العقد مرة البيع ان للاب  
والجد ان يتولى طريق عقد البيع في مال الطفل من نفسه وفكسه  
وهل ذلك لقوة ولايتها او لحره الحاجة الى ذلك وعسر مراعاة الحاكم  
او مجموعها فيه اوجه ذلك الكلام منها ان يتولى طريق عقد البيع في مال  
احد طفليه من اخره على الصحيح وفيه العسر **فصل رابع** هل يجزئ  
تولي طريق النكاح في تزويج بنت ابنه الصغيرة او الملاء من ابنه

الآخر

الاخر اذا زعم لا يمينه فيه وجهان ينبغي ان على المعاطاة المذكورة  
فعلية برهونه ذلك وهو اختيار المعبرين منهم ابن الجداد والفقهاء  
وابن الصباغ وعلى مزوجين لغيره ذلك واختاره ابن القاصر وجماعة  
من المناظر بنو بني القاصر المسئلة على خلاف في حوازي مع مال واحد ولده  
من مزوجين من معناه بهذا اولى ان زوجناه فوجهان سميان على  
المعاطاة وكلام بر أصحاب بعض من المسئلة فيها اذا كان الجدة ملك  
احبارها وبرام حكمي بخلاف فيها اذا كان ملك اجبارا البرود من الملاء  
بان كان زوج بنت ابنه وهو عصمه من ابن ابنه الصغير فان قلنا يتولى  
الطرفين فله ان يتولى زوجت بنت ابني بن ابنه وان يقول وجهان  
ابن بنت ابني وهو يتولى برهونه في العقدام يلقى احدهما فيه  
خلاف مرتب على الخلاف في البيع واولى هنا بالاغباء وخرج فيها بلالة  
اوجه احدها يتولى ابنا به باخذها وثانيها لا بد من اللفظين في الثالث  
انه فله في البيع دون النكاح واختاره الفقهاء لراى كونهما وابن  
الجداد عدمه وان قلنا لا يتولاها فله ان يتعاقل احدهما وتوكل في برهونه  
فيه وجهان فان قلنا لا دفع الامر الى الحاكم لتولي احدهما كل تخير  
الحاكم فلهما يتولاها منها او كالتبما فتدعيه منه الولي فيه احتمالا ان  
للإمام ولولا انه يتخير في الارتفاع في محضر الحاكم ان كان مفروضا  
فيما اذا كان بر ابن صغيرا فهو مخالف للمصل المفرد ان غير لرب  
والجد لا يزوج الصغير لحره كن فرضه فيها اذا كان الولاية عليه بخونه  
وعن الشيخ انه على في التولي غيرهما انا اذا قلنا لا يتولاها المحققان  
كانت البنت بالغة ووجهها الحاكم يادنها ويقبل الجدة النكاح في  
كانت صغيرة وحبها الصبر لانه يبلغ فتادون الحاكم او يبلغ للصبي  
فيقبل وتجرع الوجهان في تولي سيدة الزوجين العظمى في تزويج  
امته من عبد الصغير اذا جاوزت االة اجبارا وهل للمم مزوج بنت احميه  
البالغة او لا بن عسما تزويجها من ابنه البالغ فيه وجهان طرهما نعمته



وقطع بعضهم به هذا اذا طلعت البراءة وجوز ناه فانما اذا نزلت في  
تزوجها منه فمجرد قطعها وان زوجها من ابنه الطفل فان منعناه في  
البائع فبقي هذه الاصل وان جوز ناه هناك فمما زوجها ان اظهرها المبيع  
وقطع به الماقدري في المستوية **الراية** اذا كان في المرأة حوزة نكاحها  
كاتب الغم والمولى القاصي وجب له تزويجها لم يحزله ان تزويجها من  
نفسه فتولى الطرفين على المذهب وعن ابن سريج ان لابن الغم ذلك  
وهو مطرد في المولى وطرده بعضهم في القاصي ايضا وبه قال ابو  
حسبي البلخي وقيل انه زوج امرأة من نفسه وهو بعيد وانما جعله  
صاحبها له تحابرا لا يظهر وعلى المذهب تزويجها منه من هو في رخصه  
فان لم يكن غيره زوجها منه القاصي فان كانت غائبة زوجها فاقبل  
لا قاصي بده وان كان فهو الرابع زوجها منه من توفد من الحكام  
او الامام او خرج منها القاصي ملدا اخر لزوجهما منه او استخلف طبقه  
ان كان له براسه في قتل في جواز تزويجها من نابه ووجهان  
وحجة بناهما على انه ينبغي ان يموت وانزاله وفيه خلاف فمن على انه  
قريب عنه اذ عن المستبين وعنه من الحداد وجه في الزيل والولاء  
سئل الى لا بعد وفيه برامام الا عظم زوجها ان احدهما له توفد  
الطرفين لا نه ليس فوفقه في تزويجها في برامام ولا خلاف ان برامام  
يرفع الى الحكام ويحلف ويقام عليه البينات واصحابنا لا وزوها  
القاضي منه وفقد بعضهم في هذه الصور كلها من اراون له  
في تزويجها منه تزويجها من نفسه او مطلق لراون وجوز ناه في  
حق بين فلا زوج ولو اراد احدهم تزويجها من ابنه الصغير فهو كالم  
اذا تزويجها من نفسه **المالكة** لو وكل الولي رجلا بالشرع  
ووطه الخاطب بالقبول فقد تقدم في الوكالة انه لا يصح على الصحيح  
وكذا الحكم في البيع وكذا الووطر رجلا ان تزويج ابنته من نفسه ومن  
منعناه من تولى الطرفين لو وكل في احدهما او وكل اثنين فيهما فوجوه

اصحها

اصحها لا وزوها القاصي منه وفرق بعضهم في هذه الصور كلها بين  
ان ناذت له في تزويجها منه فزوجها من نفسه او مطلق الا اذا  
وجوز ناه في حق غيره فلا زوج ولو اراد احدهم تزويجها من ابنه الصغير  
فهو كالم لو اراد تزويجها من نفسه **المالكة** لو وكل الولي رجلا بالشرع  
ووطه الخاطب بالقبول فقد تقدم في الوكالة انه لا يصح على  
الصحيح وكذا الحكم في البيع وكذا الووطر رجلا ان تزويج ابنته  
من نفسه ومن منعناه من تولى الطرفين لو وكل في احدهما او وكل  
اثنين فوجوه اصحها انه لا يجوز خلا فطبقه القاضيه وبالكفا  
انه لا يجوز للجد التوكيل في تزويج غيره كالم بن الغم **وعا** احدهما لما انما  
احدهما اخ من اب والآخر من اب وام فان خطبها الا ول زوجها منه  
الثاني وان خطبها الثاني فان قلنا ما سئوا زوجها منه الا ول الا  
فالقاضي **الراية** قال لابن عمها او لعشيقها زوجني او زوجني من  
شيئت لم يثبت للقاضي تزويجها منه باذنه بهذا البراءة وان قالت  
زوجني من نفسك فعن بعضهم انه يجوز تزويجها منه بهذا البراءة  
قال المبعوثي عند لا يجوز قال النوري والصواب الجواز **المصل الخامس**  
في تزويج الولي واذا نه في الوكالة انه يصح التوفد في الزوج والزوج  
فما الولي ان كان بجرا استقل بالتوفد ولا اذا تزويج المرأة على المذهب  
وفيها وجه انه لا بد من اذنها فمستنع التوكيل من تزويج الصغير وفيه  
اشترائط تعيين الزوج في التوكيل وحتمات وقيل فولا ان اصحابها  
لا بشرط وصح الفارابي في اشترائط نعلي هذا الوعبر وحلي واذا  
له في ان زوجها من تحت الوكيل منها جاز قاله الماقدري في توفد  
توليها غير المجبر في الزوج فاشترائط تعيين الزوج في توفد  
طريقان احدهما طر في التوكيل والثاني في القطع بعدم توفد  
برامام وكذا ما يفتي حرياتها وان رخصت بترك الكفاه لكن  
القبائل من خصيصها بما اذا لم يرض وفيه نظران فلما لا بشرط



المقيمين في التوكيل على الوكيل احبنا د كفى فلو زوجها من غير ان يكون له  
 وفيه يصح ويستلحق احبنا د فان كانت صغيرة بخير عند المولود فان  
 القاصي في الزوجين من المسمى صح ولا حيتا راد لليس المظن من شرط الاكراه  
 وتوخطها فتوان احدهما اشرف فزوجها من غير ان يكون له خلا في طهره  
 الوكيل فانه يصح والا فلا ان سنا ذمتها فبين احدهما كذا وادبها معه  
 الصمت كذا في ادبها مع لرب واذ قلنا لا يشترط ايضا ان يكونها فقالت  
 لو لم يزوجها من شئت فقل له زوجها من غير كفو فيه وجهان اظهرهما  
 نعم وثانيهما وهو لا يصح عند الغرض لا ولو كانت ووحى من شئت فقلوا  
 كذا راد غير كفو بخير الوكيل فان كان الوكيل غير مجربا لانه غير لرب واحد  
 ادلا فيا يجب عليها احوال احدهما ان ياذن له في الزوج ونعمته في  
 التوكيل فليس له ان موكل قطع به جماعة وقال الما وروى اذا قلنا لا  
 تعتبر ذمتها في التوكيل فلا موثر من ذمتها من ليس للموكل ان يزوجها  
 الا باذنها لوظفه الثانية ان ياذن في الزوج والوكيل له ان يزوج  
 وان موكل الثالثة ان ياذن في التوكيل خاصة فلا التوكيل في زوجة  
 وجهان اصحهما **الرابعة** ان ياذن له في الزوج فقط  
 كذا ان موكل فيه وجهان احدهما وبه قال الفقهاء ولا يصحهما نعم  
 ولو كان الوكيل من غير اذن المرأة في الزوج ولا في التوكيل فوجهان  
 اصحهما انه لا يصح فلو زوجها الوكيل باذنها او بدونه لم يصح قال الما  
 وعلى هذا الوجه في لاد ان بعد توكيله باذنها بطلت الوكالة  
 وفيه نظر والتا في يصح فمسما ذن الوكيل اذ الرجل المرأة للموكل ثم يزوج  
 الوكيل ولا خلاف ان ياذن للوكيل ثم اذ وكل الرجل المرأة للموكل ثم يزوج  
 المرأة في اشراط تعيين الزوجين اذ اطلقت المرأة الاذن بخلاف المقدم  
 في اشراط موكل المجر **فرعان** الاول لو اذنت له في الزوجين وجهان  
 من وجهين شرطنا المقيمين في لاد ان ام لا موكل الوكيل يزوجها اما  
 لتعريضها او على القول باستيفاده به فان عيسته الوكيل للموكل

صح زوجها منه وان اطلق ولم يعينه فان زوج الرجل من غيره لم يصح  
 وان اشترى الزوج منه في صحته وجهان اظهرهما انه لا يصح  
 ولذا في منه فطره في صاحب الدخاير ينبغي ذلك على ان توهل المولى  
 مطلقا على بشرط فيه التعيين ام لا ان قلنا لا يصح زوج الوكيل من  
 المعين وان اشترطناه لم يصح الزوج منه على الطاهر قال ويحتمل ان  
 يصح **الثاني** في فتاوى البغوي انه اذا لم يقبل المرأة وبها غير الحاشي  
 فان لم يفسد اسنيد انما رجلا يزوجها باذنها فصحة حتى على الخلاف  
 ان انا به القاصي في شغل معين في حليف وسماح شهادته بخاوية مجرى  
 لم يستحلا فام لا ان قلنا نعم حتى في الحولا في بريد استحلا وصح الا  
 فلا على لاصح كالموكل الوكيل قبل بريد استبدان وزوج الوكيل ما لا ذن  
 لا يصح على لاصح **ثاني** في الفضل مسئلة تتعلق به وهي بان لفظ الوكيل  
 في عقد النكاح واذ ازوج وكيل الوكيل بن الخطاب فليقل زوج فلا في  
 بقى فلا ولا احتياج الى ان يصرح بالوكالة في الموكل للزوج  
 ان يعرف الزوج انه وكيل لوكلا زوج موكل فلا في اذنته منك لم يصح واذ  
 زوج الوكيل قبل وكيل الخطاب فليقل زوج فلا في بنتي او اختي من فلا في  
 ولعل الوكيل قبلت نكاحا لفلان ولا احتياج ان يقول حكم الولاية ولو لم  
 يقر لفلان فوجهان اصحهما انه لا يصح فلهما كالوجهين فلهما اذا قال  
 قبلت نكاحا ولا يزوجها ولو انصر على قوله قبلت نكاحا فلا في  
 في غير صوم الوكالة ففيه الوجهان ولو اطلقناه بطل فطعا ولو قال  
 قبلت لنفسي لم يصح له ولا لموكله ولا الموقر ووجه بنتي منك فقال  
 قبلت نكاحا لفلان بخلاف البيع فان في صحته وجهان وان لم يقر فلا في  
 وقع العقد له ان اجتمعت شرائطه سواء في قولها لموكله ام لا وفي  
 البيع يقع في التوكيل وان لم يستجمع الوكيل شرائط العقد فطل ولو  
 جرى لوكلا من التوكيل فليقل ذلك الرضا ووجه فلا في من يزوجها  
 الخطاب قبلت نكاحا لفلان ولو قال لوكلا الزوج او لا قبلت نكاح فلا في



منك فلان وقال وكيل الويلة زوجتها من فلان جاز وفيه نظر ولو  
امضت قوله ووجهها ولم يعلم من فلان فعلى الوجهين المسند من لو قيل  
باب النكاح لا يثبت بالولاية بقول المروجة زوجت فلان من فلان  
وقيل ان باب قبلة النكاح لا يثبت بالولاية بل لو قيل فلان زوجت فلان  
قبلت نكاحها وقوى لولده وقع العقد ان اجمعت فيه شرائط وحرمت  
على الابن **اعلم** انه لا يفسر طاعة التوكيل في التزوج ذرا المهر لكونه يسمى  
قد رالم يصح التزوج بدونه بعزادها كاللوقا زوجها في يوم هذا او  
في المسححة مخالفة لم يصح ولو اذنت المرأة للتوكيل في التزوج لما عقده  
قال القاضي مع على صحة المذهبين يحتمل ان لا يصح في مخالفة الزمان  
والكان باذنه وحكي التولية فيه وجهين وصح الاول قال في التولية  
زوجها بالقد رسم فزوجها بدونه فصح ان لا يوافق التوكيل  
فزوجها التوكيل ما دون مهر المثل او لم يتعرض للمهر او فقاه فيه خلاف  
يا شاذ اخذ له بذاق **فروع** الاول اذا كانت ابنته بزوجته او عدل فقال  
اذا اطلقها زوجها او انقضت عدتها فقد وكلت بزوجها قال في المعوي  
فيه قولان كقولنا اذا مضت سنة فقد وكلت بزوجها قال في الرابع  
وهو جواب على انه لو قال وكلت بزوج ابنتي اذا اطلقها زوجها  
يصح قالون وادرجها اذا مضت سنة في صحة هذه التولية راجع  
سند في الوكالة وحزج المعوي على صحة لزوم قالون في التولية  
وهو في نكاح او عدل اذ ثبت لك في زوجتي اذا استأدت فصح في غير ذلك  
وقال في معنى اب يصح الاذن قال في التوكيل **المسألة** قال في المعوي لو وكل رجلا  
بقبول نكاح امرأة دسمي مهر المهر المسمى القبول بها فوفقه وان لم يسم  
قبل نكاح امرأة مكافيه مهر المثل اذ اقبل فان قبل نكاح من لا يكا فيه لم يصح  
وان قبل بالشر من مهر المثل او غير بقدر البلد او بعين مال له او للموكل فوجهان  
احدهما صح وعلى الموكل مهر المثل من نقد البلد والثاني لا يصح وتوقف الثاني  
في موضعين احدهما اطلاق التوكيل في قبول نكاح امرأة لانه من انه لو وكله

شرا

شرا عبده ولم يصح لم يصح والثاني خذمه بالبطلاق اذا قبله نكاح من لا  
يكا فيه لما سبنا في ان له ان زوج الصغير من لا يكا فيه وهذا الاول قال  
المعوي في التوقف لا دل نظر اما الثاني فالفرق ظاهر والمجنا وما ذكر  
المعوي ولو لم يشفه ان باذن له في تزوج امرأة غير معينة على بل يصح  
وقد حكي العرا في صحة التوكيل في قبول نكاح امرأة غير معينة المنع عن  
ابن سرخ والبربر والصحة عن القاضي الجانيه واليه في قال في التولية  
ولو وكله ان تزوجه امرأة معينة فزوجها لنفسه وطلقها قبل الدخول  
او عدل وانقضت عدتها تم تزوجها لموكله لم يصح لبطلاق وكالهما  
تزوجها لنفسه ونقل الصبر عن بعضهم انه لو وكله في قبول نكاح  
امرأة معينة ماله قبل له نكاحها ما تبين انه يبطل النكاح قال في الصحاح  
انه يصح في الماهر المثل الثالث لو قال لا اقبل نكاح فلانة على  
عبدك هذا فنقل في النكاح وفي العبد وجهان احدهما ان المرأة  
لا تملكه وعلى الزوج مهر المثل والثاني تملكه وهو يكون قرضا على الزوج  
او هو هو بامنه فيه وجهان مقدم وطبر ما في البيع الرابع لو جاز  
رجل وقال انا وكيل فلان في قبول نكاح فلانة فصدقته وولبها وقبل له  
النكاح بصدق معلوم وضمنه صح ولو حضر في العقد ان لا التوكيل صد  
بيمينه ونسقط حكم النكاح في حقه وفي المطالبة مدعى الوكالة  
بصرف المهر وجهان احدهما انه بطالبه وكذا الزوجا رجل وقال في الزوجة  
في الغايب انما بان منه وقد وكله في عقد يد العقد عليها فصدقاه  
وقبل له لحضر زيد فاذن الاطلاق في التوكيل هذه في معنى وفي حكم النكاح  
لا دل وفي المطالبة بالمهر الخلاف الخامس في بيان القاضي لو  
قال الويلة لرجل زوج ابنتي من فلان على ان تضمنه فلانا ورجل يرضيه  
صعده كذا فوجهان من غير ضمان ولا وجه لم يصح على المذهب في البيع  
وقال في اخر يصح وطرده فيها اذا قال لا تزوجه اذ لم يتضمن الاب  
صداقها يصح من غير ضمان قال في المعوي هذا الاعتبار به وصح براد



قال القاضي في لوقا لزوجها بالث وعلية فلا نا اوارتمن به كذا فروح  
ولم باخذ الرهن والقبيل صح وذا في البيع قال البغوي في لوقا لزوجها  
اذ لم يضمن الاب صداقها وجبان لا يضمن التوكيل كما اذا اقل لان تعين  
الخبر فانت طالب فباعته لم يطلن الشاذ من قال ايضا لو وكل رجلا ببيع  
مزوج ابنته فروجها وبان موت الاب ولم يدر اكان بعد الموت اذ  
قبل فروجها بان يباع على يقابل برصيلة في لوقا صح صحة العقد السابع  
في كتابي البغوي انه لوقا لزوجها بالث ولم يدر اكان ببيع كذا  
قال فيهما بالث فروجها بدونه ولوقا لزوجها بخبر او خير براد ذكر  
محمولا فروجها وكان موت الاب ولم يدر اكان بعد الموت وصلة فوجها  
بالث ودم فان كان بعد البلوغ هو مهر مثلها او الرهن صحيح النكاح السني  
والا فلا فيما يجب على الويل والويل اما مجبر او غيره فغير  
المحرر عليه اجابة الحق الثالثة الغافلة بالث الزوج من دعوا اطلنته  
منه ولم يرتفع دجته غرق وفيه الوجه المتقدم انه لا يرفع حضور  
الحاكم فان كان في دجته غيره فواحد بن الزوج او امرأته على وجوب  
الاخابة عليه وجهان كالوجهين فما اذا ادعى بعض الشهود البراءة  
الوجوب ولو استنع الظالم او اذ البواشع المتعين واحوجها الى  
مزوج الخاتم اما المجبر فحق عليه تزوجها اذ اطلنت وزوج المجنونة  
عند حاجتها الى الزوج اذ اناقت اليه ويعرف لك بظنونه اما اذا اتفقا  
من بعضهما للرجل واذا ادعى الشقابة اذ الشاوية برابطها ولا اعتبار  
بطلبها ولا يلج عليه تزوج ابنة الصغيرة ولا بنته الصغيرة الا اذا طرقت  
العقبة فيه ففيه احكام لان الامام في اجرامها في وجوب تزوج الصغير  
عند ظهور العقبة لكون الزوج فيه اعد في العض استيصال للنس  
الشرها من الباب لكونه شرط ادا الاول لا يجب على الزوج ان  
يكون نفسه في النكاح في مال الطفل واستتمه في مال الامام والعليا  
لكن يجب عليه حفظه وصونه عن اسباب التلف استتمه وما يقصونه

من

من خطابه في الفقه والزوج وهو من حفظه انما هو في العواقب  
في ذلك مستحب قال الماوردى انما يجوز ويستحب دفعه بشرط ان يكون  
ماله ناضا وان يكون الزمان ومن ان من وان يكون السلطان عادلا وان  
يكون الماخر من جهة فان اخل احداهما لم يجوز ان فعل ضمن ما تلف من اصل  
المال وهذا في النكاح في البلد واما المستأجر ماله للمحابة فلا يجوز  
في حال الخوف في حال البر من وجهان مرتبان واول المنع وهو ان يبرأ ما  
قال الغزالي فلو طلت ماله من ياديه على غير مثله وجب بهعه ولو بيع شيئا قبل  
من غير مثله ولا طفل ماله لم يرضى الويل في شرايه بنفسه فليست له  
للطفل وهذا لك على وجه الوجوب فيه وجهان وعناء الرافعي  
في الوجوب ومنه في طريقة العراقيين انه مستحب لا الرافعي  
ويستحب ان ينفذ ذلك بشرط العقبة بل لا ينفذ الا في بعض  
النكاح فانما يحتاج الى عيبه فلا يفسد بهعه واندد له فيه الزيادة  
وذلك العقار الذي يملك منه ما دفعه وكذا في طرف الشرافة  
بوجد الشر في بعض النكاح عرصه للنفقة ولا يفسد بهعه لقله الراغب  
فيه في غير ذلك قال النووي في هذه الصواب قلت وقد صرح به  
الماوردى في الثانيه اذ قيل لرب لا ينفذ الصغير والمجور وكذا  
امرأة بصدق فان كان عينا من اموال الزوج فظاهر وان كان وفيها  
فقد في دمة الابن وفيه ضمان لرب له فولا لا يحد يد الا ان يضمن  
مريحا والعديم نعم وبناء على القول في ان السيد اذا اذن  
لغيره في النكاح هل يضمن المهر القديم نعم والجواب لا واختلفوا في  
محلها من وجهين احدهما قال ابو حنيفة في محلها ما اذا لم يدر للزوج  
مال فان كان موثرا ولو بيع بعض الصداق كذا في القول لم يضمنه  
قطعا وطرد بها اخرون في الحالين في ثاينها في ان يضمنها اذا طلق  
اما اذا شرط كونه على الزوج فلا يضمنه قطعا فان قلنا بالتقدم فادى  
فان لم يقصد الرجوع به عند لولا الم رجوع وان قصد فطرقا اخذها



القطع بانه لا يرجع وثانيها انه على الوجهين فيما اذا اصرنا بغير اذن  
المدين وادى بانه وقال لنا القطع بالرجوع ويخرج منه خلاف في ان  
الابن هل يلزمه شي حتى يبر الدائن الا ان لا يصرح به المادد في  
قال له ما لم لا سكت ان تراين بطايف بالمهر اذ ابلغ ولو شرط لربان لا  
وتنضمنا من القاضى بطل العقد فالمرام وهو وهم ولعله ان  
بطل الشرط وبزمنه الضمان قلت **وقد صرح** به صاحب الموطأ فقال  
بطل الشرط ويضمن ما تقدم ومقتضى ما تقدم عن ابن ج صحة العقد  
والشرط فان قلنا بالجدة يد فان تبرع با دابه لم يرجع وهذا ان تبرع به اجنى  
ان ضمنه صريحا وعزم بقصد الرجوع هنا منزلة اذ المضمون عنه فان  
ضمن على قصد الرجوع وادى على قصد رجوع وان ضمن وادى على قصد  
لم يرجع وان وجد العقد في اخدها دون الرجوع فوجها في كايضا في رجعي  
وتقبل قوله في قصده وان ضمن بشرط براءة لربان فهو ضمان بشرط براءة  
الاصيل وفي صحة الشرط وجها فان بطلناه ففي صحة الضمان وجها  
فان بطلناه فهو ضمان فابند شرط في عقد الصداق وفيه فساد  
العتود بالضم والتم من الفاسد في قولنا وان صحنا الضمان بشرط  
البراءة وجب ان تكون الشرط هنا قابلا واذا فسد ففيه فساد وجها  
وجها **ورفع** قال لا يعوى لوفيل الحب للمكاح لانه الصغير بقصد اتي من  
ما لنفسه ضم عينا كان او دينا قد رجع المثل او اشر وسألي في كونه  
اكثر خلاف والولد المضمون في جميع ما تقدم كالصغير **الثالث** اذا تبرع  
الابن بحفظ ما لا يملك او التصرف فيه فله ان يستاجر من اهل الطيف  
من يتولى ذلك وله ان يرفع له امر لا القاضى لم يقيم قبا باجرو وان طلب من  
القاضى ان يفر ذلك اجر على ذلك لم يحبه اليه عينا كان او فقه او كان  
مقبرا انقطع به عن كسبه فله ان ياكل منه بالمعروف وفيه القدر المأخوذ منه  
اوجه اخدها قلة المفقده وثانيها ورد عن المصنف انه اقل لربان من  
كفايته واجرة مثله وبذلك في كفايته كفايته من لزمه مفعلة وماليتها

وجزم به المادد من انه اجرة مثله وادى بدل الذي اخذه فولا في قبل  
وجها فادى نعم وهو في الحقيقة اقراض جواز الحاجة واصحها لا  
وكذا الحكم في الوصية قال له ما لم يحتمل ان بقا له بيت القاضى له اجر  
وجزم به القليل وادى به ابن الصلاح وليس له ان يستبد بتقديس  
اجرة لنفسه وفيه وجه ان له ان يأخذ قد راجرة مثله وان كان غنيا  
قال الشيخ بن الصلاح ولو اشتد ان عند حاجته الى النفقة لم يكن له  
قضاء دينه بين ما لا يملك ولو كان من حفاثة ايتام وكفايته اقل  
من اجرة عمله بالنسبة الى كل منهم فالظاهر ان له اخذها من مالهم  
شاد هذا كله اذ لم توجد مشرع بالحفظ والعرفان وحديثه  
وعليه لربان اجرة فوجها ان اظهر ما انه لا يستل له اجر وما كالتوكيد  
في ان لا ام يقدم باجرة المثل في الحضارة على اجنية متبرعة ام لا كلام  
الغرض لا يقتضي ان يقدم المتبرع هنا اذ في **الفصل السابع** في الدفاه  
وهي المساواة والدفاه حق المرأة ونزله الولاية عليها حب العقد واحد  
كان او جماعا مستوفى في الدوحة فلو زوجها ولها من غير كفو  
برضاها او اخذ لربان لبرضاها ورضى الباقي صح العقد ولو زوجها  
الا قرب منه برضاها صح ولم يرضى الا بعد من اعراضه والود زوجها  
بينه الا بعد لعدم اهليه الا قرب واذا لم يكن لها ولا خاص فطلبت  
من الحاكم ان يزوجهها من غير كفو فله ذلك فيه قولان وقيل وجها  
اخذها وهو اختيار الشيخان حامدا والغلبة نعم واظهرها ووطع به  
بعضهم وصححه جماعة لا دينا لها المتوسط على ابن الامام هل هو كالوارث  
المعز حتى ولو له الغنم فله ان يزوجها وادى له وفيه خلاف ثاني  
في بابه وقال القاضى قول الصحة يخرج من القول بان له ان يقبض  
وذكر بن الوحيه على وجهين ذكرهما المتوسط في ان يحاكمه فزوج عند  
عدم لربان لمطردق النيابة عن المستلذ عن ولها الخاص والصحيح  
الا ولا في بعض معنى عصما بان المرأة ان كانت متحررة من عدم تزوجها



من غير الدعوى بان قل الراغب فيها من الافاضة وجب من غير كفو  
والا فلا واعلم ان الكفاية تحللت فتمها ما تولى لها خاصة كالجوارح  
ومنها ما تولى لها اولادها والى المنة وكون ان مروج المرأة بعد  
كفوفها ووصى اولادها بالسخ عزالدين بن عبد السلام ونكر  
تزوجها من فاسق برضاها كراهة شديدة الا ان تخاف من جسيمة او  
رغبة في الافاضة ترجع الى الشاوي في تضاريل والمعتبر منها خمسة  
التي من العيوب المبيحة للخيار والحرية والنتيب والصلاح والسعي  
من الخرف والنبه وفي القديم قولها تعينه الذي خاصة **الاولى**  
التي من العيوب المبيحة للخيار في النكاح كالجنون والجذام والبرص  
والجرب والحصاد والعنه على ما ينبغي واسمى المعوي بالعنه وقد  
المرأة العيوب المعتبرة في الافاضة كالجنون والبرص والجذام  
والجرب في احد الوجهين والطاهر ان مراده الكفاية التي يستفقد  
الخيار والاولى في مبيوت الخيار لغير الجذام والبرص وجفينة ينبغي ان  
تحل الكفاية باختلاف المشايخ فيها فان كانت المرأة قدس لها كل  
العيوب وان كان الولد يستلزمه بالجنون قطعاً وفي ثبوت الجذام  
والبرص وجهان وفي الجرب العنه طريقان كما في مبيوت الخيار لغيرها  
بمعزاة العيوب واما العيوب التي لا يفرق كالعبي والقطع والراثة وقشور  
الصوف في ثبوتها في الكفاية وجهان اخيراً الصبر في الرواية  
انها تؤثر وهما كالجفينة في مبيوت الخيار لغيرها اذا عرفت ذلك فمن  
بعض العيوب ليس كغيرها في التسليم منها ولو كان ذلك منها صبيحاً اختلف  
العيان فلا كفاية وانما فقهاء ان كان ما بالرجل اكثر او الحسن كذلك  
وان تساد به وكان ما منها اكثر فوجهان بناء على الوجهين لا يتيسر  
في مبيوت الخيار لغيرها في هذه الحالة ويجريان فيما اذا كان الرجل يحوي  
والمرأة لغيرها **الثاني** الحرية والرفق ليس كغيرها في الكفاية اصلية كانت  
عقبة سواء العز والمدة والكاتب والمعلق فقهه بصفة واختلفوا

في

في ان العبد هل يكون كغيره في الافاضة وبالعكس على وجهين فان قلنا لا فلا  
يكون من طائفة خراكموا من نصفه خرداً عما دون كفو النساء وان  
قلنا نعم فلا اعتباراً لافاضة الحرية والعنف ليس كغيره في الكفاية اصلية  
وهل كما في من من الرق اعدا بابه من لم يمس الرق اعدا بابه فافاضة  
بنامه الماورد على الوجهين لا يتيسر ان موال القبيلة انما لها وعلى  
الوجهين لو كان احدهما مولى للغير والاخر مولى للقبيلة فان جعلنا  
مولى القبيلة ليس كغيره في الكفاية لم يكن مولى للقبيلة لغيرها فان  
قلنا هو كغيرها فان كفو له وحرم الدفيعي بان من من الرق اعدا  
ابا به ليس كغيره في الكفاية اعدا بابه فان من من الرق اعدا  
اخرى في بعثته ليس كغيره في الكفاية ليس كغيره في الكفاية اعدا بابه  
الرفق من جانبها عاشر او من جانبها فافاضة الدفيعي وتبين ان  
مولى بقر بان الرق في سلمات موثراً ايضا وذلك بكونه مولى او لا  
المولى المغموم من كلامهم انه لا يورث وقد صرح به صاحب البيان  
فقال من ولدته رقيقه كغيره في الكفاية عرسته **الثاني** ونبيغ في  
يخرج على الخلاف في ان من ابوه جبري اصل وامه مولاة هل يستعليه  
ولا لموا الامه ولا يردص **الثالث** الدنيك الناس صنفان عرب  
وعجم ومهم من عبد العرب مطلقاً والعرب صنفان عرب عاربة ومهم  
اولاد فخطان فخطان ابوالخير كلامهم وعاربة متربة ومهم اولاد استعمل  
عليه السلام من ذريته وقبل الخطان من ذرية استعمل فكون العرب  
كلهم من ذرية اسمعيل والعجم اولاد فزوح بفتح القادصم والراحمية  
وهو اخواسم عيل والعرب افضل من العجم ولا يكون العجم كغيرهم في الكفاية  
وقد يشترش من غيرهم من العرب تغير القرش من القرش ليس كغيره  
للقريش دخل يستوي قريش كفاية في الكفاية فيه وجهان احدهما  
وهو قول البصريين نعم واخرها وهو قول العراقيين لا وعاء هذا بنو  
كهاشم وبنو المطلب وكفاية ليس غير الهاشمي والمطلبين من قريش



فهو المصطفى والمطلوبه قال الماقدسي في الرواية ويليها سمي  
والمطلوبين بنوعه صنف وبنوعه ولا يفضل بنوعه شمس قتي  
بنو قتي ولا بنوعه العز على عبد الدار ولا بنوعه صنف على بن  
وهو وان فعل ذلك في الدوان لم يلى بنوعه صنف بنو قتي  
قريش جميعهم اكفا ولو كان في قريش او غيرهم من ادب له شياقه  
في ندر اسلام بنو قتي في بنو قتي في بنو قتي في بنو قتي  
بنو قتي وبنو قتي في الماقدسي في بنو قتي في بنو قتي في بنو قتي  
من قريش وعزها اكفا لها وحفان سنيان على النور في ان مويل  
القرن هل يشاد كونهم في سبهم من الخمس والصحيح انهم يستوا باكفا  
واما سائر العرب بنو قريش فقال الرازي ذكره في انهم اكد  
النور وهو مستحق كلام ندر في الرازي وقصبة من اعتر  
الشبه في الحجم على سبانه ان يعلق في هولاء النور وقد ذكر  
ابن هير المردود في ان غير هاته الشرا اكفا لكانه وذكر الماقدسي ان  
تكايفهم على الخلف في تكايف قريش في قياش في البصر بنو قتي  
اكفا من عدنان في عدنان سابقه انو الماقدسي في قياش  
سابقه ابو مردود في قياش في قياش في قياش في قياش  
في الكفا على ربيعة وفضل عدنان في قياش اعتبارا بالقرين  
بنو الله صلى الله عليه وسلم ولو قدمت مسلمة غير فان كان لما  
في الجاهلية او لا شرا عدو في ندر وان كان لما شرا في ندر  
كان على الوجهين السابقين اما من عد العرب قتي اعتبارا بالشبه  
فيهم وجهان احدهما انه قال الكفا في الفا في ندر عامه لا يعتبر في  
الماقدسي وهو قياش في قياش في قياش في قياش في قياش  
والقبط واطهر ما ان يعتبر في قياش في قياش في قياش  
قولا النعداد بنو قتي في هذا الفرع افضل من القبط وبنو السرايل  
افضل من القبط قال الماقدسي وان كان لقوم من هولاء شرف على غيرهم

فان

فان كان للماقدسي في ندر او ما شرا لم يفضلوا به على غيرهم وان كان  
لشراقه في ندر اسلام احتمل فاذا ذكرناه من الوجوه في التولي الحجم  
لا يجوز طوعا او قسرا ولا يشافا خروجهما في ندر في الكفا  
صعد مويل الامران الرواية والقضاء والعلماء في السوق فيعتبر فيهم  
ولا جعل السوق اكفا لها ولا هذا الكلام في حساب في الشبه وندر  
لرمان ان شرف الشبه في جهات الاولى في ندر في شجر رسول  
الله صلى الله عليه وسلم والمنا في ندر في الشبه في العلم والمالك في الشبه  
في الصالحين المشهورين الذين لا يتسبون بعد الموت فالاولى بالانساب  
الاعظم الدنيا والظلمة المستولى على الرقاب وان كان الناس في  
سبهم من سبهم قال الرازي وعلى هذا لا من اطلاق القول بان الحجم  
اكفا ولا من بنو قريش من العرب ولا بنو هاشم وما ذكرناه في ندر  
في عظم الدنيا لا شرا على كلام المقله فان صاحب النور قال الحجم  
عرف في الكفا فيعتبر فيهم **فقد** وليس كلامه صريحا في اعتبار  
الانساب في الظلمة فيعمل كلامه على اول العدل من ندر الرواية  
او يحتمل على مراعاة الحرفة ومما في قول لرامام كلام الماقدسي المتقدم  
صغير المشاواة في الشبه في الشجرة عليه التلو والتسليم اولا  
فان شرا في وجوده او عدمه اعتبر في ندر في العلم فان  
شرا في يافيه او في عدمه اعتبر في ندر في المشهور بالراح وبعير  
الامران الاحيان في الحجم ايضا واعلم ان ندر في السبب في  
خاصة فالذي انو عجمي وانه عرنيته لست كموالدين ابوها من ندر واما  
عجمية **الراجح** الدين والصلاح فمن سبهم نفسه هل يكون في قول الله  
لها نوان وندائه في ندر اسلام فيه ثلثة اوجه اظهرها لا واثانيها ندر  
وجزم في ندر في الماقدسي في الطب في ندر في ندر في ندر في ندر  
يعتبر اسلام لراي اول والثاني خاصة في ندر في ندر في ندر  
قوله في ندر في ندر في ندر في ندر في ندر في ندر في ندر في ندر







الذين لهم الولاءة حين الزوج دون رضى من بعدهم وليس للزوجين وجها  
من لا يكافئها بعينه واصلها وأما الرجل فله ان يتزوج من لا يكافئها وفللاب  
التي غير حرة تزوج من لا يكافئها من طرفان كان فوات الكفاية يعيب  
ثبت الجناح فهو على الخلاف لا في تزوج البكر من غير كفو بل في  
رضائها ولا يصح ان لا يصح وهو مذهب في المهر وقطع به جماعة في تزوج  
وتفاد وتزنا خلاف تزوج البكر من المحبوب ولا ثم هو تزوج الرقيقة  
منه فان كان فواتها بخير لك كالو كانت دونه في النسيب والحرف  
او الصلاح فوجهان أصحهما انه يجوز ان منعناه ففي صحته وجهان  
كالقول في تزوج الصغرى من غير الكفاية لان المهر قدنا المهر على  
هذا ففي ثبوت اختيار الخلاف الا لا هناك ولو قل له نكاح عمة زوج  
او مفتوحة بعض الطرفين في البغوي ففيه وجهان وهذا ظاهر ان كان  
بناء على ان هذه مؤثرة في الكفاية وان كان على القول بانها غير مؤثرة فيه  
وهو ظاهر كلامه وكلام الرافعي في ذلك لانه مقرر بخلاف المصلحة  
وفي تزوج من الكفاية وجهان في الرافعي وينبغي ان يكون في تزوج  
الصغرى من الاعم ولا يقطع والشيخ المهرم مثل هذا الخلاف ابراهيم  
يعني في الكفاية وختم تزوج نورا بن المحمود ختم تزوج الابن  
الصغير في جميع ذلك لان ان تزوج امرأة على الصحيح اذا كان يعسر  
وحشى عليه العنت وقال القاضى المهر لا لا يجوز وهو ضعيف خلاف  
النسب وعنه يخرج على ان عدمه عدا وخطا ولزوج ابنه بنى ثانيا نوثه  
او نعتة بنى بامت ذوقه فان امتنا لكل واحد من الزوجين الجناح  
مخوثة لزوج وهو كزوجها من مخوثة ومخوثة وان لم يثبت فهو كزوج  
زوج من عمتها وزوجها من عمة في البغوي من زوج المهر من الخصم  
من زوجها من الخنى وقال المأنة من لا يجوز وهو الظاهر **والله** خذ  
الكفاية هل يجوز فوات بعضها في الزوج بوجود حصة اخرى فيه ليست  
في الزوجة ومعنى كلامه المنع وصح به الشيخ في البغوي والمستوى

فلا تزوج

فلا تزوج سلمة من العيوب ونيتة من معيب نسيب ولا حرة في سقة من  
عبد ولو كان افضل اهل زمانه عفلا ونيدا ولا حرة في سقة من  
عجى عدل ولا عفيفة رقيقة من فاسق حرا لا برضاها وصقة المهر  
ما نفع من الكفاية لظننا في الكفاية في العاصم وفصل المهر والتمسك  
فقال ان كان الفات في الزوج النسيب فان كان نسب رسول  
الله صلى الله عليه وسلم وثبت في الزوجة بان كانت هاشمية او فاطمية  
او قرشية وهو ليس كذلك فلا يوازىه انسابه الى العلم والعلماء  
المشهورين حتى يكافئها وان كان الفات فيه غير ذلك فلا يوازى  
عذلة نسيبها وهل يوازىه المهر في الظاهر المشهور في الزوج فيه  
وجها أصحهما لا في المهر في الزوجين والعز يزود كلامه برهان والتمسك  
في البسيط والوسيط يفهم اثبات الخلاف في ان المهر في الظاهر  
الزوج هل يجبر النسيب الى به عليه الصلوة والسلام واما العيوب  
والرقت فلا يجبرها غيرها واما البشارة فان اعتبرناه جبر ماعدا من  
جميع خصال الكفاية واما الحرة في النسيب في الزوج الذي لا نسب  
له او نسبه دونها فلا يجبر بشرط نسيب الزوجة التي حرة ابها بنسبها  
اقفا ولو كان الزوج نسيبا له حرة في نسبه ونسبه في الزوجة ليست نسبه  
وحرة ابها اعلام من حرة في حرة لها كان كغيرها وانما الرافعي  
لان في مكافاة المهر الجمي الامه العربية خلاف في النسيب من الحرف لرسنه  
بحسب الصلاح وفاقا ولو كان الزوج غير مشهور واما الزوجة مشهورة  
لن حرة دون حرة الزوج او كان الزوج محرفا او مشهورا بالصلاح  
وابوها غير محرفا وحرفه دون حرة الزوج وليست مشهورة بالصلاح  
تكا فاما تعيب الكفاية في النكاح المهر في النكاح برامة ولا تزوج  
من معيب الامهاتهما والى الدية النسيب فالحال وقد لا في الحرة وكذا  
الصحة غير النسيب **والله** اذا تزوج الاب والجد البكر التي غير  
او البالغة بغير ذمتها من معيب ففيه طرف احدها وبه في الاحكام



العراقيين منه فولا زاصحها انه لا يصح وثابتها من بلها على خالف فان علم لرب  
او اجد عدم النكاح فالتكاح باطل وان جهلاه فهو صحيح وقال الشهابان  
القطع بالنكاح مطلقا وان جهلا ان علم بطل وان جهلا فقولان فالت  
براهم والغزالي ولا شك في بيان الخلاف في متابعه الا الكفاة  
**قلت** وقد حكاها فيها القاضي وجماعة من العراقيين فان قلنا يصح فهل يثبت  
للأب والجد الحيوان في موهها وبه عليه الفتوى فيه قولان وقيل وجهان  
واختلف الذين لم يقطعوا بالنكاح في خالف العلم في محل القولين  
على طريق اخذها انما فيها اذا جهلا حال الزوج فان علماه فلا خيرا  
قطعا وثابتها انما طريق ان في الحاكم وهو مفسد في اطلاق ولا كثرين  
فان كانت البهرا بالغة او صغرى فليفتى في ثبوت النكاح والمأبوحين  
اصحها نعم وظاهر ظلام بعضهم ان النكاح في ثبوت الصغرى بعد بلوغها  
مبنى على انه يثبت للولي ام لا او اعشاه له لم يثبت لها ولا يثبت  
لبراهم ولم يثبت صحتها الاثبات النكاح في غير المعجب من خصا لا الكفاة  
واثبات ثلاثة اوجه الثالث اثباته بالغيث وهو من شاربها لما قالوا  
زوجها ولها المنفعة برضاها برجل محمول الحال ثم بان انه ليس كقول  
دعوى من غير عيب فلا خيرا رافقا وخالفه البغوي فقال اذا زوجها  
من محموله باذنها فبان فاستقانا كان لها النكاح **الفصل السادس في اجتماع**  
براهم وفيه مسئلتان **الاولى** اذا اجتمع للمرأة وليان فالمرأة درجة  
كالأخوة وبينهم اولا اعمام او بنين او عصبته المعتق فكل منهم برهمن  
مزدوجها باذنها من كفوا ولا يشترط اجتماعهم بخلاف ما استقانا القهاس  
وبراهم الزير زوجها اسنهم وانفصلهم بعلم او بدع برضى المأبوح ويجب  
ان ياذنوا له من مأم ولا يبره ترك لبرهمن له فان تعارضت  
هذه الخصا قدم الا فقد ثم لبرهمن ولا بد من تقدم غير  
وان تراخوا وان اذن كل منهم ان تولاها فظرفان بعدد النكاح لا يزوج  
من ترصاه المرأة فزوجها من وافقها عليه وان رخصتها جميعا فان قال

البحر

زوجوا من احدهما قال القوم في التولي في الدعوى منظر القاضي في  
اصحابها وبما روي عنه وقال الماوردى في زوجها السلطان من  
بغداد منها وقد صار لبراهم عطفه لان كلا منهن من رخصته لبرهمن  
ولا لغيره المربعة هنا وان اختلفا طاب فان اذنت لبراهم معين وهو الذي  
تولي العقد دون غيره وان اذنت لكل بان في لثا ذنت لكل منهن في  
مزدوج من فلان اذ اذنت في مزدوجي منه فربما من اولها في رخصته  
اقرع منهن من خرجت قرعة كانا ولي فان ما دونه فزوجها منه  
فوجهها باصحتها انه يصح ومزدوجها مأم في ان وجه الصحة يختص  
بما اذا اخرجوا القرعة لا يفسد او يجري فيها اذا اخرجها الحاكم  
ايضا وجعل الماوردى خلاف ذلك ارجح الى القرعة هل ينعى للاختلاف  
او لا لولية فعلى مولا لا يصح ولو اذن فيه لاحد من كان ليا بآمنة  
وعلى الثاني يصح ولو اذن لاحد من كان نارا كالحقة والمباشرة  
حق نفسه في المأم ولا خلاف في ذلك في الزوج الا ان يكون المقترع  
السلطان ولو قال في زوجي في استراط اجتماعهم على التزوج  
وجها ظاهرهما نعم قالوا في المأم سوا هذا ولو قال في رخصته ان  
انزوج اذ رخصت فولا ان زوجا اذ اذنت لاحد او لباي في الزوج ولم  
يعرف احدا قبل لكل واحد من وجهها واظهرهما نعم وقيل انه منقول  
وعلى هذا الوعيدت بعد ذلك واحد في الغزال الباقي في وجهها احدهما  
وهو ما اوردته الدعوى لا ينعزلون ثابتهما وهو ما اوردته العبادين  
ينعزلون في الدعوى وكراي بعض الناجرين ساعا ان المهوم قبل هو  
خجة وصحة التولي لبراهم وعطف الشاقي من في الغيب وحكي القاضي  
الوجهين اذ اذنت لبراهم في الزوج ثم اذنت فيه لاحد من  
مرا طهرانه لا ينعزل وطرد ما في نظره في التولي في البع **المسألة**  
لوروجها احدهما ولما برضاها بغير كفودون رضى المأبوح في برهم  
والمختصر على ان النكاح لا يثبت ودفع لبراهم على ان الباقي لبراهم



وللأصحاب طرقت أحدها القطع بأنه يصح ويستلزم الحيا والتماني  
 القطع بأنه لا يصح والمالطان فيه وهو لا يظهر أصحها أنه لا  
 يصح الرابع أن كان الويل عالمًا بعدم كفاية بطلان أن لم يعلم صح  
 ونبت الحيا ووطحة الماقدوني وقد تقدم بغير هذه الطرف في تزويج  
 المجرى أجرى القولين فيما إذا زوجا أحدهم غيره رضاها والقبول  
 فيما إذا أدت في الزوج من غير معين زوج وجوز ناه **فروع** برادول  
 لزوجها أحد برادولينا من غير لقب رضاها ورضى الباقي فخلعت  
 منه ثم زوجها أحدهم منه برضاها دون أن يلقا في طرقت فقال أحدهم  
 القطع بالصحة لرضاها المقدم وقيل أنه على الخلاف ولو امتنعوا  
 فلهما ذلك بخلاف **المائة** في الشافعي رحمه الله لزوج أخيه  
 فأتى الزوج فادعى وارثه أن لا زوجها من غير رضاها وأنها لا أثر  
 بقا لزوج من رضائي فالقول قولها وراثت **المائة** فالقول  
 رجل هذه زوجتي فتكثرت ثقات ورثته وإن كانت لم ير فيها كان أقر  
 بقول عليه وثبات لوقا لثقت هذا زوجي فتكثرت ثقات ورثته وإن كانت  
 لم ير ثمة **الرابع** سبل التبع من الصلاح عما لو أدت من لا ولي لها للعاقبة  
 في البلاد من زوجها من قبل أن يكون الملاء عقد فهذا لكل منهما أن  
 زوجها فقال **أ** إذا قرنت بأدنها قرنته فمقتضى التبعين مثل ما سبق  
 أدنها قرنتها ذكرها قد معين أو كانت بعقدانية لستر في البلاد إلا عقدا  
 فاحد فادنها مختص ولا نعم ولا يجوز لكل عاقد تزويجها وإن لم يكن كذلك  
 فنجوة لكل عاقد في البلاد تزويجها هذا مقتضى الفقه وجهه **الرابعة** أدت  
 لولهن ولم يعين الزوج وجوز ناه وهو الصحيح بل نظر واحد فقلت  
 أدت لكل منكما على تزويج أو لغيره على الصحيح فإذا منها للثاني لا يكون  
 رجوعا عن الأول برادول فزوجها أحدهم من بعده والآخر من بعده  
 وإذا أدت لأحد مما في الزوج من بعده وللآخر في الزوج من بعده  
 أو وظل الويل المجرى رجلا فزوجها هو والرجل من أسن في كل من رجلا

أحدها

188  
 أحدها من بعده لرجل من غيره فإن لم يزوجها من غيره بطل العقد وإن  
 كان أحدها كفوا ولرجل غير كفو صح العقد لا يعود ومن غيره وإن  
 كانا كفوين فكانا يتوافق الزوجان والويل على حال العقد أو خلفوا  
 فيه **الفهم** برادول **أ** أن مقتضى عليه فلهما كاختر حسنة أحوال  
 أحدها أن يستوا أحدهما لرجل يعلم التساوي لثبات في صحيح والماني  
 باطل يستوا دخل الثاني بها أم لا **المائة** أن يقع معايب طرقت أن تم  
 تدخل بها وأحدهما فهي خلية ولا مهر علي وأحدهما ولا كل منهما  
 العقد عليها وإن دخل بها أحدهما فعليه مهر مثلها وعليها العدة وله  
 العقد عليها في زمن عده وإن دخل بها فعلى كل منهما مهر مثلها وعليها  
 لكل منهما عدة بدها بأسبقهما اجابة وليس للرجل أو لا العقد عليها  
 إلا بعد انقضاء العدين **المائة** أن يزوجها في العدة الثانية لا  
 برادول **المائة** أن لا يعلم التبع ولا المغة ويحمل برامان فلا  
 يحسن وأحدهما ويستحب للحاكم أن يقول إن كانا قد سبقوا أحد النكاحين  
 فقد حكمت بطلانه ونبت للحاكم هذه الولاية في هذه الحالة للخاصة  
**الرابعة** أن لا يجوز سبق واحد منهن وتعددت معرفته فالتكاح  
 موقوف حتى يبين الحال ولشرا أحدهم وطها ولا لثالث تزويجها  
 إلا أن يظنقاها أو موثا ومقتضى العدة بعد ازواجها موت أو موت  
 أحدهما ويطلق لرجل منهن من أجرى القولين لا يتبع الخامسة **المائة**  
 أن يعلم يستوا أحد النكاحين ولم يغير الشايق منها وأيسر من معرفته  
 فله الحق بالحالة الثالثة أو الرابعة فيه طرقت أن أحدهما فيه قول  
 فالقولين فما إذا وقع جمعتهما في بلد على هذا الوجهان بطلان  
 وبعد من جمعة أخرى وصح واحد منهما وبعد من جميعا الظاهر  
 أحدهما وهو ظاهر المذهب والمقصود أنه لا يصح نكاح واحد منهما كافي  
 الحالة الثالثة وثانيهما أنه يتوقف كافي الرابعة وطحة التوثيل والطرقت  
 الثانية القطع بالأول **التميز** حيث قلنا لا نكاح في الحالة الثالثة

h



وتلا الخامسة على الصحيح فالمشهور انهما باطلا في وجهه لانه لا بد من افشا  
صحيح وهو كما لو جبهه ان افستخا البيع بعد التخالف. يتوقف على الصحيح  
وهو الغلبة على هذا ففي من يولي القسح ثلثه وجه استبها انه يتولى  
الحاكم قال الرد فانه وانما يستخذ اذا لم يدعي احدها عليه صاحبه ولا عليه  
المرة باه متابع وتاينها ان المرأة سؤلاه دون الزوج ودون من راجعه الحاكم  
والثاني لكل واحد من الزوجين الصحيح قال برامام ولم يشترط  
احدا جاعلهم على القسح ولو وجد كان في كتابه بالراضى في سنة السبط  
وهو خارج قطعا وقد حكى الخلاف فيه في كتاب الخلع وانطلق الزوجان  
فلا حاجة للافسح وان قلنا بالصحيح انهما باطلان فهل وثوقان باطلين  
ظاهر او باطنا او ظاهر فقط فيه وجهان احدهما ظاهر او باطن  
روجه السابق منها حتى لو كانتا كما لو جاعلهم له بالزوجية وان كانت  
قد حلت بالثا وثاينها ظاهرا او باطنا فلو كان الحال يوم الم حكم للشافع  
بالزوجية ولو كانت قد حلت ثاينها استمر بكاحه قال الرابعي ونسبه ان  
يقا لهذا الخلاف والخلاف في انهما باطلان فيرفعان بنفسهما لم يحتج  
الى الرفع والفسخ شي واحد في الاختلاف في العادة لكن في اللفظي  
لما احتجنا وان يقول الحاكم فسخت نكاح من سبقوا او فسخت او لم فسخت  
فلا نكاح بينهما في الظاهر وفي الباطن وجهان انتهى كلام الماوردي  
افضا بعض انه عزم فانه حصص خلاف بافستخا باطنا بما اذ قلنا  
حتاج الى ضيق الحاكم وصح لرموز وقطع القول بالمطلوع باطنا  
على القول بان لا يحتاج الى كسح الحاكم قال النووي وينبغي ان يقات  
برضا ان ان جرى صحيح من الحاكم وقع في الباطن والظاهر وجه  
قلنا كما لو وقع في الحالة الرابعة على المذهب في الخامسة على  
نفي وجوب نفقة وجهان اظهرهما عند برامام لا وتاينها وبدا كاي  
انزج نعم فيوزع عليها فان ظهر سبق احدها فعليه وجه برامام عليه  
ما سبق في اموالهم ومحل ان يقال انما يرجع اذا التقى بعد انزج الحاكم

بدر

وتقد اجزم ان ك واما المهر فلا بحث عليها وطعا ولو كانت احداهما وقف  
من ثلثه ميراثا ووجه ولو كانت وقف من ثلثها ميراثا ووجه بال  
المسكن في موطا رحمه **القسم الثاني** ان يختلفوا في حال العقد  
بانادعي كل واحد من الزوجين بكاحه متابع وتاينها ووجهه فاما ان  
يدعي في ذلك على ليدجزا على التولية او على الزوجة فان ادعاه على من  
فوجها ان احدهما وهو ظاهر النقص فيها لا تشفع ونسبه الرافعي  
لان كسرين في القاص لا الماروق وتاينها ونسبه الى العرايين وبه  
اجاب الماوردي في العياكي انها تشفع وتعالقان قال برامام ولا محال  
له ان يدعي المراه محاربا بل تراجع على وهو محتمل ان ادعاه عدم عليها  
فالمرور في فرضه في الحالة الثانية قال برامام ومحل ان يقرع  
الحاكم بينهما في البداية بالحلل ومحل ان يبدأ باسأولا ولا  
اجاب القاضي فان حلف احدهما دون الآخر قضى للحالف كذا في برامام  
والرافعي والماوردي في القاضي انقطعت خصومتها وسقط للحالف  
حصونه بينه وبين المرأة ومن خلف من جميع بين النقي وبرامام في المشايخ  
فان وطئها الداخل من بعد فهو زان ولا يلحقه الولد ولا مهر ولا عتق  
وان كان من قبل فالعسر وبه بحرمة على الحالف حتى يسقط عتق النكاح  
ولا نفقة لها في العدة على احدهما الا ان يكون خطا فلا نفقة فلو كان  
وان حلفا او كلا فهو كالمواضع بالاشكال او لا المائدة في اذا شكلا  
لا يفسخ نكاحهما لربا الحاكم فولا واحد خلاف ما اذا حلفا فان  
فيه الخلاف. وان ادعيا على ليلها فان لم يدعي المسمع وطعا وان  
كان محرا فوجها ان اظهرهما انها تشفع شوا كانت حرة او ممتورة وهما  
حاران في كل خبر يدعي عليه برامام وعلى برامام ان كان المدعي  
نكاحها صغيرا حلف الا ان كان كانت يالفة فوجها ان اشبه بها في  
حوايا من احدا وانما حلف فان حلف كان للمدعي تخليف البنت  
اتصافا فان سكت فحلف المدعي غير الرد ثبت نكاحه واما الواقف على



على الصحيح وان وكل لرباب وحلف المدعي ثبت النكاح وقال المدعي ان كانت  
بالغرة فكانت الدعوى في كائنات وبيها وان ادعى عليها ولا بد من قبله  
ودعوى احدهما فان سبق احدهما فذاك وان حضر معا فقل بقرع بينهما  
او تقدم القاضى احدهما فيه الخلاف الخامس في شأنا الرعاوي في الدعوى  
عليها بقرع من وجه احدهما ان يدعى عليها بالسبق فان كانت صيغة  
الدعوى انما لم يعلم سبق احدهما النكاح لم يسمع فذا ذكره الرافعي ومثاني  
من بعد ما خالفه وان ادعى كل منهما انما يعلم سبق نكاحه استل التوليد  
في قول اقرار المرأة بالنكاح فلا يملك لا يملك لم يسمع الدعوى عليها ولا  
يعين الشبان منها ولما ثبت في دعوى حق الحلية بقرعها هذا القول  
خلاف من يثبت على ان يميز الرد كالبينة او كالاقرار ولا يثبت ذلك هنا  
لتعلقه ببايث وان قلنا بالصحيح انه يقتل بيمينته هو المنصوص ونسبته  
الفور لا الى القاسم وعدم سماعها في الحد بل هو خلاف المعروف  
وحديثه فاما ان تقر به لولا اذ ينكره بخلافه وينكره ونكاح **المدعي**  
ان نزل واحد فثبت زوجيته وبسائر المدة في الجملة في الثاني ان  
يدعى عليها وان يخلفها فيه فولا في الجدة سنيان على انما لو اقرت  
له بعد اقرارها بالاول وفيه قول الغرم بالحولية القولية فيما اذا اقر  
بشيء ثم اقر به لغرمه وان قلنا بغرم سمعت عواة عليها وله خلفها رجاء ان  
تقر بخلفها وان لم يحصل ذلك وجبته وان قلنا لا يغرم فقولا في سنيان  
على ان يميز الرد بعد النكاح كالاقرار او كالبينة ان جعلناهما كالاف  
وهو صحيح لم يسمع وان جعلناهما كالبينة فله ان يدعى ويخلف ومن  
من احتج بمن لم يسمع بين القولين على قول الغرم وتوجيهها بوجهها مستقلا  
فان قلنا فسمع عليها فافترت له ايضا في الغرم له القولان وان اذرت  
فله خلفها فان حلفت ان يملك المنصوصه وان نطقت في اليمين عليه  
فان ذكرنا بفضل ايضا وان حلفت فان قلنا بغير الرد كالاقرار فوجهان  
احدهما انهما كالاقرار بقرع معا فيبطل النكاحان معا وثانيهما وعليه الجهر

انها

انها اقرات مرتبان مكرور زوجة لاول في رجوع الثاني اليها القولان  
في طولها في الثاني احلاف لاول هنا فوجهان وان قلنا انهما كالبينة  
فوجهان احدهما محرم بالنكاح للثاني وهو قول ابن المبرقع ووافقه عليه  
الماتري في البغوي وثانيهما وصحة جماعة منهم الصند لا يثبت انما وافية في  
نكاح لاول في القديم وبه قال ابو اسحاق في الدعوى فسمع عليها وحلف  
رجاء النكاح لم يسمع فسد دفع نكاح من اقرت له اولا لا يثبت فيها شيئا  
وفي ثبوت نكاحه على هذا وجهان احدهما ثبت وهو احكامه الشبان  
ابو حامد ومحمد عن القدم ونسبته الماتري في ابن حبان لان ميم  
الرد في القديم كالبينة واذا لم يملك لا يوجه اليه في المرة وثانيهما  
انه لا يثبت نكاحه وضغفوم وحكي الفور لا عن الفقا لانه لا خلاف  
فيه واذا اقرت برحل المبتنى عليه واخترت فلت هل يثبت النكاح  
للاول وللثاني او يندفع نكاحها معا فيه ثلثة اوجه ان يثبت نكاح  
المقر له ولا يثبت للثاني وحديث لغرم فالواجب عليها ما يغرمه منها ود  
الطلاق دار جعوا وهو من المثل او صفة على خلاف فيه وقال الفور  
الواجب فيه ما يجب على من افسد نكاحها بالرضاع وان اقرت  
للتالي بعد لاول في جواب الدعوى وغيره لم يملك اقرارها على  
لاول وفي الغرم القولان قال الماتري في ان قلنا يغرم فلو كانت  
لاول صارت زوجة الثاني وعليها ان تعتد من لاول عدة الوفاة  
ان لم يكن اصحابها واطول عدة الوفاة والوطن ان كان اصحابها محرم  
على الثاني في زمن عدل لاول في القاضى والقولان في تخلفها للثاني  
بعد اقرارها لاول بجران فيها اذ اذرت لاول فقام عليها بینه  
فسبق نكاحه او حلت عن الميم فحلفت على سبعة اشهر ولو قال في  
جوابها نكاح كل منكما متوقفا على ابو حامد وثانيهما بعد السد بغير بطل  
النكاحان وان ذكر ابن الصياغ وقال يبغي ان يكون الدعوى بقرع  
مطالب الجواب وذا في المحاميل في رعا لهما ان عذبت

في

في



الشابوق والاحكام فانها وردت في البيز عليها **الحالة الثانية** ان  
يذكر العلم بالثبوت في الحلف على نفي العلم به في الزمان وبقية التلاشي  
بين الزوجين فيتم اللعان والتمسك الفهم ابتداء من غير وسط الدعوى  
بما ورد في كلام سائمة انهما لا يتكلمان في الزمان في احدى احوالهما  
فالرؤية في الزمان الذي انكره مؤخر الشافعي في كلامه والذين  
ادروا العراقيون منتهى المحصومة بينهما وهل سطل النكاح بينهما  
ام يحتاج الى الفسخ فيه الوجهان واذ اختلفت فهل يدعى واحد  
ام لا بد من تعيين في الزمان والفقهاء اوردوا ان حضرا وادعيا  
في محاش حلفت لهما عينا واحدة وان حضر احدهما وادعى وحلف له  
ثم حضر لآخر وادعى في ايراد تحليلهما فهل له ذلك فيه وجهان  
في كل خصمين ادعيا شيئا واحدا في الغلط والرافعي وكلام سائمة  
يفتضي اختصاصا بهذه المسئلة وان كل مسئلة ادعى بيان فيها شيئا  
واحدا حلف لكل منهما عينا وسنا لا اذ حلفا ان كان من جهة واحدة  
كالادب ففي نفي كسفا تميز في احدى وجهان وخص سائمة الاكتفا  
بميز في احدى بما اذا حضر معا ورضيا بيمين في احدى واطلق المعوي انما  
حلف لكل منهما وقال ابن داود ان ادعيا انما تعلم شيئا واحدا مطلقا  
كقائما عينا واحدة انما لا تعلمه وان ادعى كل واحد انما تعلم شيئا  
فلا بد من تعيين وهذا الصريح بما نسمع دعوى انما عليها سبب واحد التماس  
مطلقا وهو محال فلما تقدم عن الرازي وغيره من منعه **الحالة الثالثة**  
ان يبرهنه كل من الميرد ورد العلم بهما حلف كل منهما ان نكاحه  
منقدم لا على انما يعلم ذلك فان حلفا لم يستكالا وبطل النكاحان  
ويؤيدونه على حكم الحاكم ما مردوا ذلك التوكلا للشرط لان توقف  
هنا على حكم الحاكم قطعا واذ اطلق فلا شيء لاحد منهما عليه وجه  
انما اذا حلفا فعليا لكل منهما من الميرد وان حلف احدهما وحلف لآخر  
قضى بالزوجية للحالف ولو حلفت لاحدهما انما لا تعلم شيئا حكا

وتشكك

وقد قيل عن الميرد لا يخبر بطل حق من حلف له وبقيته روية من فكر عنه  
ان حلف فان لم يحلف وظل حقه ولو اقام احدهما يمينه سبب في كاحه  
فادعى لآخر شيئا حكاه فتكلم في حلف فاذ جعلنا غير الزمان في البينة  
فقد رخصنا فعلى المجد يد يتسا قطان وقد رويان في حكم فانه ظاهرا  
وكذا اذا ادعى رجل نكاح امرأة فانكرت وبطل حلفه وقضى له بالنكاح  
فادعى لآخر نكاحها وادعى عليه يمينه حكاه لزمان عن الشيخ ابي علي  
واستبعد **فروع** الاول عن النص لو كانت المرأة حرة او حرمت بعد  
العقد فانكرت بالاشارة الممنوعة يسبق نكاح احدها ازمنها مقضاه  
والا فلا يميز عليها وانما الحال في شك **الثانية** لو حلف لآخر الميرد  
او اقرت انما لا تعلم سبق نكاحه لم تكن مقرة بسبق نكاح لآخر وان  
قالت لاحد انما لم يسبق نكاحات يكون مقرة للاخر قاله الرازي عن  
سائمة والبعوي قالوا ان كان المراد اذ اجري ذلك بعد اقراره بسبق  
احدها والا فمجهول ان لا يسبق واحدهما والذين رايته عن سائمة فيها  
اذا في الستة السابق بالعقد وهذا الاحتجاج لما قاله الرازي  
**الثالث** قال الميرد في لو اقام احدهما يمينه ان عقده السابق سمعت  
وعمل بها لا تستمع شهادة الموجب للعقد وتستمع شهادته على ان  
عقد لآخر هو السابق **الوجه الثاني** ان يدعيا عليها زوجية  
مطلقة من غير تعرض لسبق ولا عليها به فبيني على ان دعوى النكاح  
هل يشترط فيها التفصيل وذكر شرطه وهل يفرق بين من ادعى  
النكاح مطلقا كمن هذه او استندامة فقوله هذه وجب فيه  
خلاف في الرازي فان سمعناها مطلقا او فصيلا وذكر شرطه  
ولم يتعرض للسبق لم يسمع منها الجواب بنفي العلم بل تنبئ الجواب  
وحلف على نفي الزوجية وان لم يتحققه وشبهه بالوادعي في رجلان  
مورد ذلك حلف على الفاقلة الحلف على نفي العلم ولو قال فلان ان  
تسلم الي الفان تركته حلف على البت وعدم العلم به له الحلف



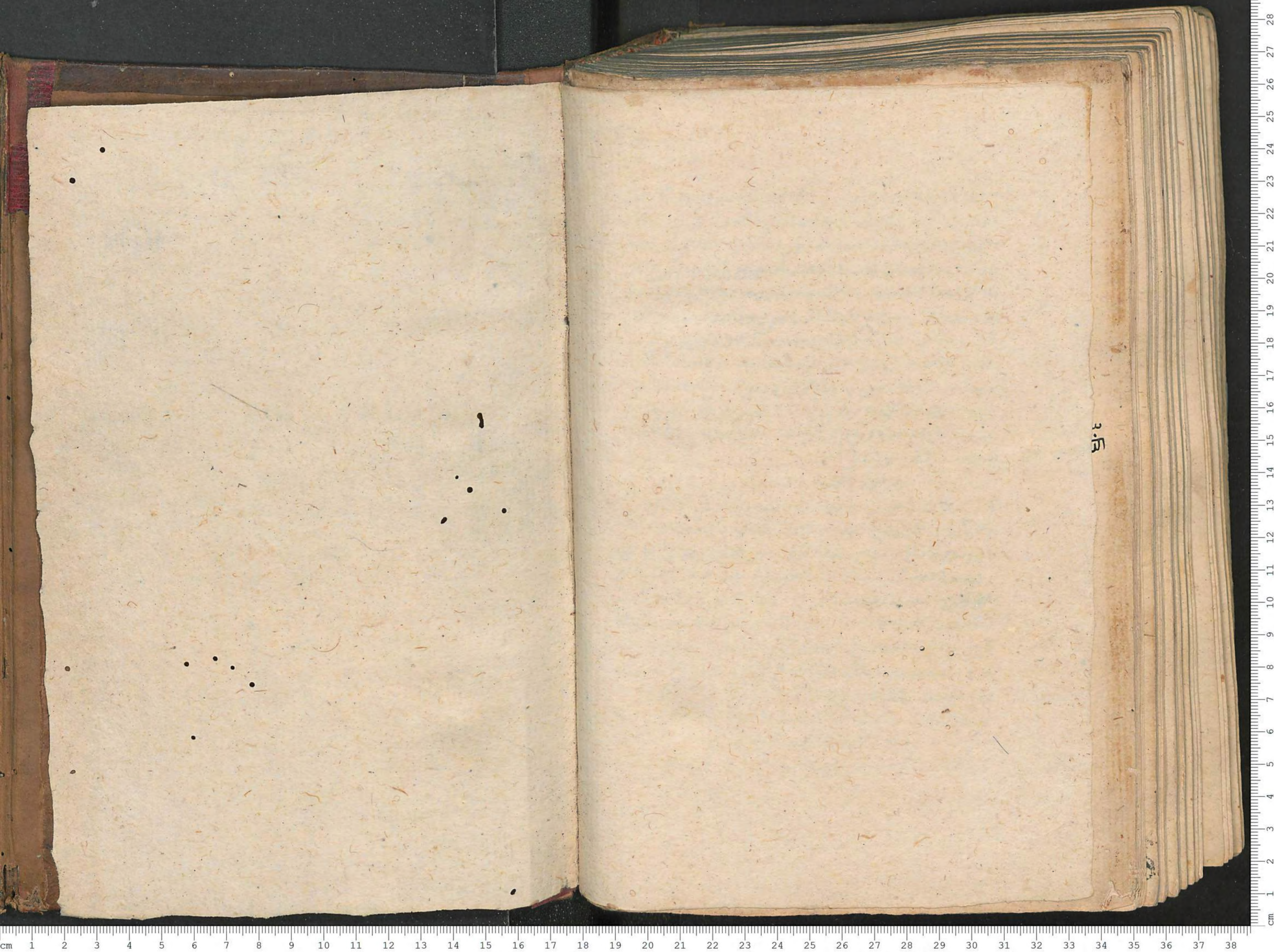
البات **فروع** مجتمعة بها الباب **الاول** لو اتحد المحاطب و اوجب كل من  
 الوليين **التكاح** معا فوجها ان اظهرها الصحة **الماني** لو وكل  
 و جليلين في ان يزوجه فزوجه امرأتين في عقد من صح بخلاف المرأة ولو  
 لا احدثها و حنك رينب و زوجت صاحب من طهره و عكس برار  
 فلا اثر لهذا و النكاح ان على الصحة ولو زوج و جلا ريامره و احدث  
 في عقد من من ولي صح لولا بالمر المتني فيه فان وقعا معا صح النكاح  
 فان اختلفا في المهر لم يحكم بواحد منها و بنت مهر المثل فلو ادعت  
 مقدم امر العقد من مهر و ادعى الزوج مقدم اهلها و لا بد منه بخلاف ان  
 روجه مهر المثل و لا يقبل منها دة الوكيل و ينبغي ان يحس في صحة النكاح  
 الوجه المتقدم في الفرع بر اول **الثالث** لو قيل الوكيل نكاح امراه  
 عينها المؤكل و لم يعينها و قال الوكيل قلت العقد عليها لا و قال المؤكل  
 بل لا و قال الوكيل **الباب الثاني** **الماني**  
 في المولى عليه

ملوه في الجزء  
 التكملة

و لا يستات اما متولى امر غيره لفق ما ان فيه و قد هو رية النظم و رية  
 و النقصان المتعنى لنصب الوكيل خمسة انواع الصغر و لرا نوقه  
 و قد تقدم في المحنوزة السفه و الترق و هي المعصودة بهذا الباب  
 و فيه ثلثة فصول **الاول** في المولى عليه بالجنون و هو متعل شزوج  
 المحنوز و المحنوزة و فيه مسائل **الاولى** السكر المحنوزة يزوجه الا  
 و الحجة عند عدمه كما نزوج ان العاقلة و اما السيب المحنوزة فان كانت  
 حرة فوجها ناصحتها و هو المصوم و انما تستقلان تزوجهما اذا  
 ظهرت فيه مصلحة و قائمها و نسبته لرا ما تم الى المحققين لا تستقلان  
 به و متوقف ذلك على ان الحام نكاحها من اذنهما هذا ان اطلق الجنون  
 فان كان منقطعا فلا بد من اذنهما في حال اذ تطاعه و تزوج قبل  
 عوده فان عاد و طلاقا اذنهما و فيه وجه ان لهما اثر و بها في ركن  
 جنونها و ان كانت صغيرة فوجها ناصحتها ايضا انما يزوجهما كالبالغة

و ثانیها





1.5







